

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232509

UNIVERSAL
LIBRARY

وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا بغير علم منه قبل هذا



بفرمایش تاجران نامی حاجی محمود و احمد کجا با تمام حاج علی قوام السعدخان و پسر

مطعم ناری افروز مطنوشد
درین تاریا فرهوری ۱۱

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل العباد مفتح العادة ومطلع السيادة وملمح الحسنى والزيادة
وجعل الصلوة عمود قيامها وذروة سنامها وعمدة أحكامها والصلوة والسلام على الفضل
خلق سيدنا محمد الذي جعل الصلوة قوة عينيه وعلى آله وصحابه الذين توارثوا من بعده
الدين بطريقه وعينه وبعد فيقول العبد المفتقر المحمدي الغني إبراهيم بن محمد بن إبراهيم
الحلي قد كنت فرحت كتاب هنية الصيلة شرحاً وسميته بغنية المتعلمين لكن رأيت فيه
بعض الأخطاء التي ربما أوجبت للمبتدئين والقاصرين الدلالة فاجبت أن أقصر من ذلك
دلالة وأزيد في فوائد مسائله تهنيلاً للطالبين وتنويلاً للأغنياء الله سبحانه هو المستعان
على كل مراد منه المبدء واليه المعاد وهو حبي فيكم لو قيل قال الله بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم بالقرآن وكذا قوله الحمد لله رب العالمين وأنت ذكر الله تعالى ابن ذكر رسوله
صلى الله عليه وسلم فقالوا الصلوة على رسوله محمد وآله أي أهله لسمعين أعلموا خطأ ما لم ين
يطلب الاستفادة وفقهم الله أي جعلكم موفقين لها فتهدينا أن أنواع العلوية كثيرة وأهم
الأنواع بالتفصيل متعلق بأهم مسائل الصلوة لأنها واجبة على الغني والفقير بخلاف الزكاة
والج مع متكررة كل يوم وليلة بخلاف الصلوة فلا رأيت بغية المقتسبين جميع مقتسبين اسم

فاعل من اقتبس اي اخذ القبس وهو شعلة نار تؤخذ من معجمها شبه العلم بالنور النظم
 وطالبه بالمقتبين من ذلك النور في تحصيلها متعلق برغبة والضمير للسائل
 النقطة جواب لما اي انقبت ماكثر وقوعه للمصدين ومالا بد لهم من مصنفات
 المتقدمين متعلق بالنقطة ومن مختارات المتأخرين مؤلفه من المحيط شرح الاستيعاب
 على مختصر الطحاوي والغنية بالغين المضمومة في اكثر النسخ وفي بعضها بالقاف المكسورة
 والمنقط والذخيرة وقاوي قاضية وجامعية الكبير والصغير ^{بسم الله} ^{الكتب}
 الذي النقطة منه المصلي اي ما يتمناه غنية المبتدئ اي ما يستغنى به عن غيره وسال
 الله تعالى اي انا الله تعالى الواو للحال ان يجعل ما اعتمدته اي قصده خالصا ^{لهم}
 اي لذاته ومكفر اي سببا للتكفير ذنوبي اي سترها بعد الواو اخذ بها بفضل ^{اي} تفضل
 باستحقاق وان يغفر لي ولوالدي ولا تاذي تشديد اليا مفتوح جمع استاذ وهو
 الموفق للتدريس اي الصواب عدم الخطا ومنه الهداية اي خلق الاهتداء و
 الرشاد اي الاستقامة على طريق الحق اعلم خطاب لكل من يطلب معرفة احكام الصلوة
 بان الصلوة فريضة مفروضة مقطوع بالحكم بها ثابتة صفة لفريضة بالكتاب ^{اي} بالقرآن
 والسنة اي الطريقة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم سوا القرآن وجماع الامة اما
 الكتاب فقوله تعالى واقموا الصلوة فانه امر بقبض الوجوب والمراد بان اقامتها ادارها في
 اوقاتها وقوله تعالى وقوموا لله قانتين اي صلوا لله قانتين وقيل قوموا فيها شاعرين
 او مطيعين لقيام وقوله تعالى حافظوا اي اوموا على الصلوة والصلوة الوسطى هي صلاة ^{العصر}
 وقيل غير ذلك وخصصها بعد التعميم لزيادة شرفها واللاهتاف بها اذ هي مظنة التكامل
 عنها لكونها في وقت كثر الاشتغال بقوله تعالى سبحان الله حين تمسون وحين تصبحون
 وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين نظهرون اي سبحوا الله في هذه الاوقات

والمراد صلوا على ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قيل لاهل الجنة كروا صلواتكم
 في القرآن قال نعم وتلا هذه الآية تَسْبِيحُ صَلَوةِ الْمَغْرِبِ لِعِشَاءٍ وَتُحِيَّاتُ صَلَوةِ الْفَجْرِ
 عِشَاءَ صَلَوةِ الْعَصْرِ وَحِينَ نَظُنُّ أَنَّ صَلَوةَ الظُّهْرِ قَوْلُهُ وَعِشَاءً مُتَّصِلَةً بِتَوْحِيَّاتِهِ تَسْبِيحُ وَ
 الْحَمْدُ فِي السُّجُودِ اعْتَرَضَ بَيْنَهُمَا وَمَعْنَاهُ انْ عَلَى الْمُنِزِلِينَ كَلِمَهُمْ مِنْ اَهْلِ السَّمَوَاتِ وَالْاَرْضِ الْحَمْدُ
 كَذَا فِي الْكَشَافِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى انَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا اَيْ فَرَضًا تَوَلَّدَ
 بِاَوَقَاتٍ لَا يَجُوزُ اخْرَاجُهَا عَنْهَا وَاَمَّا السَّنَةُ فَهِيَ رُكْنٌ مِنَ النُّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّحَابَةِ
 اِنَّهُ قَالَ نَبِيٌّ لَاسْلَامٍ اَيْ لَا اِيْمَانٍ فَانَّهُ مَا شَيْءٌ وَاحِدٌ عِنْدَ اَهْلِ السَّنَةِ عَلَى خَمْسٍ اَوْ خَمْسِ
 شَهَادَةٍ اِنْ لَا اِلَهَ اِلَّا اللَّهُ بِحَرْفِ شَهَادَةٍ بِلَا عَنَ خَمْسٍ وَيُرْفَعُ بِهَا جُزْئِيَّةٌ مَحْدُودَةٌ وَلَا مَا عَطَفَ عَلَيْهَا
 وَاِنْ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ عَطَفَ عَلَى اِنْ لَا اِلَهَ اِلَّا اللَّهُ فَهَذِهِ الشَّهَادَةُ وَاحِدَةٌ مِنَ الْخَمْسِ وَاَقَامَ الصَّلَاةَ
 اَيْ اَقَامَتَهَا ثَانِيَةً وَثَلَاثَةً رَكْعَةً رَكْعَةً رَابِعَةً وَحَجَّ الْبَيْتَ خَامِسَةً
 مِنْ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيلًا مَحَلَّهُ الرُّفْعُ عَلَى اَنَّهُ فَعَلَ الْمُسَدَّ الْمُنْصَا اِلَى وَفَعُولُهُ لَا اسْتَطَاعَةَ
 عِنْدَ الْجَمْعِ الْقُدْرَةُ عَلَى الزَّادِ وَالرَّاحِلَةُ ثَانِيَتَيْنِ عَلَى الْحَوَائِجِ الْاَصْلِيَّةِ وَاللَّوْازِمِ الشَّرْعِيَّةِ وَقَوْلُهُ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ لِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمٌ اَيْ عَلَامَةٌ دَالَّةٌ عَلَى تَحْقِيقِهِ وَعِلْمُ الْاِيْمَانِ الصَّلَاةَ فَهِيَ عَلَامَةٌ
 لَوْجُودِهِ فِي الْقَلْبِ بِاِعْتِبَارِ الظَّاهِرِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الصَّلَاةُ عِمَادُ الدِّينِ فَمَنْ اَقَامَهَا فَقَدْ
 اَقَامَ الدِّينَ وَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ هَدَمَ الدِّينَ كَمَا انَّ الْخِيَمَةَ تَقُومُ بِاقَامَةِ عَمُودِهَا وَتَقْطَعُ بِتَقْوِ
 وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَمْسُ صَلَوَاتٍ مُبْتَدَأَ افْتَرَضَ هُنَّ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعِبَادِ خَيْرٌ مِنْ اِحْسَنِ
 وَضَوْءٍ بِاسْبَاعِهِ وَالْاَبْيَانُ بِسَنَدِهِ وَالْاَبْهَارُ بِوَسِيلَتِهِ لَوْ تَقَرَّبَ رُكُوعُهُنَّ بِالْطَّمَانِ
 فِيهِ وَخَشَعَتُهُنَّ وَتَسْبِيحُهُنَّ اَيْ خَضَعَتُهُنَّ بِاَضْعَافٍ اَلْفَ جَمْعِ الْحَمْدِ وَتَسْبِيحُ النُّوْفَلِ الدُّنْيَوِيَّةِ
 عَنِ الْفِكَرِ كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى عَهْدٌ اَيْ وَعْدٌ مَوْكَلٌ اَنْ يَغْفِرَ لَهُ اَيْ اِنْ يَغْفِرَ لَهُ ذُنُوبَهُ وَمَنْ
 لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ اِنْ شَاءَ غُفِرَ لَهُ وَاِنْ شَاءَ عَذِرَ وَقَوْلُهُ عَمَّ الصَّرْفُ بَيْنَ

العبد وبين الكفرايين العبد بين ان يتصل بالكفر ترك الصلوة اي ان يترك الصلوة
 وهذا كما يقال بينك وبين ربك الاجتهاد اي بينك وبين بلوغ ربك ان يجتهد فاذ البتة
 بلغت واما لفظ الفرق فليس من الحديث وهو غير صحيح من حيث المعنى بان ترك الصلوة ليس فرقا
 بين العبد وبين الكفر بل وصل كما تقدم ثم المراد بهذا الحديث وامثاله الترك اعتقاد وهو
 انكار وجوبها واما الجماع الامة وهوان قد اجتمعت من لدن عهد رسول الله صلى الله عليه
 الى يومنا هذا على فرضية الصلوة من غير تكبر منكر ولا رد راد ولا منازعة منازع
 وكان ذلك اجماعا واجتماع المسلمين حجة من اقوى الحجج بعد نص الايات والاحبار
 لقوله عليه السلام لا يجتمع ائمة على الضلالة ثم اعلم بعد ما علمت ثبوت فرضية الصلوة
 بان الصلوة شرائط جمع شرطية بمعنى الشرط والمراد به هنا ما لا تصح الصلوة الا
 بتقدمه عليها لقوله قبلها صفة موضوعة ومبينة لغنى الشرط وفرض جمع فرضية
 بمعنى الفرض والمراد به هنا ما لا تصح الصلوة بدونها الشرط فلا مكان داركانا
 جمع ركن والمراد به هنا ما يكون غرض منها وواجبات جمع واجب والمراد به هنا ما
 لا تفسد الصلوة بتركه بل ان تركه سهواً يجب بمحو السهو وان تركه عمدًا تفسد الصلوة مع
 التقصان فيجب اعادةها وان لم يعد يكون فاسقا انما وسننا جمع سنة والمراد بها
 هنا ما يشاء فعملها فيها وان تمها تكون الصلوة مكروهة تركها هتيرة تنزيهية ولا يجب
 بمحو السهو بتركها سهواً او اذابا جمع ادب وهو دون رتبة من السنة فلا ذكر اهتية في تركه
 وكراهية بتخفيف المياه والمراد بها ما يتضمن بترك سنة وهو كراهية التنزيه او تركه
 واجب وهو كراهية التحريم وما هي فيها جمع منهي وهو محل النهي والمراد بها ما يفسدها
 واما الشرائط المجمع عليها فستة الطهارة من الحدث اي ما يوجب الغسل او الوضوء
 وبسبب النجاسة الحكمية والطهارة من النجاسة الحقيقية وسر العورة واستقبال القبلة

والوقت والنية وأما الطهارة من حدث والنجابة فلا غتسال وليسمى الطهارة الكبرى
 وموجبه الحدث الأكبر والوضوء وليسمى الطهارة الصغرى وموجبه الحدث الأصغر عند
 وجود الماء والقعدة أي مع القعدة عليه أي على استعماله للاغتسال والوضوء، وعند
 عدمهما أي عدم الوجود والقعدة أو عدم أحدهما فالطهارة الواجبة هي التي تم ولكل منهما
 أي لكل واحد من الاغتسال والوضوء فرائض وسنن وأداب منها هي وليس للغسل ولا
 للوضوء واجب فلذا لم يذكره وأما فرائض الوضوء قدمه لكثرة تكرره وهو ثلثة أنواع
 فرض وهو وضوء المحدث عند زيادة الصلوة ولو جازاة أو سجدة التلاوة أو مس
 المصحف واجب وهو الوضوء للطواف ومنذر وهو الوضوء للنوم إذا اراده والوضوء
 على الوضوء والوضوء كلما احدث بعد الغيبة والكذب وبعد انشاد الشعر وبعد
 الفقهه في غيرها والغسل الميت كذا في فاضلنا والخلاصة فاربعة كما فهم مما
 قاله تعالى يا أيها الذين إذا قمتم إلى الصلوة أي إذا أردتم القيام إليها وانتم
 محدثون فاغسلوا وجوهكم الغسل هو لا سالة وحدها عندهما أن يتقاطر الماء ولو
 قطرة وعند أبي ثور به بخري أن يسيل على العضو ولو لم يقطر كذا في شرح الهداية
 لأن الحمام وحد الوجه ما بين قصاص الشعر أسفل الذقن وشحمتي الأذنين وأيديكم
 إلى المرفق جميع مرفق بكسر الميم وتفتح الفاء وبالعكس وهو مفصل الذراع في العضد
 واستحو برؤسكم المسح في اللغة أمر الشيء على الشيء وهو لم أره في التيم أي يدب الوضوء
 إصابة اليد المبستلة بما أمر بمسحه وأرجلكم إلى الكعبين قرئ بالنصب الجرح فيقتل النصب
 بالعطف على وجوهكم وبالجرح على الجوار والعصم ما ذكرناه في الشرح وخوذ الشيعة المسح على
 الأرجل بلا خف برده ما في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وآله قد أدى قوم قوضا وأوعقا لهم
 تلوح لم يمسحها الماء فقال عليه السلام ويل للأعقاب من النار ولم يقلوا للكعبين

بهما العظامان النابان في جانبي القدمين يدخلان في فرض الغسل عندنا
خلافا لفرقه وكذا ما بين العذارين كسر العين وهو سال على الخد من اللحية ما خوذ من
لذ الفرس ولا ذنين يجب غسله لما ذكرناه من دخوله في هذا الوجه خلافا لابي ثور واما
اللحية فمن الجنيفة يفرض مسح بلعها قيا على مسح الراس وهي رواية الحسن بن عرفة عن
ابي ثور الوجه واختاره قاضيان وصححه واظهر الروايات عنه فرض غسل ما يلا في البشرة
اختاره في المحيط والبدائع وقال في معراج الدرر انه وهو الاصح وفي فتاوى الظهيرية به
متى وجبه انه لما سقط غسل ماتحته انقل فرض الغسل اليه كالشارب الحاجب
ثقل فرضية غسل ماتحته اليهما واما ما استدل منها فلا يجب غسله واسمحه لانه
من الوجه وعن ابي ثور يفرض استيعابها بال مسح عنه سقوط الصلاة وهو
رواية عن الجنيفة ولو اتم الماء على شعر الذقن والرأس والشارب الحاجب حلقه
لا يجب غسل ماتحته وفي الباقي لو فصل الشارب لا يجب تحليله وان طال يجب وجهه
ان قطعه مسنون فلا يعتبر قيامه في سقوط غسل ماتحته بخلاف اللحية فان
مفاؤها هو المسنون والمفروض في مسح الراس مقدار الناصية وهو ربع الراس
لذا قال مالك رحمه الله مسح الكل فرض قال الشافعي فرض مسح اذ في جزء منه ولو بعض
مرة وقد حققنا الدلائل في الشرح ومن جمله ما قوله كما انك المغيرين شعبة وضبي
له عنه ان الذي عليه السلام اني سبابة قوم فبالر توضع ومسح على يمينه ^{تخشية}
سبابة بضم السين الكناسة ثم فرضية مسح مقدار ربع الراس هي الرواية الظاهرة
في بعض الروايات قد رثك اصابع وصححه بعض اصحابنا وفيه نظر لما ذكرنا في الشرح
ان مسح باصبع او اصبعين او متهما لم يجز حتى يعيدهما الى الماء ويسوف في مقدار ربع
رأس رثك اصابع خلافا لفرقه وكذا في مسح الخف ولو كان له ذواتا ثم رطبتان

حوله راسه كما فعله النساء فسمع عليهما لم يجوزوا إرسال يديهم إلى موضعين وقيل
 يجوز إذا لم يرسل كذا في الحدادي ولو بقي لحة في بعض أعضاء الوضوء قبلها من بلة
 عضو آخر لا يجوز وأن بلها من بلة عضوها جاز وفي الجنازة يجوز لها من بلة عضو
 لأن البدن في الغسل عضو واحد بخلاف الوضوء وهذا إذا كانت البلة التي أخذها
 قبل ولا فلا يجوز وأما شتمها أي شتم الوضوء فغسل اليدين قبل إدخالهما الأمان
 إلى الأربع ثلثا في الصحيحين أنه عليه السلام قال إذا استيقظ أحدكم من نومه
 فلا يغمس يده في الماء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا يدري أين بابسته من جسده
 والأربع بالضم مفصل ما بين الزرع والكف ثم غسلها ابتداء سنة تنوب عن الغرض
 وموضعها أول الوضوء لأنها آلة التطهير وكيفية الغسل أن يأخذ الماء بيده
 ويصب على يمينه ثلثا ثم يأخذ بيمينه ويصب على شماله كذلك وكذا إن كان
 الأمان أكبر أو معه أناء صغير ولا يدخل أصابع يده اليسرى مضمومة في الأمان ويصب
 على كفه اليمنى ويدلك الأصابع بعضها بعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الأمان ويغسل
 اليسرى وهذا إذا لم يكن على يده نجاسة وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله
 عليه السلام لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه والمراد في الجمال لقوله عليه السلام
 إذا تطهر أحدكم فذكر اسم الله عليه فإنه يطهر حسبه كله فإن لم يذكر اسم الله عليه
 لم يهوره لم يطهر إلا ما أمر عليه الماء ولقط التسمية أن يقول بسم الله العظيم والحمد
 لله على دين الإسلام وقيل الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التوضؤ وفي الحديث
 يجمع بينهما وفي الحديث لو قال لا اله الا الله او الحمد لله او شهد أن لا اله الا الله
 مقبولا السنة والأصح أنه يسمى مرتين مرة قبل كشفا العوزة للاستنجاء ومرة بعد ذكره
 استحبابا للخلاف الواقع فيها حيث قال بعضهم هي قبل الاستنجاء فقط وقيل

بعدهم يسمى بعده فحسب كذا الخلاف في وقت غسل اليدين والاصح انه يغسلهما
 مرتين قبله وبعده كمالا في التسمية ولونسي التسمية فذكرها في خلال الوضوء فسمى
 لا يحصل السنة بخلاف الاكل والمضمضة والاستنشاق لانه عليه السلام فعله
 على المواظبة بماءين جديدين عندنا قال الشافعي ان ياخذ كفا من الماء يمضمض
 بعض ويستنشق بعض ثم يفعل ما يفعل لما روى السنة فحدث عبد الله بن زيد بنى الله
 عنه حكايته وضوءه عليه السلام وفيه مضمض واستنشق واستنشق ثلثا
 ياخذ لكل واحد ماء جديدا لثلاث عرفات وروى الصبراني بسنده انه عليه السلام
 ترونا ومضمض ثلثا واستنشق ثلثا ياخذ لكل واحد ماء جديدا وياصل الماء الى ما
 تحت الشاويين والحاجبين سنة ايضا تكميدا للفرض لان غسلهما فرض فكان كتحليل
 اللحية والاصابع وعده في التجنيس من الاداب ومسح ما استولى اي نزل من اللحية
 تكميدا للفرض ايضا وتحليلها اي اللحية لما روى انه عليه السلام كان يغسل لحيته
 وهذا قول البيهقي وعندها تحليلها مستحب في رواية جازية ورجح في المبسوط
 قوله وهذا اذا كانت كثيفة لا ترى البشرة تحتها فان كانت خفيفة بان تروى
 بشرتها لم يغسل ما تحتها كن في الظهيرة واستيعاب جميع الراس في المسح
 لمواظبته عليه السلام مع الترتيب في بعض الاوقات بماء واحد عندنا قال الشافعي
 السنة ان يمسح ثلثا ياخذ كل مرة ماء جديدا وهو رواية عن الجعفي عنه لما روى
 اصحاب السنن عن علي رضي الله عنه في حكايته وضوءه عليه السلام انه مسح مرة
 واحدة والادلة على عدم ثلث المسح كثيرة ذكرناها في الشرح وكيفية الاستيعاب
 ان ياخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يبلصق الاصابع اي يضمها ويضع على مقدم
 راسه من كل يد ثلث اصابع الخضر والنصر والوسطى يمسك ابهاميه سبابة

مرفوعات ويما في اي يباعه بطن كفيه عن راسه ويدها اي يديه الى القفا ثم يضع
 كفيه على جانبي الراس ويسمحهما اي جانبي الراس يمد هما الى مقدم الراس بكفيه ويمسح
 ظاهرا ذنيه باطن بهاميه وباطن اذنيه باطن مسبحيه وهما المراد بالسباثنين
 فيما تقدم يقال للاصبع التي تلي الابهام مسبحة بكسر الباء لانها تشار بها الى التوحيد
 الشاهد ونقا لطاسباة لانهم كانوا يشيرون بها الى السبب في الخامة ونحوها و
 مسح الاذنين ايضا سنة كذا ذكره اي لمسح بهذه الكيفية في المحيط وغيره وليست هذه
 الكيفية امرا لازما والمقصود الاستيعاب باي جهة كان وقد استوفينا الكلام عليه
 في الشرح وما ذكره من مسح الاذنين مع الراس بما اذا لم يمس العمامة بان كانت موضوعة
 واما ان مسحها فلا بد ان ياخذ لهما ماء جديا ويمسح الرقبة بظهر الاصابع الثلث
 المقدم ذكرها وقوله بماء جدي لا حاجة اليه لان البلة التي على ظهر الاصابع باقية
 فلا حاجة الى التجديد وقال بعضهم هو اي مسح الرقبة ادب ليس بسنة وقال في ذاك
 قاضيهان ليس بادب ولا بسنة وقال بعضهم هوسنة وعن اختلاف الاقوال يكون فعله
 اولى من تركه واختصر في الكافي على انه مستحب وهو الصحيح لا ندو فعله عنه عليه السلام في بعض
 الاحاديث دون غالبها وتحليل الاصابع لقوله عليه السلام خللوا اصابعكم كيلا يتخللها
 نار جهنم سنة ايضا في اليمين والرجلين لقوله عليه السلام للقيظ بن صبرة رضي الله عنه
 اذا توضأت فامسح الوضوء وخلل بين الاصابع وانما يكون التحليل سنة بعد وصول
 الماء وكيفيته في الرجلين ان يخلل بمخصر يد اليسر مبتدئا من خصر يمين اليمين من اسفل
 ويختم بمخصر رجله اليسر وتكرار الفصل الى الثالث سنة ايضا لما رواه عنه عليه السلام
 توضئة مرة هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وانه عليه السلام توضأ
 مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف له الاجر مرتين وانه عليه السلام توضأ

ثلاثاً ثلثاً في غالب حواله قال هذا وعنه وروى الانبياء من قبل فمن زاد على هذا
 فقد نقصه وظلم نفسه ومن نقص فقد نقص فضله وظلم نفسه بنقصان الفضل
 فكان سنة لا فرضاً ويكره الزيادة على الثلث الا بضرورة طمأنينة القلب عند حصول
 الشك ثم المرة الاولى فرض والثانية سنة والثالثة دونها في الفضيلة وقيل لثانية
 سنة والثالثة اكمال السنة كذا ذكره في الاختيار والاولى ان يكون الثانية والثالثة
 كلتاها سنة لان التثليث الذي هو سنة انما يحصل بهما والنية سنة ايضاً هو
 الصحيح وقيل مستحبة ومحملها القلب يستحب ان يصفى باللفظ باللسان اليه
 فيقول نويت رفع الحدث او نويت الوضوء وقتها عند غسل الوجه والترتيب المذكور في
 اية الوضوء سنة وليس بفرض لان العطف فيها بالواو وهي مطلق الجمع من غير
 تعرض للترتيب والدلك ايضاً سنة لانه اكمال لفرض في محله والمواصلة وهي ان
 يفصل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما بحيث يحذف السابق عند
 اعتدال اطوار سنة ايضاً المواظبة عليها لم عليها ما اذا به اي ادا بالوضوء
 فهو ان يتهياً للصلاة بالوضوء قبل دخول الوقت اذا لم يكن صاحب عذر في وقت غير
 مهمل لان فيه قطع طمع الشيطان من تشيط عنها وان يجلس للاستنجاء وهي زالة
 البغوه وهو ما يخرج من البطن من الخفاصة متوجّها الى يمين القبلة والى يسارها
 فلا يستقبل القبلة ولا يمد برحاً فاستقباطها واستدبارها حالة الاستنجاء
 ترك ادب ومكروه كراهة تنزيه كما في مد الرجل اليها واما حال البول والتغوط فمكروه
 كراهة تحرمة ثم اذا جلس للاستنجاء فالادب ان يجلس متفرجاً اي متوسفاً بين جلده
 برخو مقعده ما امكنه مبالغة في التطيف الا ان يكون صائماً فلا يتفرج ولا يرخي
 مقعده كيلا تنفذ البالة الى الداخل فيفسد صوم حتى قالوا ينبغي ان لا يتنفس حالة

الاستنجاء لذلك وفيه نظر فانه لا يصل بالنفس شيء الى الداخل فيفسد صوته
مع ما فيه من الحرج على انهم قالوا انما يفسد الصوم اذا وصل الماء موضع الحقنة
وقلما يكون ذكره في الخلاصة وان يغسل مخرج النجاسة بعد الاحجار او دونهما
مبالغة في التنظيف والغسل بالماء وان كان ادبالكن قد ادبت بدستة الاستنجاء
وانما يكون اذا ابا اذ الم تجاوز النجاسة من مخرجها فغسله مستحب مما اذا اجابت
من مخرجها ولم يكن المجاوز قد ردهم فغسله سنة وان كان قد ردهم
فغسله واجب والدليل قوله في الشرح وان زادت النجاسة المجاوزة للمخرج
على قدر الدرهم فغسله اي النجس المخرج فرض اجاءه والادب الغسل المذكور
ان يغسله اي يخرج النجاسة حتى يتيقنه ينظفه لان المقصود هو الاتقاء وليس فيه
اي في الغسل عدد مسنون من ثلث او سبع او غير ذلك ومنهم من شرط الثلث
منهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشرة ومنهم من عين في الاحليل الثلث وفي المقعد
الخمس والصحيح انه مفوض الى رايه فيغسله حتى يقع في قلبه انه قد طهره لان يكون مؤثرا
فيقد رفق به بالثلث كما في كل نجاسة غير مريبة وقيل بسبع وفي النوازل حتى يعود من
اللينة الى الخشونة ويغسل بطنه بماء صبيغين ثلث لا بربو وسها مخزرا عن
الاستمتاع والمرأة كالرجل في ذلك كذا الاستنجاء بالاحجار ليس فيه عدد مسنون
بل يسميه حتى يتيقنه وعند الشافعي رده لا بد في قامة الستة من ثلث مسحا وفي فتاوى
قاضيان في كيفية الاستنجاء بالاحجار يدبر بالحجارة ولا يقبل بالثاني ويد بالثالث
ان كان بالصف في الشتاء يقبل الرجل بالاول يد بالثاني ويقبل بالثالث
لان في الصيف خضيتاه مدلتان فلو قبل بالاول يتلطان ولا كذلك
في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الا زمان كلها قال

في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود يعني الأتقان
 ويخفى ان يستنجي بعد ما خطا خطوات وهو الذي يسمى استبراء ويبالغ في
 الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبلغ في الصيف كذا في قنوى قاضيان فيها
 ان استنجاء في اشتهاء بماء سخن كان بمنزلة من استنجي في الصيف اي في المبالغة
 الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب استنجي بالماء البارد ومن الاداب يسمح موضع الاستنجاء
 بالخرقة بعد الغسل قبل ان يقوم ليزول اثر الماء المستعمل بالكثرة ان لم يكن بموعدة
 جففة اي موضع الاستنجاء بیده مرة بعد اخرى تقليلا للماء المستعمل بحسب الامكان
 ومن الادب ان يستعورته حين فرغ اي من الاستنجاء والتجفيف لان الكشف كان
 لضرورة وقد الت وكشف العودة في الخلوة بغير ضرورة خلاف الادب لقوله عم
 الله اخوان يستنجي منه ومن الادب ان يتولى اي يباشر الوضوء بنفسه لا يامر غيره
 بان يهني له وضوءه لو صب عليه لما يرك اذ عليه السلام قال لا نستعين في
 وضوء واحد على طاعة الله بغير ضرورة عن الربوي به لا بأس بصب الخادم وهو
 لا ينافي ترك الادب اذا كان بطيب نفس ومحبة بدون امر وتكليف لما روى انه
 عليه السلام كان يصب عليه الوضوء بيده ومن الادب ان يجلس المتوحي مستقبلا
 القبلة عند غسل ساثر الاعضاء اي باقي الاعضاء سوى موضع الاستنجاء
 لانه عبادة او مقدمة لها فيختار له خيرا الحارس وهو ما استقبل به القبلة
 ومن الادب ان يكون جلوسه على مكان مرتفع وان يغسل عذرة
 الا بريق ثلثا وان يضعه على يساره وان كان شيئا يفتقر منه فحسب يمينه
 وان يضع يده حالة الغسل على عرقته لا على راسه ومن الادب ان لا يتكلم
 في أثناء الوضوء بكلام الدنيا سوى الدعوات المأثورة وان يشهد عند

غسل كل عضو قال في فتاوى تافيعان يميني عند كل عضو ويقول اشهد ان
 لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يدعو عند غسل كل عضو
 بما جاء في الآثار عن السلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل
 الماء طهورا وعند المضمضة اللهم اسقني من حوض نبئك كاسا لا اظلم بعده ابدا
 والهم اعني على ذكرك وشكرك وقلة كتابك وعند الاستنشاق اللهم لا
 تحرمني رائحة يغنيك وجباتك والهم ادخني رائحة الجنة وارزقني من نعيمها
 ولا ترحني رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي بخدك يوم تبيض وجوه
 اوليائك ولا تسود وجهي يوم تسود وجوه اعدائك وعند غسل اليد اليمنى اللهم
 اعطني كتابي يميني وحاسبي حسابا يسيرا وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تقطن
 كتابي بشمال ولا من وراء ظمري عند مسح الراس اللهم حرم شعري وبشري على النار
 واظمني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك اللهم غشني برحمتك وانزل علي
 من بركاتك وعند مسح الاذنين اللهم اجعلني من الذين يسمعون القول فيثبتون
 احسنه عند مسح الرقبة اللهم اعتق رقبتى من النار والرقبة ههنا عبارة عن جميع البدن
 كما في قوله تعالى فتحرير رقبة اي ملوك واخفطني من السلاسل والاعل وعند غسل
 الرجلين ثبتت فديتي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقبل هذا عند غسل الرجل اليمنى
 واتما في اليسرى فيقول اللهم اجعل لي سعيًا مشكورًا وذنبا مغفورًا وعلامة مقبولة وتجارة
 لن تبور ومن الاداب ان يغمض بيده اليمنى فيضمض المضمضة ثم يرك الماء في
 الفم والمراد هنا ان يدخل الماء فيه المضمضة ويستنشق اي يبعد الماء في انفه
 بيده اليمنى لانها من جملة الطهورات ويستنشق بيده اليسرى لانها من انالة الاذ
 قالت عائشة رضي الله عنها كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم طهورا وطعاما وكانت يد اليسرى

منها

تحلأه ولا كان من اذى ومن الاداب ان يستاك اي يملك اسنانه بالسواك بالكسوة
 هو العود الذي يستاك به كالسواك وقد عده القدر والاكثرون من السنن هو الاكل
 ذكرنا في الشرح ثم المستحب يكون من شجرة مرة لزيادة اذا لم تغير الغم قال لو يستاك بكل عود
 الا الرمان والقصب افضله الا راك ثم الزيتون وان يكون طوله شبر في غلظ الخنجر من
 فوائده انه مطهر للفم ومضات للرب مطردة للشيطان مفرجة للملأكة مكفر للحظية و
 يزيد في الحسنة وينهك البلمغ والصفر ويشد الاسنان ويقوى المعدة ويطيب كهيئة الغم و
 يحلو البصر ويتأكد استجابته في خمسة مواضع عند اصفر الاسنان وتغير الرائحة والقيام
 من النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء في الكفاية وآما وقد يغني في الوضوء ذكر
 في كفاية البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء في تحفة الفقهاء و زاد
 الفقهاء انه سنة حالة المغمضة تكميلا للانقاء وفي مبسوط شيخ الاسلام في السنة
 حالة المغمضة ان يستاك انتهى هذا اذا كان له مسواك والا اي ان لم يكن له
 مسواك فبالاصبع اي يستاك بالاصبع قال في المحيط قال علي رضي الله عنه التوضي
 بالمسبحة والا بهام سواك ولا تقوم الا اصبع مقام المسواك عند جوي و يستاك عرضا
 لا طولا اي مع عرض الاسنان الذي هو طول الغم لا العكس خشية الحاق الضرب بالثة ويبدأ
 بجانب الايمن من العليا ثم بالايسر منها ثم بالايمن من الاسفل ثم بالايسر منها ثم بالظاهر
 الاسنان وباطنها واطرافها وبيل المسواك ان كان يابسا ويفسله عند الاستياك وعند الغم
 منه من الاداب ان يبالي في المغمضة والاستنشاق وقال في الكفاية المبالغة فيها شديدة
 انها مستحبة والمصنف قد اطلق الادب على كثير من المستحب الا ان يكون صائغا فلا يبالغ فيها
 خشية الحاق الفساد بالعوض الملباة الغت في المغمضة قال بعضهم هو شيخ الاسلام هو زاده
 هي العززة وهي تدب الماء في الحلق وقال الصدوق في كثير من الماء حتى يبلد الغم وقال في الخلاصة

حد المضمضة استي - اب جميع القدم والمبالغة فيها
 ان يقبل الماء الى راس حلقه والمبالغة في الاستنشاق جذب
 الماء بالنفس حتى يصعد الى منخرية بفتح الميم والخاء وكسرهما وبضمهما كجلس المراد
 به هنا الخيشوم وقال في الخلاصة حدا لاستنشاق ان يقبل الماء الى المارن و
 المبالغة فيه ان يجاوز المارن ومن الاداب ان يدخل اصبعه المختصرين في
 صماخ اذنيه اي يقبهما عند المسح وقال في فتاوى فينجان لم ينقل عن اصحابنا
 ادخال الاصبع في صماخ الاذنين وعن يديوسف انه كان يفعل ذلك انتهي
 وهو لما خذ لما روي انه عليه السلام ادخل اصبعيه في جري اذنيه في الوضوء
 المختصر بلوغ في الدخول الصغرها ومن الاداب ان يجعل اصابعه في صماخه ويختصرها
 اليسرى على مقدمته ومن الاداب ان يحرك غامة الكان واسعا مبالغة في الاسباع في
 الكان فتيقلا يدخل الماء بلا كلفة نفق ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة لا بد من تحريكه ونزعته لتفصيل
 الاستيعاب بلوغ الماء الى كل جزء من اليدين يقين هكذا ذكره في المحيط فاكثر نظائر الرواية عن
 ما رواه الحسن عن يحيى بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 كان ينبغي ان يعده في المناهي لان ترك الادب باسبه والاسم مكره بل حذر الكان او لو كان التوضي على
 شرط اي جانب فمرجا لقوله تعالى ولا تبذروا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه شل
 هل الوضوء اسرف ام لا عن عبد الله بن عمر قال سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد الوضوء فقال
 ما هذا الشرا يا سعد فقال في الوضوء فقال نعم ولو كنت على ضفة نهر
 جار بالضاد المعجمة مفتوح ومكسورة وبالفاء جانية ومن الاداب ان
 لا يقترب في الماء بان يقرب الى حد الدهن ويكون التقاطر غير ظاهر
 بل ينبغي ان يكون التقاطر ظاهر ليكون عندا بيقين في كل مرة من

ثلث ومن الأدب ان يملأ فاه بعد الوضوء ثانيا ليكون اسهل عليه اذا اراد
 وضوء بعد ذلك وينقطع طمع الشيطان عن تشييط عنه ومن الأدب ان يقول عند
 اداء اي تمام الوضوء في حلاله اي في ثمانية اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من
 المتطهرين عن قاذورات المعاصي ولساخها واجعلني من عبادك الصالحين الذين
 بعث عليهم بكم ما نك واجعلني من الذين لا خوف عليهم اذا خاف الناس ولا هم يحزنون
 ذاخرن الناس ان يقول بعد فراغه من الوضوء سبحانك اللهم وبحمدك اي تسبحك
 حامدين لك على التوفيق لتسبحك أشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك استغفر
 طلب منك المغفرة والتوب اليك وارجع الى طاعتك عن معصيتك وأشهد ان محمدا
 عبدك ورسولك ناظر الى السماء والارض ومن الأدب ان يقرأ بعد الفراغ من
 الوضوء سورة انا نزلناه مرة او مرتين او ثلثا لما روي ان من قراها في اثر الوضوء
 غفر الله له ذنوب خمسين سنة ومن الأدب ان يشرب فضل وضوءه بفتح
 الواو كله او بعضه قائما او قاعدا مستقبلا القبلة كما في الخلاصة لما روي
 على رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله ويقول عقيب شربه
 اللهم اشقني بشفائك وداويني بدوائك وعافني ببلائك وادعني شكر نعمائك
 واوزقني تمام نعمتك وداوهم عافيتك واعصمني اي احفظني من الوهل
 بفتح الواو والهاء مصدر وهل بكسر هاء اذا ضعف ومن النار ومن الإهوال والاض
 عطف خاص على عام والوجاع كذلك لان كل مرض ضعف كل وجع مرض ولا عكس
 فيهما ويكره الشرب قائما الا هذا اي شرب فضل الوضوء ويشرب ما زفره لا زالنجي
 صلى الله عليه وسلم شربا زفره قائما واما كراهية قائما فيما عدا هذين فلقوله عم
 لا يشربن احدكم قائما فمن شفي فليترك واجمع العلماء على ان هذه الكراهية

كراهة تنزيه لا تحريم لانها امر طبي لا امر ديني في الفتاوى العثمانية لاسان يشرب قائما
 ولا يشرب شيا ودخل للمسافر انتهى قد صحح انه عليه السلام اشرب قائما في غير ما تقدم و
 كذا الاكل وعن ام ثابت رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فشربت
 في قربة معلقة قائما فمقت الى فيها فظفعتها رواه الترمذي قال حديث حسن صحيح واما
 قطعت هذا القربة ليكون عندها للتبرك وعن علي رضي الله عنه انه في باب لوجه فشرب قائما
 وقال ايست رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما رايتوني فعلت رواه البخاري وعن ابن عمر
 رضي الله عنهما قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ونشرب و
 نحن قيام رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ومن الاداب ان يصلي اي بعد الوضوء
 بضم السين اي قاله اي يصلي عقبه نافلة ولود كعتين لقوله عليه السلام من اسلم
 يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلا عليهما قبله وجهه لا وجبا له
 الجنة الا ان يكون الوضوء في وقت مكروه فانه لا يصلي لان ترك المكروه اولى من
 فعل المندوب ومن الاداب ان يتوضأ على الوضوء ثانيا لمؤظته عليه السلام على الوضوء
 لكل صلاة ومعلوم من حاله انه لم يكن يحدث في كل وقت ومن الاداب ايضا استصحاب
 النية الى اخر الوضوء وتعاهد بين ماق العينين وفي الخلاصة يجب بيمال الماء اليه
 وتجاوز حد ود الوجه واليدين والرجلين ليتيقن غسلها ويطيل الغرة يحفظ ثيابا من النجاسة
 واما بيان المناهي مما يحرم او يكره وقوله فهو راجع الى بيان اذ لا بد من تقديره
 ليصح قوله ان لا يستقبل القبلة وما عطف عليه وقوله وقت الاستنجاء وقع سهوا
 والصواب وقت قضاء الحاجة لانه قد قدم ان ترك استقبال القبلة وقت الاستنجاء
 ادب انما المنهي استقبال وقت البول والتخلي فانه مكروه كراهة تخريب سواء كان في الصحراء
 او في البناء لا حلاق انتهى في قوله عليه السلام اذا اتيتم لغائط فلا تستقبلوا القبلة

ولا تستدبروها ويكره ايضا ان يمسك الصغير لقضاء الحاجة ونحوها اذا لم يكره ان
يتركه في النوم وغيره الى القبله والمصفا وكتب الفقهاء الا ان يكون على مكان مرتفع عن
الخلجات وكن يكره ان يستقبل بالبول والغائط عين الشمس لئلا يكونها بين عظمته وبين عين الله
وان يستقبل الرج بالبول لملا يرجع اليه الرشاوش ولا يكشف عورته عند احد للاستنجاء
فان كشفها حرام والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه اي الاستنجاء به من غير كشف العورة
عند احد فان لم يمكنه ذلك يكفي الاستنجاء بالاحجار اي يجب عليه ان يكتفي بالاحجار ولا يترك
الحجر والتقييد بقوله اذا لم تكن الفحاسة اكثر من قدر الدهر والنكاحات اكثر من قدر الدهر
فلا بد من كشف العورة وقت الاستنجاء بالماء والاستنجاء على نوعين لغوي شرعي واللغوي
فهو طلب النجى في بعض اقوال الناس اراد به قلع الفحاسة واما الشرعي فهو ارادة الفحاسة عن
العضو المخصوص بالماء او بالتراب والحجر والماء لا ينبغي ان يعمل بمفهوم هو انما النكاحات اكثر
من قدر الدهر يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد مالا كان حرام ولا بعد ربه في ترك
طهارة الفحاسة اذا لم يمكنه اذا التها من غير كشف قال ابو نازي ومن لا يجد ستره تركه يعني
الاستنجاء ولو على شطئه لان النبي راجع على الامر حتى استوعب الدنيا لا زمان ولم يقتض
الامر التكرار قال قاضيهان قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير اسقاما لا يستنجي
بربه اليمنى لقوله عليه السلام اذا شرب احدكم فلا يمتنع في الاقام ولا الى الخلاه فلا يكره
بيمينه ولا يستنج بيمينه ولا يستنج بطعم ولا بروث ولا بظلم لقولهم لا تستنجوا بالروث
ولا بالعظم فانها اذا اخوانكم من الجن واذ انى عن الاستنجاء بزاد الجن فزاد الناس في النجى
بعلل الدنيا على الناس على الجن والجن لا يكره ما ذكره لان التعرض لغيره حرام ولا يكره ان يكره
في خواتم الفقهاء الحذف والاجزانه بما خرج كالزجاج فانه يكره الاستنجاء بذلك وفي جامع
المجموع ولا يستنجى القصب به يورث الباسور وفي الظهيرية ولا باوراق الاستنجاء ركن

لو استنجى بهذه الأشياء يكره ولكن يجزيه لأن الاعتبار الانقاء وقد حصل ويستنجى
بالجحر والمد والتراب والرمل والرماد والخشب المحرق والقطن واللبد في الصبر في يكره
بالخشب في نظم الزند ويسيه لا يستنجى بالحرق والقطن ونحوهما لا أنه لو كان يؤخذ
الفقر وان لا يتنجى أي لا يليق النجاسة وهي ما يدفعه من نفسه أو صدره إلى حلقه وكذلك
البراق ولا يمتخط أي لا يليق الخاط في الماء لأن النجاسة والخطا يستقذ ريقه إلى رفع الانتفاع
بالماء الذي التقى فيه وان لا يتعدى أي لا يتجاوز الحد المسنون في الزيادة عليه والنقصان
منه في أموات الثلث بان يجعلها ربعاً واثنين بغير ضرورة وفي المواضع بان يغسل
اليدين في الأبط والرجل إلى الركبة أو يقصر عن المرفق والكعب إلا لم يكره إذا لم يكن
مقدار حصول الطهارة أو مدة أطالة الغرة والثاني غير جائز وان لا يمسح أعضائه
أي أعضاء وضوءه بالحرق التي مسح بها موضع الاستنجاء تشريفاً للمواضع
الوضوء وان لا يضرب وجهه بالماء عند الفصل بل يرسل الماء من أجهته رأساً
وان لا يفتح في الماء عند غسل وجهه وان لا يفيضه ولا عينه تعميماً شديداً
بان تنكس حمرة الشفتين ومحاذ العينين أي طرفي الإحقان ومنابت طيب حتى
لوقيت على شفتيه أو على جفنيه لمعة أي بقية ولو قلت لا يجوز وضوءه لوجوب
استيعاب الوجه وهو منه ويكره أيضاً الاقتصار باليمين وتليث المسح بماء جديد
فروع وفي فوائد أي حفص الكبير لو شلت يده اليسرى فلا يقيد وان يستنجى بها إن لم يجد
من يصب عليه الماء لا يستنجى بالماء إلا أن يقدر على الماء الجاري وان شلت كلتا
اليدين مسح ذراعيه على الأرض ووجهه على الخائط ولا يدع الصلوة وكان المريض إذا
كان له ابن أو أخ وليس له امرأة أو جارية وعجز عن الوضوء وضيه الابن أو الأخ إلا أنه
لا يمس فرجه إلا من يحل له وطهرها ويسقط عنه الاستنجاء ولكن المرغبة إذا لم يكن لها زوج

ولها ائمة او اخت توضيها ويقط عنها الاستنجاء مقطوع الرجل ان بقي منها
شيء وان قل من ثلث اصابع غسله وان قطعت الرجلان واليدان اختلف المشايخ فيه
قال بعضهم تسقط الصلوة وفي مجموع النوازل ان لم يمكنه الوضوء باليمين لا يصلي عندهما
وعند بيوسف ره يصلي بالايما كما في المحبوس المتوضي اذا استنجا ان كان على وجه الستة
بان ادخا انتقص وضوءه والاستنجاء بالاحجار فمحوها انما يوب عن الماء اذا كان
الخارج معتادا واما اذا خرج دما او فيج فلا واذا اراد دخولا لحلاء يستحب ان يدخل
بثوب غير ثوبه الذي يصلي فيه ان تيسر والا فيجتهد في حفظه من النجاسة
والماء المستعمل يدخل مستودا الراس يقول عند دخوله بسم الله اللهم اني اعوذ
بك من الخبث والخبائث ولا يصحب معه ما فيه اسم الله او شيء من القرآن الا ان يكون
مستودا ويبدء في الدخول برجله اليسرى وفي الخروج باليمنى ولا يكشف عورته وهو قائم و
يوسع بين رجليه ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر الله ولا يرد السلام ولا يشمت
عاطسا فان عطس هو يحمده الله في قلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر الى عورته الا الحاجة ولا
الى ما يخرج منه لا يكثر الالتفات ولا يبرق ولا يمتخط ولا يتفخخ الا الحاجة ولا يعبت ببدنه
ولا يرفع طرفه الى السماء ولا يطيل القعود الا لضرورة فاذا فرغ وخرج من الحلاء يقول غفرناك
الحمد لله الذي اذهب عني ما يوزني وامسك علي ما ينفعني ويكره البول والتغوط في الناس وكان
راكدا او جاريا او على شط نهر او حوض او عين او بئر وتحت شجرة او في زرع او ظل الجنب مستحي ومعتيد
او بين المقابر وبين الدواب والطريق كذا في الحديث كل ذلك عند عدم الضرورة فان الضرورة تبيح المحظورات
والمرأة في الاستنجاء كالرجل وقد تقدم ذلك في هذه الطهارة التي ذكرتها الطهارة الصغرى خصوصا
ببعض الاعضاء ولما الطهارة الكبرى الشاملة لجميع الاعضاء فهي الغتسل من الجنابة
وسببه اي سبب جوبه عند اعادة ما لا يحل الا به عدة اشياء ومنها خروج المني من الذكر و

الفرج الداخل حال كون المني حاصلا بالدق والشهوة فانه يجب الفسلح بالاجماع
 واما انفصاله عن موضعه شهوة مختلفة فيه اعلم ان الفسلح انما يجب بالمني لجماع ائمتنا
 بقيد من أحدهما ان يكون قد انبعث عن شهوة فلو سال من ضرب وحمل شيء ثقيل وسقوط
 من علولا يجب الفسلح عند اخلافنا لاشافى به الثاني ان يخرج عن الفصول خارج المني واما حكمه
 كالفرج الخارج والقلقة على قوله فاما في الفرج الداخل في قضية الذكوة يجب الفسلح عندنا
 خلافا لما لك واما اشتراط وجود الشهوة عندنا لفصل من الذكوة ايضا فمختلفة قال ابو
 يوسف وجودها عنده شرط وقال ليس بشرط حتى ان المحتمل اذا ذكره اى مسكه حتى سكنت
 شهوته وخرج المني بعد سكون الشهوة يجب عليه الفسلح عندهما خلافا لابي يوسف وكذا
 لو استنى بالكفا ومس ونظر فارتل فلما انفصل عن مكانه مسكه ذكره حتى سكنت الشهوة
 وكذا لو اغتسل قبل ان يبول ويأمر ثم سال منه بقبية المني يجب اعادة الفسلح عندهما خلافا لرافعة
 على قوله في حق الضيف وعلى قولها في غيره كذا في الحدك ولو خرج مني بعد بال واما الاجماع
 وكذا اوجب لاغتسال الايلاج اى دخل ذكره من مجامع مثله في احد السبيلين القبل والدين
 الرجل اى الذكر المشتبه والمرأة اى المشتبهات اذا توارت اى غابت الحشفة اى الكرمه ومقدارها
 ان كانت مقطوعة في احدهما سواء انزل المويج والمويج فيه او لم ينزل واحدهما واجب الفسلح على الفاعل ^{المفعول}
 به المكلفين لقوله عليه السلام اذا جاز الحنآن الحتان وجب الفسلح وما جوبه على المفعول به
 في الدبر فبالقياس على المفعول به في القبل احتياطاً واما الواجب في البهيمة والميتة والصغيرة
 التي لا تتجامع مثلها وهي نبت ست مطلقا ونبت سبع ايمان اذ لم تكن غيلة فلا يجب عليه الفسلح
 بما ينزل لقصور الشهوة وكذا لا يستحب ان بال الايلاج في الصغيرة التي لا تتجامع مثلها يجب الفسلح
 والصحيح عدم الوجوب اى اذ لم ينزل لم يجب عليه الفسلح والمرهق اذا طوى مرة لا يجب عليه الفسلح ولكن
 يؤمر به تحلقا واعتيادا ويجب الفسلح على المرة الموطوءة ولو طوى الباطن الصغيرة فالجواب و

على عكس ولكن اوجب الغسل الحيض والنفس بالاجماع ومن استيقظ من منامه
فوجد على فراشه او على ثوبه او فخذ به بلا وهو يتذكر الاحتلام فان المسئلة على ستة وجوه
لانه اما ان يتذكر الاحتلام ولا يفعل كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه منيا او كونه زنا
او شك فان تذكر الاحتلام ان يتيقن انه مني وانه مذك او شك في كونه منيا او منيا فعليه
الغسل في الحالات الثلاث اجماعا لان الاحتلام سبب خروج المني فعمل عليه والمقيد يرق
بالهواء او بحرارة البدن فيصير كما لم يذم ما اذا لم يتذكر الاحتلام ويتيقن انه مني او شك
فكذلك يجب الغسل عليه اجماعا ايضا وان يتيقن انه مني فلا غسل عليه في هذه
الحالة عند البيهقي وسف ره اذا لم يتذكر الاحتلام وبه اخذ خلف بن ابوب وبالميت
وهو قيس وعندهما يجب هو احوط لما تقدم من الاحتمال والنوم سبب الاحتلام وكما روي
لا يتذكر كونه الراي فلا يبعد انه احتلم ونسبه والمعهده لم يذكر كونه اجماعا انه عليه الفتوى ان
استيقظ فوجد في احليله بلا ولم يتذكر حلمه ينظر ان كان ذكره منتشر قبل النوم فلا يل
عليه لان الانتشار سبب خروج المني فعمل على انه مني وان كان ذكره قبل النوم ساكنا
فعليه الغسل للاحتياط وببعض المشايخ هذا الذي ذكره من عدم وجوب الغسل اذا كان
الذكر منتشر انما هو اذا نام قائما واقعا عدم الاستغراق في النوم عادة فاما اذا نام مضطجعا
او يتيقن انه مني فعليه الغسل لان الاصطباع سبب الاستغراق في النوم التكهون سبب الاحتلام فعمل عليه
هذا التفصيل مذكور في المحيط والذخيرة وقال شمس لائمة الحلواني هذه المسئلة كثيرة فتم
والناس عنها غافلون ولثانيه اشكال ذكرناه في الشرح حاصله ان الظاهر عدم وجوب الغسل احتلام
يخرج منه اي تذكر الاحتلام ولم يجد بلا فلا غسل عليه وكذا المرأة اي احتلمت يخرج منها مني فلا
عليها ما لم يخرج منها الماء بحيث يصحح ان لم يسلمة قالت يا رسول الله لا يستحي من التمثيل والماء
من غسل وانما قلت قال نعم اذا رايت الماء وقال محمد رحمه الله عليها الغسل احتياط لا احتلام

انه خرج ثم عاد وبقي بعض المشايخ وقيل ان كانت مستقبله يجب والا فلا والاول
اصح للحديث المذكور وبه اتفق لفقهاء ابو جعفر وانه ما لم يخرج منها من الفرج
الداخل لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ شمس الاثمة الحلوي والحاكم الشهيد
ولو جامع واغتسل قبل ان يبول ويمشي او ينام ثم خرج منه بقية المني وجب
الغسل ثانيا ولا يعيد الصلوة عندهما خلا قال ابن يوسف ره وقد قد من الغسلت
بعدها جامعها زوجها ثم خرج منها مني الزوج لا يغسل عليها بالاجماع ولو افترقا
فوجب مئيا فعليه الغسل كما في النائم وان وجد منيا فلا يغسل عليه بالاتفاق و
كن المني عليه لان السكر والاعماء ليسا مظنة الاختلام بخلاف النوم وان استيقظ
والمرأة فوجب مئيا على الفراش وكل واحد منهما انكر الاختلام اي لا يتذكره وجب عليهما الغسل
احتمالا لاحتمال وجوده من كل منهما وقال بعضهم تكان المني طويلا فعلى الرجل ان منيه
يدفق فيقع طويلا وان كان مدورا فعلى المرأة لان منيهما يسيل فيقع بقعة واحدة
وقال بعضهم ينظر في الغلظة والرقّة واما الاول والثاني فالثاني وقال
بعضهم ان كان ابيض غليظا فمن الرجل وان كان اصفر رقيقا فمن المرأة والاحتياط اولى فخرج
قالت امرأة معي حتى ياتي بي في النوم ثم ارجل الذرة الوقاع اتفقوا لا يغسل عليها وهذا المثل ان
انزلت وجب الغسل محرم فيا دون الفرج وصل المني الى محرم لا يغسل عليها لفقد الايلاج لانزاله
فان جلت منه وجب الغسل لانزاله اتممت جلت بعض ذلك الجماع قبل الغسل كذا قال ابو حنيفة
لان الخروج من الفرج المداخل شرط لوجوب الغسل لم يوجب احتلام وعاج لكفه فلما انفصل
المني عن الصلب شهد ذكره وصل من غير غسل صحت لتعلق وجوبه بالخروج ايضا حتى ابر
عش جامع امراته البالغة عليها الغسل لوجود مودة الحشفة بعد تزوجه الخطاب
ولا يغسل على الغلام لانعدام الخطاب الا انه يؤمر به تخلقا كما يؤمر بالوضوء الصلوة

ولكان الزوج بالغاً والزوجة صغيرة مستهواة فالجواب على العكس وذكر صبي لا تستحي بمنزلة
الأصبع وفي وجوب الغسل بإدخال الأصبع في القبل والدرخلاف ولكن إذا كان غير لادري وذكر
الميت وما يصنع من خشية وغيره بآل فخرج منه متى كان ذكره منتشر فعليه الغسل لوجود
الشهوة والأفلا تفقد هاتين في نومانهما يجامع فأنثته ولم ير بلا ثم خرج مذهبنا في وجوب الغسل
وأن خرج مني جباً حتم العبي والصبيته الاحتلام الذي به البلوغ وأنزل على وجهه الماء في
الشهوة لا يجب لغسله لأن الخطاب إنما يوجهه عقيل لا تزال فهو سابق الخطاب كما إذا قضيت
الذي به البلوغ قال بعضهم يجب بالحيف وقالوا قضيان الآخر وجوب لغسله في الكل لما رواه
الغسل فالمضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن مرة أي ياتيه وإنما فرضت فيه في الوضوء
لأن الواجب فيه غسل جميع البدن ودخل فيهم الأنف مشه وفي الوضوء غسل الوجه ولا ستامنه
لأنه من الوجهة وليس بينهما وجهه وإيصال الماء إلى منابت الشعر فرض وانكشف
أي ولو كان الشعر كثيفاً بالإجماع وكذا يفرض إيصال الماء إلى أنواء الحية وأثناء الشعر
من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر مثلباً ولم يغسل الماء إلى أنوائه لا يجوز لغسله ما في قوله
تعالى وإن كنت جنباً فاطهروا من المبالغة والمرأة في الإغتسال كالرجل في وجوب تعميم
جميع الشعر والبشر ولكن الشعر المسنزل أي النازل من ذواتها جميع فثبتت في الحصة
من الشعر غسله موضوع أي ساقط عنها في الغسل بالإجماع إذا بلغ الماء أصول شعرها الحديث
أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت قلت يا رسول الله إن المرأة أشد شغراً مني أنقصه في غسل
الجناح قال لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث خيات ثم تقيضين ملبسك
الماء قطهوين في رواية أنا فنقصه للميضة والجناية قال لا إلى أخوه
ولا يجب بل ذواتها وفي صلوة البقالي الصحيح أنه يجب غسل الذوات
وإن جاوزتا القدمين وفي مبسوط بكر حماد رضي الله تعالى عنهما وجوب إيصال الماء

إلى شعب عقاصها اختلفت المشايخ وفي الهداية ليس عليها بل ذوابها هو الصحيح
 ولكنها صحيحة غير وهو الوجه المحض المذكور في الحاشية والمرج وهذا إذا كانت مضمورة
 فان كانت منقوضة يفترض عليها ايصال الماء إلى انتائها اتفاقا لعدم المخرج المختلف
 الرجل فله يجب عليه ايصال الماء إلى المسترسل أي أثناء الشعر ^{فإن} كان مضمونا لا ضرورة في حقه
 لا مكان الحلق كذا ذكره في الفرق بين الرجل والمرأة في غنية الفقهاء وذكر في المسائل ما إذا
 اختصر شعره كما يفعله العلويون أي بالنسبة إلى علي بن أبي طالب وبعضهم يخصهم بمن كان
 من غير فاطمة رضي الله عنها ولا تزال التجمع ترك بعضهم لتأنيدهم جنس كل عربي ذاهل يجب
 ايصال الماء إلى أثناء الشعر أم لا أي إلى خصل شعره عن أبي حنيفة ر. ر. ر. في رواية يجب
 في روايته لا يجب نظر إلى الحادة وعدم الضرورة وذكر الصدوق التمهيد أنه رأي الشاذ يجب
 ايصال الماء إلى أثناء الشعر وعليه الفتوى في حقه لعدم الضرورة والاحتياط قال في الخلاصة
 في شعر الرجل يجب ايصال الماء إلى المسترسل ولم يذكر غير ذلك وهو الصحيح امرأة اغتسلت
 هل تتكلف في ايصال الماء إلى ثقب القرم أم لا والقرم بضم كاف اسكان الزاوي ما يتعلق في
 شحمة الأذن قال في محله في الأصل هذه عبارة صاحب المحيط بذلك إدماره ذلك تكلف
 فيه أي في ايصال الماء إلى ثقب القرم كما تتكلف في تحريك الخاتم ^{الظن} أن كان غيبقا والمعتبر عليه
 بالوصول أن غلبت عليها أن الماء لا يدخله لا تتكلف لأن غلبت عليها أنه قد وصل
 سواء كان القرط فيه أم لا وإن انضم الثقب ينعز القرم وصار بحال أن أمر الماء عليه وإن
 غفل فلا بد من إمراره ولا يتكلف بغير الأمر من إدخاله أو نحوه فإن المخرج مدفوع وإنما
 وضع المسئلة في المرأة باعتبار الغالب لا فلا فرق بينها وبينه وكذا في قوله امرأة اغتسلت
 فقد كان لسان بقى في الحقاها عجيب قد جعلت لم يغز غسما وكذا الوضوء لا فرق بين
 المرأة والرجل لأن في الصبي صلاته تمنع نفوذ الماء وقال بعضهم يحويده لا

أظهر ولو بقي البدن بالتمسك أي الوسخ في الأظفار قد جفت جاز الغسل والوضوء لتولده
 من البدن يستوفيه أي في الحكم المذكور المذموم أي ما كان المدينة والقروى أي ما كان القرية
 لما قلنا قولا بعضهم يجوز الغسل للقروي لأن دن من التراب والطين فينفذ الماء
 ولا يجوز للمدي لأنه من الودك فلا ينفذ الماء. والاول هو الصحيح قال الديلمي
 قال الضفائر يجب لأبصال إلى ما تحته أن طال الظفر وهو حسن ولا قلف الذي يخرج
 إذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجعدة قال بعضهم يجوز غسله لأنه خلف في قفا بعضهم
 لا يجوز وهو لا يصح لأن له حكم الظاهر حتى إن البول إذا نزل إليه انتقض الوضوء والمني
 إذا خرج إليه وجب الغسل بالإجماع كما صححه الزيلعي في شرح الكفر واختاره في التواضع
 وإن خرج بوله حتى صافى القلفة فعليه الوضوء بإجماع وإن لم يصبه ولم يظهر إلى
 خارج القلفة رجل اغتسل وبقي بين أسنانه طعام من خبز أو غير قال بعضهم
 إن كان زائدا على قدر الحمصة لا يجوز غسله ذكره في الذخيرة والمحيط وإن كان قدر
 الحمصة أو أقل يجوز اعتباره الفساد الصواب والصلوة بابتلاع ما فوق الحمصة لا بابتلاع
 مقدارها على قول البعض الصحيح أن مقدارها غير معفو هناك وإنما العفو ما دونه
 فإنه قليل وفي الفتاوى إن كان بين أسنانه طعام ولم يصل الماء تحت في الغسل جائز
 لأن الماء شيء لطيف يصل تحته غالبا قال في الخلاصة وبه يفتي وقال بعضهم إن كان صلبا
 بضم الصاد أي قويا معنوقا ما كما أي شديدا معنوقا ما كما أي شديدا بحيث دخلت
 الخبز وصار كما عجينة الصلبي لا يجوز غسله قل أو كثر وهو لا يصح لا متناع نفق الماء مع عدم
 الضرورة والجرح وذكر في المحيط إن كان على ظاهر بدنه جلد سمك محكما أو غير معنوق قد جف و
 اغتسل وتوضأ ولم يصل الماء إلى ما تحته لم يجز ذلك البدن الباب في الألف لأن هذه الأشياء
 نفوذ الماء أصلا بها وفي الذخيرة في مسألة الخنا هذه بان بقي من جرمه على بدنها

والطين والذران اذا بقيا على البدن يجزي وضوءهم للصلاة ولا ن هذه الاشياء
لا صلاحا لها فيفقد الماء وعليه الفتوى اي على ما في الذخيرة اذا اعتبر في جميع ذلك الماء
وصوله الى البدن واذا كان برجليه شقان جعل فيه الشحم والمرهم ان كان لا يضر اتصال الماء الى تحتها لا يجوز
غسله وضوءه وان كان يضره يجوز اذا المر الماء على ظاهره ذلك وكن الاتصال الماء الى داخل الشعر فرض كونه
من ظاهر البدن وكن الاستنجاء عند الغسل بالماء وان لم يكن اي لم يكن عليه اي على موضع الاستنجاء ^{سنة}
حقيقية لان فيه نجاسة حكيمية وهي الجبابة وكن التحليل الاصابع في الاغتسال والوضوء فرض ان كانت
الاصابع منضمة بحيث لا يدخلها الماء بلا تحليل غير مفتوحة وان كانت الاصابع مفتوحة فهو
التحليل سنة وكن انقاء البشرة اي ظاهر الجلد باسالة الماء عليها بدل الشعر فرض ايضا لقوله عم
الافعلوا الشعر واقبوا البشرة ولقوله عليه السلام ان تحت كل شعرة جنبانة وفي رواية نجاسة
الاول هو الصحيح ولو بقي شيء من بدنه لم يصيب الماء لم يخرج من الجبابة وان قل اي ولو كان ذلك
الشيء قليلا بقدر راس ابرة لا يفترض استيعاب جميع البدن وشرب الماء يقوى مقام المضمضة
اذا كان لا على وجه السنة اذا بلغ الماء الغم كله والا فلا وفي الواقتات الناطقة انه لا يجزي لو كان
لا على وجه السنة ما لم يحبه قال في الخلاصة هذا الحوط ولو تركها اي المضمضة وكن الاستنشاق
ناسيا فضلي ثم تذكره ان يغمض وليست اشق ويعيدها صلى ان كان فرضا لعدم محتمل وان كان
نفلا فلا لعدة صحة شرعية وكن الحكم في كل جزء من البدن اذا غسله سنة الغسل ان يقدر
الوضوء عليه كوضوء الصلوة من غير استثناء مسح الراس هو الصحيح في ظاهره
رواية وزوي الحسن ره انه لا يمسح راسه الا غسل الرجلين ان لم يكن عليه حجب
فانه يؤخره اذا كان قائما في منتقع الماء او على تراب بحيث يحتاج الى غسلها ثانيا
بعد ذلك واتا الى قام على حجر او لوح بحيث لا يحتاج الى غسلها ثانيا فلا يؤثر غسلها
وان يزيل النجاسة الحقيقية كما لمني نحوه عن بدنه ان كانت اي ان وجدت على

على بدنه نجاسة ثم يصب الماء على راسه وسائر بدنه ثلاثاً وكيفيته ان يصب الماء
على منكبيه اليمنى ثلاثاً ثم اليسرى ثلاثاً ثم على راسه وسائر جسده وقيل يبدأ
بالأيمن ثم بالراس ثم بالأيسر وقيل يبدأ بالراس ثم بالأيمن ثم بالأيسر
وهو الأصح ولو انغمس في ماء جارٍ ان مكث قدر الوضوء والغسل فقد اكمل السنة
والأشتم يتخفى عن ذلك المكان الذي اغتسل فيه فيغسل رجله ان كان
قيامه في منقطع الماء إلا ان يكون على حجرٍ او على خشبٍ وعلى غير ذلك وان لا
يسرف في الماء وان لا يقتزما تقدم في الوضوء وان لا يستقبل القبلة وقت
الغسل ان كان عوته مكشوفة وان كان متزناً فلا بأس به وان يدلك كل
أعضائه بماء في المرة الأولى ليعيم الماء البدن كله في المراتين الأخريين
فالذلك في الغسل سنة وليس بواجب الا في رواية عن أبي يوسف وان يغتسل
في موضع لا يراه احد لا خيال النشاف العودة حالة الاغتسال واللبس
وذكر في غنيته الفقهاء من عليه الغسل وهناك رجال لا يذهبون اليه ويختارون
استروا المرأة بين الرجال تزهره وبين النساء لا والمرد يقوله وان رآه رؤيتاً
العودة فان كشف العودة لا يجوز عند احد في الصحيح في الخلوة وقيل ياتم وقيل يعفى
الزمان القليل دون الكثير وقيل لا بأس به وقيل يجوز ان يمرر بالغسل ويجرد
زوجته للجماع اذا كان البيت صغيراً مقدراً خمسة أذرع وعشرة وان لا
يتكلم بكلام قط من كلام الناس وغيره لأنه في مصاب الماء المستعمل ويحب ان
يمسح بدنه بمنديل بعد الغسل وان يغسل بجلي بعد اللبس لا قبله مسارعة الى
الستر وان يصل بنية لما تقدم في الوضوء لما النبي ليس بشرط في الوضوء و
الاغتسال بل سنة فيهما حتى ان الجنب اذا انغمس في الماء الجاري او في الخوض الكبير

للتبرّد قيد بالكبير لان الصغير يتأتى فيه الخلاف الذي في البيروسي انشاء الله
 تعالى اقام في المطر اشدّ بدقّ مض واستنشق في جميع ذلك يخرج من الجنابة
 عندنا خلافا للائمة الثلاثة لان المقصود حصول الفعل المأمور وقد حصل فلا فرق
 بين كونه عن قصد ولا عن قصد الا انه اذا لم ينو لا يحصل له ثواب قد حققنا الكلام
 في الشرح والاعتسالى على احد عشر وجها خمسة منها فرضية لثوبها بالكتاب والاعمال
 القطعية من الاعتسالى من الحيض والاعتسالى من النفاس والاعتسالى من التقاء
 التمثالين اذا كان مع غيبوبة الخشفة والاعتسالى من خروج المنى على وجه التدفق والشهوة
 عندنا وعند الشافعي به وجب الغسل ان خرج من اي جهة كان والاعتسالى من الاحتلام
 اذا خرج منه اي من الاحتلام او من المحلم المنى والمذي وقد تقدّم الكلام على ذلك كله
 واربعة منها سنة غسل يوم الجمعة لقوله عم من اتى الجمعة فليغتسل والاصح منذ
 عندنا وعند مالك وهو الموتى وهو للصلوة عند البيهقي وهو اليوم عند الحسن يعني لو
 لم يصل به ياتى الثوب للغسل اذا وجد في اليوم عند لا عند البيهقي ومن لا جهة عليه سنة
 له الغسل عند لا عند البيهقي وسنة غسل العيدين والاصح انه مستحب ايضا لانه
 يوم اجتماع كالجمعة وغسل يوم عرفة مستحب ايضا للاجتماع وكذا الغسل عند الاحرار
 مستحب ومن الاعتسالى المسند بة الغسل لدخول مكة ودخول المدينة
 من غسل الميت للحجامة واللبلة القدر اذا راها والمجنون اذا فاو والبصير اذا بلغ
 بالسن والكا فزاد السلام ولم يكن جنبا وكفى غسل واحد بالجمعة والعيد اذا اجتمعا كما
 يكفي لفرض جماع وحيض واحد منها اي من احد عشر واجبة على الكفائة وهو غسل
 الميت حتى لا يجوز الصلوة عليه قبل الغسل وقبل التيمم عند عدم الماء هكذا ذكره
 والظاهر من الادلة انه فرض كفائة ذكره ابن الهمام والسرور في شرح

الهداية وغيرهما واحد منها مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم فقد قدم هذا ذكر
 لمعلقا شمس لا غمة الخ في شرح الملبس وذكر الملبس الكافر اذا اجنب لم يمسح الصلح انه
 يجزئ له عليه لان الجنب باقية بعد اسلامه بجملة ما لو سلمت بعد تقطع الحيض
 لا يجب عليها الغسل لان لا تصاف بالحيض ليس باقية قال قاضيان الاحوط وجوب
 الغسل في الغسل وكما فروع ان اجنب المرأة قد ركبها الحيض فان شاءت اغتسلت وان
 شاءت اغتسلت حتى تطهرت وكذا الحائض اذا حلت وجوبت في الحيض والجنب اذا اغتسل
 الى وقت الغسل لا ياتم ولا يارس للجنب ان ياتم يات اهلها قبل ان يغتسل الوضوء ولكن يجب
 الوضوء ان زاد المعادة ولا يارس ان يغتسل الرجل والمرأة من ايامه ويكره للجنب الاكل والشرب ما
 لم يغسل يديه وفاه وقال قاضيان يجب ان يغسل يديه فاه اذا اراد ان ياكل او يشرب
 ان تركه فلا يارس به وقيل ان شرب عليه سنة لا يكره ولا كره ولا يجوز للجنب والحائض و
 لنفساء قراءة القرآن لقوله عم لا تقرب الحائض والجنب من القرآن يعني يجوز ان
 يقرأه تامه وان قرء ما دون الآية بقصد القرآن او قرء الفاتحة لا بقصد القرآن
 لا على قصد الدعاء او قرء الايات التي تشبه الدعاء مثل ربنا الشافي الدنيا حسنة وفي الاخرة
 حسنة وقاعد النار ونحوها على نية الدعاء وكذا لو سمع خبر الشافعي الحمد لله وخبر ابو
 حماد التميمي وانا اليه رجوع اذ قرء التسمية على وجه البناء لا على وجه القرآن يجوز ان يقرأ
 الآية فلانة لا يحد بمرأته قاريا وهذا اختيار المحاريب وذكر الزاهد ان عليه اكثر مما على
 ولا كرخي فلا يجوز قراءة ما دون الآية ايضا وهو كذا انما هو الهداية بجماعة وقيل يكره
 قراءة ما دون الآية على وجه الدعاء والبناء وقيل لا يكره وهو الصحيح قاله في الخلاصة واما
 قراءة القنوت فلا يكره في ظاهر من هب اصحابنا لانه ليس بقنوت وعن جماعة
 الهداية شاذة انه يكره لما روي عن ابي بن كعب رضي الله عنه انه كتب في مصحفه

والصحيح الاول ولا يكره التبعي للجنب الحائض والنفساء بالقرآن لانه لا يعد به قارياً
وكذا لا يكره لهم التعليم للصبيان وغيرهم حرثاً حرثاً اي كلمة متع القطع بين
كلمتين وعلى قول الصحابة اذا علم نصفاً وقطع ثلث نصفاً هكذا يجوز
المصنف رد اختاره قوله في الاول وهما مشي على قول الكرخي وكذا لا يجوز نظم كتابة
القرآن لان فيه مسهم للقرآن وذكر في الجامع الصغير للنسب القاضيان لا بالجنبان
يكتب القرآن والصحيفة واللوحي الى الارض او الوساده ونحوها عند ابيوسف خلافاً
للمجده لانه ليس فيه من مس القرآن ولذا قيل المكروه مس المكتوب لا موضع البياض كره لهما
التمتراشيه وينبغي التفصيل فان كان لا يمس الصحيفة بان وضع عليها ما يحول بينها وبين
يده يؤخذ بقول بن يوسف لانه لم يمس المكتوب لا الكتاب ولا بقول محمد لانه
قد مس الكتاب ولا يجوز نظم اي للجنب الحائض والنفساء من المصحف لا بغلافه وكذا كل ما فيه
اية تأخذ من لوح او درهم ونحو ذلك لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وقوله عليه السلام لا يمسه الا
الطاهرون ولا يجوز لهم ايضاً اخذ درهم فيه سورة من القرآن هذا بناء على عادة من كان
يكتب على الدرهم سورة الاخلاص ليس بقيد الوكالت يتوحد بالحكم كذلك لا يصح تركه لا يجوز
المس المذكور للحدث الا بغلافه لا غير طاهر هذا يعني جلد الاخذ بالغلاف اذا كان الغلاف غير مشرب اي غير
ممس مشرب بعضه الى بعض وان كان مشرباً لا يجوز الاخذ به ولا مسه هو الصحيح قاله في
الهداية وفي المحيط الغلاف هو الجلد الذي عليه في اصبع القولين وتسميم الهلالي وهو المحيط
والاولى والخريطة اخذ من الغلاف في ذلك لا يكره اخذ المصحف بها لوجود حائلين فان
اخذ المصحف بكم فلا بأس به اي بالاخذ عند مجده في رعايته وهو اختيار صاحب المحيط وكره بعض
مشتاغلينا وهو اختيار هذا المحدث لان التوثيق له اي الماس وذكر في الجامع الصغير لا بأس بدفع المصحف
او اللوح الى الصبيان لانهم لا يخطون بالطهارة وان امسوا بها تخلقاً و

اعتیاد اقال في الهداية لان في المنع منهم تصحيح حفظ القرآن وفي امرهم بالتطهر خرج لهم
وعن بعض المشايخ انه يكره والصحيح الاول قول المصنف ولا يحيط ان ياخذ بكلمه وينفعه لا
تعلق له بما قبله لان الكلام في الجامع الصغير في المدفوع اليه وهو الصبي انه لا يكره دفع
البائع للمصحف لوالده الا في مس الدافع وعدمه فان المس بالكم تنفذ حكمه في يوم
جواز مس الدافع بلا طهارة لاجل الدفع الى الصبي ولم يقل به احد يكره ايضا للحدث ونحوه
مس تفسير القرآن وكتب الفقه وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن ايات وفي الخلاصة
الاصح انه لا يكره عند ايجافه وان اخذه اي لتفسير ونحوه بكلمه لا بأس به لان
فيه ضرورة لتكرار الحاجة الى اخذه اكثر من تكرار اخذ المصحف اذ القرآن يقرأ
حفظا في الغالب ولا تكرر قراءة القرآن للحدث ظاهر اي على ظهر لسانه حفظا بالاجماع
واما الجنب اذ غسل يديه ونحوه فروي عن ابي حنيفة رة انه لا بأس ان يمس القرآن او
يقراه والصحيح انه لا يجوز له المس والقراءة بقاء الجنابة لانها لا تتجزي
شوتا ولا زوالا كالحديث اجماعا وتكره قراءة التورية والاحتياط للجنب وكذا
الزبور لان الكل كلام الله تعالى وما ابدل منه بعض غير معين وغيرا لمبدأ له
غالب فالاحتياط في التحرز عن المس اذا اراد الجنب الأكل والشرب ينبغي له ان
يغسل يديه ونحوه ياكل ويشرب ويكره من غير غسل لان سورة مستعمل و
كن اما اصاب يده وشرب الماء المستعمل مكره لازالة النجاسة الحكيمة وحل لما كوله
على المشروب وقد قيل انه يورث الفقه وهذا لا يخفى لان سورة لا يصير مستعملا ما لم يطب
بالاغتسال يكره كتابته لقرآن واما الله تعالى على الصلوى فيفتح اللام اي الحاء وكذا على الجارية
الحذر ان ما يقرآن لا تعرض للاضهان يكره دخول الخرج الحلال من اجتمع فيه من القرآن
ومن اسماء الله تعالى ما فيه من ترك التعظيم وقيل لا يكره ان جعل نصا بالطن لكف ولو كان ما فيه

شيء من القرآن ومن أسماء الله تعالى في حبيبه لا باس به وكذا المكان ملفوف في شيء
 والقرآن اولى ولا يجوز لهم اي العنب والحائض والمفساء دخول المسجد متعللا به من سوء
 الادب لقوله تعالى فاطلع نعليك انك بالواد المقدس طوى ^{فيها} من ترك التعظيم وكذا
 اي كما لا يجوز للعنب والحائض والمفساء قراءة القرآن ولا مسه لا يجوز لهم دخول المسجد ^{لغير}
 ضرورة سواء دخلوا المجلس فيه او للعبور اي المرد لقوله عليه السلام اني لا اهل المسجد ^{لغير}
 حائض ولا حنب وقال الشافعي رحمه ^{له} يجوز لهم الدخول للعبور وقد حققنا الدليل في الشرح
 واذا احل في المسجد يتم الخروج اذا لم يحيف من اهل وغيره للضرورة وان حايض ^{التي}
 بالضرورة ولكن لا يصلي ولا يقرب لغيره فروع نكوة قراءة القرآن والذكر والدعاء والخروج
 المغتسل والحام وعند مجرده لا نكوة في الحام لان الماء المستعمل طاهر عنده وفي الخلاصة
 لا يقرب في المخرج والمغتسل والحام الاحرفا حراما وفي الحام انما نكوه اذا اقوام ^{نفسه} حرامان قروا في
 لا باس به هو المختار وكذا التيميم والتسبيح وكذا الا يقرب اذا كانت عودته مكشوفة ^{الجملة} دائرة
 تغتسل وفي الحام احد مكشوف العورة وفي فتاوى قاضيه ان لم يكن احد مكشوف العورة
 كان الحام طاهرا لا باس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرائته لنفسه ولا يرفع
 صوته فلا باس به ولا باس بالتسبيح والتهيل وان رفع صوته بذلك وسياتي تمام ذلك
 عند الكلام على لقراءة انشاء الله تعالى فصل في التيميم وهو في اللغة العقد
 وفي الشرع المقصد الى الصلوة التطهر به على وجه مخصوص للتيميم ركن وشرط لا بد من
 معرفتهما التوقف بتحقيقه عليهما وامارته فضررتان ضربة للوجه وضربة للذراعين
 يعني ليدين الى المرفقين لقوله عليه السلام التيميم ضربتان ضربة للوجه وضربة
 للذراعين ومصنونه اي صفة التيميم على الوجه المنون ان يضرب يديه على الارض وعلى ما هو
 من جنس الارض كالتراب الرمل والحجر الكحل والزرنيخ والورد والاشجار ^{والخشب}

متفرجا اصابعه ويقبل بها ويد برثرير فعهما فينفضهما بان يضرب جانب يد به مما
 يلي ان يهاجم احدكما بالآخرى مرة في ظاهر الرواية وعن ابنيوسف فيضهما مرتين ولا يعيب عليه
 ان يتسلط عندهما بالتراب قيل الاول عن محمد والثاني عن ابنيوسف لبيان التراب يسبح بهما
 وجهه ثم يضرب ضربا آخر فينفضهما ويسبح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى من فوق الاصابع
 بان يسبح باطن اربع اصابع يده اليسرى طاهريه اليمنى من تدس الاصابع الى المرفق ثم
 يسبح باطن كف اليسرى باطن ذراعه اليمنى الى الرسغ ويمر باطن ابهامه اليسرى على ظاهر
 ابهامه اليمنى ثم يفعل مبدئ اليسرى كذلك هذا هو الاحوط ولو مسح بكل الكف الاصابع حلق
 ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز كما في مسح الحنف والراس اقل ما يخرج ثلث اصابع
 الصلابة من جملة التيمم حتى لو ضرب يديه فلو حدث قبل ان يسبح بما اعيد الضرب وقيل
 لا والا ولا احوط واستيعاب العضوين بالمسح واجب اي فرض عند الكون في ظاهر الرواية
 اي لو ائدت الظاهرة عن اصحابنا في الكتب المشهورة كالحاجاتين والمدسوخين لو ترك شيئا قليلا
 لم يتردد من مواضع التيمم لا يجزئ التيمم كما في الوضوء ورد الحسن بن زياد عن صاحبنا
 ايضا المن كور في عامة الكتب ان رواية الحسن عن الجنيقية انه فقط ان الاستيعاب ليس
 بواجب حتى لو ترك اقل من اربع من الوجوه من اليدين يجزئ التيمم في نظم الزيد في التيمم
 عفوان زائد لم يجز على هذه الرواية ترجع الحائض والسواك وتحليل الاصابع لا يجب وعلى تلك
 الرواية يجب وينبغي اي يجب ان يحتاط بان ياخذ بالرواية الاولى ويستوعب
 فانها هي الصحيحة وقال في الكفاية مسح العذار شرط على ما حكى عن
 اصحابنا والناس عندها قالون وفي الخلاصة لو لم يسبح تحت الحاجبتين فوق
 العينين لا يجوز ودوى محمد انه لو ترك ظهر كفيه بلا مسح لا يجزئيه ومن هو
 مقطوع اليدين من المرفقين اذا تيمم بمسح موضع القطع لانه من جملة المرفق

وأما شرطه أي شرط التيمم فالنية ولا يجوز بدونها عند خلاف الزهره اعتباراً بمنه
 اللغوي وهو المقصد المقصود هو النية فلا واصل الترتيب ثم يدير أو قصد تعليم أحد لم يكن
 متيمماً ما لم ينو للصلوة مفروضه سئل مقطوع اليدين والرجلين هل يجب عليه الصلوة
 فقال لا مادام حي ثانياً إذا وجب عليه الغسل في الصلوة مادام غسلاً باقياً فإذا أحدث سقط
 لأن محل العزم منه مفقود وكل الغسل باقٍ فالشرط بجواز الصلوة للمحدث بتقديم
 طهارة الأجزاء وهو مستعذر بجوازها الجنب يتعلق بتقديم الغسل لأنه غير مستعذر
 فافترق أنه هناك التطهير مطلقاً لا بقرينة مقصودة تصح منه خالاً ولا صحة لها
 بدون الطهارة ولا يشترط نية كونه للمحدث أو للجانب أو نحوها في الصحيح وكذا طلب الماء
 شرط إذا غلب على الظن أي ظن المحتاج إلى الطهارة أن هناك أي في المكان الذي هو فيه ماء أو كان
 ذلك الشخص في عمرات لأن وجود الماء فيها غالب لم يغلب على ظنه أو أخبر به إنسان
 أي بوجود الماء في ذلك المكان وجب الطلب للماء بالإجماع فيطلب يميناً ويساراً قد انفلوة
 من كل جانب وهي ثلثاً خلوة إلى أربعة أقدام وقبل رمية سهم ويشترط في المحدث أن يكون مكلفاً
 عدلاً ولا بد من عدم غلبه الظن حتى يلزم الطلب لأنه من البيانات وإنما الخلاف في
 وجوب الطلب عدمه فيما إذا لم يغلب على ظن أن هناك ماء أو لم يخبر به إنسان ممن خبره
 ملته أو كان في الفلوات أي العمرات هكذا وقع في النسخ بأول الوجوب يكون بالوعد عندنا
 لا يجب الطلب خلافاً للشافعية فإن عندهم يجب الطلب لا يجوز التيمم قبله لقوله تعالى
 فلم تجد ماء فلا يقال ما وجد لا بعد أن طلب نحن نقول قد استعملنا ما وجد حتى نلجأ
 وهو منزه عن أن يقال في حقه طلب لو أخبره إنسان عدل بعد الماء من غلبة الظن و
 نحوها جاز التيمم بل لا خلاف أن خبر الواحد العدل حجة في البيانات ولكن أمن شرطه
 عجزه عن استعمال الماء فالحاصل أن شرط التيمم خمسة النية والمسلم والصحة كونه

طاهر والعجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما حتى ان المريض اذا خاز زيادة المرض بسبب
 الوضوء وبما لم يترك او باستعمال الماء واذا خاف ابطاء البرء من المرض بسبب ذلك جاز له
 التيمم ويعرف ذلك اما بغلبة الظن عن اماره او تجربة او بقول طبيب جاد مسلم غير
 ظاهر الفسق وقيل عدلته شرط وذكر الاسبيجاني في شرحه فقال جنب على جميع جسده
 جراحة او على اكثره اي اكثر جسده او به جدي بضم الجيم وفهم مع فتح الدال فانه تيمم
 ولا يجب غسل الموضع الذي لا جراحة به لانه لا يجمع بين الغسل والتيمم عند ذلك اذا
 كان على اعضاء الوضوء كلها او على اكثرها جراحة تيمم ولا يجب غسل الصحيح والتيمم لاجل
 الجرح عندنا خلافا للشافعي به وان كان الجراحة على اقله اي اقل بدنه او اعضاء وضوئه
 وكثره هي اكثر البدن او اعضاء الوضوء صحيح فانه يغسل الصحيح ويمسح على الجروح ان لم
 يضره المسح عليه وان كان يضره المسح على الجراحة مكشوفة يشدها بشئ يمسح فوقه
 ثم الكثرة في اعضاء الوضوء قيل تعتبر بالعدد لو كان الجراحة في راسه ويديه
 ووجهه ولم تكن في بطنه يباح له التيمم سواء كان الاكثر من الاعضاء الجرحية صحيحا
 او جرحيا في عكسه لا يباح وقيل تعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لا يباح له
 التيمم ما لم يكن الاكثر من كل عضو جرحيا ولو كان الصحيح والجرح متساويين
 فالاحوط وجوب غسل الصحيح والمسح على الجرح والجنب الصحيح في المصرا اذا خاف
 بغلبة ظنه عن التجربة الصحيحة ان يغسل ان يقتله البرء ويضر تيمم عند الحقيقة به
 خلافا لما والفتوى على قول الامام اذا لم يكن له اجرة الحام على احققناه في الشرح و
 ان كان الجنب المذكور خارج الصبر تيمم بالاتفاق لعدم تيسير الماء الحار غالبا وان
 خرج من المصرو ونحو مسافر او محتطبا اي غير يريد السفر اخرج من قرية متجه الى
 قرية اخرى يجوز له التيمم ان كان بين يديين الماء نحو اميل اي مقداره تقريبا

او اكثر من ميل هذا هو المختار وعن اكرخوره ان كان يسمع صوت اهل الماء لا يتيمم
 لانه قريب ولا يتيمم فقال الحسن ره ان كان الماء امامه فالمقبض يبلل ولا فيبلل الا بعد علم ^{الفرق}
 وعن ابي يوسف ره لو كان بحيث لو ذهب الى الماء وتوضأ ذهب القاذية وتغيب عن بصره
 فهو بعيد يجوز له التيمم والميل اربعة الاف خطوة كل خطوة ذراع ونصف ذراع و
 فسه ابن شجاع ره ثلثة الاف ذراع وخمسة اذرع الى اربعة الاف والمذراع اربع و
 عشرون اصبعاً معترضاً والاصبع ست شعيرات معتدلات معترضات وهو اي الميل
 ثلث الفرض على جميع الاقوال سواء كان خرج من المصر او القرية جنباً او جنباً لغيره
 لان السبب هو ارادة ما لا يحل الا باطهارة ولا فرق في ذلك بين تقدم الحدث و
 تاخره وان كان معه اي مع المسافر في رطله اي ثابته او امتنعت فسيه و
 تيمم وصلى ثم تذكر ذلك الماء في الوقت لم بعد اي لا يلزم عادة تلك الصلوة بعد الجنبته
 ومحمد خلافاً لابي يوسف تذكر في الوقت فان عذره تلزمه اعادةها والخلاف فيما اذا كان
 وضعه بنفسه او وضعه غيره بامره فلو وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم جاز التيمم اتفاقاً
 وعن محمد ره انه على الخلاف ايضا ولو كان الماء في اناء على ظهره او حلقاً على عنقه او في
 بين يديه او مقدم اكان مركوبه او مؤخره وهو سائق لم يجز تيممه لاجتماع خلاف ما لو كان
 مقدمه وهو سائق او مؤخره وهو راكب في احداهما وهو قاذية على الخلاف ولو ظن
 ان الماء في البحر تيممه بالاجماع كذا في الخلاصة وان تذكر بعد خروج الوقت لم يعد
 قولهم جميعاً هذا مخالف لما ذكر في الهداية وغيره ان تذكره في الوقت وبعده سواء
 واذا تيمم المسافر وصلى الماء قريب منه وهو لا يعلم ولا يظن ان هناك ماء اجزاء ما فعل
 وكذا لو كان على شط نهر او جنب بئر ولم يعلم به وعن ابي يوسف في هذين روايتان و
 ان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له التيمم قبل ان يسأل اي يطلب عن رفيقه الماء اذا كان ^ك

لأنه أنه يعطيه إما إذا كان على فالبغلة أنه لا يعطيه لم يبال وتيمم وصلى ثم سأل
 فأعطى ثلثه الإعادة وحاصل هذا أنه إذا تيمم من غير أن يبال وصلى ثم سأل
 بعد الصلوة فأعطى فعليه الإعادة سواء كان له ظن قبل ذلك أو لم يكن وإن لم يعطه
 فلا إعادة سواء كان له ظن أو لا وإن سأل قبل التيمم فامتنع ثم بعد الصلوة أعطى
 فكذلك لا إعادة وإن تيمم وصلى من غير سؤال قبلها ولا بعدها فعنده يجوز في الوجه كلها
 لأنه لا يلزم الطلب من تلك الغير وقال لا يجزئه لأن الماء من كل عادة وينبغي أن يفتى
 بقوله في مكان غير فيه الماء ويقو طمأ في غيره وتام تحقيقه في الشرح وإن كان لا يعطيه
 رقيقه الماء إلا بالثمن فإن كان له ثمن لا تيمم فإن لم يكن له ثمن تيمم بالاسجاع بعد القدر
 وإن كان معدماً لزيادة على الحاجة إليه في الزاد ونحوه لنفسه ومن تلزم نفقته رياته ولو
 كساح فيظنون بأهله أي الماء بمثل القيمة في ذلك الموضع وفي قرب موضع إليه أو بأهله
 تعين يسير لا يجوز له التيمم لأنه قادر وإن باعه لغبن فاحش تيمم للحرج لأن
 تلف المال كتلف النفس والغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين و
 قدره في العوض بالزيادة على فدهم في العشرة والماء تلحق بها فقال بعضهم
 وغرة فاضي خان إلى حقيقة ده الغبن الفاحش تضعيف الثمن بأن يبيع ما يساويه
 درهماً بدرهمين فقبل هو أن يبيع ما يساوي درهماً بدرهم ونصف في الوضوء
 بدرهمين في الجنابة والاول وفق لدفع الحرج وهو أن يضر الصغار والمسافر
 إذا كان في موضع غير الماء فيه فالأفضل له أن يبال من رقيق الماء لأنه أذلة لشبهته
 وإن لم يبال وتيمم وصلى أجزاء لأن الغالب المنع وإن كان في موضع لا يعسر
 الماء فيه لا يجزئه ذلك مثل الطلب كافي العزائم لأن الماء من كل عادة وهذا

أي لاجل الأهداء والاستشفاء أي يطلب الشفاء به لقوله عليه السلام ماء زمزم
 لما شربه لا يجوز له التيمم للقدرة على استعمال الماء ولو وهب لأخر وسلم إليه لم يجز له التيمم أيضا
 عندنا خلافا للشافعي لثبوت القدرة على استعماله بواسطة الرجوع من المنيعة عند المنع كذا ذكره
 في المحيط والمحيلة في أن يحاط به ما ورد ونحوه حتى يصير مغلوبا ويخرج عن كونه مظهر لهيبه على وجه
 ينقطع به الرجوع وإن لم يكن معه ولو نحوه من الأكلات استسقاء وشاء بكسر الراء مع الميم
 أي جبل هل يجب عليه أن يسأل فيقه ذلك أم لا قالوا لا يجب مع هذا الوسايل فقال له
 انتظر حتى استسقي ونحو ذلك فعند المجنفه ينتظر استنجابا إلى آخر الوقت فإن حان
 فرت الوقت تيمم وصلى ولو لم ينتظر صح عنده وعندهما ينتظرون حتى يأتوا فان فوت الوقت
 وكان الخلاف في العاري إذا اراد الصلوة ومع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى يصلوا معه
 إليك أو نحو ذلك واجمعوا على أنه في الماء ينتظري لوقال له انتظر حتى تؤضأ ونحو ثم
 ادفع إليك الماء يجب عليه أن ينتظر إجماع الثبوت القدره بابا احتل الماء دون تأخير
 وإن فات أي لو فات الوقت وفي الشرب لا ينتظرون من يجد ماء الأسوا الحمار إذا لبغل
 الذي أمه أتان أي جمادة يتوضأ به تيمم لأنه مشكوك في طهوريته فلا يزول بالحديث المتيقن
 فيضم إليه التيمم ليزول هذا الشك بيقين وبإيماء جاز ولكن الأفضل أن يبدأ بالوضوء
 خلافا لفرقه فان عنده لا بد من تقديم الوضوء وتيمم وصلى ثم توضأ بالمشكوك و
 أعاد تلك الصلوة صححت وكذا العكس الخروج عن العهد بيقين بأحد هاتين المجد الماء
 الأسوا لفرس نعم المجنفه في حكمه روايتان بل أربع روايات في رواية عنه مشكوك في صلته
 إليه التيمم كسور الحمار وفي رواية نجس وفي رواية وهو دابة الحسن وعنه مكره وهو
 الأصح كما أن لحمه مكروه وفي رواية الثلجي عنه قال أحب إلي أن يتوضأ بغيره وفي رواية
 كتاب الصلوة وهي الصبيحة عنه هو قولها أنه ظاهر وطهر من غير كراهة وحرمة لحمه كرمه

فلا تؤثر في شربه حبثاً ومن لم يجد الماء الا نبذاً لتمر وهو ما القى فيه تمر فطم رت حلاوته
 ولونه فيه ولم يزل رقه ولا اشتد فعند الجحيفة رده يتوضأ به ولا يتيمم ومثله الغسل به
 الحديث ابن مسعود رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجحر افاذا شئت
 نبذ تمر قال بئس طيبة وما طهور فتوضأ عنه وعند يوسفه يتيمم ولا يتوضأ لله والرواية
 المرجوح اليها عن الجحيفة رده وعليها الفتوى لانه ماء مقيت فلا يجزئ به الوضوء وعند محمد
 يجمع بينهما ولو ترك احدهما لا يجوز اما اذا وجد بعده الماء المطلق يعيد الوضوء ومن
 التلوة ومن لم يجد الماء الا عصير العنب لا يتوضأ به بالاجماع وما عد نبذ
 التمر من الانبذة والاشربة لاختلاف في عدم جواز الوضوء به جنب وجد الماء في
 المسجد فلم يجزه غيره وليس معه احدا يتيه به يتيمم لاجل الدخول ودخل فان لم يصل
 اى الماء بان لم يجد الا الاستسقاء ولما منع اخر تيمم للصلاة ثانياً ان ارادها لانية
 التيمم للصلاة شرط لصحة التيمم لها ولو كان قد نواه في هذه الصورة لم يصح ايضاً
 لعدم تحقق العجز عن الماء وقت التيمم بالنظر الى الصلاة وكذا التيمم للحديث وتحويل المصحف
 او تيمم الجنب ونحوه لقراءة القرآن عند عدم الماء حقيقة واحكاماً لا يجوز الصلاة والحاصل ان
 الصلاة لا يجوز الا بتيمم نوى لها او بقربة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة ولا تقع
 بدون الطهارة فخرج التيمم لمس المصحف او دخول المسجد والخروج منه وزيارة القرا و
 الاذان والاقامة لانها قربة غير مقصودة بل مسائل وخرج تيمم الجنب ونحوه لقراءة القرآن
 فاذا قربة مقصودة لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج تيمم الحديث لقراءة القرآن وتيمم
 الكافر للاسلام لصحة ما بدون الطهارة خلافاً لابي يوسف رده في التيمم للاسلام فان
 عنده يجوز به الصلاة بخلاف سجدة التلاوة وصلاة الجنازة وصلاة النافلة
 اذا تيمم لاجلها فانه يصلي بذلك التيمم المكتوبات ايضاً لوجود الشرائط المذكورة

وكذا الوضوء مطلق الطهارة ولو تيمم لصلوة الجنازة له ان يصل به المكتوبات
وقد قد مناه ولو تيمم لتعليم الغير لا يجوز به الصلوة وروي عن أبي حنيفة انها يجوز
والصحيح الاول في النوازل لو مسح وجهه وذراعيه يريده التيمم بجوز الصلوة به لانه
بمنزلة نية الطهارة رجل في رحله ماء وهو لا يعلم به قيم وصلن كان وضع الماء
بنفسه او وضعه غيره بامره ونسيه فهو على الخلاف الذي ذكرناه وان كان قد
وضع الماء غيره بغير امره لا يعيد بالاتفاق واما مسألة العاري الذي ثوبه في المتاع ضرر
المتاع من قال هو على الخلاف المذكور انه يصح صلواته عنده لا عند بيوسف ومنهم
من قال لا يجوز بالاتفاق وهو الصحيح لان نسيان العريان الثوب وعدم طلبه في مكان
في غاية الندرة بخلاف الماء وعن محمد انه قال يجوز ولو تيمم وهو على شطئه وهو لا
يعلم بالماء فهو على الاختلاف الذي ذكرناه فعندهما يجوز وعندهما يسوغه في رواية لا يكره
وفي رواية يجوز لعدم تقدم علمه به بخلاف الماء الذي في رحله ولو كفر عن اليمين بالمصوم
وفي ملكه رقبة تفصل للتكفير او ثياب لكسوة عشرها كين او طعام لا طعامهم قيس
اي نسي المذكور من الرقبة والثياب والطعام فالصحيح انه لا يجوز عند البيوسف
لان الصوم انما يخزي عند عدم كون هذه الاشياء في ملكه وقد وجد عند محمد ويجوز
ويستحب ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت اذا كان وجود الماء فيه ليؤديها باكمل
الطهارتين ولو لا يؤخر وتيمم وصل جاز ثم ينبغي ان لا يفطر في التاخير حتى لا تقع الصلوة
في وقت مكروه ولو تيمم قبل دخول الوقت جاز عند اخلافا للشافعي ومن لا يجوز فعنده
لهرضي ركنه خلافا له ولو كان معه ماء يكفي للوضوء والغسل لكن يخاف على نفسه ان يتأخر
ولو كتب العطش ان استعماله يجوز له التيمم لان المشغول بالخبرة كالمعدم بالنظر الى الطهارة
المحبوس في السجن وغيره اذا منع عن الطهارة بالماء يصل بالتيمم ويعيده اصله عند الحاجة

قال أبو يوسف إنه لا يعيد هذا إذا كان في المصرو لما كان محبوساً في موضع في الصحراء
 أنه لا يعيد بالاتفاق كذا في المبسوط وفي الخلاصة المحبوس في السجن إذا كان في موضع
 ليف لا يجد الماء أن كان خارج المصرو قال أبو حنيفة يصلي بالتيمة وإن كان في المصرو لا يصلي
 يرجع وقال يصلي ثم يعيد وهو قهراً في مقام منه ففاق أبو يوسف أنه على الإعادة والأسير
 إذا راح الحرب إذا منع من الوضوء والصلوة تيمم ويصلي بالأيام ثم يعيد ذكره في الفتاوى إذا
 رد ولو منع المحبوس من التيمم أيضاً فعند أبي حنيفة يتركها للصلوة ولا يصلي بالطهارة
 قال لا يصلي ثم يعيد أن الرجل يعلم أن توبه ما أقل من ميل ولكن يعلم يقيناً ولو ذهب
 عنك خرج فله أن تسم ويصلي جاز وفي لينابيع المسافر إذا كان في المصرو وقطاع الطريق
 لا ينتظر رفقة جاز له تأخير الصلوة لأنه معذور ولو صلى بهذا العذر يوماً هو يبرجأ
 لا يجمعوا على أن الماشي لا يصلي وهو مشي ولكن الساجح لا يصلي وهو يسبح في الماء وكذا
 لمقاتلة لا يصلي وهو يقاتل لأن العمل الكثير من الصلوة وعن أبي يوسف الجواز حال المشي
 الأيام عند الخوف وهو قول مالك والثاني واحد بخلاف الممنهزم وهو أي حال كونه يصلي
 كبا بآباء واقفاً أي أقفاً بآبائه غير سائر بها وليس المراد أنه واقف فوق الدابة أو تسير
 ابتداءً وتعد ووقيد الممنهزم إشارة إلى ما ذكر في المحيط والتحفته أنه يصلي وهو سائر
 إذا كان مطلوباً وإن كان طالباً لا يجوز لعدم الضرورة ولو صلى بالأيام يخوف عدو سعي أو
 رضي لمصر وطمين بأن لم يجد مكاناً يأتى يصلي عليه لا يعيد بالاجماع لأن هذه العوز
 ماوية والمقيد الأصلي قاعد عدم قدرته على القيام يعيدها عند ما وعند أبي يوسف لا يعيد
 المحبوس يجوز التيمم عند الخيفة وعنده بكل ما كان من جنس الأرض كالتراب والرمل و
 الحجر بجميع أنواعه حتى العقيق والزبرجد ونحوهما والزرنيخ والحل أي الأثمد المراد أسنج وهو حجر

الغين وفتحها وما اشبهها من انواع الاتربة كالطين المحتوم والار مني ونحو
 ذلك وعنده لا يجوز الا بالتراب الرمل خاصة وعندنا في واحد ربه لا يجوز يجب
 التراب وعند مالك ربه يجوز حتى بالعشب الثلج ولا يجوز التيمم عندنا بما ليس من جنس
 الارض كالذهب الفضة والحديد والرصاص والصفر والنحاس ونحوهما مما يتطبع و
 يلين بالنار وكالحنطة والشعير وسائر الحبوب والاطعمة من الفواكه وغيرها و
 انواع النباتات مما يترمد بالنار اذا لم يكن عليها غبار وان كان على هذه الاشياء
 غبار يجوز التيمم بغيرها عند الجعفيته وفي احد الروايتين عن محمد ربه وفي رواية
 وهي مشهورة عندنا لا يجوز الغبار واما عند يونس ربه فيجوز حال الضرورة لاحتلال الاحتياط
 ثم عندهما اي الطرفين الشرط في صحة التيمم مجرد المس اي لوضع على الارض وعلى جنس الارض
 ولا يشترط ان علق شي منها باليد وهذا على احد الروايتين عن محمد ربه حتى انه
 لو وضع يده على صخرة ملساء لا غبار عليها او على الارض ندية لا يفصل بينهما غبار ولم
 يتعلق بيده شيء جاز عند الجعفيته وفي احد الروايتين عن محمد ربه خلافا لابي يوسف ربه
 لانه لم يتعلق بيده شيء اما الفرق بين الصخرة وبين الذهب والفضة وهما اي والحال
 ان كلا المذكورين من الصخرة والذهب مع انفسه خلقا في الارض هو ان الذهب
 الفضة يذوبان في النار فلم يكونا كالتراب بخلاف الصخرة فانها لا تذوب فيها
 فكانت كالتراب لان الذهب والفضة ونحوهما لا يتناوله لفظ
 الصعيد الذي هو وجه الارض فانها لا يطبق عليهما اسم الارض بخلاف الصخرة
 حتى لو حلف لا يجلس على الارض فجلس على صخرة لم يحنث ولو جلس على فضة او ذهب لم يحنث
 لا يحنث واما التيمم بالاجر فعند الجعفيته يجوز مطلقا سواء رقا ولم يدق سواء كان
 عليها الغبار او لم يكن لانه من اجزاء الارض وعند محمد ربه يجوز التيمم اذا كان مرقا وكان

عليها غبار والا فلا وهذا على الرواية المشهورة عن أبي جواز التميمي بالحجر
الذي لا غبار عليه فان الاجر بالطنع صار كالحجر فاعطى له حكمه فانكأ مدعوتاً فكانت
عليه غبار يجوز والا فلا ولو تميم غبار ثوبه او غيره اي غبار غير ثوبه من الاعيان بظاهرة
كالخصير والبساط واللبد نحوها او هبت الريح فانما الغبار فاصاب وجهه وذراعيه
فسمى اي لعضو الذي صابه الغبار من الوجه والذراعين بنيت التميمي جاز تميم عند الحقيقة
ومحمد سواء وجد تراباً اخر ولم يجد وعند ابي يوسف لا يجوز ان وجد تراباً اخر لا الغبار
ليس تراباً من كل وجه فجاز عند الضرورة لا عند عدمها ولهما انه تراب في حجر بطلقا
كما في الجحش ولو تميم بالملح كان ما يثاب اي ان كان ماء جمد لا يجوز لا نه ليس من اجزاء
الارض وان كان جبلياً اي ان كان من اجزاء الارض فاستحال ملجأ يجوز لانه من جنس
الارض وقال شمس الامثة السرخسيه الصحيح عندي انه لا يجوز لانه صار كالماء في
هذه اذ وب في الماء ويخل بالبرد ويشتد بالحرق فيخرج من كونه من اجزاء الارض كما ذكره
في المحيط وصح صاحب الخلاصة قاضيان الجواز نظر الى اصله والسبحة بفتح السين
مع كسر الباء وسكونها وهي روض ذات ترويح بمنزلة الملح المائي فان غلب عليها
التراب لا يجوز التيمم بها كالمح المائي فان غلب عليها التراب جاز كالمح المالح
خلافاً لابي يوسف وهو ذكر الاسيما في به في شرحه يجوز التيمم بالسبحة بناء على الغالب
وهو غلبته التراب مسافراً صابرة وطرفاً بن ثوبه وسرجه ولم يجد تراباً جافاً ولا حجراً
ولا ماء يتوضأ به في سطح ثوبه او بدنه او غير ذلك بالطين ويحفظه ويفركه
بعد الحفاف وتيمم به وقد كان بعض المختطين يستصحب معه التراب الطاهر
في صوة اذا خرج الى السفر ولا يجوز التيمم بالطين لان الغالب عليه الماء وفيه تشويه
الوجه وقال شمس الامثة الحلبي لا يقيم بالطين اي لا ينبغي ان يفعل وان فعل

التي هي
التي هي
التي هي

يجوز وهو ظاهر لحصول المقصود وفيه خلاف ليست به وإذا خاف فهاب الوقت
 يتيم به خلافاً له مكن يجوز التيمم بالحص والكيزان والحباب الفضاة وهو الطين
 والمراد ما يعلى من السكارج ونحوها إذا لم تنظ بالأنك والحيطان من المدرا والطين
 سواء كان عليه أي كل المذكورات عباداً ولم يكن كذلك في الخلاصة عند المجتهد
 واحد الروايتين عن محمد كافي الحجر والاجر ولا يجوز التيمم بالفضارة المطلق بالأنك بم
 الهمة وضم النون وهو الرصاص المذاب لوقوعه على غير جنس الأرض ثم يطن الفضارة و
 ظهرها على السواء فابها كان مطلقاً بالأنك لا يجوز التيمم به وما ليس مطلقاً به جاز
 ألا إذا كان عليه أي على الفضارة المطلق عبارة فانه يجوز كما في الحنيفة ونحوها على الخلا
 المتقدم ولو تيمم بالحنيفة أي بالفخار ان كان متخذ من التراب الخالص ولم يجعل فيه
 شيء من الأدوية كاللحم والشعر ونحوهما لم يجعل في الطين الذي يتخذ منه البوارق
 جازاً للتيمم به وان لم يكن عليه عبارة والأفلا وان كان فيه شيء منها فهو كالمطلق
 بالأنك وان تيمم بالرماد لا يجوز وان اختلط الرماد بالتراب ان كان التراب غالباً يجوز
 وان كان الرماد غالباً لا يجوز لان الحكم للغالب ان اصابته الأرض بحاسته كشيعة أو
 رقيقة فحقت بالشمس وغيرها وقيد بها باعتبار الغالب فهاب ترها من اللون و
 الرائحة جازت الصلوة عليها للحكم بطهارتها ولا يجوز التيمم منها في ظاهر الرواية
 لعدم ظهور ريتها وتحقيقه في الشرح وروي عن بعض أصحابنا انه يجوز أيضاً وهي رواية
 شاذة رواها ابن كاسيه وإذا تيمم الرجل من موضع فتيمم الخ من ذلك الموضع بعينه
 أيضاً جاز لان المستعمل في يديه بعد المسح دون غيره والتيمم في الجنبات الملتصقة بالبيت والحجر
 النفاس سواء أي منفعة التيمم عليه الفصل وليس عليه النوض وأما هي الضربة المسح العنق
 وهذا باجماع الأئمة ولعل التيمم ثم مسح الرأس في التيمم لا يجوز

الافتقار سببها والرجل الصحيح في المصتقيم صلوة الجبازة اذا خاف الموت بسبب
الوضوء عند اخلافا للشافعي الا الولي لانه ينتظر فلا يخاف الموت ولا حاجة الاستثناء
بعد تقبيده بخوف الموت لان الولي غيره في ذلك سواء على ما حققنا في الشرح وذكر في الكافي بخروج

ان يتيمم ايضا وكذا اذا احدث المتومني اي من شرع بالوضوء في صلوة العيدين فبقي قول الجمهور
وقال لا يجوز له التيمم لانه من الموت واللاحق كانه خلف الامام وان دفع الام طمأنينة
بان لانه يوم ازدهام فيغلب غمراء عارض فيفسد صلوة فبذلك المتومني لا يشرع بالتيمم فاحش
يجوز له البناء بالتيمم اتفاقا والخلاف مما هو فيه اذا شك في الادراك وما حتى لو كان يملك على
عرض المفسد لا يتيمم اجاعا وكذا ان خاف خروج الوقت اي تمت صلوة تيمم وبقي خلاف كما
تبطل بخروج الوقت بسبب الوضوء لا تقضي بعد بخلاف غيرها ولو خاف خروج الوقت

الوضوء في سائر الصلوة اي ما عد صلوة العيدين والجبازة لا يتيمم عند بل نوضوء تقضي
ما فاتة ان خرج الوقت وقال زفره تيمم ولا يفوت الصلوة وقال الزاهدرة قد افلشنا
انه يعتبر الوقت وذكر عن الحلواني به ان المسافر اذا الميجر مكانا طاهرا بان كان على المجر
نجاسات وابتلت بالمطر واختلطت فان قدر على ان يسرع حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج
الوقت فعل ولا يصلي بالاياء ولا يعيد فقد اعتبر الحلواني به خروج الوقت لجواز الاياء
فاعتبار في جواز التيمم اولى من الاحتياط ان يصلي بالتيمم في الوقت ثم

يعيد ليخرج عن احمدتين يقيين وكذا الخوف في الجمعة لا يتيمم بل يوضوء
ويصلي الظهر ان لم يدر ذلك الامام لان نوتها الى خلف وهو الظهر بخلاف العيد ولو

تيمم لمس المصحف او لدخول المسجد عند مجود الماء والقدرة على استعماله فذلك التيمم
ليس بشئ معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيمم مما يجوز ويعتبر عند العجز عن استعمال الماء
او كما كحوت الموت الى خلف لمس المصحف او لدخول المسجد في صلاة يجاف فوته فروع تيمم لمنازة

وصلى ثم حضرت أخرى قبل أن يتقدم على الوضوء وهو يخاف فوتها لا يسلم فيه
اعادة اليتيم لجنازة أخرى خلافاً للحمد المسافر طاء جارية بمعنى يجوز له أن يطأ
جاريته وكذا زوجة وإن علم أي ولو علم بعد الماء يجوز له اليتيم لأنه طهر بالمسح عند
الماء فكما يجوز له أن يباشر سبب الحد من النوم وغيره فكذا سبب الجنازة إذا هما سواء في
منع جواز الصلوة وارتقاءهما باليتيم عند عدم الماء ينقض اليتيم كل شيء ينقض الوضوء
سبباً في بيان ما ينقض الوضوء إن شاء الله تعالى وينقض أي اليتيم أيضاً رؤية الماء المكاني
لطهارته إن قدر على استعماله عند رؤيته وإنما قيدنا بالكاني لطهارته لأن من
عليه الغسل إذا تيمم ثم وجد ماء لا يكفي لغسله إذا أحدث إذا تيمم ثم وجد ماء غير كاف
لوضوئه لا ينتقض تيممه ولو كان معه ذلك قبل التيمم جاز له التيمم بدو استعماله
إذا المراد بقوله تعالى فلم تجد ماءً أي ما كافياً لطهارتك لأنه هو المعتبر لا فائدة في
استعمال ماء لا تحصل به الطهارة بل أضاعه مالاً الطهارة لا تجزى في هذه فخلطها
فسدت صلواته لا تنقض طهارته قبل تمامها فإن رأى أي المصلي باليتيم سؤراً حاراً أو نبذ
التمر وقد روى على استعماله فسدت صلواته عند البخيفة ره هذه الرواية في سؤراً حاراً
غير موجودة ولعل مراده أن تلك الصلوة لا تجزى ما لم يتوضأ ويصليها ليحصل الجمع بين التيمم والتوضي
تلك الصلوة فإن الجمع بين الوضوء بالشكوك وبين التيمم يلزم أن يكون في صلوة واحدة لو كانت متعقبة
بأن يصليها بأحد ما وحده ثم بالآخر في المسئلة المذكورة فيصلى على صلواته ثم يتوضأ بالشكوك
ويعيد ها وأما نبذ التمر فالمذكورة قولاً في حقيقته ره لأن عنه يلزم التوضي به دون التيمم وعند
محمد ره هو في الحكم كسؤراً حاراً فيصلى ثم يتوضأ به ويعيد ها وعند أبي يوسف ره يمسح
ولا يعيد لأن نبذ التمر لا يجوز التوضي به ويقى ولو رأى أي المصلي باليتيم في
خلال الصلوة سراً باظن أنه ماء فمسح خطوة أو خطوتين نحوه فإذا هو سراً فسدت

صلوته سواء جاوز موضع سجوده أو لا لأنه قصد القطع بمشيه ويحل له القطع انقلب
على ظنه أنه ماء وان شك أنه ماء أو سراب فاستوى الثلثان أي طرفا التردد فإنه لا يقطع
بل يحصى على صلوته إذا لا يحل قطعها بالشك فإذا فرغ منها فإن كان الذي راه
ماء يتوضأ ويستقبل الصلوة أي بعيدا ولا فلا وكن يجب الإعادة لو ظن أن
الماء سرب ثم تبين أنه ماء والأصل أن اليقين لا يزول بالشك وأنه لا معتبر
بالظن المتيقن خطاهه والمسافر إذا مر بماء موضوع في الحب يضم الحاء المهملة
وتشديد الباء الواحدة وهي الحاسبة أي الزبد لا ينقض تيممه لأن الظاهر أنه لم يوضع
للوضوء إلا إذا كان الماء كثيرا فيستدل بكثرة على أنه يكفي أي يضع للوضوء والشرب
جميعا وكذا أن يعتبر في ذلك العرف دون الكثرة حتى لو تعود موضع القليل لمطلق
الخذش أو غيره ينتقض أن تعرف تخصيص الكثير بالشرب لأن اشتبه
العرف يستدل بالكثرة وذكر الأمام محمد بن الفضل أنه إن الماء الموضوع للشرب
يجوز منه الوضوء والموضوع للوضوء لا يباح منه لشرب فعلى هذا ينتقض مطلقا
والأصح الأول ولو أن المتيمم مر بالماء وهو لا يعلم به أو كان نائما حال الرميد لا ينتقض تيممه
وفي رواية عن أبي حنيفة أنه ينتقض الأول أصح ولكن لا ينتقض تيممه لو علم بالماء
ولكن لم يقدر على النزول ولا على الوضوء عن غير نزول ما نحو عند ما وسع أو خذ للماء كنية
معد للوضوء لا يلزم ضرر كما لو كان بحال نزول لا يقدر أن يركب ولا يستطيع المشي أو ضرر
أو عدم معين جنب غتسل وبقيت على بدنه لمعة أي بقيت يصبرها الماء في غسلها به
تيمم للمعة لأن الجناية باقية لعدم التجري وإن وجد ماء بعد ما تيمم وبعد أحد غسل للمعة وتيمم
للحدث إذا كان الماء يكفي للمعة ولا يكفي للوضوء لأنه كالمعد وربما انظر
إلى الحديث لو كان الماء يكفي للوضوء ولا يكفي للمعة يتوضأ به وتيمم

للمعة ولا ينقص تيمم الجنابة لان الماء في الماء في حق المعة كالمعدوم وان كان يكفي لاحدهما
 اما للوضوء واما للمعة على سبيل الافراد ولا يكفي لهما معاً فانه يغسل المعة لانها
 اغلظ الحدتين وتيمم لاجل الحدث ويجب عليه ان يبد بغسل المعة ليصير عادماً
 للماء في حق الحدث ولا يجوز تيممه للحدث قبله وهذا عند محمد لان ضرب ذلك الماء الى
 المعة دون الحدث ليس بواجب عنده بل على الاولوية وعند يسيرة يجوز ان تيمم قبل ضرب
 ذلك الماء الى المعة لان صرفه اليها واجب عنده فيكون بمنزلة المعدوم في حق الحدث ولو كان
 تيمم للحدث ايضا في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء الذي يكفي لاحدهما فقط ينقص تيمم
 الحدث عند محمد فيعيد بعد غسل المعة ولا ينقص عند يسيرة ولو كان معه
 اي مع الذي بقيت عليه لمعة او مع الذي يجب عليه الطهارة الحكيمة مطلقاً ثم نجس
 وهو مضطر الى تطهيره والماء يكفي لاحد الطهارتين فقط فانه يغسل الثوب بذلك وتيمم
 اي لما عليه من الحدث لان نجاسة الثوب لا تزول بدون الماء بخلاف الحدث فانه يزول بالتيمم
 فتيمم امر قوماً متوضئين يجوز فعله عندهما خلافاً لحدثه فان عند طهارة التيمم
 ضعيفة فلا يجوز بناء القوي عليهما عندهما هو عدم القدرة على استعمال الماء كالوضوء
 عندهما فلا تكون طهارته اضعف وكذا على هذا الخلاف القاعدان قوماً قائمين
 عندهما يجوز وعنده لا يجوز لان صلوات القائمين اقوى ولهما ان اخرا الصلوة صليهما
 النبي عليه السلام قاعداً والصحابه عليهم الرضوان خلفه قائمون وفقاً لما سمع على
 الخلفاء على الجبيرة فانه يؤمر الغاسلين بالاتفاق كذا ذكره في المحيط للاجماع
 على ذلك وذكر في المحصر وهو شرح على المنظومة وفي شرح الاسيماي وفي
 غيرهما لا تصح امامة صاحب الجرح السائل وكذا اسائر اصحاب الاغذار لا صححاء
 وكذا لا تقم امامة الامي وهو الذي لا يحسن قرايمه يجوز به الصلوة للقارء

الذي يحسن ذلك وكذا العادي للانس ولو اما اي صاحب اعذب ولا في من هو
 بمثل ما طمعا جاز لوجود العجز من الجميع وانما ذكر هذه المسائل استطراداً وعملها
 مباحث الاقتداء وسند كرها انشاء الله تعالى فصل في بيان
 احكام المياه ويجوز الطهارة اي لوضوء والغسل واذا لة الخبث بماء مطلق وهو
 ما يسمى في العرب ماء من غير حاجة الى ذكر قيد طاهر احتراز عن الخبث كماء السماء
 اي المطر وماء الاودية اي الانهار وماء العيون اي الينابيع وماء الاباء بماء الهرة
 وفتح الباء وبعدها الف وبكسر الهرة واسكان الباء وبعدها هرة متعددة وبالفتح جمع
 بئر وماء النجار وتزول بها اي بالياه المذكورة الخاصة مطلقاً حكمية كانت و
 هي ما يحكم الشرع بوجوب الوضوء والغسل وخلفها عند اذنة الصلوة
 لاجلها وحقيقة وهي الاشياء الخمسة ولا يجوز الطهارة الحكمية بالماء المعتد
 وهو ما يحتاج في تعريف ذاته الى قيد زائد على لفظ الماء كماء الاشجار كالرياس
 ونحوه وماء الثمار مثل التفاح وشبهه بماء البطيخ والخيار والقتار ونحو ذلك
 اختلف في الماء الذي يقطر من الكرم قيل يجوز الوضوء به وقيل لا وهو الا حوط وماء
 الباقل بالقصير مع تشديد الهمزة وبالماء مع تخفيفها وهو الماء الذي يطبخ فيه الباقل و
 مثله المرق اي ما يطبخ فيه اللحم ونحوه وماء الزردج وهو ما يخرج من العصفرة المتقح فيطرح
 يصنع به وهذا اذا كان ثخيناً وما اذا كان دقيقاً على اصل سبيلانه فيجوز الطهارة
 لانه بمنزلة ماء المدخوخ وماء الزعفران والمراد به ما خثره وخرج عن الوقت او ما يخرج منه بطبا
 كما يخرج من الورد وكذا لا يجوز الطهارة بماء الورد وسائر الازهار فكذلك الخواص العسيري ما العسجور ذلك
 كما لا يشترط ويجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب البدن بالماء المقيد بكل ما يقع طاهر يمكن ازالة النجاسة
 بالعصر تزول جميع خباياها وبالماء واحتراز عن نحو الغسل فصل في ما لا يزيل النجاسة

لان فيه دسومة لا تخرج بالعصور الخل فانه اقلع من الماء للنجاسة والفصير
 بما ذكرنا من السمياه المقيمة خلافا لمجده بشرط ان ينعصر بالعصر كما لا يشك الغفار
 ولا زهار بخلافها فيه دسومة من الرقا وخشيرة وان غسل النجاسة بالعسل واللبس
 ونحوه من الربوب والسمن وبالدهن كالزيت والشيرج ونحوها لا يزيلها اي ذلك
 العسل لانها اي الاشياء المذكورة لا تنعصر بالعصر فلا تزيل اجزائها اي لا تزيل النجاسة ^{تعالها}
 وعند محمد وذو الائمة الثلاثة لا يجوز ازالة النجاسة الحقيقية بغير الماء المطلق
 كالحكمية ويجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر سواء كان مغاللا للماء في جميع صفاته
 وفي بعضها تغيير احد وصفاته اي لونه او طعمه او ريحه كما لا يسيل الذي تغير
 لونه بالتراب والماء الذي يختلط به الاثنان والصابون والزعفران بشرط ان تكون
 الغلبة للماء من حيث الاجزاء بان تكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء الخاطئة
 اذ لم يزل عنه اسم الماء بحيث لو رآه الراي ان يقول هو ماء ويشترط ان يكون رقيقا
 بعد فانه مادام رقيقا يسيل سريعا كسيلا فانه عند عدم الخاطئة تحكمه حكم الماء المطلق
 يجوز الوضوء به والا فلا وهذا فيما يكون الخاطئ من الجامدات فان المعتبر فيه الرقة ولا
 عبوة باللون والطعم والريح فان القليل من الزعفران يغير هذه الاوصاف الثلاثة
 مع كونه رقيقا فيجوز الوضوء والغسل به وذكر في جناس الناطق التوضي بالسيل اذ الم
 تكن رقة الماء غالبية لا يجوز وذكر في الملتقط اذ القى الزجاج في الماء حتى اسود الماء ولكن لم
 يذهب رقته جازا الوضوء به مع تغير لونه وطعمه ويحذركم الفصل اذ طرح في الماء
 فاسود ويجوز الوضوء به مادامت رقته ولكن الحصى والباقلي ونحوهما اذا انقع في
 الماء ولم تزل رقته يجوز الوضوء به وان اي ولو تغير لونه وطعمه وريحه لا يعتبر ^{في مثلها}
 الرقة وذكر في الجامع الصغير لقاضي طنج الحمص والباقلي كان الماء مجالا للوب لا يثخن

ولا تزول عنه رقة الماء جاز الوضوء به إلا فلا بناء على ما تقدم وذكر في المحيط كون وضوء
 بماء أغلي باشتان أو باس أي بمسكين أو بشئ آخر مما يتعالج أي يتداوى الناس به جاز
 الوضوء به ما لم يغلب ذلك الشئ عليه أي على الماء بأن أخوجه عن رفته وكذا الوضوء
 الخبز في الماء انبقيت رفته كما كانت جاز الوضوء به وإن صار المأخوذ بالخبز لا يجرى
 الوضوء به وفي شرح مختصر القندري لا ينعزل لا قطع إذا اجتمع الطاهر بالماء ولم
 يزل اسم الماء عنه ولم يتجدد له اسم آخر بان يسمى شيئاً أو نبذاً أو شورباً جذاً ونحو ذلك
 فهو طاهر وطهري مطهر سواء تغير به لونه أو لم يتغير ولم يكن عن أصحابنا خلافاً
 في ذلك وعلى هذا الإطلاق الذي ذكره في شرح القندري إذا تغير لون الماء وطعمه وريحه
 بل تغير أوصاف الثلاثة بطول المكث أو بتوابع الأوراق فيه يجوز الوضوء به إذا غلب
 عليه لون الأوراق فيصير الماء بسبب ذلك مقيداً بهذا الاستثناء مخرجاً عن المبدأ في
 لكن الأصح ما ذكر في النهاية أنه يجوز الوضوء بماء تغير لونه وطعمه وريحه بتوابع الأوراق
 فيه بناء على ما تقدم من أن الاعتبار فيه بقاء الرقة والسيلان وكذا إذا تيقن بطهرية
 أي بكون الماء مطهراً وغلب ظنه أنه مطهر جازت به الطهارة لأن غالب الظن بمنزلة
 اليقين في العملي حتى لو وجد ماء قليلاً ولم يتيقن بتوابع النجاسة فيه فإنه يتوضأ
 به أي بذلك الماء القليل ويغتسل ولا يتيم لأن الأصل الطهارة وكان متيقناً فلا يزول
 بالشك ولو وجد بشؤبه نجاسة ولا يدرك وقت الإصابة مخرجاً عن الخفيفة ومحمد وأبي يوسف
 أنه لا يعيد شيئاً من الصلوة حتى يتيقن وعندني رواية يعيد صلوة يوم ليلة وفي الغيبة يعيد
 صلوة ثلاثة أيام وليألها في قول أبي يوسف محمده وفي الغتار أي في حفص البخاري به
 من شك في الأداء أو في ثوبه أو بدنه أصابة النجاسة وهو طاهر يجوز به الوضوء
 ما لم يتيقن وكذا إذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل لم يتيقن بتوابع

الفحاسة فيه فانه يتوضا به ويتنسل ولا ينتظر الماء الجاري ولا يترك ذلك الماء
 لاجل توهيم وقوع الفحاسة لان اصل الطهارة ولكن اذا اقي في الماء الجاري الذي يذهب
 بتبته شئ نجس كالخيفة والخمر والبول العذرة لا يتنجس الماء ما لم يتغير لونه وطعمه
 او ريحه لا نه لا تستقر مع جريان الماء ودوي عن محمد ^{قال} اذا صبحت حب اي دن من
 الخمر في الفرات ودخل اسفل منه اي من مكان الصبابة فاجاز وضوءه لا لم يتغير احد
 اوصافه ولكن اذا اجلس الناس موقوفاً على شط نهر في جانب نهر يتوضون جاز وضوءهم
 وهذا وهو الصحيح خلافاً لمن زعم انه لا يجوز وذكرنا ان اطلق ساقية صغيرة فيها كلب ميت
 قد سد عرضها فخرى الماء عليه او تحته لا باس بالوضوء اسفل منه اذا لم يتغير احد
 اوصافه اي لونه وطعمه وريحه وهو مروي عن ابي يوسف ره لما ران الاصل الطهارة
 ولا تنزل بالثك وعندها لا يجوز وعن القتيبي جعفره اذا كان الماء فوق الخيفة
 مقدار ذراع جاز وذكر في النوازل انه ان كان الماء الذي يلاق الخيفة دون الماء الذي
 لا يلاق الخيفة جاز يعني اذا كانت الغلبة للماء الذي لا يلاق الخيفة بان جرى الماء عليها
 عنهما بحيث لا تزي من تحته جاز الوضوء من اسفله والا بان كانت الخيفة تستبين نجاسة
 الماء فلا يجوز وهذا احتياطاً لهندوانه وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب السطح وكان على
 السطح عذرات او غيرها من الفحاسة وكان اكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن عند الميزاب
 فالأمر طاهر اذا لم يظهر فيه اثر الفحاسة اعتباراً للغالب اذا كانت العذرة عند الميزاب
 او كان الماء كله او نصفه واكثره يلاق العذرة فهو الماء الذي يجري من الميزاب بحسب
 يتغير ولم يبين ولا اي مان لم يكن كذلك فهو طاهر اعتباراً للغالب ان سال المطر ان يقف
 او من لقيت البيت ان كان المطر دائماً مستمر ولم ينقطع بعد فهو طاهر سواء عثت

نجاسة أكثر السطح والا لعدم تحقق نجاسته للنجاسة لاحتمال أنه من الماء قبل ان
 يصيب السطح وان انقطع المطر بعد ذلك سال الماء من الثقب ان كانت على جميع السطح
 ونصفها او على أكثرها نجاسة فهو في ذلك السائل من الثقب نجس للعلم بأنه نزل
 بعد صابة السطح وجريان عليه مع أنه غالبه نجس الحكم للغالب النصف له حكم الأكثر
 وحيثما قدم وان كان الماء الجاري يجري جرياناً متواظفاً ينبغي ان يتوضا المتوضي
 على الوقت الذي بالتالي حتى يمر عن الماء المستعمل قال بعضهم يجعل المتوضي ميمنه الى
 على الماء يعني مورد الماء اي الجهة التي ياتي منها ليكون اخذه من فوق مكان سقوط
 الماء المستعمل واذا سدل الماء الجاري من فوقه وتجرى به اسفل المكان الذي سدل منه كان
 يجوز الوضوء به كما تولى المياه الجارية اما الحد في جريان الماء في حال كونه جارياً في الحكم فقال
 بعضهم ان ذهب بتبنيه او ورق فهو جارٍ بخلاف الوضوء به وقيل ما يعلوه الناس جارياً و
 قال بعضهم ان كان بحيث ان رفع الماء يغسري يكشف ما تحته وينقطع الجريان
 اي يمنع فليس جارياً وان كان بخلافه فهو جارٍ والاول اشهر والثاني اظهر و
 المستقى اذا كان بطن النهر نجساً وجرت الماء عليه ان كان الماء كثيراً بحيث لا يرى
 ما تحته لا يتنجس وان كان اي ولو كان جميع بطن النهر نجساً وقيم منه ان كان
 كان قليلاً يرى ما تحته يتنجس والكلام فيه كالكلام في المروء على الجيفة ولو
 كان في النهر ماء راكداً فتنجس ذلك الماء الراكد وتنزل من اعلاه اي من اعلى
 النهر ماء طاهراً فجاره اي جرى الماء الطاهر الماء الراكد المتنجس وسيله فانه
 يراكد يطهر بفعلية الماء الجاري عليه ولو توضا انسان منه جاز ان لم يبركها
 في النجاسة اثر من الاوصاف الثلاثة كما هو الحكم الماء الجاري في فصل في
 بيان احكام الحيض والماء الراكد الاصل عندنا ان الماء الراكد اذا لم يكن عشرًا

في عشر يتنجس بوقوع النجاسة فيه وإن لم يظهر فيه أثرها خلافا لما لك ره مطلقا و
 للشافعي واحد ره في القلتين فما فوق والدلائل قودناه في الشرح الحوض إذا كان غشيا
 في عشر بذراع الكرباس أي طوله عشرة أذرع وعرضه كذلك فيكون جبلا ما يائة
 ذراع وجوانبه أربعين إن كان مربعا واما إن كان مدورا فلا يصح أن جوبسته و
 ثلثون واما عمقه فالخيار ما لا يحسب أي لا ينكشف أرضه بالغرف وقيل إن لا
 تصيب بدا المغترف الأرض وقيل قد رابع أصابع مقنونة المراد بالذراع ذراع الكرباس
 وهو سبع قبضات فقط وقيل مع أصبع قائمة في القبضة الأخيرة وقيل في كل
 قبضة وقيل يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم وفيه نظربنياه في الشرح وإذا كان
 الحوض بالصفة المذكورة فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة إذا لم ير لها أثر
 يعني إذا لم يتغير أحد وصفاته المثلث كما مر هذا إذا كانت النجاسة مريية هكذا وقع في
 نسخ المتن والصلوب إذا كانت النجاسة غير مريية وكان لفظة غير سقطت من
 الكاتب وشاعت به لنسخ وقال بعضهم وهو بعض مشايخ العراق قالوا في غير المريية يتنجس
 النجاسة مقدار حوض صغير كما في المريية إذا لا فرق بينهما إلا في اللون والنجاسة ليست اللون والحوض
 الصغير خمس في خمس فمادونها وبعض مشايخ نهارا توسعوا فيه جعلوه كالماء الحار لعموم الملو
 وفرقوا بأن المريية نقية وهما متيقن بخلاف غير المريية لاحتمال انتقالها فلا يتنجس الماء بالثلث
 يبنى على هذا أي على تأنيد الوقوع في الحوض في موضع الوقوع أو على مسأل من إذا غسل المتوضي جهده
 ذراعيه في حوض كبير وهو العشر في العشر فصاعدا فسقط من غسلته في الماء فوضع الماء ثانيا
 موضع الوقوع قبل التحريك هل يجوز أم لا قالوا على قولين ينفرد به لا يجوز استعماله لأن عند القولية
 شرط لبصر الماء المستعمل شأنا في الماء فيصير غير ماء مشايخ نهارا قالوا يجوز لعموم البلو لكثرة
 وقوع مثله لاكثر الناس وعلى هذا الحكم القياس أي بقياس ما إذا كان الرجل صفوفا

يتوضأون من حوض كبير جاز على قرا مشايخ نجار وعليه العلم في اجناس المناطق ان
 من اغتسل من حوض كبير فالأخران يتوضأون ذلك المكان جاز بناء على ان الحوض
 الكبير بمنزلة الجاري في استهلاك الماء المستعمل فيه مجرد الاختلاط وليس لرجل
 ان يتوضأ أو يغتسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة والأصل فيه اي في الجواز مع القرب
 من مكان النجاسة وعدم الجواز ما تقدم من انها كانت مريئة لا يجوز ان يتوضأ
 الا بعيداً منها بقدر حوض صغير واذ لم تكن النجاسة مريئة يجوز مطلقاً على اختيار
 علماء نجار ودوي عن الفقيه اي جعفر الهندواني ره لو توضأ المتوضي في اجمة
 القصب اي في المقصبة وكانت في الماء فان كان الماء بحال لا يخلص بعضه الى بعض
 الا شتباك اصول القصب لم يجوز وضوءه لاستعمال المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض
 جاز الوضوء لاستهلاك الماء المستعمل في الكثير واتصال القصب بالقصب لا يمنع
 اتصال الماء بالماء وانما يمنع انتساج القرا في بعضها ببعض ولكن الحكم لو توضأ في
 ماء فيه نزع ان خلص بعضه الى بعض جاز والا فلا وكذا الحكم اي لو توضأ في خدير وعلى
 جميع وجه الماء جفر قارة بحجم مفتوحة وغبن معجة ساكنة نثر ماء مضمون بعد هادي او
 والف واخرها ماء مضبوخة والهاء التي تكتب بعدها مائة فتحتها وهي كلمة فارسية معنا
 خرو الضفدع ويقال له الطحلب وهي شئ اخضر يكون على وجه الماء فتقيل كما ذلك الطحلب
 بحال تحريك الماء يجوز الوضوء به لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته كما لا يخفى
 تحريك الماء فهو راسب في الارض فيكون ما تعاخض من بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء به
 حكمه ايضا اذ توضأ من حوض قد اخضر ماءه والحل على الماء رقيق تكبير القريب يجوز الوضوء
 به اما اذا كان الجدر كثير قطعاً لا يتحرك بالتحريك اي تحريك الماء لا يجوز الوضوء به لا يمنع اتصال
 الماء فيكون بمنزلة العفوق وهو وان كان قليلاً يتحرك بتحريك الماء

يخرجون الحوض إذا انجمد ماءه فتقرب في موضع عنه وكان الماء متصلاً به و
الثقب كخفيّة في أسفلها ماء فترقت فيه أي في الثقب نجاسة أو لدغ فيه الكلب
أو تضافه أي بالماء الذي في أسفل الثقب إنسان قال نصير بن يحيى أبو بكر الإسكاف
يتنجس الماء لكونه متصلاً بالجرد فلا يخلص بعضه إلى بعض فيكون وقوع النجاسة أو
الماء المستعمل في ماء قليل فيفسده وقال عبد الله ابن المبارك وأبو حفص الكبير البخاري لا
يتنجس إذا كان الماء تحت الجرد عشر في عشر بل كان أقل من ذلك يتنجس وإن كان أي ولو
كان الماء متصلاً بالجرد لكونه عشر في عشر والغتوى على قول أبي بصير إذا بي
لما قلنا ولما إذا كان الماء تحت الجرد منفصلاً عنه فيجوز الوضوء به ولا يفسد الماء
لكونه عشر في عشر ولم ينفصل بقعة منه عن سائر محلة الصلوة الأولى فيجوز بالاحتياط في المباح
المدكورين وعلى هذا التفصيل إذا كان الحوض مسقفاً وفي السقف كوة فأن كان الماء متصلاً
بالسقف الكوة دون عشر في عشر فيفسد الماء بوقوع المفسد إن كان منفصلاً لا يفسد
ولذا قال وهو أي الحوض المنجد كالحوض المسقف في الخلا والحكم والتفصيل أن ثقب الجرد
فعل الماء من الثقب فلا يخرج أما أن يكون يعلو على وجه الجرد أو يعلو في الثقب كالماء في القدرج
فإن علا في الثقب كالماء في القدرج فوقع فيه الكلب أو مابته نجاسة أو يتنجس عند عامة
العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت الجرد كان ما في الثقب كغيره من الماء القليل إذا نجس فلم يزل
نجاسته أي فلا تنعلا ما يخرج ما في الثقب أي ما كان فيه وقت النجس من الماء على ما ياتي
في حوض الحمام ونحوه ولو تروضا إنسان من ثقب الجرد المذكور ولم تقع غسلته في الماء
وضوءه على كل حال كبير كان الثقب صغيراً وإن وقعت فيه وهو دون عشر في عشر لا يجوز
الوضوء به ولو وقع في الثقب المذكور ريشة أو غيرها فأتت إن كان الماء تحت الجرد عشر في عشر
لا يتنجس أكثر من ذلك ولا يتنجس ما في الثقب فيكون الموت يحصل غالباً لا بعد التفصل حتى لو لم

الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه او كان الواقع مستقيماً فان الماء في الثقب يتنجس وكذا
 ان كان الماء تحت الجهد اقل من عشر في عشر يتنجس جميع الماء ولما ان كان على الماء ونسب
 على وجه الجهد كان عشر في عشر فتسفل اي نزل فصلا ربعا في ربع مثلاً فترفعت النجاسة
 فيه تنجس لان الاعتبار وقت الوقوع فان امتلا بعد ذلك صار نجساً ايضاً كما كان لما قلنا وقيل
 لا يصير نجساً ولا قلاً اصح حوض كبير جات فيه نجاسات فامتلا ولا يخرج منه شيء قيل هو
 نجس لتنجس الماء شيئاً فشيئاً وقيل ليس بنجس لكونه كبيراً ووجه اي بعدم التنجس اقل من ثلث
 بخار ذكره في الذخيرة والمختار ان الماء ان دخل من مكان نجس واقتبل بالنجاسة شيئاً فشيئاً
 فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع قبل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشر في عشر ثم
 اتصل بالنجاسة لا يتنجس ذكره قاضيهما وغيره فان دخل الماء من جانب حوض صغير
 قد نجس ماؤه وخرج من جانب قال ابو بكر الا عشره لا يطهره الا يخرج مثل ما كان فيه ثلث مرات
 فيكون ذلك غسله كالفقعة اذا تنجست فانها تغسل ثلاث مرات فقال غيره لا يطهره الا يخرج
 مثل ما كان فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر الهندواني في يطهره بمجرد الدخول من جانب والخرج من
 وان لم يخرج مثل ما كان في الحوض وهو اي قول ابو جعفر اختيار الصدوق الشهيد في هذه الاذه
 يصير جارياً والجارى لا يتنجس الا بتغيره بالنجاسة وهو الصحيح عليه الفتوى عليه الاعتماد
 حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب يخرج من جانب لو تضاف فيه انسان فترفعت عسا لته
 فيه ان كان الحوض اربعاً في اربع فادونيه ينجس الوضوء لان الظاهر ان الماء المستعمل
 لا يستقر في مثله بل يدور ثم يخرج فيكون كالجارى وان كان اكبر من ذلك
 اي من اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجسار ربي
 فيكونوا استعماله فلا يجوز الا ان يتضاء في موضع الدخول او في موضع الخرج
 لانه جار وكذا عين الماء اذا كان وسمها خمساً في خمس وكان الماء يخرج

منها أي من ينوعها ان كان يتحرك حركة ظاهرة بتجريك الماء من جانبه أي من
جانب ينبوع فذكر ضمير العين باعتبارها وهو أي الماء يستعين بالحركة على الخروج من
منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع
الماء فخرج من ينبوع وان لم يكن الماء بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها وقال
القاضي الامام فخر الدين في هذه الصورة والتي قبلها الامامان هذا التقدير غير
لازم وانما الاعتماد على المعنى فيظن فيه ان خروج الماء المستعمل أي علم خروجه من سعة
لكثرته أي لكثرة الماء وقوله يجوز التوضي في الحوض والعين والآي بان لم يعلم
خروج الماء المستعمل فلا يجوز التوضي بالثلج اذا كان ذاتا بحيث يتقاطر على
العضو يجوز لانه ماء مطلق ولا يتم اذا قد وعلى استعماله كذلك والآي وان لم يكن
ذاتا ولم يتقاطر على العضو عند ذلك يتم ولا يجزئ امراره على العضو غير تقاطر
لانه ليس بهاء وحكم البرد والجرح حكم الثلج حوض صغير كرى أي حوض جليل منه جليل الماء
الحوض فيه فتوضا ذلك الرجل وغيره من ذلك المهرجاء وضوءه لا يتوضا من ما جاز
وان اجتمع ذلك الماء الذي اجزاه في موضع وكري رجل منه أي من ذلك الوضع ثم اخرج
الماء فيه فتوضا منه ثم قم جاز وضوء الكل اذا كان بين المكاتب مسافة وان قلت
أي ولو كانت المسافة قليلة ذكره في المحيط ومقدار تلك المسافة ان لا يسقط الماء المستعمل
ان سقط في الماء الا في موضع الجريان وقد ذكرنا في العلل عن ابي يوسف ماء الحمام بمنزلة
الماء الجاري في عدم تجسده بالنجاسة لم يظهر أثرها حتى اذا دخل رجل يديه وفي يده
تند لم يتنجس بخلافه وتختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده أي مراد
ابي يوسف به هذا القول جالته عضو متدهر أي تلك الحالة وانما ذكر اعتبار المعنى
أي الحال ما اذا كان الماء يجري من الأنوار حتى الحمام والناس يغتفون منه غمما متدرجا

بكسر الراء اي متلاحقا يلحق بعضه بعضا وهذا هو اختيار قاضيان في الفتا و
حق لو كان الماء ساكنا وكانوا يغترفون ولا يجيبي من الانبوب ما يتجسس ماء الحوض
وعليه الاعتماد ومنهم اي من المتأخرين من قال هو اي ماء الحمام عنده اي عند
ابي يوسف رحمه الله الماء الجاري على كل حال سواء تدارك الاعتراف مع دخوله الماء
من الانبوب او لا لاجل الضرورة الا ترى ان الحوض الكبير الحق بالماء الجاري على كل حال
لاجل الضرورة وفيه نظرد كوفي الشرح ولو ادخل الجنب والحديث في حوض الحمام
الطلب القصعة اي بلائية رفع الحديث وليس عليه نجاسة حقيقة يتجسس ماء الحوض
عنده على رواته كون الماء المستعمل نجسا لان ماء الحوض صار مستعملا بزوال الحدث عن يده
وعندها الماء طاهر ومطهر لانه لم يصير مستعملا عندها والمذكور في الفتاوى ان ادخل
الجنب او الحدث فيه في الاناء للاعتراف او لرفع الكون لا يصير الماء مستعملا للضرورة و
لم يذ كر واخلأ وهو الاصح ولو ادخل الكفار او الصبيان اي ييم لا يتجسس ان لم يكن على ايديهم
لنجاسة حقيقة هذا في الصبيان مسلم لان ليس عليهم حدثا وما الكفار ففي ايديهم حدث
يزول بالادخال فلا فرق وقد حققناه في الشرح ولو ادخل الصبي يده في الاناء ان علم
انها طاهرة بان كان معه من يراقبه جاز التوضي بذلك الما ان علم ان فيها نجاسة لم يجز
وان حصل الشك لا يتوضا به استحسانا اي لاجل التزهد والاحتياط ولو توضا به جاز لا فلا
يتجسس بالشك حوض الحمام اذا تجسس يطهر اذا خرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وتقدم الكلام
في مثله وهو الحوض الصغير بان المختار انه يطهر بمجرد ما يدخل الماء من الانبوب ويفيض من الحوض
صار جالبا ولو ادخل المتوضي راسه في الاناء بنية المسح او ادخل خفيه فيه بنية تجسس السطح بالاتفاق و
الشهود عن عمدة المكاتب ولكن لا يصير الماء مستعملا عند بعينه وبنيوهم خلافا لمحمد بتحقيقه
في الشرح فصل في المسح على الحفين المسح عليهما جاز بالنسبة اليه لا نار الوردة عن النبي صلى الله عليه وسلم

قولاً وفعلًا بالقرآن من كل حدث موجب للوضوء أصراً من الحدث الموجب للفعل كما
 سياتي إن شاء الله تعالى إذا لبسهما على طهارة كاملة أي إذا حدثت بقدر لبسهما على
 طهارة كاملة فالشروط كون الطهارة كاملة وقت الحدث لا وقت اللبس حتى لو غسل رجلين
 ثم أكمل الطهارة ثم أحدث جازله المصحح عليها الوجه طهارة كاملة فإنا كما الماسح مقيماً يمسح بيده
 ليلة وإن كان مسافراً يمسح بثلاثة أيام وليا إليها القول على رضي الله عنه جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثلثة أيام وليا اليهن للمسافر ويوم ليلة للمقيم وابتدأهما أي دل المدة المذكورة للمقيم والساافر
 عقيب الحدث لأنه قبل ذلك منظر بطهارة الفسل ولا يعتبر لا ابتداء المدة وقت الطهارة
 ولا وقت اللبس حتى لو نظروا لصلاة أصبح يلبس خفيه لا وقت الظهور ثم لم يجز إلا وقت العصر فابتداء
 المدة من وقت العصر من وقت الصبح لا وقت الظهر فيجوز المصحح ما كان مقيماً إلى وقت العصر من اليوم الثلاث
 إن كان مسافراً إلى وقت العصر من اليوم الرابع ولو غسل رجلين ولبس خفيه قيل كمال الوضوء ثم أكمل طهارة
 قبل أن يجزأ جازله المصحح عليها عندنا ما تقدم أن الشرط كون الطهارة كاملة لا يشترط ذلك للشا
 فان الشرط عنده كونها كاملة وقت اللبس بما يظهر خلافه المصحح على هذا فيما إذا اتوا صراً بل غسل
 أحدهما رجلاً في الحنفية قبل غسل الأخرى ثم غسل الأخرى أدخلها في الحنف فانه لا يجوز له
 المصحح عنده ويجوز عندنا لأن عندنا يكفين أن يكون الحنف ملبوفاً على طهارة كاملة عند
 أول الحدث بخلاف ما إذا كان ملبوساً على طهارة ناقصة عند الحدث حيث لا يجوز المصحح عند اختلافنا
 لزوم الطهارة الناقصة هي طهارة صلب العذوة طهارة المتيقن أن المستحاضة وهي الزوجة
 التي ترى الدم من قبلها دون ثلثة أيام أو فوق عشرة أيام في الحيض وفوق أربعين في النفاس وهي
 حامل من غير معناها كما صاحب طس البوارق نقلت أربعاً استطلاق البطن والوعاء الدائم
 أو الجرح الذي لا يرقا إذا اتومات ولبست الحنف قبل أن يظهور منها شيء من دم أو منها شيء
 كالأصحاء لأنها لبست الحنف على طهارة كاملة ولو لبست بغير طهارة العذوة بعد ما ظهر منها شيء

مسح في الوقت نقطان أحدهما تحت اللبس حد ثا غير عند رها عندنا وعند ذره تمسح
 تمام المدة وتحقيق الدليل من الطرفين مقر في التمسح ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل
 كالوتوضا ولبس خفيه ثم اجب فانه لا يجوز له ان يغسل ساقيه ويضع على خفيه وكذا
 لو ان المسافر توضا ولبس خفيه ثم اجب عند ما يكفي للوضوء فانه يتم ويعمل في ان حدث
 بعد ذلك وعند ذلك الماء فتوضا وغسل جلبيه ولا يجوز له المسح لان الجنابة حلت
 القدم والرجل والمرأة فيه اي في مسح الخف سواء لان الادلة لم تحض للمساواة لعل الرجل في
 الاحكام ما لم يقع تخفيف من المسح انما هو على ظاهرهما اي علاهما دون باطنهما اسببه
 اسفلهما لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال وكان الدين بالري كان مسح باطن الخف والى
 من ظاهرهما ولكن رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على ظاهر خفيه دون باطنهما في رواية
 لكان اسفل الخف دون علاه ويستحب ان يكون المسح على ظاهرهما خطوطا بالاصابع لما
 روى عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه مسح على خفيه حتى روي آثارا بعد على خفيه خطوطا
 فلم يرفع الكف ومدها ووضع الاصابع مع الكف ومدها فكلها حراما حسن ولا حسن ان
 يمسح بجميع اليد كذا في الخلاصة ويمبرها ويستحب ان يبدء من قبل الاصابع ويمد الى الساق
 اعتبارا بالغسل فان المستحب فيه ذلك ويستحب ايضا ان يكون مرة واحدة وفوض ذلك
 المسح مقدار ثلث اصابع طولا وعرضا من اصابع اليد كما قاله ابو بكر الرازي هو المختار لا
 كما قاله الكرخي ان المعتبر عنده اصابع الرجل ولو وضع يديه من قبل الساق ومدها الى راس
 الاصابع جاز للحصول الغرض ولكن الوصية عليهما عن ثلث اربعة وكذا الوصية بثلث اصابع موصوفة
 وضعا غير مددة يجوز اربعة لما قلنا ولكن يكون غائفا للسنة في جميع ذلك وكيفيته للمسح السنون
 ان يضع يديه اي اصابع يديه على قدم خفيه ويجا في بطن كفيه ويمد الى الساق او يضع
 كفيه مع الاصابع ويمد هما مجلة وهو حسن والاول هو السنة ولو مسح

برؤس الأصابع وبجاف أصول الأصابع والكف لا يجوز المسح إلا أن يكون الماء متقاطراً
 لأن البلة تصير مستعجلة تجرد الإصابة وفي المتقاطرة البلة لثانية غير الأولى في قامة
 السنة جواز استعمال بلة الغرض بالنص فلا يقاس عليه الغرض وكذا الوضوء بأصبعين
 لا يجوز إلا أن يكون الإبهام والسبابة مع ما بينهما والمستحب مسح باطن الكف لأنه
 المتوارث ولو مسح بظاهر كفيه يجوز حصول المقصود لكن خالف السنة ولو مسح على باطن
 خفيه من قبل العقبتين من جوانبهما أي من جانب الرجلين لا يجوز مسحاً لأنه لم
 يمسح على محل المسح وهو على الخف لأنه المعين بالنصوص وذلك في المحيط وتوضاً ومسح بلة
 بالكسري بل بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز مسحاً لأن البلة الباقية بعد الغسل غير مستعجلة
 إذا استدعى فيه ما سأل على العضو وفصل عنه ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه بلة بقيت
 بعده لا يجوز لأن هذه البلة مستعجلة إذا استدعى فيه ما أصاب المسح ولو توضأ و
 لم يمسح خفيه ولكن غاض في الماء لأبنية المسح ولم تغسل أحد رجليه وأكثرها أو مشى في
 الحشيش المتبل بالماء الجاري عليه بالمطر يجزئ ذلك الخوض والمشي عن المسح ولو كان
 الحشيش مبتلاً بالطل فقليل لا ينوب عن المسح لأنه من نفس توالصه لا من نية مطوفيه وكذلك إذا
 أصابه أي ضا خفيه المطوفين عن المسح وإن لم ينحطاً للشاخي وفي ذلك كل ما كان النية عنده شرط
 في الوضوء والمسح وفي بعض الروايات النادرة لا يجوز ميمعنا أيضاً لأنه أي لأن المسح خلف
 عن الغسل فاحتاج إلى النية كالتيتم وهذا غير صحيح من مذهب علمائنا ولا يفتقر إلى النية في مسح
 الخف والراس خلافاً للشاخي فإنه النية عنده شرط في الوضوء والمسح من ابتداء المسح إلى مته
 وهو مقيم فما قبل تمام يوم ليلة يمسح تمام ثلاثة أيام ولياليها عندنا خلافاً للشاخي لأنه لأن
 الاعتبار آخر الوقت وهو فيه مسافر من ابتداء المسح وهو مسافر ثم قام ينظر إن كان قد مسح يوماً
 ليلة وأكثر لزمه نزعهما لغسل رجليه لأنه صار كغيره من المقيمين فلا يمسح فرتبة

المقيم وليس عليه إعادة بقية الوضوء وإن كان قد مسح أقل من يوم وليلة استم
مع يوم وليلة لأفهامدة المقيم من لبس الجرموقين فوق الحفنين قبل أن يمسح
على الحف مسح عليه وإن كان مسح على الحفنين ثم لبس الجرموقين لا يمسح على الجرموقين
هو ما يلبيس فوق الحف قاتلة له وقد يكون من الجلد ومن الكرياس ومن غيرهما
فإن كان من الكرياس لا يجوز المسح عليه إلا بتفريق الآ أن علم أن البسلة نفذت إلى
الحف مقدار الفرض وإن كان مجلدًا جلدًا يستتر الأصابع والكعبين فيجوز المسح عليه
لبس وحده أو فوق الحف كالذي من الأديم والصرم وكذا الحف فوق الحف وهو بدل
عن الرجل لا عن الحف فلو لبس الحف فوق جوب رقيق من كرياس أو نحوه جاز المسح عليه
كما فاده المولى خسرو في درده وحننا التمهيل ولا اعتبار بما نقله ابن فوشته في شرح
الجميع عن قنابض الشاذلي من عدم الجوار لأن الشاذلي جعل مجزول لا يجوز تقليده فيما
يخالف الأصول فإن اتصال الملبوس من الحف بغيره بالرجل ليس بشرط إذا كان شرطًا للمعاد
على الجرموق وقام البحث في الشرح فإن أحد ثلث بعد لبس الحفنين قبل لبس الجرموقين ^{على} مسح الحفنين
ثم لبس الجرموقين لا يمسح عليه لأن شرط جوار المسح عليهما أن يلبسا قبل الحدث كما في الحفنين ولو
نزع أحدا الجرموقين بعد المسح عليهما أو خرج أحدهما بلا قصد فله أن ينزع الآخر مسح على خفيه
وإن شاء أعاد المسح على الآخر وعلى الحف الذي نزع جرموقه لا يجوز يقتصر مسح ^{على} من عادته
المسح ^{على} غير المنزوع ولا يجوز المسح على الجرموق المنزوع وإن كان أي ملوكا خفا غير منزهة ^{بما ذكر}
لا يجوز المسح على خفيه خرق كثيرتين أي يظهر من أي من الخرق مقدار ثلث أصابع طول أو عرضا
من أصغر أصابع الرجل في رداءه الحسن ره من أصابع اليد الأولى وأظفار الوتية هو ما لا يمسح عليه
إذا لم يكن الخرق عند هال وإن كان عندها يعتبر ظهور الثلث التي عند الخرق فإنما الخرق في الخفاق
من ذلك جاز المسح عليه خلافاً للرفو والتأفيع لأن القليل عفو ولا يفسد المحصر وهو أن

ثلاث أصابع قليل لأن الأصابع هي الأصل والثالث أكثرها وإن كان المحرق في خف واحد قد رصبعين في موضع منه أو في موضعين وفي الخف الآخر قد راصبع أو أصبعين كذلك جاز المسح لأن المانع كون قد الأصابع الثالث في خف واحد فلا يجمع لو كان في خفين بخلاف ما لو كان قد ونصف درهم نجاسة مغلفة في أحد الرجلين وفوق النصف في الأخرى حيث يجمع فيمنع جواز الصلوة وكذا لو اكتشف ثمن كل واحد من عضوين كل منهما مرة يجمع أيضا ويمنع جواز الصلوة والفرق مذکور في الشرح وإن كان المحرق قد راصبع مع المحرق قد رصبعين في خف واحد يجمع في الحكم بالمانعة فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قد رثلت أصابع في خف واحد ويشترط في المانع ظهور الأصابع بكاملها في الصحيح خلافه لما قاله إليه السرخسي به من أن ظهور الأصابع لو ظهر لا بهام وهي مقدار ثلث أصابع من غيرها أي من غير الإبهام جاز المسح لأن المحرق إذا كان عند الأصابع فالمعتبر ظهور نفس الأصابع وإن كان في موضع آخر يعتد بقد أصغرهما وإن كان طول المحرق أكثر من قد رثلت أصابع وانفتح أحد أي مقدار ما يفتح منه أقل من ذلك المقدار لا يمنع جواز المسح لأن غير المنفتح ليس الحكم المحرق لعدم ظهور شيء منه وكذا الحكم لو انفتحت حذو أي حذاء الخف إلا أنه أي الشان لا يؤيد شيء من قدمه يجوز المسح لما قلنا ولو كان الشيء المذكور والمقدار المانع بيد حالة المشي أي حاله رفع القدم ولا يبدو حالة الوضع يمنع جواز المسح لأن المعتبر حالة المشي كذا ذكره في المحيط ولو كان الأمر بالعكس لا يمنع وكذلك المحرق إذا كان فوق الكعب لا يمنع لأن ستر الخف لما فوق الكعب ليس بشرط ولذا جاز المسح على الكعب في فتاوى تقي الدين بعد أن قال له بالفتاوى وهو أن كان ستر القدم ولا يرى من الكعب ولا من ظهر القدم إلا قد رصبع أو أصبعين جاز المسح فيهما وكذلك على الخف الذي يقال له بالفتاوى ستر قدمه وهو أن يكون مشقوقا مشددا فيها ولو لبس

مكعب لا يرى من كعبه او قدميه الا مقدار اصبع او اصبعين جازا المسح وهو بمنزلة
 الحنف الذي لا ساق له واذا اراد المسح على الحنف ان يخلع خفيه فنزع القدم من موضعه
 من الحنف غير ان القدم في الساق بعد انتقص مسحه اجماعاً وان نزع بعض القدم عن مكانه
 فقد روي عن البخينة انه اذا خرج اكثر العقب عن عقب الحنف انتقص المسح لان العقب
 ربع القدم والربع حكم الكل وفي بعض الروايات عن البخينة انه اذا صار النزع بحال
 تعدد المشي المعتاد معه انتقص المسح والا فلا فان المعتبر لما كان متابعاً للمشى وفي روايته
 عنه ان خرج اكثر القدم الى ساق الحنف انتقص المسح والا فلا قاله في طهارة وغيرها هو
 الصحيح لان لاكثر حكم الكل وقيل ينتقص بخروج نصف القدم وفي بعض الروايات ايضا
 ان بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلث اصابع من ظهر القدم سوا صابعها لا ينتقص
 المسح وهو اي هذا القول رواية عن محمد بن وهب اخذ بعض المشايخ وقال في الكافي وعليه
 اكثر المشايخ لان مقدار روض المسح باق في محل المسح وفي كتاب الصلوة لا يعبد الله العزير ان
 المرعنياني رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء اي خاض في الماء ان اقبل جميع احد القدمين ابتداء
 هو غسل ينتقص مسحه وكذا الواجب اكثر احديهما فيجب عليه ان يكل غسل جلبيه لئلا يكون
 جاسعاً بين الغسل والمسح رجل اخرج عقبيه من عقب الحنف الا ان يقدم قدميه في قدم الحنف
 في موضع المسح له ان يمسح به الى يخرج صدر قدميه عن الحنف اي عن موضع المقدّم عنه
 الى الحد الثاني اي الى الحد السابق من الحنف وهذا موافق لقول محمد بن زكريا في بعض المواضع
 من الفتاوى ان كان صدر القدم في موضعه ولكن العقب يخرج من عقب الحنف ويطلب لا ينقص
 مسحه لعدم النزع وكذا لو كان الحنف واسعاً اذا رفع القدم يرفع العقب حتى يخرج الى الحد اذا
 وضع القدم عاد العقب الى موضعه لا ينتقص المسح كذلك لو كان اعرج يمشي على
 صدر قدميه وتدارف العقب عن موضعه له المسح وعن محمد بن وهب انه قال

تحف فيه فتق مفتوح وبطانة الحف من خرقة او من غيرها غير منفتق مخروذا
 اي حال كون ذلك الشيء الذي هو البطانة مخروذا في الحف وفي بعض النسخ مخروذا بغير
 الف بالرفع او بالخفض جانا المسح لعدم ظهور مقدار ثلث اصابع كما ذكره في الذخيرة
 ولا يجوز المسح على كور العمامة والقاسوة بل يصح الراس ولا على البرقع بل على غسل الوجه
 وهو ما تجعل المرأة وعلى وجهها مخروذا ما يحاذي عنقه من غير أن يعلو القفا زين
 بل غسل اليدين وهو ما يلبس في اليد لاجل البرذ او الطبر وغير ذلك ويجوز المسح على الجوارح
 جنية وهو ما تشد على العظم المنكسر من العيدان وان شدة عا أي شدة على غير وضوء باجماع الأمة
 المجتهدين للحرج في الغسل فان سقطت بعد المسح من غير علم يبطل المسح بقا سبب عنة
 وان سقطت عن برء بطل لزواله فيجب غسل ما كان تحتها وان كان السقوط عن برء في
 الصلوة استقبل اي لزوم الاستئنا ولا يجوز البناء والمسح على الجنية على وجهه ان كان لا يضر
 غسل ما تحته يلزم الغسل بالاجماع وان كان يضر الغسل ما تحته بالماء البارد ولا يضره الغسل
 الحار يلزم الغسل بالماء الحار وان كان يضره الغسل ولا يضره المسح مسحا متقيا ولا يضره فوقها
 هكذا في تافهين والمسح عليها انما يجوز اذا لم يقدر على الغسل ولا على المسح على القرة بنفسها
 بان كان يضرها الماء من الغسل ومن المسح واما اذا كان لا يقدر على الغسل ولكن يقدر
 على المسح على نفس القرة فلا يجوز له المسح على الجنية ونحوها لعدم الضرورة والحرج قال
 بوهان الدين صاحب المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس غافلون اي يظنون انه اذا وضعا
 الغسل يجوز المسح على الخرقة مع عدم ضرر المسح على نفس القرة وليس كذلك وان ترك المسح عليها
 والحال ان المسح عليها لا يضره جازعته خلا فاهما لان عندها لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم
 وجهه العزيز بذلك والامر للوجوب لان الفرضية لا تثبت بخبر الواحد قد سقط الغسل باجماع
 واما الاستيعاب في مسح الجنية فشرط عند البعض وهو دأته الحسن عن الجنية رة

م خواهر زاده قالوا اذا مسح على اكثرها جاز واليه مال صاحب
 لو كان المسح على النصف او اقل لا يجوز ويكتفى اي في مسح
 في مسح الراس هو الصحيح لان المسح لم يشترع تكراره وقيل يكره
 في الجراحة في موضع الغسل وليس تحت جميع الجبيرة و
 جعل الجبيرة مقدار الجراحة فمسح على كل الجبيرة تبعاً
 به والعصابة لا بد ان تكون ان يدهن الجراحة فتحقق الضرورة الى
 كان يضرب عليها يغسل ما حول الجراحة وان كان لا يضرب ذلك شيء الجراحة
 بجميع ما تقدم بين الجبيرة وعصابة الفصادة والقروح والجراحات
 فيها بمنزلة الغسل فيجوز ان يجمع مع الغسل ولا يتوقف بوقت فله
 فمسح عليها وغسل الصحيح جاز لانه ليس جميعاً بين الغسل والمسح
 في وحدها ثم احث لا يجوز ان يمسح على الحنف لانه يكون جنساً من الغسل
 بها جاز له المسح على الخفين ولو كان مقطوع احد الرجلين من
 اعبان غسل موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع
 به ثم احث ينظر ان كان بقي من طهر القدم المقطوعة
 اكثر من مسح على الخفين ولا يغسلهما الا اي وان لم يكن بقي من طهر
 ناصابع يغسلها اي كلتا الرجلين لانهما في الشاويش غسل الموضع المقطوع
 من عليه لتقصانه عن مقدار الفرض اذا وجب غسل المقطوع وجب
 مع بين الغسل والمسح وان كان مقطوع الاصابع من احد
 من خفه خال عن القدم فمسح على الحنف فان وقع
 ولا اي ما بقي من القدم اي ان وقع المسح على المقدار الذي

فيه القدم من الخف حال كون ذلك المسح عليه مقدراً لثلاث أصابع جازاً المسح بوجوه مسحة
المقدار المفروض والآي فإن لم يقع المسح مقدراً لثلاث أصابع على الموضع الذي فيه القدم
من الخف فلا يجوز المسح وكذا الحكم على هذا التفصيل إذا كان الخف واسعاً وبعضه خال عن
القدم والحاصل أن مقدار الفرض يعتبر من القدم لأن الخف فإن وقع تمامه على القدم
جائز وإن وقع أقل منه على القدم لا يجوز رجل ترضوا مسح على الجبيرة وليس خفية ثم أحدث
قبل ما بروت الجراحة فتوضا بمسح على الجبيرة والخفين لأن طهارته كما مله تماماً لم يترأخه
جائزه أمامة الأصحاء فإن أحدث ما بروت فتوضا لا بمسح على الخفين لأنه ليس الخفين على
طهارة نافذة ذكره في شرح الإسماعيل وقد حققناه في الشرح وإذا كان الشقاق في رجله
أو في يده فبجعل فيه الدواء كما لم يهر ونحوه أو الشحم يميز الماء فوق الدواء وجواب أن لا يمكن فيه
ولا يكتفيه المسح لعدم الضرورة وإن كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء بنفسه
يستعين بغيره حتى يوضئه استحباباً عند المحنفة وجواباً عند محال أن يستعين بغيره
جاءت صلواته عند المحنفة خلافاً لها وعلى هذا الخلاف إذا كان لا يقدر على الاستقبال
على التحول عن النجاسة وجب من يوحده ويحول بحب عليه الاستعانة عندها لا عنده لأن عنده
المكلف إنما يكلف بقدر نفسه لا بقدر غيره فإن لم يجد من يوضئه لم يكن عنده أحد
وكان فاستعان به فأجازت صلواته بخلاف التحقيق العزم من كل وجهاً المسح
على الجوارب جمع جودت هو ما يلبس في الرجل لدفع البرد ونحوه مما لا يسمى خفا ولا جرموتاً
فلا يجوز عند المحنفة إلا أن يكونا مجلدين أي استوعب لجلدهما يستد القدم مع الكعبين
متصلين أي جعل الجلد على تلي الأرض منهما خاصة كالنعل للرجل فلا يجوز المسح عليهما
إذا كانا تخمينين لا يشفيان قال في المفرد بشفاء الثوب ورق حتى آتت ما داه من باب ضرب
ومعناه إذا كانا تخمينين لا يشفيان ونفى الشفوف تأكيداً للنفاهة وفي بعض الكتب لا يشفيان

الماء ولا يشقان الماء فالاول بمعنى لا ينفك الجوربان الماء الى نفسه كما لا ديم والصوم
والثاني بمعنى لا يجاوزان الماء الى القدم هكذا في فتاوى قاضيان وعليه اي على قول
ابن يوسف ومحمد بن القنوي قال في الذخيرة قيل رجع ابو حنيفة الى قولهما في آخر عمره على ما روى
انه لما مرض مسح على الجوربين من غير فعل وقال العوادة فعلت ما كنت ملعت عنه فاستدلوا
على جوعه وحده الجوربان الثخينان يثبتك اي يثبت ولا يندل على الساق من غير ان
يشد بشئ عند عدم منيفه وهذا احد الخنثين غير ما تقدم وقال الزاهد في فاما كان
خنثيا يشي معه فوسخا فصاعدا الجوربان هل مرفوعا على الخلاف انتهى ومثله في الخلاصة هو
احسن المحرر فلن قال المصنف يجوز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركبة كما نظم
بها فاعتبر قطع المسافة لانه هو المقصود من متعة الرجل ثم قال الزاهد في ذكر شمس التتالي
ان الجورب خمسة انواع من المرعى الغزل والشعر الجبلد الرقيق والكرباس ذكر التفاصيل الاربعة
الثنخين والوفيق والمنعل وغيره المنعل المبطن وغيره المبطن واما الخاف من الجوز المسح عليه كيف
كان انتهى وقد علم من ان اسم الجورب ليس مخصوصا بما يشيخ على اليد من الغزل بل يطلق على ما
يحاط من الكرباس وغيره ايضا واعلم ان المراد بالغزل ما غزل من الصوف لطيف الشعر
عليه ومن المعلوم ايضا ان الكرباس ما هو من غزل القطن ويلحق به ما هو مثله الخاف كما كان
والا برسيم وخيشن فالمعول من الخوج خل تحت ما هو من الغزل تحت الكرباس الحق منقصة في
التفصيل من اذا كان مبلدا او مغللا ومبطن الجوز المسح عليه تقا ولا الخاف ثخين يمكن ان يمشي
به فوسخا واكثر فعل الخلاف ان لم يكن كذلك فلا يجوز بالاتفاق على انه لو لم يدم وهو تحتها
هو من الغزل لحاجته الى الحاقه به بطريق الدلالة فانه امتن من المعول على اليد من الغزل
على ما لا يخفى واذا كان كذلك فلا يشترط لجواز المسح عليه ان يستتر الجاد جميع القدم و
الكعبين بل يكفي ما يطلق عليه اسم المنعل فروع اذا تمت مدة المسح وهو متوضي لزم ترغ الخفين

وغسل الرجلين دون إعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل تمامها وفي ثمانية فاضىحات
 لو تمت الدقة وهو في الصلوة ولم يجد ماء يعفى على صلواته اذ لا فائدة في قطعها اذ لو قطعها
 وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم ومن المشايخ من قال بقصد
 صلوة الاول اصح انتهى والى ذلك يظهر ان الصحيح هو القول بالفساد ولا نسلم ان التيمم لا يقطع الرجلين فيه
 بل هو طهارة لجميع الاعضاء وان كان محله عضوين كما ان الوضوء طهارة لجميعها وان كان
 محله اربعة اعضاء وكذا الوضوءان نوعان اذ هما اذهاب جليبه من البرد فانه يتيمم ولا يمسح على
 الخفين على ما حققه الشيخ كما قال الدين بن الطهام وقد ذكرناه في الشرح فصل في نواقض الوضوء
 هو جمع ناقضة والمراد العلة الناقضة المعاني اي العلة الناقضة للوضوء كل ما خرج من
 السبيلين اي خروج كل شيء خرج من القبيل والدر في شمل البول والغائط والدم والحصاة
 والريح غيوان الريح من غير اليد لا ينقض فلا يقال ان خروج من قبل الرجل طهارة يمينته
 الصحيح انه اي الوضوء لا ينقض كذا اذ كره في المحيط ولا خلافا في الخارج من الذكر
 غير ناقضة وكذا غير المنقضة اذا خرجت من الفرج وما المنة فصيل تنقض الصحيح انها لا تنقض
 بل الصحيح ان الخلاف انما هو الخارج من فرج المفضاة ولا خلافا في غيرها وان خرج الريح من الفم
 وهي التي انقطع الحجاب بين قبلها ودبرها فاتصل المسلكان فنحن نوجب عليها
 الوضوء للاحتياط وذكر في جامع قاضيان وكذا في غيرهما يستصحبان ان يتوضأ لاحتمال
 مع ان الطهارة ثابتة بيقين فلا تروى بالشك لكن قيل كون الريح من الدبر هو القائل
 يريحها من الدبر فيقال ان كان مسموعا او متنا نقض الا فلا وفي خلاصة وتتم الدبر الريح انما
 يكن من الاعلى فهو خلتاج لا وضوء عليه وكذا الدود والحصاة اذا خرج من احد هذين الموضعين في
 الوضوء للاستتباع الرطوبة وهي حدثا السبيلين وان قلت محلا للريح وان خرج الدود من الفم
 او من الاذن او من الخواجة لا ينقض لان الدود طاهر وما عليه من السبله غير ناقضة

لقلتها وعدم قوة السيلان فيها وان ادخل المحققة دبره ثم اخرجها ان لم يكن
عليها بلة لا يتقض ادخالها الرضوء والا حوطان يتوضا لان عدم وجود البلة نادر
فوما وجبت الا انها خفية وكذا اكل شيء يدخله وطرفه خارج وامام غيبه فخرج ناقصا للتحاقة
بما في البطن وكذا ان يفسد الصونج لا ما اذا كان طرفه خارجا وان قطر الدهن في احليله فماد فلا وضوء
عليه عند خلا فالما ذكره قاضيهان من غير ذكر خلاف وذكر ابن الهمام ان في خلا لا ينفذ به
فقط وهو الظن وان اقطرت في الفرج الداخل فخرج ناقصا وان ركب هنا في ذننه لم ينفذ
يوما ثم خرج فلا وضوء عليه وان خرج من الفم فعليه الرضوء وان دخل في اذنه ما عند الغسل
ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه وان اقطرت في الاذن ثم عاد بعد يوم من الاذن لم ينفذ وكذا
ان عاد من الاذن وان عاد من الفم ناقصا وكذا السعوط لا ينفذ من الاذن بعد ايام كذا في تمامها
وان احتشيت الرجل في احليله بقطنه خونا من خروج البول والحال ان ذلك القطن لا يخرج منه
البول فلا بأس بالسيح ان كان بريقه الشيطان ويجب ان لا ينقطع الا بقدر ما يفيض به الصلوة
وكذا الحكم لو احتشيت دبره ولا ينفذ وضوءه ما لم يظهر البول على ظاهر القطنه بعد الخروج وان
غابت القطنه ثم اخرجها لو فرجت هي بنفسها حال كونها رطبة استقضى وضوءه وان لم تكن
رطبة لا ينفذ كالدهن بخلاف ما يغيب في الدبر فان خرج ناقصا كما لو احتقن بهن ثم خرج
وان ابتل الطرف الداخل من القطنه لم ينفذ البطل الى ظاهرها لم ينفذ لما مر وان سقطت بعد
ادخال طرفها كانت رطبة انقضت كانت يابسة لم ينفذ وكذا الحكم في كسوف النساء وهي
القطنه التي تحتش بها المرأة فرجها وهو في الاصل اسم للقطن مطلقا اذا سقطت كانت
رطبة تقضت وان كانت يابسة فلا سواء كان الكسوف
في الفرج الداخل او في الخارج وان كانت احتشيت في الفرج
الخارج فابتل داخل الحشو استقضى وضوءها سواء نفذ البطل الى خارج الحشو ولم ينفذ

للتيقن بالخروج من الفرج الداخل وهو المعتبر في الانتقاض لان الفرج الخارج بمنزلة
 القلفة فكما ينقض بما يخرج من قبضة الذكوى القلفة وان لم يخرج من القلفة كذلك
 بما يخرج من الفرج الداخل وان لم يخرج من الخارج واما اذا احتشيت في الفرج الداخل فخرج
 ان نفذ البلال الى خارج اي خارج الحشوة تنقض الوضوء الا ان ينفذ الى خارج فلا ينقض
 كما في حشواة الحليل هذا الذي مضى كان في الخارج من احد السبيلين ثم النجس الخارج من
 السبيلين فيوجب انتقاض الطهارة ايضا عندنا على التفصيل الذي سيذكره خلافا للشافعي
 مالك وهؤلاء كالقبي والدم ونحوها من القيح والصدید لقوله عليه السلام الوضوء للسلامة
 وتحقيقه في الشرح واما القبي فانه اذا كان ملائما لا يمكن معه التكلم قيل ان يكون ساكنا
 لا يشكف فانه ينقض الوضوء سواء كان ذلك طعاما او ماء او مرة مصفرا او سودا ومن حشره
 لوقاء الطعام او الماء من ساعته لا ينقض وكذا الصبي لو ارتضع وقا من ساعته لا يكون نجسا لقوله
 المختار والعصبي انه نجس في الجميع لخاطلة النجاسة وفي القنينة لوقاد وكتير الجمرة ملائمة
 لا ينقض وذلك لانه طاهر في نفسه ولا يستتبعه قليل لا يبلغ ملائمة القبي بل لا ينقض
 الوضوء عندها سواء نزل من الرأس وصعد من الجوف وقال ابو برة ان صعدا من الجوف ينقض
 بالمجاورة وطهارة لزوج لا تخلله النجاسة وما يتصل بقليل وهو غير انقض الطهارة وما لا يتصل
 ابي يوسف حقه قال يكره ان يأخذ المسلم بطرف كفه ويصل موكنا في الخلافة فينظر كونه نجسا
 وان قام وما قاما ان يكون من الرأس ومن الجوف سائلا او علقا ان كان سائلا نزل من الرأس ينقض ايضا
 اتفاقا ان ساوى البزاق وكان علقا اي مجذبا لا ينقض الا ان يلا القم اتفاقا وان فلا يسأل على
 البزاق نقض وكذا ان كان مساويا بان كان مصفرا نجسا فان كان على صفة من ذلك فهو نجس
 ينقض وكذا الحكم ان خرج من اسنانه وذن صعدا من الجوف ان كان علقا لا ينقض ايضا اتفاقا
 الا ان يلا القم لا ينسأ معتزلة فاعتبرها من انواع القبي ان كان قار وما سائلا فينظر على الحقيقة

ينقض وان لم يلم يكن ملاً الفم كسائر اللها السائل لأنه من جراحته في الجوف اذ
 المعدة ليست محلاً للدم وعند محمد لا ينقض ما لم يكن ملاً الفم اعتباراً بالقيء كونه
 الجوف وان قاء طعاماً او غيره سقو الدم السائل وانما ذكر الطعام لئلا يتوهم ان الضمير
 للدم المتقدم ذكره قليلاً قليلاً متفرقاً وكان بحيث لو جمع ملاً الفم ينظر ان اتحد
 المجلس بان قاء الجميع في مجلس واحد يجمع عنده بي يوسف رده ويحكم بالنقض وقال محمد ان
 اتحد السبب وهو الغشيان يجمع ويحكم بالنقض والا فلا وهو الاصل لان الاصل في حكم
 الى سبابها وتفسير اتحاد السبب انه اي الاتحاد اذ اي كائن اذا قاء ثانياً قبل سكون النفس
 عن الغشيان والطمحان اي الاضطراب والحركة لدفع العدة ما لا تطفئ هكذا قالوا واربعا
 فهذه هي تفسير اتحاد السبب اما الدم ونحوه اذا خرج من البدن فاما ان يسيل او لا ان
 بنفسه عن راس الجرح نقض والا فلا خلا فالزفره لقوله عليه السلام ليس القطرة والقطرتين
 من الدم وضوء الا ان يكون سائلاً والمراد بالقطرة والقطرتين ما يخرج شديداً ينقطع سيل
 بدليل قوله عليه السلام الا ان يكون سائلاً وعلى هذا الاصل وهو اعتبار السيل في الدم ونحوه
 مسائل كثيرة منها اي من تلك المسائل نقطت بكسر النون وفتحها وهي لحد الجرح والشرقة
 تشرت فسال عنها ماء خالص اجتنب من الخارج والتأمت عليه دم وصد يد اي اصفر
 رقق عن الدم والقيح ان سال عن راس الجرح نقض الوضوء لم يسيل عن راس الجرح ينقض وهذا
 يشغلها اذا خرج بنفسه فسال وخرج بالعصر فسال وهو اختيار صاحب المحيط وفي
 الهداية انه اذا خرج بالعصر لا ينقض الا في الاول وجهه انه ابن الهمام ذكرناه في الشرح
 فتفسير السيلان الناقصان يتجاوز ذلك الشيء عن راس الجرح اي ينزل بنفسه عن غير رقيقة
 غيره ولما اذا علا على راس الجرح او البثور ونحوها لم ينقض الا يكون سائلاً وقال بعضهم انما يكون
 سائلاً ناقضاً اذا خرج ونجا واما خروجه الى موضع بلحفة اي يلحق ذلك الموضع حكم التطهير الى

يجب تطهيره في الوضوء وفي الغسل وفي إزالة النجاسة الحقيقية يعني ذلك البعض
 الذين فتروا السيلان بهذا إذا خرج الدم من الرأس إلى أنفه وإلى أذنه إن سال ذلك
 الدم إلى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال وهو ما جاوز قسبة الأنف وصماخ
 الأذن إلى خارج نقص الوضوء والآتي إن لم يتجاوز إلى موضع التطهير فلا أي لا ينقص
 فإن سال إلى قسبة الأنف ودخل صماخ الأذن ولم يتجاوز فلا ينقصه وإن مسح الدم
 عند أس الجرح بقطنه أو غيره ثم خرج فمسح ثم دهم والقي للتراب أو وضع القطن
 ونحوه عليه فخرج وسرفيه ينظر إن كان بحال لو تركه ولم يمسحه ولم يضع عليه شيئاً
 لسال نقصه وإلا فلا ينقص لأن المعتبر خروج ما من شأنه أن يسيل بنفسه لو كان المانع
 ومن المسائل لو بقر في بزاقه دم فأنه ينظر إن كان البراق غالباً بأن كان إلى البياض
 أقرب فلا وضوء عليه وإن كان الدم غالباً بأن كان إلى الحمرة أقرب فعليه الوضوء لأن غلبته
 تدل على سيلانه بنفسه ومغلوبيته على عدم ذلك وإن استويا بأن كان في حصة شديدة
 نارية بحيث يتوضأ احتياطاً لأن سيلانه بنفسه لم يطر منها الوضوء شيئاً فوأي أثر الدم عليه
 فلا وضوء عليه ولكن الوردى الدم على الحلال لا نكس بسائل قاله قاضيان وقال بعض
 المشايخ ينبغي أن يصنع كنهه أو أصبعه في ذلك الموضع فينظر إن وجد الدم فيه أي في
 الشيء الذي يضعه من الكم ونحوه نقص الوضوء وإلا فلا وفي الحاد سئل أبو هيم ده عن الدم
 خرج من بين الأسنان فقال إن كان موضع معلوماً وسال نقص وهو نجس وإن لم يعلم خرج مع
 البواق فأنه ينظر إلى الغالب منهما ما روي عن محمد أنه قال الشيخ إذا كان في عينيه رمد ^{ويسيل}
 الدموع منه ما أي من عينيه الرمد وهو فعل مضارع من قول حمزة بالوضوء لو تفت كل صفة
 كسائر أصحاب الأعداء لا في أخاف أن يكون ما يسيل منه رمداً فيكون حجباً عنه فترك ذلك
 بين الشيخ والناسب إليه ذكر الشيخ باعتبار الأكثر ولا فرق بين الرمد وغيره من الأوجام بل كل

ما يخرج من علة مع وجع سود كان من العين والاذنين أو السرة أو الثدي ونحوه
 فإنه ناقض على الأصح فإنه صديد بخلاف ما إذا كان بدن جمع ذكر في الفتاوى الغري
 إذا كان بالوجع في العين وهو يفتح العين المعجمة وسكون الراء خارج يخرج فماها
 بمنزلة الجرح الذي لا يرقأ أي لا يجف ولا يسكن وهذا إذا انفجر لأنه من جملة القروح
 يسيل منه فهو نجس وما صاحب الجرح الذي لا يرقأ باطمة أي لا يسكن بدمع عن الزحف
 ومن به سلس البول أي عدم استسكاكه والمستحاضة وكذا من بد رمان دائم وانقلاط
 ريح أو استطلاق بطن يتوضئون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت
 ماشيا ومن الغرائض والنوافل إذا خرج الوقت بطل وضوهم وفي بعض النسخ وكان
 عليهم استيناف الوضوء لصلاة أخرى هو لفظ القد ويؤديه رفع يدهم ويبطل
 وضوهم بالنظر إلى هذه صلاة ولا يبطل وضوهم بالنظر للصلاة أخرى وإن توضأت
 المستحاضة حين تطلع الشمس تبقى طهارتها حتى يذهب قت الظلمة عنها فلا يبيح
 وفره بناء على أن وضوهم ينقض بخروج الوقت قطعت هما وبالدخول فقطعت زواياهما
 وجد عند أبي يوسف في الصورة المذكورة حصل بخول الوقت ولم يحصل خريف فينقض عند
 أبي يوسف وفره لا عند هاهنا إذا توضأت قبل طلوع الشمس ثم إذا طلعت وجب الخروج ولم يوجد
 الدخول فينقض عند الثلاثة لا عند فره وينبغي وجوب الخروج إن يوطئ جرحا يخرج منه
 قليلا للنجاسة وإن لم يكن متعاكليا فإن الطهارة واجبة بقدر الإمكان وإن أصاب
 الثوب من ذلك الدم أكثر من ثلثه لم يضره غسله لأنه نجاسة غليظة هذه إذا علم أن ثوبه
 طهارة أنه إذا غسله لا يتنجس ثانيا قبل أداء الصلاة ليكون الغسل مفيدا لو كان الثوب الذي
 أصابه ذلك الدم بحال يتنجس قبل الفراغ من الصلاة ثانيا جازله أن لا يغسله هذا هو
 المختار للفتوى وقيل لا بد أن يغسله في وقت كل صلاة مرة وصاحب المعنى

إذا منع الدم ونحوه عن الخروج بعلاج يخرج من أن يكون صاحب عذر لأنه تمكنه
 الصلوة مع الطهارة الكاملة لعدم المنا في هذا المعنى المقتض يكون صاحب عذر
 بخلاف الحائض إذا احتشت ومنعت الدم عن الخروج حيث لا يخرج من أن تكون حائضا
 لأن صفة الحيض إذا تقررت لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر
 فإنه متعلق بحقيقة خروج النافض ولو لم يجد جل به حذر خرج منها ماء أو صديد
 هو سائل وقد صار بسببه صاحب عذر فتوضأ منه ثم سأل الفرجة التي لم تكن سائلة تنقص
 ذلك الوضوء لأن الجدي قروح متعددة لا فجرة واحدة فصار بمنزلة الجرحين في موضعين
 من البدن أحدهما لا يرقأ لو توضأ لأجله ثم سأل الآخر وعلى هذا مسئلة التخرين وإذا سالا
 فيما بمنزلة جرح واحد إذا كان الدم يخرج من أحدهما وصار به صاحب عذر فتوضأ
 ثم سأل التي لم تكن يسيل ينقص وضوءه لما قلنا وصاحب الحث الدم ليس من يتقبل به
 خروج الحدث من غير انقطاع بل هو من لا يمضي عليه وقت صلوة كامل إلا والحدث الذي
 ابتلى به يوجد منه فيه وهذا التعريف صاحب العذر في البقاء بعد تقرر كونه صاحب
 عذر فما دام يوجد منه في كل وقت صلوة ولو مرة فهو باق على كونه جاعلا لكن تقررده
 ابتداء ما يمكن أن لا يمكنه أن يتوضأ ويصل خاليا من العذر الذي ابتلى به من أول
 وقت صلوة إلى آخره فيشترط في الثبوت استيعاب الوقت بالحدث على هذه الصفة كما
 يشترط في الزوال استيعاب الوقت بالطهارة من أن يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث
 فيه وفيما بين ذلك يكفي البقاء وجود الحدث في كل وقت مرة وإذا توضأ صاحب عذر
 لحدث آخر غير الذي ابتلى به والدم ونحوه من الحدث الذي ابتلى به منقطع ثم سأل فغلب الوضوء
 ذكره في أحكام الفقه لأن الوضوء يقع لذلك العذر بل يقع لغيره وإنما لا ينقص في الوقت واقع
 له وإذا انقطع الدم ونحوه من الأعذار وقتا كاملا يخرج من أن يكون صاحب عذر بالنظر

الى العذر والنقطع فان كان قد ترضا على الانقطاع ودام الانقطاع لا يعيد
 لانه صحيح صلى بطهارة الاصحاء وكذا لو كانا على السيلان وتم الانقطاع لانه معد
 صلى بطهارة المعد ودين وكذا لو ترضا على الانقطاع وصلى على السيلان لان العذر لما عتبه
 للاداء وهو قائم وقت الاداء وان ترضا على السيلان وصلى على الانقطاع وتم الانقطاع باستيقاظ
 الموت الثاني اعاد لانه صلى صلوته ذوى الاعذار والعذر ينقطع كذا في الكتاب ^{بعض} رجل التشرية
 استخرج ما في انفه بالنفس فسقطت من انفه كملة دم ^{في الكمية} بالضم الحجة المتجمعة من
 نحو القم والطين والمراد به ناقطة مجتمعة من الدم الجامد لم ينقص وضو لان العلق
 وهو الدم المنجذب بحجارة الطبيعة خرج عن الدموية والدم النجس هو المسفوح اي السائل وان ظهرت
 اي لعم فانه يذكر ويؤتى انتقص وضوه للسيلان لقراده وهو الكبار من تحت اذ مثل العضو
 واقتلا دمان كان كبير ابان كان له عليه يمكن ان يسيل بنفسه لو خرج من العضو انتقص به الوضوء
 وان كان صغيرا بان كان ماصصة دون ذلك لا ينقص ولما العلق اذا امتصت الوضوء من العضو
 حتى امتلات وكانت بحيث لو سقطت لسا منها الدم انتقص الوضوء لم تنص لك
 القدر لا ينقص ولما الدباب والبعض والبراغيث ونحوها فانه اذا مضى
 وامتلأ دما لا ينقص للدم القليل الذي ليس له قوة السيلان واللقم
 القليل الذي لا يملأ الفم فلما لم يكن كل واحد منهما حدثا لم يكن نجسا
 عند ابي يوسف وهو الصحيح خلافا لمحمد فاذ اصبا الثوب لا يمنع جواز الصلوة
 به وان اي ملو نجس وزاد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل لا
 ينجسه لانه لو كان نجسا لانتقض الطهارة وكذا النوم ناقض الوضوء اذا كان
 السائم مضطجعا اي واضعا جنبه بالارض ومتكئا اي معتمدا على
 مرفقه او مستندا الى شيء بحيث لو ازيل ذلك الشيء عنه سقط النائم اي صار

من الاسترخاء بحال لولا ذلك لشي سقط لقوله عليه السلام العنان وكاء السه
 فمن نام فليتوضأ في الكافي ان نام مستند الى شي لوازيل سقط لا ينقص في ظاهر المذهب
 وعن الطحاوي انه ينقص لانه اذا كان بهذه الصفة وجذوال التماسك من كل وجه قوله
 الطحاوي هو مختار صاحب الهدى والقدر في غيرها وهو لا يصح ولو نام جالس اتينا بل بما
 يزول مقعده عن الارض وبما اقال الحلو يريده ظاهر المذهب ان ليس يحدث لانه نوم قليل وقال
 ابو علي الدقاق انه ان كان لا يفهم عامة ما قيل عنده كان حدثا وان كان يشبه غثا وحر في فلا
 وان نام في الصلوة قائما او ركعا وقاعا وساجدا فلا وضوء عليه كما قال عليه السلام
 ليس الوضوء على من نام قائما او قاعا او ركعا وساجدا وانما الوضوء على من نام
 مضطجعا لقوله عليه الصلوة والسلام لا يجب الوضوء على من نام جالسا او قائما
 او ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله لتوكل في الصلوة وهو في النوم
 لا تفسد صلوة وهو المختار من الكبرى وان كان الرجل جالسا فينام على هيئة الساجد
 ففيه اختلاف بين المشايخ قال ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة
 اما خارجها فيكون حدثا واليه مال البصرة حتى قال بظاهر المذهب انه يكون حدثا وهو
 المرو عن شمس الامنة الحلو يريده وقال في الخلاصة في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلوة وخارجها
 وفي الهدى الصحيح عدم الفرق والمعتد ان نام على هيئة المستنوي في السجود انما بطنه عن
 تحذيره مجازيا وفقه عن جنبه لا يكون حدثا ولا فهو حدث لوجود نهائة
 استرخاء المفاصل سواء في الصلوة او خارجها وتام تحقيقه في الشرح و
 ان نام قاعا متربع او غير متربع من هيئة القعود او اضعا اليديه على عقبه
 حاكوه مستويا في الحالتين او اضعا بطنه على تحذيره لا ينتقص وضوء ذكره
 بمحمد في صلوة الآثار وفي الذخيرة لو نام قاعا او اضعا اليديه على عقبه صار شبه المتكبر

على وجهه قال أبو يوسف ربه عليه الوضوء في المبسطين انتهى وهذا هو الأصل
 لأنه إذا انكب على وجهه جعل بطنه على فخذه ارتفع جانب الخلف من مقعد تمز ولا يتمكن
 وأما الوجه البتية على عقبه لم يضع على فخذه فعذر النقص ظاهر وهذه الصورة
 هي المذكورة فيناوى قاضيان بخلاف صورة المتن ولو نام محتبياً بأن جلس على التبتية نصب
 ركبتيه وشد ساقيه إلى نفسه بشئ يحيط من ظهره عليه لا وضوء عليه لشدته يمكن المقعدة
 وعدم تمام الاسترخاء وكذلك الوضع في هذه الحالة رأسه على كتبه لم يلقأ في الخلاصة
 فان نام رجلاً لا ينقص الوضوء وكذلك الوضوء متوكعاً وهواناً يخرج قدميه من جانب و
 يلصق التبتية بالأرض وان سقط التمام نوماً غير ناقص في نظرنا انتبه بعد ما سقط على
 الأرض فعليه الوضوء عن المجنيفة ربه ان انتبه عند صابئة الأرض بلا فصل لا ينقص
 وعن أبي يوسف ربه انه ينتقص وان انتبه قبل السقوط فلا وضوء عليه وعن محمد ربه انه ان
 ازيل مقعده من الأرض قبل ان ينتبه انتقص وضوءه وان انتبه قبل ان يزيلها فلا قال في
 الخلاصة والفتوى على رواية المجنيفة وان نام على دابة غير نائمة نظراً كان في وضوءه حال الصعود
 أحواله الاستواء لا ينقص وضوءه تمكن مقعدة وان كان ذلك حاله لم ينقص وضوءه
 ولو كان راكباً في الأكام وفي السرج لا ينقص وضوءه في الحالتين أي حال الطهور وضوءه من الصعود
 والاستواء وكذلك الانغماء والجنون كل منهما ناقص الوضوء لأن أي لقل يكون ما فوق النوم لأن التمام
 إذا انتبه انتبه فلا ضيق ولكن السكر ناقص أيضاً وضوء السكر أي علامته لا يعرف السكران الرجل من المرأة
 ولا يعرف السماء من الأرض هذا عند المجنيفة ربه في الجواب لم يجد في نقص الوضوء والجهيم في جده
 في النقص ما قال في المحيط أنه إذا دخل في بعض مشيك كسليم ثم لحايه اختياره من سكران بالاتفاق
 يحكم بنقص وضوءه لزال المسكة ولكن القهقهة في كل صلاة ذات ركوع ومجود تنقص الوضوء الصلوة
 جميعاً سواء كانت القهقهة متعمداً أي عالماً بأنه في الصلوة أو ناسياً ذلك لقوله عليه السلام

الا من فحك منكم في الصلوة فتعقته فليعد الوضوء والصلوة جميعا وان كان فحققه
 في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة او في السجدة السهلة لا ينقض وضوءه لان الحديث ورد في صلوة
 مطلقة وهي الكاملة ذات الركوع والسجود وان نام في صلوة ثم تعقته فسد صلوة و
 لا ينقض وضوءه ذكر في الاصل ان الفقهية انما جعلت حدا بشرط ان تكون جناية وفعل
 النائم لا يوصف بكونه جناية وقال في الخلاصة هو المختار ولو تعققه الامام ثم القوم فلا
 وضوء على القوم كذا في الخلافة في وقار في المحيط فسد صلواتهم وضوءهم بوجوب خدعة التلح
 المتأخرين عن التخييفه ينقض الوضوء ولا تقصد الصلوة والذى اختاره في الاسلام في
 الاصول من بعده من الاصوليين ان تعقته النائم لا تقصد الصلوة ولا الوضوء هو المختار
 الذي اختاره صاحب الخلاصة فان تعقته الصبي في صلوة لا ينقض وضوءه لان عدم معنى
 الجنازة وانما التسميم فلا ينقض الوضوء بالاجماع وكذا لا ينقض الصلوة جميعا كون بمنزلة
 الكلام الغير المسموع وحل الفقهية قال بعضهم ما يظرفيه القاف والها مكورتين وهذا
 القول غير مشهور لانه نادر الوقوع والصحيح قوله يكون مسموعا لا هو الجوزة الى غير
 الذي حلها جمهور العلماء به سواء ثبت نواجه الا قال بعضهم هو شك في التلح والياء
 وهو ^{وهو} ^{احده} ومنعوا الضحك عن القراءة فهو تعقته والنواجه لئلا المغمى عليه يترأس
 ده اذا ثبت لو ^{وقيل انضامها وقيل الايات} ^{قال بعضهم لا ينقض وضوءه حتى يسمع صوته وحده التسميم ما}
 ان ذكر في الفتاوى الحاقاينة وغيرها التسميم بطل الوضوء
 لا يكون مسموعا أصلا لعدم الجبر ^{المسموع لا يقصد الوضوء لان النص ورد في}
 ولا الصلوة والضحك يفسدها لا بمنزلة الكلام ^{الردون جبرانه وكذا المباشرة العائنة}
 الفقهية والضحك دونها وحل الضحك ان يكون مسموعا ^{هي ان يمس بطنه}
 ناقصة للوضوء من الرجل والمرأة وان لم يخرج مذي عند خلها فالجوزة ^{المدبر وذلك}
 بطنها وظهرها وفرجها متشاور يمس فرجها من غير طهر من جهة القب

لان هذا الحالة يغلب فيها خروج الذي فاقم السبب للعالم المسمى ماسل للذكور والمرأة و
 اكل شئ مما مشته النام مباشرة كالشواء ويجادل كغيره فانه لا ينقض الوضوء عند اكله الا اذا شق في
 معانة القديمة فمن ذلك ان اكل ما مسته النار اذا شاق به لم يحال لقنائه والحمد لله على انشائي
 ولكن اصل المرأة لا ينقض الوضوء عند اسواه كان بشمق او غير شهوة وقال الشافعي ينقض وضوءه لانه لا يمكن
 حرمة مطلقا وقال مالك واحده ينقض ان كان بشمق والدلائل المستوفى في السرح ولو حلق الشعر
 اي شعر راسه او حية او شاربه فقام الاطفال بعد ما توضا لا يجب عليه عادة الوضوء الا ان الماء لا
 اعادة غسل ما تحت الشعر الطفره لا مسح لان الغسل والمسح في محله وقع طهرا حكمية للبدن
 كله من الحدث لا يخص بذلك المحل فلا يزول حكمه بزواله وعلى هذا لو كان في بعض اعضائه
 بثرة قد انبت جلدها فوق الغسل والمسح عليه فقتلها وقشر بعض جلدها لم يغيرها من
 الاعضاء بعد الوضوء والغسل لا يطل طهاره ما تحت ذلك لما قلنا ومن يتقن في الوضوء
 اي بالوضوء وشك في الحدث فلا وضوء عليه لان اليقين لا يزول بالشك ومن شك في الوضوء
 ويتيقن في الحدث اي يتيقن انه احدث وشك هل توضا بعد ذلك لم لا فعليه الوضوء لما قلنا ومن
 شك في خلال الوضوء في غسل بعض اعضائه هل غسله ام لا فعليه غسل كامل متيقنا بزواله عليه
 غسل ما شك فيه وان شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت الى الشك ولا يلزمه غسل ما شك في
 ما لم يتيقن بعد غسله لان التمام قونية ترجع غسله وكذا من علم انه فصل لعضو شك هل توضا ام لا
 فهو على وضوء ومن علم انه جلس لقضاء الحاجة وشك هل قضاهام لا فعليه الوضوء نظرا الى القرنية
 ولو يتيقن انه لم يغسل عضو واحد من اعضاء الوضوء ونسي في عضو هو ذكر في المجمع الموازاة
 انه يغسل الرجل اليسرى ومن راي بالابعد الوضوء لا يعلم هل هو بالبول لكان اول ماء من
 له اعادة الوضوء وان كان للشيطان يربه كثيرا لا يلتفت اليه لتيقنه بالطهارة و
 شك في الحدث وينبغي ان ينضم فرجه سرا ويلا به الماء اذا توضا قطعاً لو سوسه او

يحتشم بالقطن فصل في بيان نجاسة الحقيقة النجاسة على ضربين ايه — على
نومين نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة واما النجاسة الغليظة فهو كالعدرة وهي
جميع الانسان والبول اي بول ما لا يؤكل لحمه سوا الفرس والدم المسفوح والنحر ونحو ذلك
اي جميعه فكن اسائر اسباع المبهائم والحمر الخنزير وجميع اجزائه هذه الاشياء نجاسة تجمع عليها
الاشعر الخنزير فانه فيه عن محرمه انه لو وقع في الماء لا ينجسه وكذلك الحوم ما لا يؤكل لحمه اذ لم يكن
مذبوحا بالتسمية حقيقة واحكاما والذابح مسلم او كتابي فان تلك اللحوم نجاسة غليظة
ولما اذا ذبح ذلك الحيوان بالتسمية حقيقة او حكما كالتاسي وكان الذابح مسلما او كتابيا
فضل احد مع لحمه او جلده قبل الدباغة فيجوز ما صلب هذا الذي ذكره هو اختيار صاحب الهدى وثقة
والصحيح ان اللحم لا يطهر بالذكوة قاله فلا سار وغيره وقد حققناه في الشرح الاجل ان الخنزير
فانه لا يجوز الصلوة مع لحمه اذا دعي قد الذرهم وكن جلده فانه اذا ذبح بالتسمية لم يطهر
لحمه ولا جلده لانه نجس العين واما لو دبح جلده ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا انه لا يطهر
وعليه عامة المشايخ لما تقدم انه نجس العين وروي عن ابي يوسف ربه غير ظاهر الرواية انه يطهر
بالدباغ ويجوز بيعه الانتفاع بدوا صلوة فيه وهو غير صحيح واما الاوراث فتجمع روث
فهي جميع ذى الحافر من الخيل والبغال والحمير والاشياء جميع خثي وهو جميع نوع البقر والفيل
فكلها نجاسة غليظة عنده وعندنا نجاسة الاوراث والاشياء سوا خثي الفيل
خفيفة وذكر في غنية الفقهاء وكن في غيرها بول الحمار وخن الدجاج والبط وكذلك اورد
الحبار وما اشبه ذلك مما يستحيل الى تنقيته ونجاسة غليظة اجماعا واما
النجاسة الحقيقة فهي بول ما يؤكل لحمه وهذا عندها واما عنده فبول ما يؤكل لحمه
وهو قول مالك وخن ما لا يؤكل لحمه من الطيور والخن هو جميع الطيور يكون خن ما لا
يؤكل لحمه نجاسة خفيفة انما هو في لغة الفقهاء بجعفر وهذا الذي عن المجنفه

وروى عنها انه نجاسة غليظة وروى بكرة خروجه انه نجاسة غليظة عند محمد بن سعد
 هو طاهر وصححها شمس الأئمة السرخسي في مبسوطه وفي الجامع الصغير لقاضيهم ان نجاسة
 عندها مغالطة عند محمد بن سعد صححه صاحب الهداية وتقول المصنف وقال محمد بن كلاهما
 طاهران يعني بولهما لا يوبى كل لحمه وخروما لا يوبى كل لحمه غير صحيح لما مر من تفصيل الخلاف و
 لم يذكر رواية ان خروما لا يوبى طاهر عند محمد بن سعد ولما بول ما يوبى كل فسلم قلنا ذكرناه
 في رواية عن أبيه خروما لا يوبى لحمه من الطيور نجاسة غليظة ولما بول الهرة
 نفى ظاهر المذهب هو نجس نجاسة غليظة وروى عن محمد بن سعد في الذي يعتاد البول
 ان بوله طاهر للضرورة وعموم الباقى لتعدد الاحتراز عند قتال الفقير ابو جعفر نجس
 الا قام دون الثوب وهو حسن لان العادة تخبر الا ان في ضرورة في حقها اختلاف الثياب
 واما خروما يوبى لحمه من الطيور وسوا الدجاجة البط والاذى ونحوها فطاهر عندنا
 وذلك كالحمامة والعصفور ونحوها للاجماع على اقتنائها في المساجد مع الامر بتطهيرها
 فلم يكن خروما نجس لما تركوا فيها ولو وقع في الماء لا يفسد اذا كان قليلا وعموم البولوى يكون
 طاهرا ولكن بقية الفارة اذا وقع في الدهن لا يفسد اذا كان قليلا بحيث لا يظهر طعمه
 وعموم البولوى فيه نظر ذكرناه في الشرح وفي فتاوى قاضيهم بول طيرة والعاره نجس في
 الرواية يفسد الماء والثوب لو طحن بغير الفارة مع الحنطة فلم يظهر اثره يعفى للضرورة البيضة
 اذا وقعت من بطن الدجاجة في الماء وفي الرق لا يفسد ولكن السخلة اذا وقعت من امها طيرة
 في الماء لا يفسد لان الرطوبة التي عليها ليست نجسة لكونها في محلها ولكن لا تفكر
 الهرة وقع الفاء وقد تكسر وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند الجيفة
 خرجت من شاة ميتة سواء كان جامدة او مائعة وعندنا المائعة نجسة والجامدة
 متنجسة نظير الفسل واما لو خرجت من كرامة فلا خلاف في طهارتها والخلاف في لبن الميتة

على هذا الماء المستعمل نجاسة عظيمة عند في رواية الحسن بن زياد عنه
وعند أبي يوسف أنه نجس نجاسة خفيفة وهي رواية عن أبي حنيفة رده أيضاً وعند محمد
وهي رواية عن أبي حنيفة رده أيضاً طاهر غير طهره أي غير مطهروه به أخذ أكثر المشايخ وهو ظاهر
الرواية وعليه الفتوى لأنه لم يرو عنه عليه السلام والحق أن عليهم الرضوخ للحرز عنه فكان
طاهر ولم يرد عنهم أنهم حلوه في الأسفار سيما في الأماكن العديدة للمياه ولا أن بعضهم أخذ من
عضو غيره واستعمله فدل على عدم كونه مطهراً لا فرق في ذلك بين كون مستعمله محدثاً أو غير
محدث خلافاً للزفر في غير الحدث ولما المستعمل هو كل ماء أزيل به حدث كما إذا استعمله من به
حدث ولو بلا نية واستعمل في البدن على وجه القربة أي العباداة أي قصد باستعماله التقرب إلى
الله تعالى ولو كان مستعمله غير محدث كالوضوء على الوضوء فهو يصير مستعمله جاهزين
الأميرين عندهما وقال محمد رده لا يصير مستعمله إلا بالقربة ولو توفراً أو غسل وهو محدث بلا
نية كتعليم الغير أو لتبذير الأعضاء لا يصير الماء مستعمله عنده وإن كان قد أزيل به الحدث
لعدم نية القربة ثم إنما يصير مستعمله إذا نال عن البدن في الغسل وعن العضو في استعماله
فيه في الوضوء والضرورة التطهير وعند البعض لا يصير مستعمله حتى يستقي في مكان صحيح
أنه كان الالعضو صار مستعمله لزال الضرورة وقوله واستعمل في البدن مختاراً عما استعمل غيره
كالترتيب مثلاً فإنه لا يصير مستعمله ولو كان مع نية القربة ويدخل فيه ما لو غسل يديه
قبل الطعام أو بعده بنية إقامة الستفانه يصير مستعمله ويتفرع على ما ذكرنا امرأة اغتسلت
القدر أو القصاع اغتسلت يديها من الوسخ والنجاس وكذلك الرجل لا يصير ذلك الماء
مستعمله إن لم يكن على يديها حدث بالاتفاق لعدم وجود شيء من الأمرين والأول
محمول على محمد رده خاصة في متاوى قاضيهان الحدث أو الجنب إذا دخل
به في الماء لا اعتداف وليس عليها نجاسة حقيقة لا يفسد الماء يعني لا يصير مستعمله

وكذا لو ادخل يده في الحب إلى الرق لاخراج الكور لا يصير مستعملاً وكذلك الغيب إذا دخله
 رجليه في البير في طلب التلوا لا يصير مستعملاً للضرورة بخلاف ما لو ادخل يده
 ورجله للتبرد ولو اخذ الحنب الماء بقبه لا يريد المضمة لا يصير مستعملاً
 عند محمده وقال ابو يوسف لا يبقى طهوراً وقال قاضيان هو الصحيح وان ادخل
 الحنب او الحدث يده في الاناء يريد الغسل ان ادخل الاصابع دون الكف لا يصير
 مستعملاً كذا في الخلاصة وفيها الطاهر اذا اغتسل في البير بنية القربة افده وان
 اغسل لطلب الدلو ليس علم يده نجاسة ولم يدلك فيه جسده لم يفسده عندهم جميعاً
 قوله كذا لو دلكه لا زالة الوسخ ولو غسل المحدث غير اعضاء الوضوء فلا صح انه لا يصير
 مستعملاً وكذا لو اغتسل ثوباً او اناء طاهر وان ادخل الصبي يده في الماء وعلم ان ليس بها
 نجس يجوز التوضي به وإن شك في طهارتها يستحب ان لا يتوضأ به وإن توضأ به
 جاز هذا اذا لم يتوضأ به فان توضأ به فادباً اختلف فيه للمتأخرين لا يصير مستعملاً اذا كان
 حائلاً لانه نوى قربة معتبرة وان انتصح من غسالة الحنب الاناء لا يفسد الماء ما انما سبلاً
 فانه يفسد وعلى هذا حرم الحمام وعلى قوله محمده وهو المختار لا يفسده ما لم يغلب عليه يكره شرب
 الماء المستعمل ويجوز لا تنقاع بالماء النجس في تحويل الطين سقى الدواب ان اغتسل بالحل الطعام
 يصير مستعملاً لان فيه اقامة السنة وكل اهاب ادبغ فقد طهر لقوله عليه السلام ايما اهاب
 ادبغ فقد طهر والا اهاب سم للجل قبل الدبغ واذا طهرت جازت الصلوة عليه فقلت او مغروشا
 ومجولا والوضوء منه الاجل المختار لئلا تنسى ولا دمي كرامته ذكر في الشرح اي شرب في
 بعض النسخ صرح بكل حيوان اذا ذبحه بالتسمية طهر جلده وكذا شحمه وجميع اجزائه سواء كان
 مختزيراً سواء كان ما كوال اللحم او غير ما كوال اللحم وقد تقدم الكلام في هذا مستوفياً في اول الفصل
 على الادبي اذا وقع منه مقدار ظرف في الماء يفسده والظفر بنفسه اذا وقع في الماء لا يفسد لانه

نجس وينزع الماء كله وفي الحاقانية كل ما كان سوره نجسا لا يطهر بحمد وشحمه وجلد ٥
 بالذكوة وقد مضى الكلام عليه والاصح طهارة جلده دون لحمه ومن محمده جلد الكلب و
 الذئب يطهر بالذبح وعصب المستنقذ وعظمها وقرنها ويشترها وصورها وطلقها و
 ظفرها وكن احافرها ومخيلها وكل ما لا تخل الحيوة فيها طاهر اذا لم يكن عليها دسومة لمسا
 روى عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهم قال لما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الميتة لحمها فاما الجلود الشعر الصوف فلا بأس به والكلام عليه مستوفى في الشرح
 واما جلد الفيل فيطهر بالذبح والخنة والذبح كسائر السباع وعظمه طاهر يجوز بيعه لا انتفاع
 به الا عند محمده فان عند الفيل نجس العين كالتخزير ولا يجوز الانتفاع منه بشئ ودعي
 عن محمده انه يجوز امارة صلت وفي عنقها قلادة عليها سن أسد او ثعلب او كلب جازت
 صلواتها لطهارة هذه الاشياء وكذلك سن الانسان وعظمه طاهر في الصحيح يجوز الصلوة
 معه مطلقا على طاهر المذهب عن محمده انها لا يجوز اذا زاد على قدر الدائم بخلاف سن لادي
 والتخزير لكرامة لادي بنجس عين التخزير وذكر الشيخ الامام الاسباكي بكسر الهنة واسكان
 السين المهملة بعدها باء موحدة والف ثم نون ساكنة وكاف منسوبة الى اسباكنة قونية من قرية
 اسبيجيات بشرحه السنجاب اي فوقة اذا خرج من ذوالحرب لبيبا وعلم انه مدبوغ ببردك
 الميتة لا يجوز الصلوة به مالم يغسل لانه ينجس بعد الدباغة بالودك فيطهر بالفسل ثلاثا
 مع العصرون علم انه مدبوغ بشئ طاهر جازت الصلوة به وان لم يغسل وان شك انه مدبوغ
 بشئ نجس او بشئ طاهر فلا يغسل ان يغسل ليرول الشك وان لم يغسل جاز بناء على ان الاصل
 الطهارة والدباغة هي ما يمنع النتن والفساد عن الجلود على ضربين حقيقية وحكمية
 فالحقيقية ان يدفع بشئ طاهر من الادوية المعدة للذبح كالعصف والسبغة وغيرهما
 والشب والمخ والقرص ونحوها ولو لمسا بها الماء بعد الدباغة الحقيقية فابتل لا يجوز

نجسا ولما الحكمية فهو ان يخرج الجسد عن حكم الفساد ويحول النتن عنه من
 غير استعمال شيء من الادوية بل ما بالترتيب اي جعل التراب عليه وجعله في التراب
 او بالشمس اي صنعته الشمس وبالقائه في الريح فتزول بطوبانه طهرا الاشياء فصير
 مذبذبا طاهرا ولكن لو صاب بعد الذبابة الحكمية ما قابل فن المجففة في عود كـ
 نجس رواثان في رواثة يعود نجسا لعود الرطوبة وفي رواثة لا يعود نجسا لانه رطوبة
 طاهرة غير تلك الرطوبات النجسة التي كانت فيه ولكن احكم الثوب اذا صاب مني ففرك
 ثم صاب بالماء وكذا الارض اذا صابها نجس رقت وذهب اشجارا لصاوة عليها
 ولا يجوز ان يتيمم منها ثم صابها بالماء وكذا البيوت ان نجست فغارت ماؤها ثم عاد ماؤها
 كما كتبت في كل من هذه المسائل رواثان في عودها نجست ولا صح في غير المنى عدم العود
 وفي المنى العود وقوله وفي فتاوى قاصين ان الاطهر في البير ان يعود نجسا غير صحيح
 المذكور فيها في فصل البير الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة الفرح وذكره في المحيط
 الاطهر ان لا يعود نجسا لان الزائل لا يعود بلا سبب **فصل في البيوت وقت البير**
 نجاسة تروحته اي خرج ماؤها وكان نزع ما فيها من الماء ملهارة طاهرا فلا يحتاج الى
 او شيء اخر وان رقت فيها فارة او صفورة وما هو نجس مات نزع منها كذا في التبيين
 عن ابن نضر انه قال في فارة مات في البير خرج منها عشرة اشهر فالتفت بطريق
 الايجاب الثلثين بطريق الاستحباب المعتبر هو الوسط وهو ما يسمع صياح من تحت المائدة
 وان ماتت فيها حمامة او دجاجة او سقراط ما قاربها في الجنة نزع منها اربعون دلو الى حسين
 كذا في الجامع الصغير وقال في المائدة وهو لا يلزم من قوله لقد كنت استين ابي حنيفة
 رضي الله عنه انه قال في الدجاجة اذا ماتت في البير ينزع منها اربعون دلو وهذا
 لبيان الايجاب الخمس بطريق الاستحباب ان ماتت فيها ثاقل او كلب او دابة خرج جميع الماء عنها

ابن سيرين رة ان نجحيا وقع في زهره لعنى مات فامر ابن عباس بن رضي الله عنهما خراج
 و امرهم ان ينزع جميع الماء وكن ايتزع جميع الماء ان استخرج الكلب والخنزير حيا وان لم
 اي لوم يصيب فيه الماء لان الخنزير نجس العين وكن الكلب في رواية وفي يائليس نجس العين
 فما لم يصيب الماء لا يجزئ حركا في سائر الباع وقيل عندها نجس العين وعند الخبيزة لا
 وقد استوفينا ذكر الاختلاف في الشرح وكل حيوان سوا الكلب والخنزير على ما ذكر اذا خرج حيا
 وقد صاب الماء فمة فانه ينظر ان كان سوره طاهرا ولم يعلم ان عينه نجاسة لا نجس الماء لكن لا
 يتوضأ منه احتياطا لاحتمال ان كان لعلة نجاسة او حيا عند الوقوع ومع هذا التوضا
 جاز ان الاصل عدم ذلك الا ان كان غالبا كما قالوا في الفارة اذا هربت من الهرة نسقطت
 البير نجسها لعلة البول فيها عند الخوف من الهرة وان كان سوره نجسا ينزع
 الماء كله لتنجس بسوره والاظهر وجوب النزاع فيما سوره نجس سواء صاب الماء او لم يصيب
 اختاره قاضيهما وقد حققناه في الشرح وان كان سوره مكروها ينزع منها عشرون دلاء
 ونحوها استحبابا كما في الخلاصة احتياطا وان كان سوره مشكوكا ينزع كله ايضا ليدفع
 الشك كما روي عن ابي يوسف في الفتاوى الحاقانية وقيل قاضيهما ولو وقع عظيم النجاسة
 الماء ان كان عليه لحم او دسومة نجس الماء عند ابي يوسف والا فلا وان كان عظم الخنزير نجسا كله
 ولم يدرك من غيره خلافه وان انتفع فيها الحيوان الواقع او تنفس نزع جميع ما فيها من
 الماء سواء صغر ذلك الحيوان او كبر بعد ان كان مما يفسد الماء مكن الوقوع فيها نجا الفارة و
 نحوها لا انتشار النجاسة في جميع الماء وان وجد فيها فارة ميتة ولا يدون منها متى تقوت
 ولم ينتفع اعاد واصلوة يوم وليلة اذا كانا يتوضأون منها في ذلك اليوم والليل و
 غسلوا كل شيء اصابه ماء هاء في الزمان المذكور وان كانت انتفتت او تفسخت اعادها
 صلوة ثلثة ايام ولما يليها اي ما دوا بوضوئهم منها في الزمان المذكور

وغسلوا كل ما اصابه ماء فيها عنده فقال ليس عليهم اعادة شيء ولا غسل شيء حتى يتحققوا
 متى وقعت لاحتمال انها وقعت تلك الساعة فماتت او كانت ميتة من قبل او متفحصة
 ثم وقعت برنج او غيره ولا يخيفه انه ان كونه في البير سبب ظاهري لموتها فيحمل عليه خطأ
 ولا تشاخي او التفتيح بل على طول المدة فقد رثلت باعتماد الغالب اذا وقعت بكرة
 او بقرتان في البير من غير الابل او الغنم فخرجت قبل النقت لم يجلس البير مستحاضا لانهم لم يخرج
 لان ابادا لفلاوة ليس لها غطية والموتى تعرجو لها الرياح فتجب على القليل عقود والكثير في
 القياس ان يتنجس البير على كل حال لان هذه نجاسته وقعت في ماء قليل فينجس كالقوت والوما
 وان وقعت اي البقرة في اللبن وقت الحلب فخرجت حين وقعت ولم يبق لها اثر لم
 يتنجس اللبن ايضا كما لم يتنجس البير وهو مروي عن علي رضي الله عنه وان قتل في غير ما الحلب
 هو كوقوعها في سائر الاواني فيتنجس الاصح لان الضرورة انما هي في تمام الحلب ان من غابها ان
 بعد ذلك الوقت والاختراز عسيرة كذلك غير وان خرجت بعد التفتيح يتنجس اللبن هذا
 استحسانا ودون عن ابي حنيفة انه البقرة اذا كانت يابسة لم تفسد الماء اي البير يستكثر
 الناس لعموم البلوى وفيه اشارة الى ان الشرطية ليست كذلك وفيها كثر الاستكراه والظن
 هو الصحيح فيقول ان لا يخلو كل دهن بكرة او بقرتين وعن محمد بن ابي خازيم وجب الماء في
 طوبة والمنكسرة اليابسة اختلاف بين المشايخ بعضهم افتى فيها بالتنجس وبعضهم فزعه الى الله
 ليابسة المنكسرة وبعضهم سواي بين الطيب واليابس بالمنكس وهو الصحيح وهو مختار
 لهب الهداية للتحقق الضرورة في الجميع والاوراث بمنزلة المنكسرة للتخليل والرخافة فيها
 ان الاخشاء بمنزلة المنكسرة واكثر المشايخ على انه تعتبر فيها الضرورة
 بالمتى والبلوى ايضا وان كان فيه ضرورة وبلوى تبعث الاحتراز عنده ووقوع
 سج كابر الغلات الغير المحفوظة الى كثرة الطارق لا يحكم بالنجاسة للضرورة وانما

الاحتراز غير معتبر كما بار البيوت والاماكن المحفوظة القليلة الطارئة فهي غير كافية
 لا يعفي فيه القليل وهذا هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه في جميع يستدلون بالضرورة فينظر
 ما هي فيه والروت اذا كان صلبا متاكدا فهو غير كافي المبرق في الحكم وان وقع في الحمام والعضل
 في البيوت يفسد ماءها لانها تظهر وهذا مذهب خلافا للشافعي وان وقع في الدجاجة
 انفسه لا ينحس نجاسة غليظة وكذا ما شاعبه كذا الحفاش يضم الحاء وفتح القاء
 وبوله لا يفسد للضرورة وكذا ذرق مالا يوكل الحمار من الطيور فانها تظهر عندها في رثا
 لحمه وهن يا تفتن قوله فيما تقدم وقال محمد وكلاهما ظاهر في الاضمار وعن البيهقي و
 البيهقي انه ان ذرق سباع الطير ينحس نجاسة خفيفة لا يفسد بها اذا تحس وهو رديم الثمن
 وفسد الماء والاواني وان قل كسائر النجاسات الخفيفة ولا يفسد ماء البير ما لم يغرق كسائر
 النجاسات وفسد الاواني وان قل كما صوتها عنده ولا يفسد ماء البير لتعذر
 صوتها وان بالت فيه اشارة او بقية او غيرهما مما يوكل لحمه في البير ينحس ماء البير كله
 لان خفة النجاسة لا يظهر للماء ويمكن صوابه عن ذلك الا عند محمد لا نراه ظاهر عند
 وان قطرت دما او خمر في البير ولو قطرة واحدة ينزح ماء البير كله للتحس في الاذن في جنبه
 نزح من البير ولو انصب الماء على اسه ثم استغنى دلوا اخر فقا طر من حسد في البير
 لا يتنجس البيرين قد ان الماء المستعمل نجس للضرورة اذ في التحريم عن في هذه الحالة
 حرج وان وقع جنب البير دخل فيها لطلب الدلو اي لم ينو الغسل والوضوء
 قال ابو حنيفة رده في رواية الرجل جنب الماء نجس قالوا لا نراه باطلا
 الماء صارا الماء مستغلا والمستعمل نجس فلا في بقية الاعضاء وهو نجس في
 عنها الحديث فبقى على حنائه وقال في رواية اخرى يخرج من الجنابة اذا
 واستنشق ثم انه ينحس نجاسة الماء المستعمل فعلى هذه الرواية يخرج من الجنابة

يقول القرآن يخرج عن الجنابة قال في الهداية وعندك الرجل طاهر لا الماء لا
يعطى حكم الاستعمال قبل الافضال للضرورة وهو وفق الروايات عند من هو
وقال ابو يوسف ربه الرجل جنب والماء طاهر لا ان يابوسف ربه يشترط الصب واليقوم
مقامه في طهارة العضو لم يوجد فلم يطره الرجل وح والماء لا يزال بعد ولا استعمال
للقربة في كماله كان وقال محمد ربه كلاهما طاهر الرجل يخرج عن الحدث والماء لا يسه
لم تقسم بالقربة لعدم النية وفي الكفر جط هذا كله اذا لم تكن على يده او ثوبه
بحاجة حقيقة فان كانت تنجس الماء بالاجام ولو وقعت الحائض ان كان بعد
انقطاع الحيض فهي كالجنب وان كان قبله فكان طاهرا غير الحدث والوقت والبيوكث
من فائدة واحدة فقد روي عن ابي يوسف ربه انه قال الى اربع ينزح عشرون دلو الى
ثلاثون فحكم الاربع حكم الواحدة وان كانت الفارقت الواقعة خمس ينزح اليها ولو اخرج
الى تسع فحكم الاربعة على الاربع الى تسع حكم الدجاجة فان كانت عشرا ينزح ماء البئر كله
لا بها بمنزلة الماء عن محمد رحمه الله الفارقت اذا كانت كهيئة الدجاجة ينزح اربعون
الطرفين ينزح كل الماء كذا في التجنيس هو قيس من قول ابي يوسف ربه الا ان يكون في
الصغار التي الخمس منها قدر الدجاجة ونحوها فلا خلاف في الحقيقة ان البيوكث
لا يمكن نزحها الا بخروج عظيم اخرجوا قد رما كان فيها من الماء وقت ابتداء النزح ثم انما
اخلفوا كيف يقدر ما كان فيها قال بعضهم تحفر بئسا حفية مثل عمق الماء وطوله
وعرضه وتختص فينزح الماء حتى تملأ الحفيرة وهو مروي عن الشيخين في بعضهم
وهو عن البيهقي ربه ايضا يحكم به ذوا عدل من اهل البصرة بالماء فينزح منها يحكم بها فان
تألا ان ما فيها ذلك الوقت الف لو مثلا نزح ذلك وهذا الشيء الغفلة والحق
هو ما روي عن محمد ربه انه قال ينزح منها ما تأد لاولي ثلث مائة دلو عليه الغفلة

وأما اجاز ذلك بناء على كثرة الماء في اباد بغداد كن في المبسوط والمروي عن البخينة
 ده انه اذا نزع منها مائة دلو يكفي وهو بناء على اباد الكوفة لقلة الماء فيها كن في الكفاية
 وهذا اي اعتبار غالب اباد البلد ليس على الناس واعتبار قول المعدلين اطو وخالط واور
 بمنزلة خرم الدجاجة وزرق سباع الطير لا يفسد الثوب الا اذا فحش وهو ربع الثوب يفسد

ماء الاواني وان قل ولا يفسد ماء البير واذا نزع بوقع الغارة عشرون دلو او ثلثون
 طهر للدلو والرشاء بالكسر والمد وهو الحبل وكذا نظهر البكرة ونواجرها وليد المستقى تبعا
 لطهارة البير وكذا في كل موضع نزع مقدار ما وجب في وجوب نزع الكل اذا وصل الحد
 ميلا نصف الدلو كان نزع الكل ويحكم بطهارة البير وتوابعها ذكره البرازي ذكر
 قاضيه ان انه اذا بقي مقدار ذراع او ذراعين يصير الماء طاهرا وطهورا وهو دسح وذلك
 احوط ولو تجاوزا بدلو منقوع فاما ان يخرج فيه اكثر من نصفه فهو بمنزلة الصبيح ذكره
 البرازي وهو موت ما ليس له دم سائل في الماء لا ينجس الماء ولا غيره اذا مات فيه كالبق
 اي البعوض والذباب والزنا بجمع انواعها والعقارب والحناضر والعلق وما شابه
 ذلك من الفراش وصغار الحشرات وان كان الماء قليلا او كثيرا وكذا موت ما يعيش في الماء
 اذا مات فيه او وقع ميتا في الماء لا ينجس كالمسك والصفدع المائي والسرطان والجمجمة
 وان مات في غير الماء من الاطعمة والاشربة والحل فيه تفصيل اما السمك فانه لا ينجس بلا
 خلاف واما الصفدع اذا مات في العصير ونحوه فقد اختلف المتأخرون في كون يفسده
 او لا فقال المهره واكثرهم على انه لا ينجس قال سفي الهداية لا نعدم المعدل فيها وفي الكافي
 وقيل لا يفسده وهو الاصح لانه لا دم فيه لان الشيء لا يعيش في الماء وفي الهداية
 الصفدع البحري والبري سواء قبل البري يفسده لوجود الدم وعدم المعدل
 ثم الماء ما يكون تولد ومشواه في الماء فطهر الماء يفسد اذا مات فيه في الصبيح

ولكن اغبر الماء بالطريق الاول فذكر الاستحباب في شرحه ما يعيش - ٢
 الماء مما لا يؤكل لحمه اذا مات فيه وتفتت فانه يكره شربه لك
 الماء وهو المروي عن محمد بن لا اختلاط الاجزاء المحترمة كلها بالماء واحتمال
 ابتلاعها معه وما يهتم فيه تناول اللحم بكرة تناوله وفي التجنيس لو كان
 للصنف البري سائل فيفسد ايضا ومثله لومات حيتية برة لادم فيها في الماء
 لا يجنس وان كان فيها دم يجنس فتقول المصنفه اما الحية البرية اذا ماتت - ٢
 الماء تفسد الماء وكذا الحية المائية اذا كانت كبيرة لهادم سائل مبني على غير
 الاصح والاصح عدم التجنس لان ما فيها ليس بدم حقيقة لان الدم هو لا
 يعيش في الماء على ما تقدم عن الطهارة والكافي وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة
 بحيث يكون لهادم سائل فانه تفسد الماء لما تقدم في التنفذ البري والحية البرية
 ثم الصنفع المائي هو الذي يكون بين اصابعه سنره والبري بخلافه
 فصل في الاسرار جمع سور بالهزة والمراد به ما يبقى بعد شرب الثابت قد يطلق على
 بقية الطعام سورة الا دمي طاهر بالاتفاق سواء كان مسلما او كافرا وجنا او
 حائضا او محدثا ونفسا او طاهرا من جميع الاحداث اما التجنس فيه فهو غير ثابت بين
 سورة سورة ولو بعد ما رد ونقي في نفسه وذهب لا ثبوت التجنس سورة عند ما خلافا لمحمد بن
 ولكن سورة ما يؤكل لحمه من الحيوان طاهر بالاتفاق كالا بل والمقرو الغنم لم يزل للعباب
 من لحم طاهر وما سورة الفرس فمن ابجينة ربه اربع روايات ذكرها في المحيط الا
 ان قاله المصنف انه في روايته تجنس ليس منها ولماره بغير المبرل في المحيط في
 رواية قال الحبال ان يتوفى بغيره وهي رواية الشجلي عنه في روايته هو مشكك كقولهم
 في رواية وهي رواية الحسن انه مكره كقولهم والمركوبة القزيرة في رواية هي رواية

كتاب الصلوة انه طاهر بلا كراهية هو الصحيح من مذهبي ان كراهية كل له كراهية لا للخبث
 فيه واما عندها فهو طاهر بلا شك لا نه ما كوله اللحم وبه اي يكون طاهر اخذ بعض
 المشايخ من كل المتأخرين وسود الكلب والخنزير وسائر سباع الهمائم نجس بالآقا وعنده
 علمائنا التولد من لحم نجس خلا فالملك في الكل وللشافعي رحمه في غير الكلب والخنزير وسائر
 سباع الطيور كالصقر والبازي والشاهين ونحوها وسواء يسكن في البيت من الحشرات
 وغيرها مثل الحيتة والعقرب والوزغة والقارعة والدجاجة الخ لانه اي المطلق غير النجس
 وأهله مكروه اي يكره التعرض له عند جرحه عينا كما شرب كراهية تنزيهه عقيدة النجاسة بالاختلا
 حتى لو كانت محبوسة بان كانت في مكان وداسها وعلمها وماؤها خارج بحيث لا يصل
 منقارها الى ما تحت رجليها فلا ذكر اهية بسورها وقال الشافعي لا سلام ان كانت لا تصل الى نجاسة
 غيرها فلا كراهية بسورها وان كان يصل منقارها الى ما تحت رجليها لا ينالها التحول
 في نجاسة نفسها عن ابي يوسف سواد اهله غير مكروه والدلائل مستوفات في الشرح
 وان اكلت الهرة القارة ثم شربت الماء على الفور من غير ان تمكث في محضه ^{سواء} لم يتغير الماء
 وان مكثت ساعة وحسنت فمها فمكروه وليس نجس عندها خلافا لمحمد بن باد
 على المظهر بغير الماء وسود الحمار والبغل الذي امه تان مشكوك فيه قيل الشك
 في الطهارة وقيل في طهوريته وهو لا يصح والا لوجب عليه غسل اعضائه اذا وجد الماء الطاهر
 المتوضي بالمشكوك وتهييد البغل بالشيء اما تان ذكره جماعة منهم السجوي ^{في} شرح الطحاوي
 حتى لو كانت امه مكروه فسوره كسور الهن كان العبرة بالام وكذا الكاثر ^{في} فكل ما يشبهه
 فلما كان سوره طاهرا فخره ذلك فلما كان سوره نجسا فخره نجس وما كان سوره مكروها فخره مكروه
 يكون ان يصلي به اذا وثق بملوث به الا ان عرق الحمار وكن الغل طاهرا لا شك وان فرض ان التلصص طاهر
 وقوله بن جعفر في الرواية المشتهرة انها مكره انما عند مختلفه الا ان المشهور هو رواية الطهارة الا ان

الامامين يخالفانه كذا ذكره القدر في اي ذكر ان عرقه طاهر في الروايات المشهورة وفي
 بعض الروايات انه نجس غليظة لكنه جعل عفو في الثوب والبدن للصلاة وفي بعضها نجاسة
 خفيفة والمشهورة هي الصحيح انه طاهر لمن الاثان اي الحجرة نجس في طاهر الرواية غرضها
 الثلاثة وروي عن محمد بن محمد في النوادر انه طاهر ولكن لا يוכל وهو الصحيح ولم يصحح في المصنف
 بل الصحيح انه نجس على ما حققناه في الشرح وان اصاب الثوب والبدن شيء من سوء المذكورة
 لا يمنع جواز الصلاة وان فحش وهو رجع الثوب في لو كان بحيث يعد كثيرا فاحشاً طاهر
 الا انه تكره الصلاة معه كما يكره الوضوء واكله وشربه وان يدع الطهارة يلحق به او ثوبه
 فترصلي من غير غسل فلا يصح انها كراهة تنزيهة على ما اختاره الكرخي وقيل تحريم على
 ما اختاره الطحاوي وان اصاب الثوب او البدن شيء من السوء المذكور لا يمنع ايضا
 جواز الصلاة ايضا عند المجنفين وروى عن ابي بصير انه اذا قال يمنع ان فحشاً
 على انه نجس بخاسته خفيفة والصحيح ان الشك في طهوريته لا في طهارته بل هو طاهر قطعاً
 وقد تقدم وان اصاب الثوب او البدن شيء من السوء النجس كالكلب غيره يمنع جوازها اذا
 زاد على قدر الدرهم والاصل فيه اي فيما يمنع جواز الصلاة ان النجاسة الغليظة اذا كانت
 قدر الدرهم او منه في عفو لا يمنع جواز الصلاة عندنا وعند فرو الشافعي يمنع جواز الصلاة
 وان قلت وكذا عند مالك واحمد ولكن ينبغي ان تغسل وان كانت اي لو كانت النجاسة اقل
 من قدر الدرهم على ما تقدم في الاواب حتى ان الثوب والبدن اذا اصابته من النجاسة الغليظة
 اقل من قدر الدرهم ولم يغسل ثم اصابه منها مقدراً ما لو جمعت بتلك النجاسة اي مع
 تلك النجاسة التي اصابته ولا يصح للمجموع اكثر من قدر الدرهم منعت ثلاث
 النجاسة ح جواز الصلاة بالاجماع وقد روي عن المجنفين انه غسل ثوبه من
 قطرة دم اصابته لزيادة ورمه محافظاً على اداء الشريعة وقد ائتمروا في المقيوم ثم الدرهم

المقدربه هو الدرهم الكبير الشهيل يكبر الشين منسوب الى شهيل اسم من فرقة همل
عروض الكف اي مقعر الكف وهو اصل الاصابة قال الفقيه ابو جعفر الهندلي يقدر
بالوزن اي بالدرهم الوزني وهو ما يبلغ فنته مثقالا في نجاسة المتجسدة اي ذات الجرم
والجسد كالعذرة ولحم الميتة ونحوها ويقدر بالبسط والعرض المذكور في النجاسة الرقيقة
التي لا جرم لها كالبرص ونحوها فالمعتبر في الكثيف من ذات النجاسة وفي
الرقيق محلها وان اصابه اي الثوب من نجس هو اقل من قدر الدرهم وقت الاصابة
ثم انبسط بعد ذلك حتى صار اكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا
يمنع جواز الصلوة وان زاد بعد ذلك وقال بعضهم يعتبر وقت الصلوة وحرم يمنع الصلوة
وبه اي بالقول الثاني يوخد لان مساحة النجاسة وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم وما
صل به قبل الانبساط جائز لعدم القدر المانع في ذلك الوقت وان اصاب الدهن النجس
الجلد فشراب اي سرى الدهن في الجلد وادخل الرجل يده في السمن النجس غيره من الادها
النجسة او المرأة اذا اختضبت يدها بالحناء النجس او غيره من الخضابات النجسة والثوب
اذا اصبغ بالصبغ بالكسر النجس ثم غسل كل من الاشياء المذكورة ثلث مرات طهر الجلد من
النجس المنقش والثوب من الصبغ النجس واليد من الدهن النجس والخضاب النجس في
اي لوني ازاله من من اليد في الجلد ازاله الصبغ في الثوب ازاله الخضاب في اليد
لان الاثر الذي يشق زواله لا يضر بقاؤه وما تشرب الجلد من الدهن فهو عفو لذلك
وذكر في المحيط يطهر الثوب اي الثوب المصبوغ بشئ نجس بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء
يسيل عنه الماء الابيض اي الخالص من لون الصبغ كذا قالوا في خضاب اليد ينبغي
ان لا يكون طاهرا مادام يخرج عنه الماء الملون بلون الحناء وان غسل اي لو غسل الاشياء المذكورة
بالماء بغير حوض ولا صابون ونحوها فانها تظهر ان لم يبق في الماء لون الا تربي الى ما

روي عن ابيوسف انه في تطهير الدهن النجس اي المتنجس انه اذا جعل الدهن في اناء نصب عليه الماء فيعلو الدهن على وجه الماء فيرفع بشئ ويراق الماء ثم يفعل هكذا حتى اذا فعل كذلك ثلث مرات يحكم بطهارة الدهن خلافا لمحمد بن وهب والفتوى على قول ابيوسف انه قد كسر

في الذخيرة رجل ادهن رجله ثم توضا وغسل رجله فلم يقبل الرجل الماء جازوضه لان الفرض الغسل وهو اسالة الماء وقد حصل ثوب مبطل أصابه في طهارته بخسنة

اقل من قدر الدهن نفذت الى بطانة فصارا نجسا باعتبار الموضعين اكثر من قدر الدهن يمنع ذلك النجس جواز الصلوة عند محمد بن وهب لان البطانة مع الطهارة في حكم ثوب عند ابيوسف انه لا يمنع لانها في حكم ثوب واحد ولو نفذ النجس في الثوب الواحد الى الوجه الاخر لا يضر فكذا هذا وقيل ان كان الثوب غسقا لا يمنع بالاتفاق والا فلو ان يؤخذ بقول ابيوسف به في المضرب بقول محمد بن وهب في غير المضرب كان الضرب يصير ثوبا واحدا وهذا الف

الثوب المبلول النجس في ثوب طاهر يابس فظهرت ندوة اي ندرة المبلول على الطاهر ولكن لا يصير طبا بحيث يسيل منه شيء بالعصر بل كان بحيث لو عصر لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يصير نجسا والمراد من المبلول الباول بالماء لا المبلول بعين النجاسة كالبول فان الطاهر لو لم يبول في المبلول يبول فظهرت فيه الندوة يتنجس على ما حققناه في الشرح وكذا المراد اذا لم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة من لون او ريح فلو ظهر شيء من ذلك تنجس وكذا حكم الطاهر الثوب ليا بابس ايضا اذا بسط على ارض نجسة رطبة بالماء فظهرت رطوبتها فيه لكن لا يقطر ولو عصر فانه لا ينجس وكذا لو كان الثوب مبلولا والارض يابسة نجسة لا يتنجس الثوب الا يظهر فيه عين النجاسة وكذا ان نام على فراش نجس فغرق وابتل الفرش من عرقه فانه ان اصب بطل الفرش بعد ابتلاله بالعرق على جسده لا ينجس جسده وكذلك اذا

غسل رجليه ومشى على البدر نجس فابتل اللبد لا نجس رجلاه وكذا ان مشى على ارض
 نجسة بعد ما غسل رجليه فابتلت الارض من بلل رجليه واسود وجه الارض لان
 لم يظهر اثر البلل المتصل بالارض في رجلاه لم يتنجس رجلاه مجازت صلوته لعدم ظهور
 عين النجاسة في جميع ذلك واما اذا أصابت الارض طيناً رطباً من بلل رجلاه فاصاب
 ذلك الطين رجلاه فح تنجس رجلاه لا يجوز صلوته ما لم يغسلها ان كان قد رماها
 قال في الذخيرة رجل رمدت عينه فرمضت بكسر الميم فاجتمع رمضها بفتحها
 وهو ومع ايض يجتمع في الوقاي في جانب العين مما يلي الانف قال يجب له ان
 يتكلف في يصال الماء الى الماق في حال الاحتياط وهذه المسئلة محلها مباحث
 الوضوء والغسل وفي الهيط اذا أصبت الرجل دهنًا في اذنه فمكث في دماغه يوماً سقم
 خرج من اذنه فلا وضوء عليه لان الدماغ ليس محل النجاسة وكذا ان خرج من انفه فلا
 وضوء عليه لما قلنا وان خرج من الفم فعليه الوضوء قيل لان ما خرج من الفم لما يخرج بعد
 الوصول الى الجوف وهو محل النجاسة وان دخل ماء في اذنه عند الاغتسال ثم خرج من انفه
 فلا وضوء عليه وان خرج من الفم فعليه الوضوء وكذا ان عاد من اذنه وهذه المسائل
 وان كان محلها نواقض الوضوء لكن لما كان ما يوجب الوضوء يكون نجساً ناسباً كونه في
 مباحث النجاسة واما بعدها فليس الا استطراد وهو قوله القرحة اذا برأت فارتفع
 قشرها وهو الجلد الذي كان تحت المادة ولكن اطراف القرحة موصولة بالجلد المرتفع
 الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فانه منفق غير متصل بالجم فتوضا صاحب
 القرحة فوق ذلك الجلد المرتفع جاز وضوءه وان لم يزل يهمل الماء حال الوضوء الى
 ماتحته اي الجلد لان ماتحته باطن وهو ما مور يغسل الظاهر ولو توضا
 الرجل فمحل رأسه او حقيقته او قلم ظفاره لم يجبا مرار الماء على تلك

الأعضاء وقد تقدم ذلك في محله وفي السراجية الماء الذي يسيل من فم الناسم
 فهو طاهر سواء كان قنحاً للملأ من الفم أو متقيماً من الجوف عند الطرفين وعليه الفتوى
 وذكر في المحيط أنه إذا جف وبقي له أثر أي ريح أولون فهو نجس قال في الملتقط هو
 طاهر إلا إذا علم أنه أي نبعاته من الجوف وهو مناسب لما في المحيط وهو الأحوط
 وأما النجاسة الخفيفة فهي كبول ما يוכל لحمه فأنها مقدرة في منع جواز الصلوة
 بالكثير الفاخس الذي يستفحشه الطباع السليمة وطبيعة المبتلي به و
 روي عن أبي حنيفة أنه مقدّر بشبر في شبر هكذا في جميع النسخ والصلوب أن
 هذه الرواية عن أبي يوسف لا عن أبي حنيفة وفي رواية عن أبي يوسف أنه
 أيضاً مقدّر بذراع في ذراع وعن محمد بن يعقوب بالربع وهو مروي عن أبي حنيفة أنه
 وصح في الهداية والكا في أن الربع اقيم مقام الكل في كثير من الأحكام ثم
 اختلفوا المشايخ في كيفية اعتبار الربع فقال بعضهم يعتبر ربع جميع الثوب الذي
 تلك النجاسة وقال بعضهم يعتبر ربع موضع الذي أصابته أن كان ذلك الموضع
 ذيلاً لربع الذيل هو المعتبر في المنع وإن كان خرويضاً أو كماً فربع ذلك وكان الثوبان
 بهذا أراد به ربع ثلث الثوب لشمول البدن كله وقد بعضهم ربع ثوب يجوز
 به الصلوة وهو ما يسترا العورة والقول الأول هو المختار وهو ربع الثوب المصاب
 صغيراً كان أو كبيراً وأما الشرط الثاني فهو الطهارة من النجاسة هي جمع
 نجس بفتح الجيم نفس النجاسة وبكسر هاء الشئ المحكوم بنجاسة والأول أخف من نجس
 بفتح الجيم فهو نجس بالكس من غير عكس يجب أي يفرض على المصلي أي من يبدل يصب
 قبل الشروع في الصلوة أن يزيل النجاسة المانعة عن بدنه وثوبه المكان الذي يصب
 فيه لقوله تعالى وثيابك فطهر وإذا وجب تطهير الثوب وجب تطهير البدن

والمكان بالا ولو يئلاهما الزم الصلوة منه اذا التقط منها وقد تنقل عن الثوب اذا
 لم يوجد وكما يجوز التمسك بها الى النجاسة المحققة بالماء المطلق فكذلك يجوز بالماء المقيد
 كماء الورد وماء البطيخ والخيار وكل مائع طاهر يمكن ازالته به كالحل ونحوه وكذلك يجوز
 ازالته بالنار او بالتراب لان المقصود قلع اثره وذلك في مواضع منها اذا اطم السكين
 ونحوه بالدم او قلع راس الشاة مثله فلهذا اذا دخل النار فاحترق الدم وزال اثره طهر
 الواس والسكين بالنار كالمقصود وكذلك اذا اصاب السكين دم فصيح بالتراب يطهر
 لما قلنا ودوي عن محمده اذا اصاب يدا المسافر نجاسة قال محمد ربه يمسحها بالتراب
 تخصيصا لمسافر لان الغالب عليه عدم ما يزيل به النجاسة من الماء فيقللها بالتراب
 وليس المراد انها تظهر حتى يجوز ذلك مع وجود المانع او لا يجب غسلها بعد ذلك اذا وجد
 وكذا اذا اصاب الخف ونحوه من النعل والجهرق وغيرها نجاسة لم يجرم نجفته كالكفارة
 والروت ونحوهما عن ابي يوسف انه قال اذا مسحه بالتراب والرمل على سبيل المبالغة
 يطهر وعليه اي على قول ابي يوسف فتوى مشلتنا ذكره في المحيط وعندنا بجنيفته ربه ايضا
 يطهر بذلك لكن اذا جفت النجاسة لا اذا كانت رطبة وعند محمد لا يطهر الا بالفضل ان
 لم يكن لها اي النجاسة التي اصاب الخف جرم كالبول والخمر ونحوهما فلا بد من الفضل بالاتفاق
 رطبا كان او يابساً وعليه الفتوى وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يحكي عن
 الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال فيمن اذا اصاب بخله النجاسة
 الرقيقة وهو يمشي على التراب والرمل ولو لم يمسح بالفضل والرمل بالنعسل وجفت
 وصلى بالا رضى يطهر ايضا عند الجنيفته وهكنا اي كما روى ابن الفضل ربه عنه
 روى الفقيه ابو جعفر الهندي عنه فقال شمس الائمة الشريفة وهو الصحيح
 وعن ابي يوسف ربه ايضا مثل ذلك الذي روي عنه انه اي با يوسف لا يشترط الخفاف

فيه كما اشتراط ابو حنيفة ره بل يجردهما اجتنسدا بالترايب وللويل ابو حنيفة يطهر كما امر
اصوله في ذات الجرم والحاصل ان المختار للفتوى ان الحنف ونحوه يطهر بالبد لك سواء
كانت النجاسة ذات جرم من نفسها او صارت ذات جرم بغيرها كالرقعة المتجسدة
بالترايب ونحوه رطبة كانت او يابسة لمحصل قلع اثرها بذلك بالكلية وكذا يجوز
ازالتها اي ازالة النجاسة في الجملة بالحك بالظفر والحك بنحو عود او حجر الفرك اي
ذلك بعضه ببعض اما الحك والحك فانه في الحنف ونحوه حتى اذا اصابته نجاسة بها جرم
فيست يطهر بالحك والحك عندها خلافا لمحمد ره لقلعها بكل منها اذ المبق لها اثر
وذكر في المحيط ان محمد ره رجع الى قولهما في طهارة الحنف ونحوه بالبد لك والحك
والحك بالترابي لما داي عموم البلوى والحرج في صابنة الاورد ونحوها الحنف
والنعل وان انتفع البلوى على البدن او الثوب المكان حال كونه مثل رداء او كبريت لا يدرك
الطوفان ذلك الانتصاح ليس بشئ معتبر في التجسس فقد سئل ابن عباس رضي الله
عنه عن ذلك فقال انا ارجو من عفو الله تعالى فانه اوسع من هذا ولو دفع الثوب الى
انتفع عليه ذلك في ماء قليل قيل لا ينجسه وقيل نجسه وهو الاصح لانه لا يخرج فيه
انتصاح الغسالة في الاناء ان كان قليلا بان لا يظهر مواقع القطر في الماء فيفسد انت
مواقع فحوض كثير يفسده وغسالة الميت من الماء الاول والثاني والثالث فاسد يصيب
ثوب الغاسل من ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه عفو ذكره قاضيان واما الفرك
فيعزى النجاسة في المني فيطهر الثوب منه اي بالفرك اذ ليس لقوله عشتري رضي الله
عنها كنت افرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابس واعلم ان المني
نجس بنجاسة مغلظة عندنا وعند مالك واحمد ره في رواية خلافا للشافعي واحمد ره
في رواية اخرى فانه طاهر عندهما لكن يطهر باقسته عندنا بالفرك خلافا لما لك وتحقيق الادلة الشرعية والى مستوف

بالماء قليل لا يطهر المني الخارج بعده بالفرك وقيل ان لم يتجاوز البول لثقب يطهر به وكذلك ان
 جاوز ولكن خروج المني ذقعا لا يتم بصب المتجاوز وكذلك يطهر العضو عن المني اذا تصاب
 بالحث والفرك وقد روي عن أبي حنيفة انه ان البدن لا يطهر بالفرك وذكره مثله في امر
 الظاهر من كلام صاحب الطهارة ترجيح هذه الرواية لانه اخرها مع دليلها وعادتها فغير هو
 الراجح مع دليله اذا لم يجب غسله وان كان اي ولو كان الثوب لثقب لثقبه المني في الحلقين
 اي بمطنا فغذا المني الى البطانة فانه يطهر بالفرك وهو الصحيح وقيل لا يطهر ما في البطانة
 بالفرك لسرقته كما قال الفضل في مني المرأة انه لا يطهر بالفرك لانه رقيق فكذلك يجوز ان
 الحجاسة في الجملة باللعس كما اذا اصاب الخردية فلحس ثلاث مرات فظهر كما يطهر فيه بريقه
 خلافا لمحمد على ما مر مما اذا اصاب الثوب نجاسة فاما ان يكون مريّة او غير مريّة فان
 كانت مريّة فطهارتها زوال عينها الا ما يشق بان يحتاج في زوالها الى غير الماء كالصابون
 ونحوه فان بقاء ذلك الاثلا يضر واذا زالت العين ولو بغسله واحدة طهر ولا يحتاج
 الى غسل بعده هو الاصح وقيل يغسل بعده ثلاث مرات وقيل مرتين وان لم تكن النجاسة مريّة
 يغسلها حتى يغلب على ظنه قد طهر هذا الذي لم يكن لها ريح فان كان يجب الغسل الى زواله
 الا ما يشق وهكذا الطعم وقيل اذا غسل الثوب من غير المريّة مرة وعصر بالماء لعنة
 يطهر كما هو قول الشافعي وقيل انه لا يطهر ما لم يغسل ثلاث مرات ويعصر كل مرة والغتوى
 عن الاول انه يعتبر غلبة الظن لكن جعلوا الثلث قائمة مقام غلبة الظن قطعاً للوسوسة
 فلهذا ذكروا الثلث وكثيراً للكتب بشرط العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية وعن محمد
 انه يكفي بالعصر في المرة الأخيرة عن أبي يوسف انه ان العصر ليس بشرط والصحيح هو الرواية
 ويخرج على هذا الاختلاف من اشتراط غلبة الظن من غير التثليث مع العصر
 كل مرة مسائل ذكرت في المحيط الجامع الصغير للترمذي فيها ما روي عن أبي

ابليسوف ره ان الحنب اذا التز في الحمام وصب الماء على جسده من حيث اي من
 جهة الظهور والبطن حتى خرج من الجنابة ثم صبا الماء على الارياك ثم بطهارة الارادو
 ان لم اي لوله يعصر وقال اي ابليسوفه في موضع اخري في رواية اخر ان صبت
 الماء على الارادو ثم الماء بكفيه فوق الارادو فهو احسن واحوط وان لم يفعل جزم الفدية
 ستر العورة ولذا قال في المنتقى بشرط العصر على قول ابليسوف ره ايضا وتقدم انه ظاهر
 المذهب عن الكل في المنتقى ايضا ولو اصاب لبول ثوبه فغسسه مرة واحدة في نهر جار وعصره
 يطهر وهكذا قول ابليسوف ره ايضا في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية قال
 ابليسوفه ايضا يغسله ثلاث مرات ويعصر في كل مرة وعن محمد في غير ظاهر الرواية ايضا
 انه يغسلها اي النجاسة غير المرية ثلاث مرات ويعصر في المرة الثالثة قط فان التوب طهر
 وقد تقدم ان ذلك غير رواية الاصول ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي ان يجب ان يالتم
 في العصر حتى يصير الشوب بحال العصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولا كثر يتبرج
 كل شخص قوته وطاقتة حتى صار بحيث لو عصر هو لا يقطر ولو عصره من هو اقوى منه
 يقطر فانه يطهر بالنسبة الى صاحبه دون الشخص الاقوى ذلك مكلف بما وسد ثم ذكر
 مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصر ما غسل العصر ولتعدده فقال في فتاوى في اليث
 خف بطانة ساقه ذكر الساق اتفاقي اي بطانته من الكرباس فدخل في جوفه اي في بطنه
 وفي نزعها افتار و غيرها في خرقه ماء نجس فغسل الخف ودلكه باليد ثم ملاه الماء
 في الخف ثلثا واخرته الا انه لم يتهيأ له عصر الكرباس فقد طهر الخف بمجرى جريان الماء
 ظاهرا وباطنا من غير عصر لتعسر لان جريان الماء قد قيام مقام العصر وروي عن
 ابى القاسم الصفار انه قال في رجل يستنفي بالماء ويجري ماء الاستنفا تحت حذائه
 يستنقع تحتها من متخفف فيصيب ذلك الماء خفية ليس تحت حذائه فلم ينز ذلك

الماء الى بطانة الخفين له ان يصل مع ذلك الخف لانه طاهر لان الماء الاخر من ماء
الاستنجاء يطهر الخف بتعالى موضع الاستنجاء للضرورة وعموم البلوى وفي الملتقط ان
كان خفيه اي خف المستنجمي مخرقا فاصاب الماء اي ماء الاستنجاء رجله ولقائه خمسة
فيه بان يطهر الرجل واللفافة بتعالى موضع الاستنجاء الا يرى ان البساط الخشن الخشن اذا
جعل في نهر جاور ترك فيه يوما وليلة كذا في نسخ هذا الكتاب بالواد الاصح انه بان كما في عامة
الكتب فانما اذا ترك يوما او ليلة في نهر حتى جرى الماء عليه يطهر من غير عمد ولا تخفيف
لكن بشرط ان لا يبقى النجاسة فيه ان يؤمن لون او ريح الا ان الاستدلال على المسئلة السابعة
بهذه المسئلة وقياها علم بافيه نظرا لا يخفى ولو كان عليه نجاسة طيبة او خبيثة لا يكره
القميعة اي لا يبرق من النجاس فلغسل به التي ياخذ بها العروة قلت طهرت اليد العروة
تبع اليد والكل مفيد بان لا يبقى للنجاسة ان تغير شاق الحميم من قصب اذا اصابته
نجاسة فحفت ثم يدلك حتى تحت النجاسة ثم يغسل ثلاث مرات متواليات من غير احتياج
الى تخفيف لانه صلب لا يشرب النجاسة وان كانت النجاسة رطبة يغسل ثلاثا ولا
يحتاج الى شيء اخر هذا اذا كان من قصب وما اشبهه في الصلابة كالخيل المسمى بالسمان
وان كان الحميم من بردي وما اشبه ذلك يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة بان يترك حتى
ينقطع التقاطر منه لانه يشرب النجاسة لو خافه فانزع يطهر عند بيوسفده
بناء على مكان تطهيره ما لا ينصرف عنه وعليه الفتوى خلافا لمحمد وفي النوازل اذا
اصابت الخذف او الاثارة او الاجر غير المفروش نجاسة ان كان اي الخذف والاثارة والاجر
قدما اي مستعملا يطهر بالغسل ثلاثا سواء جفف او لم يجفف لا سيما لا يشرب النجاسة
وان كان حديثا غير مستعمل بحيث يشرب النجاسة فيغسل ثلاث مرات فلا بد
ان يجفف كل مرة حتى ينقطع التقاطر وذكر في المحيط يغسله اي الخذف والاجر

المستعمل مقدار ما يقع أكثر اياه انه قد طهر وقد تقدم ان الثالث قائمة
 مقام اكثر الراي واشتراط صاحب المحيط مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة
 ولا لونها ولا ريحها اشتراط حقيقة اكثر الراي لا يحصل مع وجود شيء من ذلك
 الا ان يصل الى حد المشتقة يحكم بالطهارة مع وجوده وان وجد احد هذه الاشياء المذكورة
 لا يحكم بالطهارة الا ان يصل الى حد المشتقة وعليه اكثر المشايخ بل لا ينبغي ان يكون فيه ولو ^{خلط} ^{بالنجس}
 اي ما يصل من الحديد من الآلات كالسكين ونحوها بالماء النجس نفى عنه الماء الطاهر لثبوت فيهم عند خلطها
 لمجرد واما تطهر فائدة الاختلاف في محل في الصلوة وما في حق الاستعمال بان قطع برطمان او غيره فلا خلاف انه
 يتنجس لك المقطوع السكن اذا مر به ماء نجس لا يجوز الصلوة معه يعني اذا كان
 فوق قدر الدبر لم يجوز قطع البطيخ به لانه لا يسرى الماء ولا يمكن ازالته ذلك
 الماء عند بوجه ما لا يجوز الصلوة معه لا تسرى تلك النجاسة الى البطيخ فيجوز
 القطع به وفي المحيط عن شمس الائمة السرخسي الارض اذا جفت بعد اصابة
 النجاسة ولم تبين اثر النجاسة فيها تطهر سواء وقع عليها الشمس ولم يقع وقد
 تقدم مستوفى الكلام في التيم ولوايد تطهيرها عاجلا فطريقه ان يصب الماء عليها
 ثلاث مرات ويجفف كل مرة بخرقه طاهر وكن الوصب عليها الماء بكثرة حتى
 لا يظهر اثر النجاسة وان كساها بتراب لقيام عليها فلم يوجد ريلم النجاسة جازت
 عليها ايضا وكذا الحصى في الارض اذا تنجست فجفت النجاسة وذهب اثرها
 تطهر ايضا اذا كان متداخلا في الارض غير منفصل عنها فانه ح مثلها في الحكم
 وكذا التيل المبطل بكسر التاء المثناة ويا ليا الساكنة وهو النخيل والحشيش و
 هو الكلاء اليابس وكذا اسائر ما ينبت في الارض ما دام هذا المنكور
 قائما عليها ولم ينفصل عنها فانه يطهر بالجفاف مطلقا سواء جف بالشمس

او يدونها اذا ذهب اثر الفجاسة ذكره الرند ولي في غيره لان ما اتصل بها من حكمه
 حكمها في ذلك وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل انه قال الحمار اذا بال في المشبه أي
 المكان النابت فيه الشبل وقع عليها أي على المشبه الطل أي المندى ثلاث مرات
 وقع عليها الشمس فحفظتها ثلاث مرات فقد طهر الشبل الذي فيها وهذا يخالف
 ما قبله من الاطلاق حيث شرط فيه وقوع المندى ثم الحفان ثلاث مرات والجهم
 على الاول وعليه الفتوى وكذا الحجر او الاجر اذا كان مفروشا أي مثبتا في الارض يطهر
 بالحفان وذهاب لاثر الحاجة بها واما اذا كانت الحجر او الاجر موضوعة عليها وضعا
 بحيث تنقل وتتحول من مكان الى مكان في لا بد في طهارتها من الغسل ولا تطهر بالحفان
 لعدم تبعيتها لها وكذا اللبنة اذا كانت مفروشة ونجست جازت الصلوة عليها بعد
 الحفان وذهاب لاثرها في موضع آخر من فتاوى قاضيان بعد ذكر هذه
 المسائل بأسطر ان كانت الحجر التي تنقل وتتحول تشرب الفجاسة كجرى طهرها بالحفان
 كالرخامة لا تطهر الا بالغسل ثلاثا والتجفيف كل مرة اما بالمسح او بالمكث الى ان ينقطع
 التقاطر الماء والتراب اذا اختلط وكان احدهما نجسا فالطين الحاصل منهما نجس لان
 اختلاط النجس بالطاهر ينجسه هذا هو الصحيح وقيل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل
 للغالب وقيل للطاهر فايها كان طاهرا فالطين طاهر ونسب الى قول محمد بن
 وبعض المشايخ انقذه وفيه نظر ذكر في الشرح والطين النجس اذا جعل
 منه الكوزا والقندا وغيرهما طاهر يكون طاهرا والزوال الفجاسة بالثار
 وهذا اذا لم يكن اثر الفجاسة ظاهرا فيه بعد الطبخ ولو احترقت العدة او
 الروث فصار كل منهما رمادا او مات الحمار في المصلحة كذا ان وقع
 فيها بعد موته وكذا الكلب المختبر لو وقع فيها فصار ملها ووقع الروث ونحوه

في البيرفصار جماعة زالت نجاسة وطهر عند محمده خلا فالابيضوسف ده حنة
 لو اكل الملح او صلى على ذلك الروماد جازت الصلوة فان عنده الحرق لا يطهر العين
 النجسة بل يبقى الروماد نجسا والفتوى على قول محمده لتبدل تلك العين بالكلية
 وصبرودتها حقيقة اخرى كالخمر اذا صارت خلا ولكن قال المصنف لو وقع ذلك
 الروماد في الماء الصحيح انه نجس وهو ليس بصحيح الا على قول ببيوسف ده صرح به في
 التجنيس وكذا الاجر المنفصل عنها اذا تنجس بطهر بالغسل ثلاثا والجفاف كل مرة
 لكن انما يطهر ظاهره لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه بعد ذلك في الماء يتنجس ذلك
 الماء كذا ذكره في المحيط لانه تشربت النجاسة الى باطنه فاذا الت عن ظاهره الغسل
 بقي ما في باطنه وعلى هذا الوجه المصلي لا يجوز صلواته لكونه حائلا للنجاسة
 حاديا في الماء فخرج منه رشاش فاصاب من ذلك الرشاش ثوب انسان لا يمنع ذلك
 جواز الصلوة حتى يتيقن انه اي ذلك الرشاش بول ولكن ان رميت العذرة في الماء
 فخرج منها رشاش فاصاب ثوبا ان ظهر فيه اثرها تنجس والا فلا هذا هو المختار
 وبما اخذ الفقيه ابو الليث ره سواء كان الماء جاريا او راكدا في فتاوى قاضيه فرق
 بين الجاري وغيره في بول الحمار فقال اذا بال الحمار في ماء راكدا صاب الرشاش اكثر مقدار
 انه يفسد الثوب يمنع جواز الصلوة وذكر عن محمد بن الفضل عكس فتيا الفقيه ره
 الجاري والراكد هو انه اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السقيين اي الروث فشي في الماء
 فخرج منه رشاش فاصاب ثوبا راكبا صاب الرشاش في موضع الاصابته نجسا كذا ذكره
 اما راكدا او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره ولا يصح هو الا انه لا يقين في ثوبه
 فقد سئل ابو نصر الداس عن يغسل الدابة فيصيب من ذلك الماء الدابة يسيل منها شيء
 او يصيب من عرقها شيء قال لا يضره وقيل له وان كانت اي لو كانت قد تممت في بولها شيئا قال

اذا جفت وتناثرت وزهبت عينه ولا يضرب ايضا ذكر في الذخيرة اذا التقى الحجر
 المتناطح بالعدرة في الماء الجاري فارفعت قطرات فاصاب ثوب انسان
 اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر يعني الرازي به لا يجب غسله الا ان يطهر فيه له
 في الثوب لون النجاسة قال اضير يعني ابن يحيى يجب عليه غسله والا صح
 قول ابن بكوره لما تقدم ولو صلى حدا ومعد شعرا ناسا اكثر من قدر الدرهم
 جازت الصلوة لانه طاهر وبه اخذ الفقيه ابو جعفر لهذا في وابو القاسم
 القصار وغيرهما من المشايخ وهو الصحيح وروي عن الشيخ فدره رواية
 شاذة انه لا يجوز الصلوة به لا نجس به اخذ نصيرين يحيى وليس بصحيح
 لان شعرا ميتة اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان المكرم نجسا **جودة**
 البعير كسرقته لا تصالها بحمل النجاسة كالقن والحرة بكسر الجيم وقد تفتح ما يعيد
 البعير بعد الاتباع فيمضغه والمسرقة والسرجين بكسر الهمزة والواو مطلقا وكذا حرة
 كل حيوان يخرج بالبقرة والغنم والطبيخ كجملها حكمه نبله ومراة كل حيوان كبواكها مائة صفر
 وهي نجسة بكونها من الفضلات اذا وقع جلد انسان في الماء القليل اكان مقلا نظرا فسد
 نجسه لان ما بين من الحي فهو كئيتة واكان اقل من الظفر فهو عود فعا للحرج فان
 التمر عن وقوع القليل متعسر والظفر لو وقع بنفسه لا يفسد وفي سائر الادامي اختلاف
 بين المشايخ والصحيح الذي هو ظاهر الرواية انها طاهرة وذكر في الفتاوى المقاتلي قطعة
 جلد كلب غريم وبوغ ولا مذكي اذا التزق بجراحة فالراس جعل لوزة فوق الجراحة
 يعيد ما صلى به اي بذلك الجلد اذا كان اكثر من قدر الدرهم وحده او بانضمام نجاسة
 اخرى وان صلى معه سنورا وجيزة ونحوهما مما ليس سورة نجسا يجوز صلوته مطلقا
 ان جلس بنفسه او غيره وما ان حمله فان لم يكن على ظاهره نجسة تملغة فكذلك ولا

فلا يجوز صلوته كما لو حل صبيلا لا يتمسك بنفسه وفي ثيابه او بدنه
 نجاسة ما نفعه بخلاف المتمسك لان المصلي ليس حاملا للنجاسة التي
 عليه بخلاف جزأ الكلب ونحوه مما سوره نجس اذا حمل المصلي ثا لا يجوز صلوته
 لانه حامل للنجاسة التي هي لعابه واما اذا جلس عليه بنفسه ولم يحمله فعلا^{ية}
 انه نجس العين كذلك لانه حامله وهو نجاسة واما على الرواية الصحيحة فينبغي
 انه يجوز صلوته لانه غير حامل للنجاسة وانه احسب اليه كف رجل او موضعا
 اخر من بدنه يكره له ان يديها تغفل ذلك ولم يغفل ذلك لان ريقه مكره والثلاث
 بالمكره مكرهه وكن ايكه اياك او يشرب بالقي منها مما اصابه لعابها وذكر في موضع
 اخر انها ان حسنت عضو انسان وصلى قبل ان يغسل ذلك العضو جاز فعله للصلوة
 والاولى ان يغسله عند ما خلا فالحمد لله وهذا الايجاب ما قبله لان الكراهة لا تأخذ²
 والمكره تستحب ان لا يفعله المستحب الى من تركه وذكر في الذخيرة اذا كان النجاس^ة موضع
 الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستبرأ به استبرأ بثلاثة تجاروا لقاه اي وضع الاستنجاء ولم يغسل
 بالماء قال الفقهاء بالليل في ثيابه او يجره من غير كراهة ان كان الغسل افضل ولبي بالاجراء
 نأخذ بخلافه الرجل اذا استنقى بالماء وخرج منه بعد ذلك ريم قبل ان يبس موضع الاستنجاء
 هل تنجس من البقية الموضع الذي تم به الوضوء لا يختلف فيه المتأخرون الا في الموضع الذي تم
 به الوضوء لا يتنجسه خلا لما اختاره شمس الأئمة الحلواني³ لا يتنجس من الوضوء الذي عليه
 نجاسة واصابت ثوبا مبلولا لا يتنجس خلا فانه ذكر في موضع اخر يجب عليه ان يعيد
 الاستنجاء لان الوضوء نجس قبل ان يخلوا منه الوضوء بعد الاستنجاء يخرج منه الماء
 الذي دخل في وقت الاستنجاء فانه نجس لكونه دخل الى محل النجاسة ثم خرج
 والاصح انه لا يعيد ما لم يتحقق ذلك او يغلب ظنه وكان اذا كان قد لبس ثوبا

مبتلة فخرج منه ريح منتنة بحيث لا يتنجس السراويل على الاصح خلافا للعلوم
 واذا ارتفع بخار الكيفاي الحلا او بخار المرطاي المكان الذي تربط فيه الدواب
 كالا صطبل فاستجمعت ذلك البخار اي جم في الكوة التي في السقف وتجد راسا يستجم في الباب
 ثم ذابا لجم فقطر على احد فاصاب ثوبه او بدنه فانه يتنجس لان ذلك الجمد اجتمع من اجزاء
 الجباسة والمذكور في فتاوى قاضيهان وغيرهما ان التنجس قياس الاستنجاس ان لا يتنجس
 للضرورة وعسر التحريم ولكن الحكم في بخار الحام ويحذر ذلك مما فيه الجباسة كلب المشي على طين
 رطب فوضع رجل قدمه على ذلك الطين في موضع رجل الكلب يتنجس قدمه كتنجس ذلك
 الموضع بانصال رجل الكلب كذلك الحكم اذا مشى الكلب على الثلج والثلج رطب وهذا كله بناء
 على ان الكلب ينجس العين والاصح خلافه ذكره ابن الهمام وان كان الثلج الذي مشى عليه الكلب
 جامدا ليس فيه رطوبة فهو طاهر لان اتصال النجس الجاف بالطاهر الجاف لا ينجس الكلب
 اذا اخذ عضوا انسانا وثوبه لا يتنجس ما لم يظهر فيه البلل لانه لا ينجس بالشد سواء كان
 ذلك الكلب راضيا في حال التلاعب وكان غضبان ذكره في الملقط وهو المختار خلافا
 لما قيل انه في حال التلاعب ينجس لسيلان لعابه وفي حال الغضب لا لجفائه الكلب
 اذا اكل بعض عنقود العنب يغسل ما اصابه فيه ثلثا ويكفي لتنجسه بلعابه كما يغسل
 الا نام من ولو غم ثلثا وكذا يغسل بعد ما يبس العنقود وهذا عندنا وعند الثلثة
 فانه يغسل من ولو غم الكلب ما اصابه لعابه سبعة احدى من بالتراب لكن
 استحبنا باعند مالك رحمه الله وجوبا عند الشافعي واجمده وتحقيق الدليل
 في الشرح ولوعصر رجل لعنب فاقمى بجله اي خرج منها الدم وسال ذلك
 الدم على العصير والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم فيه قال بعضهم لا يتنجس
 وهذا القول قول الشنكين كما في الماء الجاري ذكره في المحيط وفهم منه انه

لو لم يكن العصر سائلا وقت الادماء او ظهر اثر الدم فيه يكون نجسا ولا يمكن
 تطهيره حتى لو صار خمر ثم تحلل فاختار انه لا يطهر قاله في الخلاصة وقعت الفارة
 في دين خمر فصارت خلا قطر اذا رمي الفارة قبل التحلل وان تفسخت الفارة لإباح
 ولو وقعت الفارة في العصر ثم تحلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت في الخمر هو المختار وكن
 لو دلع الكلب في العصور ثم تحلل لا يطهر اما اذا وقع البول في الخمر ثم تحلل في الخلاصة
 لعلاء العالم انه لا يطهر انتهى فعلم ان العصور اذا نجس ثم صار خمر ثم تحلل لا يطهر وان
 قوضا الرجل بالماء المشكوك لو بالماء المكروه ثم وجد ماء خالصا من الشك والكراهة
 في ليس عليه غسل ما صابه الماء المشكوك والمكروه لانها طاهران الا انه يستحب دالة
 الكراهة واما ما لوق من الدم السائل بالحم فهو نجس مما بقى بالحم والعروق من الدم غير
 السائل فليس نجس لان النجس انما هو الدم المسفوح في اختيار الحم وهو وفي الاصل الدم
 في العروق طاهر وعن البيهقي يغي في الاكل دون الثياب ويان عائشة رضي الله تعالى
 عنها كانت ترى في برقعها صفرة لحم العنق كذا في القنية وفيها ما صابه دم لقلب نجس و
 ذكر صاحب المحيط فيها وقال رايت في بعض الكتب الطحال والقلب كالكبد اشرف من دم
 ليس بسائل فليس بشيء اي ليس بشيء معتبر في التنجيس وان كان الدم سائلا فهو نجس في الخلاصة
 ان دم الذي يخرج من الكبد ان لم يكن من غيره متمكنا فيه فهو طاهر وكن الدم المزول
 اذا قطع فالذي فيه من الدم ليس نجس وكن مطلق اللحم انتهى فقال في الملقط لوصل رجل هو
 حامل رجل شهيد وعليه اي على الشهيد دماده يجوز صلواته لان دم الشهيد طاهر حكما
 مادام متصلا به ولذا لم يجب غسله عنه وما اذا انفصل عنه فهو نجس كما راى وقال
 صاحب الملقط في موضع اخر امرأة صلت وهي جاملة صبي ثوب الصبي نجس جازت صلواتها
 وقد قدمنا ان هذا فيما اذا كان الصبي تمسك بنفسه اذا كان لا يستمسك فان غير المستمسك

بمنزلة الحماذ فكانها حملت اغتعة بعضها نجس اذا اصابه مصادرين شاة ميتة بات
ازال عنها النتن والفساد بعلاج فصلي بها اي معها جازت صلوتها اذا كانت باسنة
لانها صارت كالجلد المذبوح وقال قاضيهان ره وكذا الواصل للثان وثيقها وجعل فيها
اللبن والسمن وكذا الكروش امرأة صلت ومعها ثا فجة مسك جازت صلوتها ولو صلت
فارة مسك يعني النافجة جازت صلوتها لانها مذبوغة قد زال عنها النتن والفساد والملا
حلال على كل حال يوكل ويجعل في الادوية ذكوة قاضيهان امرأة صلت ومعها صبي ميت فان
كان لم يمتل عند ولا ذته اي لم يصب والمرد انتم تعلم حيا تعند لولادة فضلة فاسدة
غسل ولم يغسل لان نجس على كل حال وكذلك الحكم ان استهل بان علمت حيوة بصوت
او حركة ولكن لم يغسل فان الميت قبل الغسل نجس ولما اتى كان قد استهل غسل صلوتها
تامة للحكم بطهارته ذكره في العيون وهذا في المسلم ولما الكافر فانه لا يطهر بالغسل
صلى مع حمله ميتا كافر ابعدها غسل صلوتها فاسدة لان نجس على كل حال كساو الميتات
وذكر في نوادر ابي الوفاء قال يعقوب يعني ابا يوسف ره لو صلى في حله خنزير يد بوج
جاز وقد ساء وقال لا يجوز صلوته فيه ولا يطهر بالدابة وهذا هو ظاهر الرواية
عن ابي يوسف ره ايضا وهو الصحيح ولو صلى مع بعضه قد صار نجسا بالحاء المملوء صفها
دما يجوز صلوته لان النجاسة عادت في معدنها لا يعطى لها حكم النجاسة ولو صلت
ومعتاقورة فيها بول لا يجوز صلوته لانها نجاسة انفصلت عن معدنها جعل صلتها
ثوب محسوقا اخرج حشوه وجذبه فارة ميتة باسنة ينظر ان كان في
ذلك الثوب ثقب او خرق يعيد صلوة ثلاثة ايام ولما اليها عند خلاها كما
في الموجودة في البير والاي مان لم يكن في الثوب ثقب او خرق وكان في موضع
اخر ليس بينها وبين صفها جميع ما صلى بذلك الثوب لظهور انها فيه من قران

يخاط وهذا بالاتفاق من الجحيم ما يزيل به الغاسة صلى معها لا
التكليف بقدر الوسم ولم يعبه هذا الجحيم ما اذا لم يجد ما يتوضأ به ولا ما
يتيمم به حيث لا يصل عليه وعند ما يصل عليها ثم يعيد يعني بهذه
المسألة اذا كان على جسده او على ثوبه نجاسة وهو مسافر قديد به باعتبار
الغالب والا فلا فرق بين المسافر وغيره وليس معصاء او مائمه ذليل او كان معدود
هو نجاس العطش في الحال او فيما يستقبل على نفسه ومن تلزم مؤتمه فانه لا يلزمه
ارالة تلك النجاسة ويجوز ان يصل عليها وان كانت النجاسة الثوب وليس له ما يمتنع
غيره ينظر ان كان اقل من ربع الثوب طاهر فهو الجحيم عند ما شاء صلى
عربا وان كان ربعة طاهر او ثلثه رابع نجسا لم يجز الصلوة عربا لان الربع يقوم
مقام الكل بل يصل بمبدأ خلا وعند محمده يصل به في الوجهين ولا يجوز ان يصل عربا
ولو كان جميع الثوب نجسا وبقال نفروا ثمة الثلثة رحمهم الله والدليل من الطرفين
مقرر في الشرع وان صلى عربا فالعدم الثوب النجاسة يصله قاعا ويومى بالركوع والسجود لما يروى
يجعل سجودا اخفض من ركوعه كافي المرضي العاجز عن الركوع والسجود كذلك وعن ابن عباس وابن
عمر رضي الله عنهما وان كانوا جماعة يصلون وحدا ناسيا عديين فان صلوا جماعة يتوسطهم الامام ثم
اذا صلى العادي كذلك فكيف يقع قال بعضهم يقع كما يقع في الصلوة فمما فيها المرضي قال
الذخيرة يقع بمبدأ جليل القبله ويضع يديه على عورته الغليظة اي على ما يرى من ذكره وهذه
الكيفية اولى لزيادة السترة ما يصله نهارا او في ليلة مظلمة وفي البيت الخالي وفي الصحراء
وحدها وهي الصحيح خلافا لمن قال للعود ولا يمانا هو في النهار وما في المظلمة فيصلي بركوع
وسجود وذلك لانه لا اعتبار بستر في المظلمة وان صلى قائما اجزاءه سواء ركع وسجد
او اوى بهما فكذا الركوع وسجد القاعد يجوز لان في كل منية وظلا من وجبه

فيختبره الأول وهو الأيماء قاعداً الفضل لما فيه من ستور ولو قام على شيء نجس وصلى
 لا يجوز لأن طهارة المكان شرط والمراد إذا كان النجس قد راعى وأصل على شيء
 مبطن في باطنه قد راي في بطائه نجاسة مانعة بنظره كان ذلك المبطن محيطاً
 مضرباً لا يجوز صلوته إذا كانت النجاسة تحت موضع قيامه لأنه ثوب أو ثوبان لم يكن
 محيطاً جازت صلوته لأنه في حكم توبين لكن بشرط أن يكون الظهارة بحيث لا يراها
 لون النجاسة ولا يريحها كما في التبسيط على الأرض النجسة ولو سجد على شيء نجس نجاسة
 تفسد صلوته سواء أعاد سجوده على شيء طاهر أو لم يعد مندها وقال أبو يوسف إن السجود
 حين علم أنه سجد على النجس على شيء طاهر لا تفسد صلوته وإن كان موضع قدميه مكنته
 طاهر وموضع جبهته وأنفه نجساً فقد روي عن أبي حنيفة أنه قال يسجد على
 أنفه للضرورة ويجوز صلوته لأن موضع الأنف أقل من قدر الدرهم خلافاً لما
 فإن عندهما لا يجوز الاقتصار على الأنف في السجود لا عذر في الجبهة وفي رواية عن
 أبي حنيفة أيضاً أنه لا يجوز لأن السجود لما يقع الأعلى النجاسة صار كعدم السجود
 وهذه الرواية هي الأصح وإن كان موضع أنفه نجساً وسائر المواضع أي باقيها
 طاهر جازت صلوته بلا خلاف لأن الاقتصار على الجبهة في السجود جاز بلا نقاش وإن
 اقتصر عليها ولو وضع الأنف موضع الأنف أقل من قدر الدرهم فلم يضر أيضاً لأنه ذكر
 الأئمة السرخسي أنه إذا كانت النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلوته ومن
 البيهقي والركبتين في السجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا ولا يشترط طهارة موضعهما وإن
 وضعهما على النجاسة كعدمه وهو غير مفسد وقال في البيهقي هذه رواية جواز الصلوة
 نجاسة موضع الكفين والركبتين رواية شاذة أي غير مشهورة وانكرها
 الفقيه أبو الليث أنه الصحيح أن يقال إن كان يعني النجس في موضع ركبتيه

لا يجوز صلواته ولم يذكر المصنفه اذا كان النجس في موضع اليدين والصحيح ان الحكم
 في موضع اليدين ايضا كذلك والحاصل ان وضع اليدين والركبتين في السجود يفسد
 لكن لو وضع شيئاً منها على النجاسة لا يعفى بل يمنع جلا الصلوة ان كان قد رماها
 وحده او منضمها الى غيره وان كان موضع احد قدميه نجسا لا يجوز صلواته اذا كان قد
 وضعها عليها اما اذا لم يضعها فانه يجوز صلواته لان الفرض وضع احد القدمين لا
 كليهما وان كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع يصير اكثر من الدرهم فيمنع
 وهو يؤيد ما قدمناه في اليدين والركبتين وهو مذكور في فتاوى قاضيهات
 كما يمنع النجس اذا كان في ثوب ذي طاقين في كل طاق اقل من قدر الدرهم ولو جمع
 زاد على قدر الدرهم فانه يمنع اذا كان ملبوسا ومحمولا او كان ذلك تحت قدميه
 والثوب مضروب وان كان في موضع السجدة اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه اقل من
 قدر الدرهم فذلك وان افتتح الصلوة في مكان طاهر ثم نقل قدميه نجسا لم يفسد
 بوقام اي مكث عليه ان لم يمكث مقدرا ما يؤدي فيه وكذا اي مقدار اذا ركع الصلوة
 اتفاقا ولا اي وان لم يمكث بل مكث مقدرا ما يؤدي كذا فلا اي فلا يجوز الصلوة هذا
 عند ابي يوسف وقال محمد بن يعقوب ما لم يؤدي كذا على ذلك الحال ولكن ان رُمِيَ على
 فيها وعلمها قد رما نزع ادى معها ركنا فسدت صلواته اتفاقا وان لم يؤديه فان مكث
 قد رما يؤدي وكذا لا تقدر اتفاقا وان مكث قد رما يؤدي ركنا فسدت صلواته
 لا عند محمد بن يعقوب والاختار قول ابي يوسف به في الجميع لانه لو طهر وقال في فتاوى اهل سمرقند
 وكان المصلي بحيث اذا سجد تقع ثيابه على شيء نجس جازت صلواته اذا كانت تلك
 النجاسة يابسة لم يحصل منها تلوث بقدر مانع ولم يتصل بها شيء من أعضاء سجده
 فاختلاف ذكره اي في الكتاب لم يبد اختلاف ذكره وليقرب واذا

كانت النجاسة على باطن اللبنة والاحجرة وهو على ظاهرهما قائم يصلي لم يتفسد
صلوته ولكن الحجر وبمثله اي مثل الحكم المذكور وهو عدم الفساد اذا حلت النجاسة
بخشية فقلبها وصلى على الوجه الطاهر فانه ان كان غلظ الخشبة بحيث يقب
القطع اي يمكن ان ينشر فيما بين الوجه الذي فيه النجاسة والوجه الاخر نحو الصلوة
والا فلا لانها بمنزلة اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة الثوب في الوجه الثاني واذا اصاب
الارض نجاسة رطبة او يابس^{فهي} شها بطين احصن فصل على جدار لا نه حائل صلي على الارض
وليس هذا كالثوب فانه لو فرش على نجاسة رطبة لا يجوز الصلوة عليه لو فرشها بالتراب
بطين فانه ان كان التراب قليلا اي رقيقا بحيث لو شمه احد لم يجد رائحة النجاسة لا
الصلوة عليه والا اي وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا اجمه كشف بحيث لا توجد رائحة
النجاسة يجوز الصلوة عليه ولكن الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة فاما كان رقيقا
يشف ما تحته او توجد منه رائحة النجاسة على تقدير ان لها رائحة لا يجوز الصلوة
عليه والا جازت ولو كان على اللبد بكسر اللام وسكون الباء نجاسة فقلب فصل
الوجه الثاني الذي ليس عليه نجاسة يجوز صلوته هذا اذا كان غليظا يمكن ان
يقسم حرمه نصفين لا نه بمنزلة اللبنة وقال ابو يوسف لا يجوز وان كان غليظا
به اخذ بعض المشايخ ومهم شمس الأئمة الحلواني به فان قال لا يجوز الا ان يشبه
الظاهر فوق النجس وهذا المذكور من الجواز في اللبد كله مذهب محمد وهو المذكور
المختار قول ابو يوسف رده لانه بمنزلة المضرب ولو بسط المصلي اي السجدة على شيء
حلس على ارض نجسة رطبة او لف الثوب ليا بس الطاهر في ثوب نجس رطب فانزل^{ال} الوضوء
في ثوبه وفي مصلاه ينظر ان كان تأثير الرطوبة بحال الوضوء والثوب المصلي تيقا طاهرة
والا اي وان لم يكن التأثير كذلك فلا يتنجس من تقدم الكلام عليه فصل الاساقفة

الحلوادي لو كان تأثير الرطوبة بحال الوضوء الانسان يده عليه يتسل به يصير للشباب
 المصلي نجسا والا فلا وهذا الذي ذكره شمس الامنة الحلوادي في تفسيره المعنى من القول
 الاول انه اذا كان بحال الوضوء قطرت من اليد عند الوضع عليه الا فلا فروع شتى من تغلق
 النجاسة لم يذكرها المصنف اذ اعطى الثوب الذي غسله في الثالثة حتى لا يتقاطر منه لوعصره فالتأثير
 البسل الذي يبقيه ظاهر وان كان يقطروا وعصا الذي يقطر نجس كذلك اليد ولا يشترط الصبغ في
 تطهير العضو كما لا يشترط في تطهير الثوب قال ابو ثور بن بشر الصبغ في تطهير العضو لا يقوم بمقتضى
 كالحجبان حتى لو ادخل العضو النجس في ثوبه اجاب ان نجس الجميع ولا يظهر ما لم ينسج ما جاء ويصبغ عليه
 ولو غسل النجس بشي نجس كما اذا غسل الدم ببول الشاة قتل بول الشاة حكم النجاسة الاولى ثبت حكم
 الثانية وقال الشافعي في الاصح ان التطهير بالبول لا يكون وفي عبارة الهامة ما يشير اليه حيث
 قال ويكفي ما نزع طاهر فقام منكم المائيم النجس لا يزال النجاسة نجس طهر من الثوب فيغسل طرا من ثوبه
 فطهر لكن ان علم بعد ذلك ان النجس لم يغسل اعاد ما صل مع ذلك الثوب في التطهيرة اذ انى الطرف
 النجس يغسل الثوب كله وهو الاحوط ولو بالتحريم على الحطة حال الدوس في بعض الحطة فالتأثير
 طاهر وكذلك الذهب ايضا ببوله لوعته جعلت بدماء ان حفرت قدما وصل عليه النجاسة طهر ماله
 لا جوابها فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذلك المطلقه وينبغي ان يقتيد بما اذا راد في عمقه في
 الصورة الاولى وما اذا لم يظهر اثر النجاسة في الماء في كلتا الصورتين والبعدين ببوله لوعته
 وبدماء قبل ينبغي ان يكون خمسة اذرع وقيل سبعة المختار قدما لا يظهر اثر النجاسة
 من لونه او طعم او ريح فوضوا وشي على الواسع عشرة بعد شي من برجله قد لا يحكم بنجاسة
 رجله ما لم يعلم انه وضع رجله على موضع للصدرة ومثله المشي في ماء الحمام لا يتنجس ما لم يعلم
 انه غسالة نجس جلد الحية يمنع جواز الصلوة اذا زاد على الدلاء وان ذلك كسيت كان
 لا تحتمل الدابة ما قميصها فالأصح انه طاهر اذا وجد الشفيع في بعره لا بسل او

الغنم يغسل ثلثا ويوكل لا الذي يوجد الخنثي لانه لا صلاح فيه وهذا التعليل ^{الذي} قيل
 وجد في الروش فان كان صلياً يغسل ويوكل والا فلا مشى الطين واصاب وصل لم يغسل
 ما لم يطهر فيه اثر الفجاسة وهو الاصح للضرورة فارة ماتت في دهن وان كان جامداً قوته ما حو
 والباقي ما هو وان كان ذائباً فكله نجس والدهن النجس يجوز ان يستعمل به غير المسحوق ^{ويمنع} فيه
 وقال البعض المتأخر بركه الصلوة في ثياب الفسقة وقال صاحب الهدى في التجسس ^{لا} انكره
 كما لا تكره في ثياب هل الذمة الا السراويل مع استحلالها لم يخرج هذا ^{ولي} ولا يجوز الصلوة في الذم
 الذي يسيجها هل فارس لانهم يستعملون فيه البول للزيادة في بريقه كذا ذكره ابن الهمام
 في شرح الطهارة وذكر في الغنية عن صلوة الا يزعر ^{بهم} ان ذكر في ثياب الصبيغ فيا فيه صبي
 يصيغ به التوب ثم يغسل ثلثا فيطهر وقد قدمنا في فصل الاسرار ان الاولي في غسله انقله
 حتى يصفو الماء وعلى هذا لو كان الديباج المذكور ونحوه لا ينقص ولا يتلون به الماء فهو طاهر
 وان كان ابيض يطهر بال غسل والعصر ثلثاً وفي الغنية كيف تحت المذبح بد من الخنزير اذا
 غسل يطهر ولا يضرباء الا ثور الجلود الذي تدفع ولا يغسل بذبحها ولا يتوق الفجاسة
 في ذبحها ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الذبح فهي طاهرة ويجوز
 اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف الكتب والدلاء منها رطباً او يابساً اذا تم قد
 اللحم حال الغليان نجاسة يغسل ثلثا في مياه فيطهر وقيل لا يطهر في غير الماء الغليان يغسل
 ثلثاً والمرقة لا خير فيها الا ان تكون تلك الفجاسة خمرافاً اذا حبست فيها خل حتى صارت
 كالخل حامضاً طهرت ولو طبخت الحنطة في الخمر قال ابو يوسف ده يطبخ ثلثاً بالماء وتجفف
 كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة لا تطهر ارباً قال في التحنيس به يفوق ولو القت حبة
 حالة الغليان في الماء لتبقت قبل ان تنطفأ او كوش قبل الغسل لا تطهر ارباً الا على قول
 ابو يوسف على قانون ما تقدم في اللحم وان كان الماء يصل الى حد الغليان عند الالتقاء

فيه او كان ولكن سكن عند الفاشها ولم تنزل حتى يعلي عليها تطهر بالفسل ثلثا ثم تطعم
 حتى شاة بسترينها فحلبها بيد رطبة ففي نجاسة اللبن روايتان وفي القنينة
 حيوان البحر طاهر وان لم يؤكل حتى خنزير البحر ولو كان ميتة قال واختلف الناس هم
 اهل زماننا في الدهن الذي يجلب من البحر البلغاري ولكن ما ذكره في التوحيد
 وشرح القميري وصلوة الجلابي نص على طهارته وفيها عن الحسن بن عرفة وقعت في قرة
 حنطة فطخت لم تؤكل قال ابن المقاتل تؤكل ما لم يتغير طعمها ولكن الدهن واللبن انتهى
 على طرف ثوبا وبساط ونحوه وطرف الاخر نجس جازت سواء تحرك احد طرفيه بحركة واحدة
 هو الصحيح بخلاف ما اذا كان لا يسه ارجاءه والقي الطرف النجس على الارض صلى الله عليه
 تحرك بحركته لا يجوز ولا جازت ولو صلى على الدابة وفي سرجهما اوركا بها نجاسة
 نجاسة على ان لا يجوز وقال في المبسوط واكثره شائخنا جوزه ولو نام على النجا في جلده
 ارجوزه او غلاه لا يجوز صلوته الا ان يعلم ما يقوم عليها ولكن الوستر النجس كونه
 وسجد عليه لا يجوز الا ان يكون منه عا وكذا لو كان اسفل فغلب نجسا وصل به لا يجوز ان
 نزعها وقام عليها جاز وجد ثوب ريباج وثوبا نجسا نجاسته ما نعت ولا مطهر صلى الله عليه
 اما الشرط الثالث فمقتضى العود والعودة اي ما يقرب منه الصلوة لا يجوز النظر الى الرجل
 تحت السترة من الركبة وعلم بهذا ان السترة ليست بعودة والركبة عودة عندنا ^{الصلوة} طبقا
 الركبة من العود لكن العود المذكورة انما هي عودة من غير ان ينفسه عنها وقد روي
 محمد بن شعاع عن ابي حنيفة وابي سفيان ايضا تصريحا بالقول انما قالوا اذا كان اي المصلي على
 الجيب فنظر الى عودته اي عودة نفسه نفس صلوته وهذا هو الذي مشى عليه في الفتاوى
 من غيره لا من نفسه وبعض المشايخ جعلوا ستر العود من نفسه ايضا شرطوا هي رتبة
 هشام عن محمد بن حنبل حتى قالوا اي البعض المذكورون ان كان المصلي المحل للجيب كشيء

ففيه روايتان ولا يحرم انه عودا لكن غسله في الجنابة موضوع وقال في الفتاوى
 الخاقانية المعتبر في فساد الصلوة انكشف فوق الاذنين من الشعر لا
 ما نزل عنهما ولكن ذلك الاذان حتى لو انكشف بعم واحد منهما لم يمنع
 جواز الصلوة قال وهو الصحيح وهو اختيار صدق الشافعي والذبيح صححه
 صاحب الهداية وغيره هو ان المسترسل عودا والدليل محقق في الشرح و
 اما الخصيتان مع الذكرك فقل مجموعهما عضو واحد وقال بعضهم يعتبر
 كل واحد منهما عضو على حدة وهو الصحيح حتى ان انكشف ربيع الذكرك وحده
 او ربيع الانثيين بمفردهما بمنع جوارها ولكن اختلفوا في الوكبة مع الفخذ
 فقل كل منهما عضو على حدة وقال بعضهم الوكبة مع الفخذ كلاهما عضو واحد
 وهو الصحيح واختاره في الخلاصة وصح ابن الهمام في شرح الهداية وعلى هذا
 لو صلى الرجل وكتباه مكشوفتان والفخذ مغطى جازت صلاته لان الوكبتين لا
 يبلغان قدر ربيع الفخذ مع الوكبة وكذلك كعب المرأة يتم لساقتها لا بعضو مستقل
 فانكشاه غير ما دام امرأة صلت وربع ساقتها مكشوفة تصد صلوها عند ما انكش
 المكشوف من ساقتها اقل من ذلك اي من الربيع لا تصد بانكشاف لان القليل عضو بخلاف
 الكثير فالربيع كثير للقيام مقام الكل فكثير من الاحكام بخلاف ما ذهبوا اليه وانكش
 ما دون النصف لا يمنع جوارها وعنه في انكشاف النصف روايتان روايته لا ينعى لانه
 ليس بكثير وفي روايته يمنع لانه ليس بقليل فلا يعفى والحكم في الشعر المسترسل
 من المرأة الحرة والبطن والظهر من المرأة مطلقة والفخذ منها و
 الرجل كالحكم في السابق فأي عضو من هذه انكشف يعين عند ما خلا فسد

لمذكور في السابق يعني إذا انكشف من أحدهما ربيع يمنع عندهما خلافا لابي يوسف
 فإنه لا يمنع عنده ما لم يكن نضفا أو أكثر وهذا الخلاف مذکور في الزيادات ولكن في
 غيرها وذكر الكرخي به أن المانع من العورة الغليظة ما زاد على قد والد وهم والأول
 الأصح لأن حلقه لا يبرعضو مفردا وكما لا تزني على قد والد وهم فلو كما قال الحارث
 الصلوة مع انكشاف جميعها وفيه قبح وقيل الحلقة مع اليتين عضوا فصل في
قول الكرخي به ولكن هذا غير الأصح بل لكل اليتة عضو والد برئانتهما وأما الثانية المرة فإن
 كانت من أهلة أي لم ينكسرتديها وهو المعتبر دون المراهقة فهو أي التدي تبع للصدا
 فلا يمنع إلا انكشاف بضع المجمع من الصدر والتدين وكانت كبيرة قد انكسرتديها فصل في
أصل بنفسه حتى لو انكشف بعد مفردا كان مانعا وكذلك إذا نكسرتديها مستقلة غير الرأ
 ولكن أما بين السترة والعانة عضو حدة وأما الجنب فتبع للبطن في شرم مثل الأنتة المستورة
 إذا كان الثوب قريبا بحيث يصف ما تحت أي لو كان البشوة لا يحصل به سترة العورة
 فلا يجوز صلواته مع وهو ظاهر ولو كان غليظا إلا أنه يتحقق بالعضو وتشكل بشكله
 ينبغي أن لا يمنع لحصول السترة من صلى بقميص ليس عليه غيره فلو قد رآه نظر أنسا
 من تحته رأى عورته فهذا الحال ليس بشئ سمعت بفي منع جوار الصلوة لحصول السترة
 المأمور به وذكر في الزيادات لو أن امرأة صلت وهي تقدر على الثوب الجدي أي الذي
 ليس فيه خرق فاحش فلبست ثوبا خلقا فيه خرق فاحش وانكشف من شعرها شيء
 ومن فخذها شيء ومن ساقها شيء وكان المنكشف بحيث لو جمع جميعه يبلغ
 ربع الساق لا يجوز صلواتها كما أنه بناء على أن الساق أصغرها وهو اختيار البعض
 لأن المعتجب في جميع المتفرق يبلغ المجمع ربع أصغر الأعضاء المنكشفة حتى لو
 انكشف من الأذن تسعها ومن الفخذ تسعها يمنع لأن المجموع ربع الأذن

أو أكثر والمختار أجمع بالأجزاء فلا يمنع ما لم يكن من الأذن ثمنها ومن الفخذ
 ثمنها أو من الأذن ثلث ربيعها ومن الفخذ ثلثا ربعها وأما العود من الأمانة
 فما هي عود من الرجل أي من تحت السرة إلى تحت الركبة وبطنها وظهرها عود
 أيضا وما عد ذلك ^{شعر} على البطن فما فوقه ومن أسفل الركبة فما تحته فليس بعورة
 باجماع الأئمة لأنها محل الخدمة والأمانة لا يتبالي بالانكشاف ذلك منها والمدة ثم
 الولد والمكاتب بمنزلة الأمانة في الحكم المذكور لبقاء الرق فيهن ولو اعتقت في غيرها
 مكشوفة الرأس ولحوه فستورته بعمل قليل قبل أن يركن جازت لا لو عمل كثيرا وبعد ركعتي
 في الخاقاتية لو وصلت الأمانة وساهم مكشوفة جازت صلواتها بالاتفاق وفي الأراجيا
 الأمانة لو وصلت وصددها وثديها مكشوقتان لا يجوز عند أكثر المشايخ ^{هـ} وإن انكشف عضو
 عورة فيها فستور من غير مكش لا يضره ذلك إلا انكشاف وإن أدى مع ذلك ^{لا يشك}
 كالقيام إن كان فيه أو الركوع أو غيرها فيفسد ذلك إلا انكشاف صلواته وإن لم يؤد معه
 ركنا ولكن مكش مقدار ما يؤدي به ركنا بسنة وذلك مقدار ثلث تسبيح أو تسبيح
 العضو فسدت صلواته عند الميمنة وعند يمينه خلافا للمحمل ولكن إذا وقع الرجل الصلي
 للمزاحمة في صفا الساء أو وقع أمام أي قدام الأمام أو وقع نجاسة ثم التقى أي تلك
 النجاسة فعلى هذا الخلاف المذكور أن مكش قدر ركن من غير أن يؤديه تفسد عند
 أبي يوسف خلافا للحمد والمختار قول أبي يوسف وهذا كله إذا حصل شيء من ذلك
 بغير صنوفان كان بصلواته فسد في الحال اتفاقا ومن لم يجد ما يستتر به لعورة
 صلى قاعدا بأيمه كما ذكرنا في بحث النجاسة ولو وجد ما يستتر به وجب استنعاله
 إن قل وتقدم في الستر ما هو غلط كالسورتين ثم الفخذ ثم الركبة وفي المرأة
 بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السوء ولو كان ما يستتر به من الحشيش

ونحوه وجب لستره وفي القنية عريان قد رعى طين تلتظون لعل ان على ان يبقى
 عليه يعني الى تمام الصلوة لم يخرج الا ذلك كما لو قدر ان يخضع ليلود الشجر فروع مع رفقة
 ثوب وعده ان يعطيه اذ افرغ من صلوة فيظن وان خاف فوت الوقت عن الخيفة انه
 ينتظر ما لم يخف فوت الوقت وهو قول لبيد وسفره وهو الاظهر وانما يجوز ان يثوب في
 ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان وفي القنية صبيحة صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر
 بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة يعني الفخذ ونحوه تؤمر بالاعادة وكذلك في نسيء ^{بسط}
 ان يبذل الرجل في ثلثة اثواب قميص واذا او عمامة ولو صلى في ثوب واحد متوشحاه كما يفعل
 الفقهاء في عمله جازت من غير كراهة ولو صلى في سراويل فقط وفي ازار من غير عذر
 كونه وفي الخلاصة امرأة خرجت من الجوع ريانة ومعها ثوب لو صلت فيه قائمة ^{تستد} تكشف
 من فخذها ومن ساقها ما بين جوارحها ولو صلت قاعده لا يتكشف فانها في قاعده
 ولو كان الثوب يغطي جسدها ودم راسها فتركت تعظيمة الرأس لا يجوز صلواتها و
 لو كان يغطي اقل من الربعم لا يضرها ترك التعظيمة واما الشرط الرابع وهو استقبال القبلة
 فمن كان محضه الكعبة ادخل الفاء في من لان اما مقدرة يجب عليه اي يرضى عليه ضابطة
 عينها اي يكون وجهه مقابل العين الكعبة حتى لو صلي بمكة في بيت يحل باليكون نجس لو
 ازيل الجدران ونحوها يقيم استقباله على وجه من الكعبة كذا في الكافي وفي الحديث من لم يركبها
 حائل الا عمر انك الغائب فعلى هذا يرد من الكعبة في كلام المصنف حقيقة ما روى عن الامام في
 كان غائبا عنها ففرضها جهة الكعبة اي يتوجه الى الجهة التي هي فيها وقوله في
 الحادثة هو الصحيح واحترز به عن قوله المجازي ان من الغائب ايضا ضابطة عنها ونحوه
 هذا الخلاف فاعلم في اشتراط القبلة وعدمها للغائب كان الشيخ الامام ابن ابي عمير ^{بشرط}

ذلك بناء على اختيار قول الجرجاني وبعض المشائخ يقولون ان كان
 بن فكا قال الحامدي اي بن حارلان الحاربيب وضعت غالبا
 راء فكانت كافية عن النية وان كان يصلي في الصلاة فاما لا يفعل
 واجتماع الاراء فيها غالبا وقيل اهل المشرق هي جهة المغرب
 من غير احتياج الى المخبرات وفيه اشارة الى الخلاف فانه
 من المخراف من يظن انه ليس بمسافر اي انهم قد كروا اما الى
 مكة في بلادنا يعني بها سمرقند ما بين المغربين مغربا لشتاء
 ن سمرقند معتدلة بين مشرق الشتاء والصيف فقبلتها
 عليه الصلاة والسلام القبلة ما بين المغربين مغربا لشتاء
 ن صلى الى جهة خرجت من المغربين فاستأصموا وقد مر الاذاب
 القبلة ينبغي المصلي ان يوجه القبلة على جميعه من غير الصيف
 ائين ومغربا لشتاء على بياره قدر الثلث يعني ينظر الى أقصى يوم
 شمس في الصيف ثم يعود ثم ينظر في اخر يوم من المغربين الذي تقرب
 بينهما يتولد على يمينه قدر الثلثين وعلى بياره قدر الثلث الى
 فان توجه الى جهة خارجة عن حد المغربين لا يصح والبلد لما قبل
 فقبلته ما قلناه الى مغربا لشتاء بحسب ذلك وبالعكس و
 ما فرضه لا يقدر معه على التوجه الى القبلة وليس له احد يوجه اليها
 الى التوجه الا انه يخاف ان توجه من حد او سبع ياتيه من جهة اخرى
 لكن لو كان على خشبة في البحر يخاف الغرق ان توجه فانه لا يلزم التوجه الى القبلة
 الى اي جهة قد على التوجه اليها لان التكليف يقدر الواقع وكذا اذا

صلى الفريضة بالعدل على الدابة بان كان لا يقدر على النزول وان نزل لا يقدر على
 الركوب ويخاف من عدو او سبع فانه يصلي الى حيث قد ولو كان يصلي عليها لاجل
 الطين فانه يستقبل بها القبلة واقفة ان لم يخف الانقطاع عن الركعة ولكن ينبغي في
 كل موضع جازله صلوة الفريضة راكبا من خوف النزول نحوه وان لم يكن الطين مما
 يفوض فيه الوجه لكن الارض مستبلة لرم النزول ذكره في الخلاصة والمأفلة معطوف
 على الفريضة اي اذا كان يصلي المأفلة على الدابة بغير عدو وايضا فله ان يصلي الى اي
 جهة توجه وهذا اذا كان خارج المصر ما في المصر فلا يجوز عند الخليفة ره ويجوز عند
 فتكوه وعند بيوسف لا تكوه واختلف في مقدار الخروج فقيل قد وفرحين يقبل قد يصل
 والاصح قد وما يتبدى فيه المسافر القصر ولو اتمها خارج المصر ثم دخل الى المصر قيل
 تيمها راكبا ولاكثر على انه ينزل ويتم على الارض استقبال القبلة عند الشروع لمن
 يستقبل على الدابة ليس بواجب خلافا للشافعي وان اشبهت عليه القبلة وليس
 بجهرته من اهل ذلك المكان من يسأل عنها اجتهد اي بذل جهده وطاقته في طلبها
 يغلب عليه ظنه من الامارات والدلائل وتخري اي طلبها هو لآخر والايقن من الدليل والاداء
 عنها وصلى اي الجهة التي ادتها اجتهاده وتخريه الى انها هي القبلة وذلك بالاجماع لقوله
 تعالى فانيما تولوا فثم وجه الله اي الجهة التي امر بالتوجه اليها تولت عندها اشتبهت القبلة
 على جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم وصلوا الى جهات مختلفة وفي قوله ليس يتأثر الى
 انه لا يجب عليه طلب من يساله ولا ان يستخرج الناس من منازلهم للسؤال عما اذا كان
 او بالقرب منه حوله فانه يجب ان يسألهم عنها فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعاد
 عليه لانه اتى بما هو الواجب عليه بالنظر الى مسقته وقد نته وان علم ذلك الخطا
 هو في الصلوة استند الى القبلة ونبي عليها ما بقي منها مسارا وحي ان اهل مسجد

قضاء كانوا في الصلوة متوجهين الى بيت المقدس في صلوة الفجر فاخبروا بتحويل
 القبلة فاستدلوا الى الكعبة واقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وسواء
 استبهمت القبلة في المفارقة او في المصرو سواء كان ذلك في ليلة مظلمة او في نهار
 لان الدليل لم يفصل بين تحريم موقع التحريم على جهة فتركها وصلى الى غير جهة التحريم
 بعيد عما ان اصاب ي ولو علم انه اصاب لقبلة عندهما وعن البخيفة ر
 انه يخشى عليه الكفر وقال ابو يوسف انه ان اصاب بعيد ههنا لا يعيد الى
 الجهة التي صلى اليها فلا فائدة في الاعادة ولها ان فرضه جهة تحريم وقد تركها
 رجل صلى الى غير القبلة متعمدا فوافق ذلك القبلة قال ابو حنيفة رضي الله عنه
 وهو كما قرب الله تعالى كذا الصلوة بغير طهارة وكذا الصلوة في الاثم والنجس
 والمختاران يكفر في الصلوة بغير طهارة واما الصلوة في الثوب النجس او الى غير
 القبلة لا يكفر كذا ذكره في الفتاوى ولو استبهمت عليه القبلة ولم يتوجه في الصلوة
 صلى بلا تحريم لا يجوز صلوة له لان التحريم فرض عليه وقد تركه وان علم في ذلك الصلوة
 انه اصاب لقبلة استقبل الصلوة عندهما قال ابو يوسف بنينا لما تقدم له من الدليل
 ولها ان حاله بعد العلم قوى منها قبله وبناء القوي على الضعيف لا يجوز من علم بالاكابر
 بعد الفراغ فلا اعادة عليه اتفاقا والفرق المذكور في الشرح صلوة تحريم فلم يقع تحريم على شيء
 قبل يؤخر وقيل يصلي اربع مرات الى اربع جهات وهو الاحوط واستبهمت عليه القبلة
 لحضرتة من يسأل عنها اي من اهل ذلك المكان فلم يسأل تحريم وصلى فان اصاب القبلة
 جازت صلوة لحصول المقصود والا فلا يجوز صلوة لترك العمل بالقوى الدليلين في الصلوة
 من اهل ذلك الا اعمى اذا توجه الى جهة وعند من يسأل ان اصاب القبلة جازت صلوة
 فلا ولو كان من حضرتة ليس من اهل ذلك المكان لا يأخذ بقوله ان لم يوافق تحريمه

لأنه مجتهد مثله ولا يجوز المجتهد تقليد مجتهد آخر ولو سأل من يجزئ من أهل
 المكان فلم يجزه من يجزئه حتى تخبره وصلى ثم أخبره أن القبلة غير الجهة التي تروى إليه
 يعبد ما صلى لأنه لم يقصر حيث سأل لو شك في القبلة فتوى صلى بكلمة يستفتي عليها
 تخبره ثم شك وهو في الصلوة وتخبره فتوقع تخبره على جهة أخرى فصل إليها كعنتهم ثم حتى
 إذا صلى أربع ركعات إلى أربع جهات بالتحري جازك في المحيط والفتاوى الحاقاً بينة لأهل التجدد
 لا ينسخ حكم ما قبله حتى ما مضى واختلفا لما خرون فيما إذا تحول رأي في التفتد والابتد
 الجهة الأولى منهم من قال يتم الصلوة ومنهم من قال يستقبل كن في الخلاصة والأولى
 كل ذلك اشتملت عليه القبلة وشك فيها وأما لو شرع في الصلوة من غير نية شك في
 شك بعده لك فهو على الجواز حتى يعلم ضاده يتقين فيعيد وإن علم بعد العزم أنه خطأ
 أو كان أكثر رايه فعليه الإعادة وذكر في أمما الفتاوى أن علم المصلي أن قبلته الكعبة لم
 ينوها وقت الشروع جاز لعدم اشتراط نية الكعبة وذكر في الحاقانية أن نوى المصلي
 وقت الشروع أن قبلته محراب مسجد لا يجوز لأنه علامة على جهة القبلة وليس قبلته
 فيكون معرضاً عن القبلة بنية يمكن توجه إلى الكعبة أي نوايا أن الصلوة إلى البيت المقدس
 فإن نية القبلة وإن لم يشترط لكن عدم نية الإعراض عنها شرط ولو حول صدره عن
 القبلة بغير عن رفسد صلواته اتفاقاً في الصحيح ولو حول وجهه عنها كان عليه
 وإجبان يستقبل القبلة من ساعة فلا تقصد صلواته بذلك التحويل ولكن يكون
 أشد الكراهة لقوله عليه السلام حين سأله عائشة رضي الله عنها عن الالتفات
 الصلوة هو خلسة فيمنه الشيطان من صلوة العبد بقوله لا نسرى الله عنه ما
 الالتفات في الصلوة فإن الالتفات في الصلوة هلكة ولو ظن المصلي أن أحد ثمنجول
 عن القبلة للوضوء ثم علم أنه لم يحدث قبل أن يخرج من المسجد تقصد صلواته عند المجئفة

لان استدباره لم يكن للتوفيق بل لقصد الاصلاح وان علم انه لم يحدث بعد الخروج
 من المسجد قصد صلواته بالاتفاق لان اختلاف المكان مبطل الا بعدد المسجد
 كمكان واحد مادام فيه لم يختلف مكانه بخلاف خروجه عن هذا اذا لم يكن اماماً و
 استخلف مكانه فان كان اماماً واستخلف ثم علم انه لم يحدث فسد وان لم يخرج لانت
 الاستخلاف في غير محله مناف كالحروج من المسجد لكن الوطن انه افتتح بلا وضوء
 فانصرف ثم علم انه كان متوضئاً بقصد صلواته وان لم يخرج من المسجد وكان الوداي المستقيم
 سرّاً باظنه ما فانصرف ثم علم انه كان سرّاً اوطن الماسح على الخف ان مدته تمت فانصرف
 ثم علم انهم اتموا قصد الصلوة وان لم يخرج منه لان انصرفه على قصد الوضوء على قصد البناء
 بخلاف الذي ظن انه احدث وان صلى في الصحراء جماعة فمكان الصفوف له حكم المسجد
 حتى لو علم قبل مجاوزه في حق سبق الحديث لم يفسد ان علم بعد مجاوزه انها قد ذهب
 خلفه وان توجه قدامه فالمعتبر عبادة سترة الامام وعدمها ان كان له سترة والا
 فقداً والوفاً بالخارج والصفوف وان كان منفرداً اعتبر عبادة قد وضع سجوداً وعدمها
 فروع في شرح الطحاوي الكعبة اسم للعرضة فان الحيطان لو وضعت في موضع آخر فصلة
 اليها لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة لم يطلحها جاز ولو صلى الى الحطيم وحده لا يجوز
 صلى في السفينة فلا بد له من الاستقبال اذا كان قادراً ولا يجوز ان يصل حيث توجهت
 ويلزمه ان يستدبر الى القبلة كلما دارت ولو صلى جأ بالبحر في قناتين بينهما صلواته جازت
 صلوة الكل وان صلوا جميعاً على غير صلوة من خالف اماماً عالمياً بها حال الصلوة جازت صلوة
 غيره ان لم يعلم امامه خلفه قوم صلوا متعينين بجماعة وفيهم مبسوق ولا حق فلما سلم
 الامام قداماً للقضاء فظهر لها ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام مكن للسبق اصلاح
 صلواته بان يستدبر ولا ينفرد بما يقيد بخلافه الاخر فانه يقتضيه القيد الذي ظهر له الامام

القبله جهة اخرى لا يمكن اصلاح صلوته لانه ان استدار خالف امامه ولا كان
 متما صلوته الى غير ما هو القبله عنده وكل من هذا مفسد فكن الا لاحق رجل مخرب في
 محله فاقدمى الخبر لا تخري ان اصاب الامام جازت صلوتها ولا جازت صلواتهم فقط
 ولو صلى الا على كعة الى غير القبله فجاوز رجل فاداره اليها واقدمى به ان وجد على وقت
 الشروع من بياله فلم يبال لم يجز صلوتها ولا جازت صلوة الا على وقت المقدس
 والشرط الخامس من الشروط الستة هو الوقت اول وقت صلوة الفجر اطلع الفجر الثاني
 وهو اي الفجر الثاني البياض اي النور المستطير اي المنتشر في الافق اي في السماء واطرافها
 فبطول الفجر الاول المسمى بالفجر الكاذب هو البياض المستطير اي الذي يبطل عند
 الى جهة الفرق غير اخذ في عرض الافق ثم يعقبه الظلمة لا يخرج وقت العشاء ولا
 يدخل وقت صلوة الفجر لانه من حكم الليل حتى لا يحرم على الصائم فيه الاكل لقوله عليه السلام
 لا يمنعكم عن سحوركم اذان البلال ولا الفجر المستطير ولكن الفجر المستطير في الافق
 وقال في المحيط اما الفجر الكاذب هو ان يرتفع البياض طولاً في جهة اي ناحية حل ثم يتلاشى
 اي يغير لا شيئاً فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا هو مجمع عليه
 واما الفجر الصادق وهو ان يرتفع البياض بناحية واحدة ولم يتلاش بل يعتصم في الافق
 واخر وقتها قبل طلوع الشمس في الجزء الذي يعقبه طلوع الشمس من الزمان وهذا ايضا
 باجماع الامتواختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلوة اذا طلعت الشمس قبل ان يركب
 بن الفضل رحمه الله ما دام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس في الطلوع لا يباح
 فيه الصلوة فاذا عجز عن النظر يباح فيه الصلوة وفي كتاب كتمان عن محمد بن ابي
 طلعت الشمس قد روي او عجز عن يباح فيه الصلوة ولا فلا كذا ذكره في خلاصة الفتاوى
 واول وقت صلوة الظهر زوال الشمس اي الجزء الذي يعقب زوال الشمس من الزمان

وهذه ايضا بالأجماع واخر وقتها عند البخيفة ده اذا صار ظل كل شيء مثليه
سوى في الزوال اي سوى الفئ الذي يكون للاشياء عند الزوال وقالا اي صاحبنا
قولا الأئمة الثلاثة اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال وعن البخيفة ومن
رواية اسد بن عمرو اذا صار ظل كل شيء مثله سوى الفئ خرج وقت الظن ولا يدخل
وقت العصر الى المثليين قال المشايخ ينبغي ان لا يصل الى العصر حتى يبلغ المثليين ولا
يؤخر الظن الى ان يبلغ المثل ليخرج من الخلاف فيها والدليل من الجانبين مذكور في
الشرح واول وقت صلاة العصر اذا خرج وقت الظن على القولين فعلى قوله اذا صار
ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وعلى قوطها اذا صار ظل كل شيء مثله سوى واخر
وقتها ما لم تغرب الشمس في الجزء الزماني الذي يعقبه غروب الشمس وهذا اجماعي
اول وقت المغرب اذا غربت الشمس بالأجماع واخر وقتها ما لم يغيب الشفق اي الجف الذي يعقب
عينوبة الشفق وهو اي الشفق المذكور بالبياض الخالص الذي في الاخر الكائن بعد
الحمرة التي تكون في الاخر عنده وقالا اي ابو يوسف ومحمد وهو قول الأئمة الثلاثة
ورواية اسد بن عمرو عن البخيفة ده ايضا الشفق المذكور وهو حمرة نفسه بالبياض الخالص
بعدها والدليل في الشرح ومن المشايخ من افق برواية اسد بن عمرو الوقت لقطها قالوا
ولا تساعده رواية ولا دلالة وتام هذا في الشرح ايضا واول وقت صلاة العشاء اذا غاب الشفق
على القولين كما مر واخره ما لم يطلع الفجر اي الجزء الذي يعقبه طلوع الفجر الثاني ما قبل
وقت صلاة الوترما اي الوقت الذي هو وقت العشاء هذا عنده وعندهما
وقتها بعد صلاة العشاء الا انه اي المصلي ما موز بتقد يوم العشاء عليه
اي على الوتر عنده لوجوب الترتيب لقوله عليه السلام ان الله تعالى
امركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم بين العشاء والطلوع الفجر

هذا الوصل الوقت قبل العشاء قصد الاضحية كما الوصل الوقت قبل العشاء ذكره وهو حسب
 ترتيبه واما الوقوع ذلك بلا قصد ثم عند حق وان وجب اصل العشاء شوب ثم ثم ثم ثم ثم ثم
 شوب بل ثم ظهور ان الشوب الذي صلى العشاء به كان نجسا فانه يعيد العشاء في الوقت عند
 خلافها واعلم ان الوقت كما هو شرط لا دأبها فهو سبب وجوبها لا يجب بدونها كما في
 المسئلة التي وردت فتوى فيمن الصلوا بها الاثمة ان لا يجد وقت العشاء في الدنيا هل
 علينا صلوة فكتب ليس عليكم صلوة العشاء انتمي لم ير الدين المرغيباني وردت هذه الفتوى
 ابن من بلدة بلغراد فان الفجر يطعم فيها قبل غيبوبة الشجرة في قصر لياي الستة عشر سنة الحوائ
 فافق بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير في السنة بالقطار فافق بجبا الحجاب
 فبلغ جوابه الحوائري رد فادرس من يساله في عامه بجامع خوارزم ما تقول فيمن لقط من الصلوات
 الخمس واحدة هل يكفيها او احسن الشيخ فقال ما تقول فيمن تقطع يده مع الحرف في راد جلده
 مع الكبين كم فرائض مضوء قال ثلثه ثلثات محل الربع قال كذلك الصلوة الخامسة فبلغ
 الحوائري رد جوابه فاستحسنه ووافقه فيه ولا بن الهرام عليه اعتراض قد اجابا عنه في
 الشرح ويستحب صلوة الفجر الاسفار بها بان يصلي وقت ظهور النور وكنت الظلمة والنفس
 بحيث يراى الوامى موقع يله عند اخلافا الثلثة لقوله عليه السلام اسفروا بالفجر فانه اعظم
 للاجر وقد قالوا في حد الاسفار ايضا ان يبدئ في وقت يمكده ان يصليها في وقت وجب السنة و
 يبقى من الوقت بعد سلامه والوظهر ان كان على غير طهارة فيمكنه ان يتوضأ ويعيد لها
 على عجل السنة قبل خروجه ثم استحب الاسفار عند عام في الاثمة كلها الا في صلوة
 الفجر يوم الفريز لفة فان المستحب فيها التغلب اجاعا قوله ببقا الوقت للوقت ويستحب
 ايضا عند الابراد بالظهر في الصيف فان من زاد من نازحهم له قوله عليه السلام اذا
 اشتد الحر فابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيجهم ويستحب تهيم بالانقاء

ويستحب ايضاً عندنا تأخير العصر في كل الايام الا في يوم الغيم ما يتغير الشمس ويكره
ان يؤخر الى ان يتغير قرص الشمس لا نعليه السلام كان يصلي العصر والشمس مرتفعة
بيضاء نقية فالعبادة لتغير القرص لا لتغير الغروب فانه يحصل بعد الزوال فتى صار
القرص بحيث لا تحار فيه العين فقد تغيرت والا فلا كذا في الكافي ويشتمل ايضاً تعجيل
المغرب في كل الايام الا في يوم غيم لقول واقع بن خديج كنا ضلي المغرب مع النبي صلى
الله عليه وسلم فيصرف احداً وانه يبصر مواعيدنا وعن ابن عمر رضي الله عنه
انه اخبرها حتى بانجم فاعتق وهويدل على كراهة تأخيرها الى ظهور النجم وفي التقنية
يكره تأخير المغرب عند غمده في رواية عن يحيى بن عمار ولا يكره في رواية الحسن عنه
ما لم يغيب الشفق والاصح انه يكره الا من عذر كما سقروا لكونه على الاكل وغوهاد يكون
التأخير قليلاً وفي التأخير تطويل القراءة خلاف انتهى وتأخير صلاة العشاء الى
ما قبل ثلث الليل مستحب لقوله نعم لولا ان اشق على امتي لا مرتهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل
نصفه وتأخيرها الى ما بعده اي بعد ثلث الليل الى نصف الليل مباح لما بيناه في الشرح و
تأخيرها الى ما بعده اي بعد نصف الليل الى طلوع الفجر مكروه اذا كان بعد ذلك لا يبيح
تقليل الجماعة ولما اذا كان بعد فلا يكره ولما التأخير في الوقت الاصل فيه ان الاصل ان كانت
لا يثق بالانتباه او تر قبل النوم واذا كان لا يثق بالانتباه فتأخيرها الى اخر الليل افضل لقوله
من خاف ان لا يقوم من اخر الليل فليوترأوله ومن طمع ان يقوم اخره فليوترأوله من الليل فاصلة
الليل مشهورة بذلك افضل واذا كان اليوم يوم عيم فالمستحب الفجر والظهر والمغرب تأخيرها يعني بالتأخير
عدم التعجيل في اول الوقت لا التأخير الشديد الذي يثب سبباً بقاء الوقت قال في المحيط المراد
من تأخير المغرب قدر ما يحصل التيقن بالغروب المستحب يوم الغيم في كل من العصر والتأخير بها
لان في تأخير العشاء تعجيل الجماعة على اعتبار المطر وفي تأخير العصر تركهم

الرقيب في الوقت المذكورة ولا توهم في الفجر لأن تلك المدة مديدة وعن المجتنبية ^د
 التأخير في الكل للاحتياط الأكبر أنه لا يجوز الأداء بعد الوقت ولا قبله كذا في الهداية
 المراد بتججيل العصر قد رما يقع عنده أنها لا تقع حال الغيرة الشمس بتججيل الغشاء ^{التججيل}
 قليلاً عن الوقت المعتاد كذا في المحيط لئلا تقل الجماعة خوف المطر ودرك الحسن ^{من}
 المجتنبية ره التأخير في الجميع يوم الغيم لأنه أقرب إلى الاحتياط أن تقع قبل الوقت
 الأوقات التي تكره فيها الصلوة خمسة المراد من الكراهة ما يعم عدم الجواز أيضاً كما
 لا يجوز فهو مكروه ثلاثة منها أي ثلث أوقات من تلك الخمسة يكره فيها الفرض
 التطوع فالكره في الفرض كالقوائمت تمتع الصلوة لوجوبه بسبب كل واحد من الوسايا
 الغائبة كسجدة تلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه وجنابة حضرت فيه
 والوتر لا نهى وجبت كاملاً فلا تؤذي ناقصة وفي التطوع لا يمنع الصلوة ولكنها
 كراهة تحريم وتحقيق ذلك في الشرح وذلك المذكور من الكراهة كما يكون عند ربح الشمس ^{بها}
 الأعم يومه وقت الزوال النهية عليه السلام عن الصلوة في هذه الأوقات واستثنى عصره ^{بها}
 يصح عند الغروب لأنه وجب ناقصاً إذا كان واجباً بخلاف عصره يوم آخر وعيد من القوائمت
 حقوقي الشرح وفي كتب الأصول ^{ويعني} ^{بشيء} هو الرواية المشهورة عندنا في التطوع
 وقت الزوال يوم الجمعة من غير كراهة ودليله وجوبه في الشرح ولا يصلح فيها أي الأوقات
 الثلاثة المذكورة صلوة جنابة ولا يسجد لتلاوة إذا كانت حضرت وتليت في وقت غير
 مكروه لما تقدم ولا يسجد فيها للسجدة من أجزاء الصلوة ولو قضى فيها فرضاً ^{مفردة}
 يعيد حال عدم صحتها علماً قدمناه وإن تلاها في أي وقت من الأوقات الثلاثة ^{بها}
 فلا فضل أن لا يسجد هافيه ولا في غيره من الأوقات الثلاثة فإن سجد لها في ذلك الوقت
 لا يعيدها لأنه إذا كان واجباً وكذا أن يسجد هافيه غير وقت تلاوته من الأوقات الثلاثة

نعم عندنا خلافا لفرقه وكذا اذا حضرت الجنازة في وقت من الاوقات
الثلاثة فصل على عليهما فيه نعم ولا فضل ان تقصلي ولا تؤخر لان التعجيل فيها
مطلوب مطلقا الا لما نكح حضورها في وقت غير مكروه ولما الوقتان الاخرى
من المحستفانه يكره فيهما التطوع فقط ولا يكره فيهما الفرض ولا الوجبة يعني
الفوات وصلوة الجنازة وسجدة الملاوة لجلافة المنذور واللازم بالشروع وركعة
الطواف فانها تتركه لو حو طبا لغيرها وهما اي الوقتان المذكوران ما بعد طلوع الفجر الى
ان تطلع الشمس فانه يكره في هذا الوقت النوافل كلها الا سنة الفجر لقوله عليه السلام
لا ضلوة بعد الفجر الا سجدتين يعني ركعتين وما بعد صلوة العصر الى غروب الشمس لانه
عليها السلام نهى عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وما بعد العصر حتى تغرب وما
بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب ايضا التطوع فيه مكروه لانه قبل التاخير المعتبر
مع استحباب تعجيلها وتقدم ذكر ركعة التاخير وكذلك يكره التطوع اذا خرج
الامام اي صعد على المنبر للخطبة يوم الجمعة لما روي عن ابي الصهباء كماله
الراشد بن حزم علمهم الرضوان انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلال بعد خروج
الامام وكان يكره التطوع عند الاقامة اي يوم الجمعة كذلك اخذوا من نصيب الخلافة
وغيرها وما في غير الجمعة فلا يكره بجمد الاخذ في الاقامة ما لم يشرع الامام في
الصلوة وبعد شروعه ايضا لا يكره سنة الفجر ان يركع الركعة الثانية
او التشهد على ما فيه من الخلاف وكان لا يكره بقية السنن اذا علم انه يدركه قبل
الركوع في الركعة الاولى ذكره السويدي وعزاها الى الثقة بل يكره في جميع ذلك
ان يصلي نحا لطا للصف او خلف الصف من غير حائل بل يصلي في المسجد القفيف
اكان الامام في الشوقى بالعكس اعطى استلو ان كان قد شرع

في صلاة التطوع قبل خروج الإمام للخطبة ثم خروج الإمام لا يقطعها بل يتمها
 ركعتين إن كان تحية المسجد ونفلاً مطلقاً وإن كانت سنة الجمعة قبل يعظم على من
 الركعتين قبل تمها أربعاً وقال المرغنياني وهو الصحيح وهو اختيار حسام الدين
 الشهيد وذكر في النوادر أنه يسلم على رأس الركعتين وإن كان قام إلى الثالثة وقراها
 بالسجدة أضاف إليها الواجب وسلم وخفف القراءة وحكى عن لقاض الإمام أبي علي النسفي
 أنه رجع إليه بعد ما كان يفتي بالإلزام إليه مال الحسبي وهو الباقي قال الشيخ كما لا دين
 ابن الطمام أنه لا وجوب بين كوفي النوادر ما إذا قام الإمام إلى الثالثة فلم يقم بها بالسجدة
 واختلف فيه فقيل يعود إلى الفغود ويسلم وقيل يتم ويخفف ههنا وجه على ما حققناه في
 الشرح ثم إذا سلم على رأس الركعتين قيل لا يلزم قضاء شيء وقيل يقضى ركعتين لا الوكيل
 محمد بن الفضل ره يقضى أربعاً في أي حال قطعها لأنها بمنزلة صلاة واحدة وكذلك
 التطوع أيضاً قبل صلاة العيدين وعند طههما وكذلك عند خطبتهما في المصلى على الأصح
 ولا يكره بعد رجوعه عنه ولا يكره التطوع عند خطبة الكسوف وعند خطبة
 الاستسقاء وكذلك عند خطبة الحج للاختلاف بالاستماع والاتصاف في الكل
 لو شرع في صلاة التطوع في الأوقات الثلاثة فالأفضل أن يقطعها ثم يقضيها
 في وقت غير مكره تخلّصاً عن الكراهة ولو لم يقطع بل أتم شفعاً فقد
 أساء وأثم لحاق التهيؤ مع هذا لا شيء عليه أي ليس عادة ما صلي لأنه
 أتى بها كما جبت عليه ولو شرع النافلة في الوقتين أي بعد طلوع الفجر
 إلى طلوع الشمس وبعد صلاة العصر إلى تغيبها ثم أفسدها الزم القضاء وقد علم
 من قوله سابقاً أنه يقضيها لأنه إذا أزم قضاء ما شرع فيه في الأوقات الثلاثة
 وأفسده مع أن كراهتها أشد فلزوم ما شرع فيه أولى في الوقتين ولو أفسد

فاذا عجز عن النظر اليه بياح وقيل يدي في قف على صدره وينظر ان لم ير القصر
 حلت الصلوة وان نظره فلا وهذا ليس الا قول لو طلعت الشمس المصلي في خلال
 اي في أثناء صلوة الفجر فسد لوة الفجر لعروض الفقدان على ما وجب بالسبب الكامل
 ولو غربت الشمس وهو في خلال صلوة العصر فسد لعروض الفقدان الكمال
 على ما وجب بالسبب ناقص وقد حققناه في الشرح والشرط السادس فهو النية
 وهي قصد كون الفعل لما شرع له ففي العبادات قصد كونه لله خالصا قال الله تعالى
 وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ المصلي اذا كان مستقلا كيف مطلق نية
 الصلوة ولا يشترط تعيين كون ذلك النفل سنة مؤكدة او غيرها ولكن في التراويح تختلف
 اي خالف بعض المشايخ المتقدمين فاطم قالوا الاصح انه اي فعل الترويح لا يجوز بمطلق
 النية بل لابد من تعيينها والمذكور في فتاوى قاضيان ان الاختلاف في التراويح في السن
 المؤكدة وصح انه لا يجوز بمطلق نية الصلوة لا في التراويح ولا في السن وذكر المتأخرون ان
 التراويح وسائر السن تتأدى بمطلق النية وهي اختيارا احدته ومن تابعه وهو
 الصحيح على ما حققناه في الشرح والمصره تبع قاضينا حيث قال الاصح انه اي التراويح لا
 يجوز بمطلق النية ثم قال بناء على ذلك والاحتياط في نية التراويح ان ينوي الترويح
 نفسها او ينوي سنة الوقت فافها هي السنة في ذلك الوقت او ينوي قيام الليل ليكون
 خارجا من الخلاف على ما قالوا اي المتقدمون والاحتياط للخروج من الخلاف في السنة ان
 ينوي السنة نفسها او ينوي الصلوة متابعة للنبي عليه السلام ولو ترك في صلوة
 الوتر او في صلوة الجمعة او في صلوة العيد فانه ينوي صلوا لوتر فيصحبها
 ولكن ان ينوي صلوة الجمعة وصلوة العبد اي يشترط المتعين اتفاقا ولا يكفي
 مطلق النية ولكن اجمع لفريض والواجب من المندوب قضاء ما رزق بالشرع

وغيرها في صلاة الجنازة ينوي الصلوة لله تعالى والدعاء للميت اذ بهذا
 تتميز من غيرها والمفروض المنفرد لا يكتفي به نية مطلق الفرض ما لم ينل في نية
 الظهور والعصر مثلاً لتمييز ما شرع فيه عن غيره من الفروض ولا فرق في ذلك
 بين المنفرد وغيره فان نوى فرض الوقت ولم يغيره اذ ظهر وعينه ولم يكن الوقت قد
 خرج اجزائه ذلك الا في الجمعة لان فرض الوقت عند الظهر والجمعة الا انه لم يجمع
 لاسقاط الظهر وذكرنا في النية ان لو كان عند ان فرض الوقت بالجمعة جاز ولا تشترط
 نية عدد الركعات اجماعاً كونها معينة معلومة ولو نوى الفرض والتطوع معاً
 جاز ما صلى تلك النية عن الفرض عند ابتيانه لقوة الفرض فلا يزا حقه الضعيف
 خلافاً لمحمد فانه لا يجوز عن الفرض عنده ولا عن التطوع ولو اتممت المكتوبة
 اي نواها ثم ظن انها تطوع فصل على نية التطوع حتى لو فرغ من صلواته فهي
 اي صلواته هي تلك المكتوبة التي شرع فيها اذ لا يشترط استصحاب
 النية الى اخر الصلوة ولو كبر ينوي التطوع ثم كبر ينوي الفرض يصير شارعاً في الفرض
 تبطل نية التطوع ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح زوايا العصر والتطوع بتكبير آخره
 يتعلو بافتحه فقد نقص الظهر وصح شرعه فيها كبرنا وبنا له ولكن اذا شرع في المكتوبة
 اي مكتوبة كانت ثم كبر ينوي الشروع في النافلة اي نافلة كانت يصير ناقصاً
 للمكتوبة وشارعاً في النافلة او كان من شرع في المكتوبة
 منفرداً فكبر وينوي الاقتداء بالامام فانه يصير شارعاً فيما كبرنا وبنا له
 من الصلوة مقتدياً باقتداء بالامام فانه يصير شارعاً فيما كبرنا وبنا له
 وان صلى ركعة من الظهر ثم كبر ينوي الظهر فهي لعدم متاعشة بها
 شرع فيها كما كان فيه فيكون مقتراً له ويجزى اي يكفي تلك الركعة لعدم

بطلا بها ويكمل عليها باقى الظهر حتى انه لو كان مقيما وصل الى اربعاء اخرى لعبد
ذلك التكبير على ظن ان الركعة الاولى قد انتقضت ولم يقعد على راس الركعة
الواحدة من صلوة التي هي ثالثة بعد ذلك التكبير فست صلوة له تركه فرضا
وهو الفقرة الاخيرة ولو نوى مكتوبتين معا احدهما دخل وقتها والاخرى
لم يدخل وقتها بان نوى في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره معا فأي النية للتي
اي للمكتوبة التي دخل وقتها لان التي لم يدخل وقتها تراحمها ولو نوى فائتين معا
فأي النية للاولى منهما لترجمها بالنسب وان لم يكن صاحب ترتيب لو نوى فائتين
ودقته معا بان فائته الظهر فتوى في وقت العصر الظهر والعصر معا فأي النية
للفائته اذا كان في الوقت سنة كن اذ كره في الخلاصة عن المنتقى وذكر في الجامع الكبير
انه لا يصير شارعا في واحدة منهما والمهر اختارهما في المنتقى فلذا قال الا ان يكون في
اخروقت الوقتية ثم تكون النية للوقتية لترجمها وفيه اشارة الى كون المصلى صاحب
الترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب ينبغي ان لا يصح واحدة اذا كان في الوقت سعة
للتراحم ولا يحتاج الامام في صحته لا اقتداء به الى نية الامامة حتى لو شرع على نية
الا نفراد فاقضى به يجوز الا في حق جواز اقتداء النساء ان اقتداهن به لا يجوز ما
لم ينون يكون اما ما هن اولن تبعن من خلافا لافرح ولما مقتضى في نوى الاقتداء به
ولا يكفي في صحته لا اقتداء نية الفرض والتعيين اي تعيين الفرض بل يحتاج الى نيتين
نية الصلوة ونية المتابعة فان نوى الاقتداء بالامام ولم يبين الصلوة فنية فلائحة
فلا لبعض مذكروا في حق انه لا يجوز وهو المختار لان لا اقتداء كما يكون في الفرض يكون
في النفل فلا تعيين احدهما دون التعيين ولكن الحكم اذا لم يثبت ان صلى
مع الامام صلوة الامام قال بعضهم يجوزوا المختار وان نوى ان يصلي

ان يصلي صلاة الامام ولم ينو الاقتداء لا يجزئيه بشرطية الاقتداء — في
 صحته وقال بعضهم اذا انتظت كبر الامام ثم كبر بعده يصح شروعه في صلاة
 الامام وان لم تخضر نية الاقتداء لقيام الانتظار مقام النية وان نوى السرة
 في صلاة الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجزئ ذلك في صحة الاقتداء
 والا صرح انه يجزئ قال قاضيان وقال طهيد الدين ره ينبغي ان يزيد فيقول نويت
 الشروع في صلاة الامام واقتديت بهذا لك للاعتياط في الخروج من خلاف ذلك البعض
 لكن ان لم يعلم الامام في اي صلاة هو فنوى صلاة الامام والاقتداء به يجزئ ولو مضى
 الامام في غيرها لا يجزئ وان نوى ان يصلي صلاة الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام ^{عنه}
 البعض وهو المختار لان الجمعة لا تكون الا مع الامام فنيةها مستقلة لا تقتضي
 الاقتداء بالامام ولكن لم يجزئ به من هو زيد ام عمر وصح الاقتداء لهما وكذا نوى
 الاقتداء بالامام وهو يظن انه اي الامام زيد فاذا هو عمر وصح الاقتداء ايضا اذ ليس فيه
 تقييد الا اذا قيد نيته وقال اقتديت بزيد ونوى الاقتداء يزيد ثم تبين
 فاذا هو عمر ونحو لا يصح لكون نيته مقيدة بشخص ليس هو الامام وفي الاول
 نوى اقتداء بالامام والافضل ان ينوى الاقتداء بعد ما قال الامام
 الله اكبر ليصير شارعا مقتديا بمصلحة كذا ذكره في المحطوط
 هو قولهما وعندا يخفف منه الافضل مفارقة تكبيرة المقتدي لتكبير الامام
 ولو نوى الاقتداء في الصلاة حين وقف الامام موقوف الامامة جازعند اكثر
 المشايخ وان لم تخضره النية عند الشروع ولو نوى الشروع في صلاة الامام
 وكبر على ظن انه اي الامام قد شرع قبل شروعه وهو الحال ان الامام
 لم يشرع بعد لم يميز شروعه في صلاة الامام لانه قصد الشروع في الحال

في صلاة من ليس بمصل ومن صلى سنين ولم يعرف السنة أو النافذة من الفريضة
 وإنما هو يفعل كما يفعله الناس أن ظن أن الكل أي كل شيء يصليه فريضة
 جاز فعله وسقط عنه الفرض إلا فلا وإن لم يعلم أن فيها فريضة أو علم أن بعضها
 فرض وبعضها سنة ولم يميز بين الفريضة ولا يجوز عليه قضاء صلوات تلك
 السنين ثم فيما إذا ظن أن الكل فريضة لواقته به أحد أركان في صلاة لاسته قبلها
 كما مغرب صحت صلاة المقتدي وإن كان في صلاة قبلها سنة مثلها كالنحر والظهر لا نفخ
 صلاة المقتدي وإن كان الرجل شاكا في بقاء وقت الظهر مثلا فنوى ظهر الوقت فإذا
 الوقت كان قد خرج يجوز الظهر بناء على أن فعل القضاء بنية الأداء وفعل الأداء
 بنية القضاء كما إذا قال وهو في الوقت نويت قضاء ظهر اليوم يجوز وهذا هو المختار
 كما ذكره في المحيط ما جاز القضاء بنية الأداء وعكسه فجمع عليه وأما ينظر الوجه
 بعد خروج الوقت فالصحيح أنها لا يجوز صريحه في فتاوى قاضيه وغيره ليس القضاء بنية
 إنما القضاء بنية الأداء فيما إذا نوى ظهر اليوم وهو نية أن الوقت لم يخرج قد خرج هذا كونه
 بقوله ولو نوى في اليوم يجوز بلا شك وإن لم يعلم بخروج الوقت هذا سهل أي كما كان بنية ظهر
 بعد خروج الوقت سهل لأن فرض اليوم محتمل للوقتها والمفاتيح والضوابط يقال ولو نوى ظهر
 اليوم ومن صلى الظهر أي ظهر اليوم الذي هو فيه وظهر لا مثل ونوى أن هذا من ظهر
 يوم الثلاثاء أي ظن أن ذلك اليوم يوم الثلاثاء وأن الظهر متعين أن ذلك الظهر من
 يوم الأربعاء أي تبين أن ذلك اليوم يوم الأربعاء والظهر من جاز ظهره والخطأ إنما هو
 في تعيين الوقت لا في الظهر وتعيين اليوم ليس بشرط أي اليوم الذي ظهر منه ولا
 لا يضره إذا حصل تبين الفرض ولو شرع في صلاة ما أي صلاة من الصلوات هي
 عليه ظن أنها سبئية أي من صلوات يوم السبت فإذا هي أي ظهر أن تلك الصلاة

التي شرع فيها انما هي احدى اي من صلوة يوم الاحد بان كان عليه ان لا يفتن
 به يوم السبت فصداه بتلك النية فظهر انه لم يكن عليه الا ظهور يوم الاحد لا يفتن تلك الصلوة
 لا يخرج عن ظهر يوم الاحد التي هي عليه لانه صلاها قبل وقتها بنية حيث نوى
 ضافتها الى يوم قبل وجوبها ولو كان بالعكس بان شرع في صلوة عليه على ان لها
 حدة فاذا هي سببة تصح لانه اضافها الى الوقت بعد وقت وجوبها واستحب
 في النية ان ينوي يقصد قلبه المحصيل ويتكلم باللسان بان يقل نويت ان
 اصلي صلوة كذا فالنية بالقلب الشرع اللازم والتكلم باللسان مستحب اهو المختار
 اختاره صاحب الهداية وغيره وقبل ان التكلم باللسان بدعة ولو ثبت بالقلب تكلم باللسان
 جاز بلا خلاف بين الائمة لان النية عمل القلب واللسان في شرح الطحاوي والا فضل ان
 يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر يعني التكبير ويده بالرفع والا حوطيها من حيث
 الزمان ان ينوي حال كونه مقدار التكبير الامام ونحو الطالاه اي تكون النية بمجموعة
 زمن التكبير كما هو مذهب الشافعي فان وجود النية بمن التكبير شرط عندنا
 كان هو الا حوط عندنا للخروج من الخلاف وذكرنا طائفة من الاجناس ان من خرج من
 منزله يريد ان يركع بالجماعة فاما انتهى الى الامام كبر ولم تحضره النية في تلك الساعة ان
 كان مجال لو قيل لاي صلوة تصلي امكنه ان يجيب من غير ما مل بحجوز صلواته والا
 فلا اي وان لم يكن مجال يمكنه ان يجيب من غير ما مل لا يجوز صلواته وهذا هو المراد بما
 روي عن حمزة انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر او العصر او الامام لم يشغل
 بما ليس من جنس الصلوة يعني نحو المشي الا انه لما انتهى الى مكانها لم تحضره النية في تلك
 بتلك النية ومثله عن الشيخين فنام هذا جواز الصلوة بالنية المتقدمة اليه فيصلي بها
 التكبير على ليس للصلوة وان تاخرت النية ولو بعد التكبير لا تضع الصلوة بالنية المتأخرة

في ظاهر الرواية خلافا للكونية فان عند مجزأة بالنية المتأخرة قيل الى انشاء وقيل
 الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع منه وهو في غاية البعد واما في ركعتين
 الصلوة اي اركانها التي توجد ماهيتها بمجموعها فثمان فرائض منها ستة فرائض
 على الوفاق بين ائمتنا ومنها ثنتان على الخلاف بينهما وهي اي الفرائض الستة المتفق
 عليها الكبيرة الافتتاح وهي ان عدت مع الأركان في جميع الكتب فانما ذلك لشدة
 اتصالها بها لا لانها ركن بل هي شرط باجماع ائمتنا خلافا للثلاثة حتى لو كان حاملا
 للنية استعند ابتداء التكبير او مكشونا للعودة او منقضا او قبل دخول الوقت
 فالقاهها واستتر بعلم يسير واستقبل بدخول الوقت مع انتهاءه جاز وصح شرعه
 عندنا خلافا لهم والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقالة
 الشاهد لاجتماع الامة على ذلك ولان النبي عليه السلام لم يترك القعدة الاخيرة
 قط كما ترا الأركان فكانت ركنا خلافا لما لك رده فانها استعند واما الخروج من
 الصلوة بصنعه اي بالفعل الناشي من المصلي فمر من عندنا خلافا لها وتظهر
 فائدة في المسائل الاشعشعية على ما سياتي انشاء الله تعالى ودليل فرضيته
 انه لا يتوصل الى فرض اخلايه وما لا يتوصل الى فرض الايه ليكون فرضا وتعدله
 الأركان وهو الطمأنينة وذوال اضطراب الاعضاء واقوله قد تسميتم فرض عند
 ابي يوسف والائمة الثلاثة لمحدث ابن مسعود رضي الله عنه ان قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تجزئ من صلوة لا يقيم الرجل فيها طمأنينة اي صلبه في الركوع والسجود والوقوف
 صلبه مكان ظهره وهو من الرواية بالمعنى والجواب انه لم يثبت به الفرضية وتعميقه في الشرح
 ثم شرع المصنف في تفصيل الفرائض بعد ذكرها باجمال فقال ولا دخل في الصلوة الا بتكبيرها لا بنية
 لاجماع الامة على ذلك وهي قوله اي قول العبد لله اكبر ولا خلاف فيه والله اكبر وقوله الفرض

مالك واحده والله الكبير والله اكبر وظاهريهما الشافعي ايضا ثم عند بيوت
 ان كان يحسن التكبير باحد هذه الالفاظ لا يجوز ابداله بغيره وقال ان قال قائل عن التكبير الله
 اجل او اعظم او الرحمن اكبر ولا اله الا الله تبارك الله وغيره اي غير المذكور من اسماء الله تعالى
 التي لا يشترك فيها احد الرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب الشهادة وعلم الحقايق والقادر على كل شيء
 والرحيم بعباده اخبرها عن ذلك عن التكبير لان المقصود به التعظيم وهو حاصل بما ذكره
 لقوله تعالى وذكر اسم ربك فصلي ولو اقم الصلاة بالاسم اي بقوله اللهم من غير زيادة او قال
 بالله يصح اقتضاه لان ذات الله تعالى يراد به التعظيم والمقصود من ذلك الكون في اللام لا
 معناه عندهم بالله ائتنا بخير فكان سؤالا مثل اللهم اغفر لي والصحيح مذهب البصريين
 ان معناه يا الله فقط واليمين المشددة عوض عن حرف الهمزة ولما قال بذلك التكبير اللهم
 اغفر لي او اللهم ارحمني او قال اللهم زوجني وقال مستغفر الله او اعوذ بالله والاخر
 ولا قوة الا بالله او ماشاء الله لا يعم شروعه لان المقصود بهذه الاذكار ليس محض
 التعظيم لما يشويه عن السؤال صريحا او تعريضا وكذا لو قال بسم الله لا يعم شروعه فكذلك ذكر
 اسماء يوصف به غيره كالرحيم والحكيم والكريم الا ان يزي به ذاته تعالى في الكهانة الاظهر
 الاصح ان الشروع يحصل بكل اسم من اسماء الله تعالى كذا ذكره الكرخي واتفق البلخي على ان
 ولو قال الله من غير زيادة شيء يصير شارعا عند الجنيته فقط في رواية الحسن رحمه الله
 عنه وفي ظاهر الرواية لا يصير شارعا ذكره في الخلاصة عن التبريد وذكر فيه خلاف
 محمدي وفي الكافي ان قال الله صا شارعا عندها لانه تعظيم خالص انتهى وان
 قال الله اكما ربا دخالا لافين الباء والواو لا يصير شارعا وان قال
 ذلك في خلال الصلاة تفسد صلواته قيل لانه اسم من اسماء الشيطان وقيل
 جمع كثر بالتمزيك وهو الطبل وقيل يصير شارعا ولا تفسد صلواته لانه شام والاول

اصح ولو قال الله اكبر بالكاف الضعيف اي الرخوة كما ينطق به البدن وانما
 فيه البصري لونه والكوفيون والاصح انه يصير به شارعا للخلاف بين البصريين والكوفي
 انما هو في قوله اللهم على ما قدمناه واما الكاف الرخوة فلا خلاف في ان يصير شارعا
 بها ذكره في المحيط الا انه ذكر مسألة اللهم عقيب كرايها الرخوة مع ذكر الخلافة فظن
 المصنف ان الخلاف فيها ولو ادخل المد في الف لفظة الله كما يبدل في قوله تعالى
 اذ نكحكم وشبهه تفسد صلواته ان حصل في ثنائها عند اكثر المشايخ ولا يصير شارعا
 في ابتدائها ويكفر لو تعدى لانه استغفرهم ومقتضاه الشك وقال محمد بن مقاتل ان
 كان لا يميز بينهما اي بين المد وعاصمه لا تفسد صلواته والاستغفرهم محتمل ان يكون
 للتقرير لكن الاول اصح لان مثل هذا الجمل لا يصلح عند راو الانسان لا يصلح ان يفسد
 ولو افتتح اي كبر مع الامام وفتح من قوله الله قبل فرائع الامام من قوله الله لا يصير
 شارعا في ظهور الروايات وان وقع قوله اكبر بعد قول الامام اكبر ولو قال الله مع
 قول الامام الله وبعده ولكن فزع من قوله اكبر قبل فرائع الامام من قوله اكبر فلا يصح
 انه لا يجوز شروعا ايضا لانه انما يصير شارعا بالكل اي لجمعية الله اكبر لا بقوله الله فقط
 واكبر فقط فلا يقع الكل فرضا ولكن الواو ادرك الامام راكعا فقال الله في حال القيام غير
 من قوله اكبر الا وهو في الركوع لا يصح شروعا في الشرط وقوع التتمية في محض التقيم
 ولو كبر قبل الامام حال كونه مقتديا لا يصير شارعا في صلوة الامام اتفاقا كما مر وكذا
 لا يصير شارعا في صلوة نفسه في رواية النوادر قيل يصير شارعا في صلوة نفسه لانه
 اشار الى الاصل وقيل هذا قول البيهقي والاول قول محمد بن ولوانه اي الذي كبر قبل الامام اكبر
 بعد ما كبر الامام يعني كبر ثانيا ولو كان بهذا التكبير الشرع في صلوة الامام والاقية يصير
 شارعا في صلوة الامام قاطعا لما كان شرع فيه على تقدير ان شرع في صلوة نفسه

والأفضل ان تكون تكبيرة المقتدى مع تكبيرة الانام لا بعد ها عند لا فيه
 مسارعة الى العبادة وفيه مشقة وقال لا يكبر اي الأفضل ان يكبر المقتدى تكبيرة
 الامام لينزل الاشتباه بالكلية ومتى كبر قبل فراغ الامام من الفلانة زاد ثواب
 تكبيرا لا فتتاح والاختلاف في الفضيلة واذا شك المقتدى انه هل كبر مع ام قبل
 او بعده يحكم باكثر رايه اي بالغالب فانه ان استوى الظن ان لا امران للذان في فيها
 فانه اي لتكبير او الشروع يجزيه حلا لا امره على العيوب الأفضل ان يكبر ثانيا لينزل
 الشك والثانية من الفريض القيام ولو صلى الفريضة قاعدا مع القعدة على القيام
 لا يجوز صلواته بخلاف الثالثة وان عجز المريض عن القيام حقيقة او حكما بان
 كان يقدر الا انه يخاف ان قام يزد مرضه او يبطئ برؤيه او يجبد لما شديدا
 يصلي قاعدا يركع ويحمد لقوله عليه السلام صل قائما فان لم تستطع فقاعدا
 فان لم تستطع فعلى جنب فان لم تستطع فمستلقيا ولو كان يلحقه بسبب القيام
 نوع مشقة من غير الم شديد نحوه لا يجوز له ترك القيام ولو قدر عليه متكئا
 على عصا او خادم قال الخواريه الصحيح انه يلزمه القيام ولو قدر على بعض القيام
 لا كله لزمه ذلك حتى لو كان لا يقدر الا على قدر التحمية لزمه ان يقوم قائما ثم
 يقعد فان لم يستطع الركوع والسجود قاعدا او على براسه لهما ايماء وجعل السجود
 اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا ليسجد عليه من وسادة او غيرها
 لقوله عليه السلام لمريض عاده فراه يصلي على وسادة فاخذها فري بها وقال
 صل على الارض اذا استطعت والا فاوم ايماء واجعل سجودك اخفض من ركعتك
 ودواة المص وقعت بالمعنى هي قوله اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا
 فاوم براسك ولورفع شيئا فاسجد عليه فان كان يخفض راسه جمع وتكون

صلوته بالإيماء ولو كانت الوسادة على الأرض فنجس عليها جاز أيضاً لكن أن كان يجذبة
الأرض تكون صلوته بالركوع والسجود والافاض بالإيماء أيضاً لكن ذكره في النخبة
فإن لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجليه إلى القبلة واوى بهما أي جاز
أي بالركوع والسجود ويجعل تحت كفيه وسادة ليتمكن الإيماء بالراس وإن قدر على
القعود مستند الزم ذلك ولا يجوز الاستلقاء وإن استلقى على جنبه ووجهه
منوجه إلى القبلة واوى بهما جاز أيضاً والاستلقاء أفضل عند القعدة عليه فإن
لم يستطع الإيماء برأسه أصلاً أخرت الصلوة عنه في رواية ولم تسقط إذا كان
يعقل وفي رواية سقطت عنه بالكلية وإن كان يعقل إذا زاد عمره على يوم و
ليلة ولا يؤم بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه وهذا هو ظاهر الرواية عن أبيه أنه
يؤم بعينه وبجانبه ولا بقلبه وعن زفره يؤم بقلبه أيضاً ولكن عندنا لا يفتى به
ثم إذا برأ أي زال عمره عن الإيماء بالراس قد عليه نظراً كان يعقل الصلوة حالة
المرض والعجز عن الإيماء فإنه يلزمه القضاء على الرواية الأولى وهي قوله أخرت عنه ولا
تسقط إلا أي وإن لم يكن يعقل الصلوة فلا يلزمه القضاء وصار كالمنفى عليه فإنه
إن كان الأعناء أقل من يوم وليلة قضى ما فإنه زمن الأعناء وإن كان الأعناء
أكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة بالكلية ولم يلزمه قضاء شيء فكذلك
المريض العاجز عن الإيماء بالراس إن كان لا يعقل الصلوة أكثر من يوم وليلة سقطت
وإن كان يعقل لا تسقط وإن كثرت بل تؤخر إلى زمن القدرة وقال صاحب الهداية
وصاحب المنافع هو الصحيح وعلى الرواية الثانية وهي أنها تسقط عند زيادة عمره على ليلة
ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء إذا برأ وهو قاضياً وصاحب المحيط اختاره شيخ الإسلام
ونحوه لا سلام وما صحه صاحب الهداية أصح والله أعلم في الشرح ثم الزيادة على يوم وليلة يثبت

الماعات عندا يجنيقته فاذا زاد على الدوة ساقط القضاء وعند محمد
 من حيث الاوقات فاذا زادت الفوات على خمس سقط والا فلا وصح في المبسوط
 والذخيرة قول محمد بعد ذكر الخلاف بين عيين بن يثيرة ايضا ولا شك انه احوط و
 بيانه فمن اعني عليه عند الزوال واستمر الى بعد الزوال من الغد سقط القضاء عندهما
 ولا يسقط عند محمد ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يقع في المدة فان كان يقع و
 لا فاقته وقت معلوم كان يجف فوضه عند الصبح فيفق قليلا ثم يعيد الاعمال فهو
 اعادة معتبرة تبطل ما قبلها من حكم اعمله وان لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفيق
 بقة ثم يعي عليه فلا اعتبار لهذه الافاقه ولولا عقله بالبحر اكثر من يوم لم يلزمه
 القضاء عند الشيعين وعند محمد لا يلزمه وان قد المرض على القيام دون الركوع
 والسجود اي ان كان بحيث لا يقدر ان يركع ويسجد لم يلزمه القيام عندنا بل يجوز
 ان يومي قاعدا وهو افضل خلافا لرواثة فان عندهم يلزمه ان يقيم قائما وذكر
 في الذخيرة انه ان قد عمل القيام والركوع دون السجود يعني يقدر ان يقوم واذا
 قام يقدر ان يركع لكن ولا يقدر ان يسجد لم يلزمه القيام وجليه ان يصلي قاعدا
 بالاياء او اكثر المشايخ على انه مختار ان شاء صلي قائما بالاياء وان شاء صلي
 قاعدا بالاياء قوله عليه فيهم من ان يلزمه القعود وليس كذلك بل مختار ان يركع
 قائما وان شاء قاعدا فلو قال له ان يصلي قاعدا بالاياء كان اصوب الاياما قاعد افضل
 لقربه من السجود وذكر الزاهد انه يومي للركوع قائما والسجود
 جالس ولو عكس لا يصح وحل في حلقه جواحه تسيل اذا صلي بالركوع ^{السجود} لا يصح
 بهما بل يصلي قاعدا بالاياء وهو افضل او قائما كما مر وذلك لان
 الصلوة بالاياء اهن من الصلوة مع الحداث شيخ كبير اذا قام لله الصلوة

أي نزل بوله وكان به جراحة تسيل وإن جلس أي وإن صلى جالساً ركع وسجد
 لا تسيل الجرح أو لا يسيل البول فإنه يصلي جالساً ركع ويسجد ولا يجزي غير ذلك
 لو كان لو كان بحيث لو سجد سال بوله أو أنفلت رجلاً فإنه يصلي قاعداً بالأيضاء
 لما قلنا وأما لو كان زحجاً لو صلى قاعداً يسيل بوله أو جرحاً أو نحو ذلك ولو صلى
 مستلقياً لا يسيل منه شيء فإنه يصلي قائماً بركوع وسجود لأن الصلوة بالاستلقاء
 لا يجوز بلا عذر كالصلوة مع الحدث فيترج ما فيه الأتيان بركان وعن محمد بن الزناد
 أنه يصلي مضطجاً وبذل العورة بمنزلة الحدث في جميع ما ذكر من التفصيل ولو كان
 بحال الوصل قائماً ضعف عن القراءة ولو صلى قاعداً قدر عليها يصلي قاعداً بقراءة
 لا الصلوة بل بقراءة كالصلوة مع الحدث لا يجوز بلا عذر بخلاف الصلوة مع القعود
 يعني بالذي يضعف عن القراءة الشيخ الفاني الذي لا يقدر على القراءة بالقيام أصلاً
 وقاً الذي يقدر على بعض القراءة إذا قام فإنه يلزم أن يقرأ مقدار قدرته قائماً
 والباقي قاعداً والتمحيص بالشيخ الفاني لا فرق بين الشيخ وغيره من أصحاب الضعف
 ولو كان بحال الوصل منفرداً يقدر على القيام ولو صلى مع الإمام لا يقدر عليه يترج
 قائماً ثم يقعد إذا كان أي قرب وقت الركوع يقوم ويركع إن قدر على ذلك وإلا
 فيصلي منفرداً وقيل يصلي مع الإمام ويترك القيام ولا إعادة في شيء مما تقدم أجمعاً
 ثم المريض يقعد في الصلوة من أولها إلى آخرها كما يقعد في التشهد إن استطاع
 وهو قول فرقه وعليه الفتوى لأنه المعهود فيها وفي رواية عن محمد بن عبد الحنفية
 يقعد كيف شاء وقيل يقعد فيما عدا حالة التشهد كيف شاء وفي التشهد كسائر
 الصلوات والظاهر إلا أنه عند الضرورة بقدر استطاعته وفي ذلك خيرة امرأة حرم
 رأسها وخافت فوت الوقت فوضأت أن قدرت ولا يتم وجعلت

راس لها في قدرا وحفيرة وصلت قاعدة بر كوع وسجود فان لم تستطعها
 قوى ايماء اي تصلي بحسب طاقتها ولا تقوت الصلوة لانها لا تقطعها ما لم يخرج
 اكثر الولد يخرج الدم فتصير نفسا رجل شلت اي يبيت يده وليس معه خذ ضياء
 يتيمه فانه يمسح وجهه وذراعيه على الحائط بنية التيم ويصلي ويجوز ان الصلوة
 ولا تأخيرها عن وقتها ان قدر على الوضوء والتيم بوجها فالحاصل انه لا في ترك
 الصلوة مع الامكان باي وجب كان فانظر ايها العاقل قتلا في هذا المسائل التي
 الا تمتد رحمهم الله هل تجد فيها عذرا غير العجز التام لتأخير الصلوة عن وقتها عز ربكم
 واوبلا هي كلمة تفجع معناها الفضيحة استعمالها على طريق الذبابة وتولد لتاركها
 اي لتارك الصلوة اتفجع وادعو الفقيه الذي سبب تركها من ان يتم العظيم المزمع
 للعذاب الا ليم قال الله تعالى فخلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلوة قتل لم يتقدا
 وجوبها وقيل تركوها ولم يحافظوا عليها وعز جماعة من معناها اذروها عن وقتها
 وابتعوا الشهوات فسوف يلقون غيا قتل ضللا قال الحسن رة عذابا طويلا وقال ابن
 عباس رضي الله عنه شرا قيل هو واد في النار ارشدها حرا والعبد ها قرا في يد ريقا ل
 له الطيب قتل بار في جهنم تسيل اليها الصديد والقيح كذا في باب القاسير وعز
 عليه السلام ان ذكر الصلوة يوما فقال عز فظ عليها كانت له نور او بها نورا وبه القيمة
 لم يحافظ عليها لم تكن له نور او لا بها نورا ولا نجا وكان يوم القيمة ردة عن عيوبها ما بين
 والا حاد في ذلك كثيرة ذكرنا طرفا منها في الشرح ^١ على الصحيح بعض صلواتها فماتت
 في اثنا عشر رة عذرا ^٢ الخ ^٣ لا القوم تيمها قاعد ايركم ويحج ان قد عليها او يحفظ الزم
 يستطعها او مستلقيا او على جنب ان لم يستطع القعود فيتمها بحسبك رة وانما
 قد صلى او صلوة قاعدا ايركم ويحج ان قد من ذلك المرض في اثنا عشر

وقد حل القيام بنبي على صلوته واتهما قائما عندهما أي الشخين وقال محمد بن
يستقبلها لأن اقتداء القائم بالقاعد لا يجوز عنده ويجوز عندهما قلنا إن
القيام على القعود وإن صلى بعض صلوته بإيماء ثم قد وعليهما قاعد ١١ و
قائما استأنف الصلوة بالاتفاق لأن اقتداء من يركع ويسجد بالمؤي غير جائز و
لكن إن شاء الله تعالى لا يجوز ويجوز التطوع قاعدا بغيره وعليه إجماع الأئمة
وقد فعله النبي عليه السلام واستثنى من ذلك ستة الهجر فإياها لا تقم قاعدا بلا عذر
وبعضهم استثنى التراويح أيضا والصحيح جواز التراويح قاعدا بلا عذر لكن يكره و
القعود ما روي في المريض والفتيمم التطوع قائما ثم اعني أي يقب فلا بأس أن ينو كما
أي يعتمد على عدا أو على سطوة أو على حائط ويحذر ذلك أو يقعد لأنه عذر فيجوز
اتقانا فلا يكره وأما لو أتاك بغيره فإنه يكره اتفاقا لأن القعود بغيره منسك لا تقا
قائما يجوز من الكراهة عند الجنيته واحتمال فحوا لا سلام أنه يجوز عنده بلا كراهة و
هو الأصح وعندهما لا يجوز هذا أن تعد في الركعة الأولى والثانية وما وقعت الشفم
الثاني فينبغي أن يجوز عندهما أيضا في غير ستة الظهور الجموع ولو اقتضت قاعدا ثم قام
جاء بخلاف جواز اقتداء القائم بالقاعد في الموازاة اتفاقا ويجوز صلوة التطوع
الدابة إيماء للمسافر بالاتفاق وللمقيم عند الجنيته وإدبته صلوة التطوع عليها
بالإيماء إلى أي جهة تنجس جائرة لمن كان خارج المصوب بس بين يديه أو مسافرا
أو غير مسافر عند جميع العلماء غير مالك فإنه شرط كونه مسافرا وذكره في الدنيا
عن محمد بن وهب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها يجوز في المصوب بلا كراهة ومن عمل بجوز معهما
ولا يجوز عند الجنيته فذكره المصنف يعني قوله للمقيم عنده على الإطلاق غير مسلم وإيماء
في الشرح ولو أنتم خارج المصرب دخاله قبل الفراغ قبل قتم بالإيماء على الدابة وقيل

يتمها بالنزول على الأرض عليه لا كثرون ولو نزل بعد ما افتقها ركباً قبل الفراغ مني فيهما
بركوع وسجود ولو صلى بعضهما نازلاً لا نذر ركب لا ينبغي عن أبيه غيره يستقبل فيهما و
كذلك عن محمد بن وهب بن نضر بن بني فيهما وأما صلوة الفرائض على الدابة فيجوز أيضاً لمن نزل
التي ذكرناها في التيمم من خوف المرض والعذو السبع والطين فإذا خاف على نفسه ابتداء من
سبع أو لئلا وكان في طين يغيب الوجه فيه لا يجدها نازلاً إذا كان من مضى يحصل بالنزول
والركوب زيادة المرض وبطوئه جازله الأيماء بالفرض عليها واقعة تستقبل القبلة أو كونه
ذلك ولا يفقد إلا المكان ولكن أشبه ركباً به ولم يقعد على النزول وكان حيث لو نزل لا يقعد
الركوب وأما المرأة ليس معها محرم ولا تستطيع النزول والركوب نفسها فانها يصليها على الدابة
ولكن لو كانت الدابة جرحاً لو نزل لا يمكن ركوبها إلا انقبأ ولا تلزم إعادة عند ذلك العتيق
ذلك والمصلي على الدابة يركب بالركوع والسجود ويجعل السجود منخفض من الركوع كما في المرض المستعاضة
بالأيماء كما تقدم ولو سجد على شيء وضع عنده على ظهرها أو سجد على سرجة لا يجوز ذلك
السجود ولا يكون سجود أهل أيماء لأن الصلوة عليها اشترعت بالأيماء ولو كانت على سرجة
بخاضة كثيرة أو في مكانها لا تمنع جواز الصلوة على الأكثر وقيل تمنع والأول
هو ظاهر الرواية فروع ركب الدابة المتوجهة إلى القبلة أو نحو ذلك دونه عنها وهو
فيها لا يجوز صلواته ذكرها الحلواني يعني إذا كان الانحراف قد ركن على ما تقدم من
الحلاف ولو صلى في شق محل والدابة واقفة جازان ركعتين خشية كما للصلوة على
الجملة الموضوع على الأرض واقفة فيكون كالصلوة على السروان لم يكن تحت
المحل خشية وكانت الدابة تسير وهي صلوة عليها كما إذا كانت الجملة سائرة
لا يجوز الفرض إلا بعدد الواجبات والمنزلة وما نذر بالشرع وصلوة
الجنائز وسجدة التلاوة التي تليت حال النزول كلها بمنزلة الفرض بالسنة

الرواتب فكسائر التوافر عن الحقيقة أنه ينزل السنة الفجر ولا تقبل عليها
 بلا عذر لما ذكرناه ولو سلمنا لفريضة في السفينة قاعدة من غير عذر ويجوز عنده
 وقال لا يجوز إلا من عذر بان يحصل له دون الرأس بالقيام أو غيره من الأعذار
 القيام دكن فلا يترك إلا بعد ذلك إن دوران الرأس فيها غالباً فالغالب الحق القيام
 أفضل عنده ولكن الخروج من السفينة والصلوة على الأرض أفضل إن لم يكن والحل
 في السائرة ومثلها المربوطة في الجنة كانت تضطرب شديداً وإن لم يكن الاضطراب
 شديداً وكانت مربوطة بالشط فقل هو على الحل أيضاً والصحيح من الجواز اتفاقاً
 وفي الايضاح ان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الأرض فصل جاز أن حكمها
 حكم الأرض ولا يجوز أن أمكنه الخروج لأنها إذا لم تستقر فهي للثابتة
 عن هذه المسئلة فافلون ثم المصلي في السفينة يلزمه استقبال القبلة عند
 الافتتاح وكلما دارت بمنزلة البيت في حقه حتى لا يتطوع فيها موسيماً قد عطل
 الركوع والسجود والثالثة من الفرائض لقراءة وهي تصحیح الحروف بلانجحت فيهم
 وإن لم يسمع نفس فليس بقراءة بل هي محجة فإن صح الحروف من غير أن يسمع لا يكون ذلك
 قراءة في اختيار الهنداني والفضيلة وقيل إذا صح الحروف يجوز أن يسمع نفسه اختياراً
 الكرخي وهو في المحيط الأصح قول الشيخين وفي الكافي قال ثمانمائة الحروف لا يجوز
 ما لم نسمع إذا لم يسمع من يقرئه انتهى على هذا كل ما يتعلق بالنطق والاطلاق والعق
 والاستثناء والتسمية على اللحن والبيع وجوباً للجهة قبله وهو ذلك لا يسمع
 عند الشيخين ما لم يسمع نفسه من يقرئه والقراءة فرض في جميع ركعات النفل وكذلك في جميع
 ركعات الروكأن له شبهها بالسنة ولكن يفرض القراءة في كل الفرض في ذوات الركعتين
 كما يفرض في السنة من ركعات الفرضين وعشاً وكذا في

ذوات الثلثة كالغرب ففرض القراءة انما هو في الركعتين من كل منهما حال الركعة
الركعتين بغير عنيهما اي سواء كانت في الاوليين والاخيرين او الاولى والثانية
او الاولى والرابعة والثانية والثالثة او الثانية والرابعة وعندنا ثالثة في الركعة
فرض في جميع ركعات الفرض وعند مالك في الاكثر وعند غيره في كل ركعة واحد
عند البعض ليست بفرض بل هي مستحبة والدلائل في الشرح والافضل ان يقرأ في
الاوليين كما ذكره القدر في شرح مختصر الكوفي وهو يفيد انه لو لم يقرأ فيها
لا يكره والصحيح انه يكره ان كان عامدا وليجوز للسهم وان كان ساهيا لان تعيين القراءة
بالاوليين واجب اذا قرأ في الاوليين فهو الاخيرين محبب لئلا يقرأ في الثانية
وان شاء سكوت مقدار ثلث تسبيحات وقيل مقدار تسبيحة والقراءة افضل ثم التسبيح
افضل من السكوت وقراءة الفاتحة وحدها سنة وقيل مستحبة ولو لم يقرأ في الثانية
ره انها واجبة في الاخيرين بحسب سجود السهو بتركها ساهيا ووجه ابن الهيثم في شرح
الهداية وعلى هذا يكره الاتصاف على التسبيح والسكوت ثم لما بين محل الفرض من القراءة
شرح في بيان مقداره فقال واما التقدير اي بيان ما هو فرض من مقدار القراءة فالفرض
قراءة آية واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة وان اي ولو كانت تلك الآية ضيقة
مخوطة تعالى ثم نظره هذا عند المحقق في اظهر الروايات عند في رواية باطلية
القرآن ولم يشبهه خطاب احد على هذه الرواية لا يحسن ثم نظره عندنا وهو انما
ثلث آيات قصار نحو ثم نظره عبس ثم ادبر واستكبر واية طويلة مقدار ثلث آيات قصار
ذكر في الاسرار ان ما قاله احتياط لما اذا قرأ آية في كل ركعة فلو كان في كل ركعة
عن فان كان منها آية عند بعض القراء فقد اختلف المشايخ فيه اي فيكون مجزعا عن الفرض

بابها الذين امنوا اذا اتوا يتيمدين الى الحق فقرأ البعض اي اخف منها في ركعة
والبعض الاخر في ركعة اخرى فقد اختلفوا فيه ايتم قال بعضهم لا يجوز لانه دون الآية
والاصح انه يجوز على قوله وكذا على قولهما لا يزيد على ثلاث آيات تصاووا للذي لا
يحسن ان يقرأ الآية واحدة لا يلزمه التكرار اي تكرر تلك الآية عنده اي عند الجففة را
وعندهما يلزم التكرار ثلاث هوة واما القادر على قراءة آية لو كورضفها مرتين واكثر فلا
يجوز عنده والقادر على ثلث آيات لو كورائتلا يجوز عندها والراية من الغرائض لو كوع
وهو طاعة الرأس اي خفضه لكن مع انحناء الظهر لانه هو المفهوم منم اللفظة ولذا قال
وان طاطا داسة قليلا اي قدر اقليل ولم يعد لشي لم يصل احد لا اعتدال من الركوع ان
كان الى الركوع الكامل اقرب منه الى القيام جازد كوعه لان ما قرب من الشيء اعطى حكمه و
ان كان الى القيام اقرب بان لم يكن ظهروه بل طاطا داسة مع ميل لا منكبس لا يجوز كوعه
لانه لا يبعد كعاً بل قائما دجل انتهى الى الامام وهو اكم فكذلك الرجل وفتح تكبيره وهو
اي الحال انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلوته فاسدة لعدم صحة شروعه لان
الشروط وقوع تكبيرة الاحرام في محض القيام ولم يوجد جل جلد بلغت حد وثبة الى الركوع
يخفف راسه في الركوع تحقيقا لا انتقالا من القيام الى الركوع وذكر في عيون الفتاوى
اذا ادرك الرجل الامام واقترى به في ركعة بعد ما سجد الامام لتلك الركعة
سجدة فركع المقتدي وسجد سجدتين تفسد صلوته لانه انفرد بصلاة ركعة كاملة
في موضع فرض فيه لا اقتداء ولوانه ادرك الامام بعد ما ركع وهو بعد السجدة
الاولى فركع سجدة وسجد سجدتين معه لا تفسد صلوته وان كانت لا تحسب لتلك
الركعة لان زيادة ما دون الركعة غير مفسد للصلاة واذا ركع المقتدي قبل ركوع
الامام فرفع راسه قبل ان يركع الامام لم يجز ذلك الركوع حتى لو لم يعد عند كوع الامام

ومضى على صلوة فسد صلواته فوجب على المصل إعادة الركوع الأولى وان
 اذ ركع الامام وهو في الركوع بعد اجزائه اي اجزى المقتضى ذلك الركوع عندها خلافا للرؤوس
 واذا انتهى الى الامام وهو اي والامام واكرم فكبر المؤتم تكبيرة الاقتباس وقضيت رفع الامام يمين
 الركوع لا يصحيا مقتضى مدركا تلك الركعة بل يكون مسبقا بها وكان الواجب قبل تكبيره
 ركع لكن وقع ركوعه مع رفع الامام راسه الى حد هو الى القيام فثبت قال زفره ^{يد} ^{كذلك} الركعة
 ثم اعلم ان مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا للبعض لو نوي تلك التكبيرتين
 للركوع لا الاقتباس جاز ولغت نيته بشرط وقوعها في حال القيام كما تقدم ودكينة الركوع ^{متعلقة}
 بادنى ما يطلق عليه اسم الركوع لثمة عندها خلافا لمن شرط الطائفة على ما بيناه وذكر الشرح في
 شرح الاشباح انه ان لم يقل ثلث تسميتها او لم يمكنه فقد ذلك لا يجوز ركوعه ^{متعلقة}
 كقول أبي مطيع البلخي بفرعية التسمية الثلاث فيهما حتى لو نقص حتى لا يجوز ركوعه ^{سجدة}
 ولكن ذلك دكينة السجود متعلقة بادنى ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض ^{خارجة}
 القهقهة وكذا في غيره ان ادنى في تسميتها الركوع والسجود الثلث وان ^{الركعة} ^{الركعة}
 لقوله عليه السلام اذ اركع احكم فليقل ثلاث مرات سبحا رب العظم وذلك اذا نوى السجدة فليقل
 سبحان رب الاعلى ثلاث مرات وذلك اذا نواه والمراد من الادنى ما يحصل به السنة ولهذا
 كره الفقهاء عن الثلاث فاذا كان الثلاث ادنى والمستحب الا بتارنا سب ان يكون
 الاوسط خمسا والكمال سبعا ويزيد المنفرد ما شاء مع الايتار واما الامام فلا يثبت
 على الثلاث الا برضاء الجماعة والخامسة من الفرائض السجدة وهي خريفة
 تنادي بوضع الجبهة على الارض او ما يتصل بها بشرط الانخفاض ^{الركعة}
 نهائية الركوع مع الخروج على حال القيام والحكم ان فيه وضع
 الجبهة والانف والقدمين واليدين والركبتين في السجدة على السجدة

أُمرْتُ أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين
والأنف داخل الجبهة لأن أعظمها واحد وان وضع جبهة دون أنف جاز سجوده بالأجماع
ولكن إن كان ذلك من غير عندي كره في المزيدي المفيد وذكر في التحفة والبدائع أنه لا يكره
والأول أظهر لما روي أنه عليه السلام كان إذا سجد مكن أنفه وجبهة من الأرض وإن
وضع أنفه دون جبهته فذلك يجوز سجوده ولكن يكره إن كان بغير عنده وقال لا
يجوز السجود بالأنف وحده إلا إذا كان يجتمع عند هور واثرة اسد بن عمر عن أبي حنيفة وفي
الزاهد ذكر الأنف وهو اسم لما صلب ليل على أنه لا يجوز السجود على الأنف وإن عليه يكن
ما صلب منه وفي كفاية المجالس عن أبي حنيفة أنه إذا وضع رية أنفه لا يجوز ولا يجوز إذا
عظم أنفه ولو وضع خده في السجود أو ذقنه وهو ملتقى الخدين من الخكة لا يجوز سجوده
بالأجماع وإن أي ولو كان ذلك من عذر ما نفع من لزوم السجود على الجبهة ولا تفيل أن عذر
العذر المانع يؤمى بالسجود أيماء ولا يسجد على خده ولا ذقنه لسقوط السجود عند وجود
العذر في محله وهو الجبهة والأنف ووضع اليدين والركبتين السجود ليس بواجب ليس
بفرض بل هو سنة عند الأخلاف والزفر والشافعي رده فإن ذلك فرض عندهما لو سجد ردها
يديه أو كبتيه لا يجوز سجوده عندهما ولكن عند الإمام أحمد المحدث المتقدم لنا أن السجود
يتحقق بدونه وتام تحقيقه في الشرح ولو سجد لم يضع قدميه وأحياناً على الأرض لا يجوز ولو
وضع أحدهما جاز ويكره كالوقوف على قدم واحدة وقيل فيه روايتان وذكر الترمذي في إسناده
والقدمين سواء في عدم الفرضية وذكر الأكل أنه الحق وهو بعيد عنده على ما قررناه
في الشرح والمراد من وضع القدم وضع أصابعها وإن وضع أصبعاً واحدة أو
وضع ظهر القدم بلا أصابع إن وضع مع ذلك أحد قدميه صحيح والأفلا وفهم
منه أن المراد بوضع الأصابع توجهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والآ

فهو وضع ظهره للقدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه له وأكثر الناس عنه غافلون ولو سجد بسبب الأزدحام على فخذ جاز وهو قول المحققين وكذلك كان به عند منعه عن السجود على غير الفخذ يجوز سجود على الفخذ في المختار ولا يجوز إلا على الفخذ كذا في الخلاصة ولو وضع كفه بالأرض وسجد عليه يجوز على الصحيح ولو لم يذكره هو أي السجود على الفخذ قول المحققين وهو لا يروى عن الإمامين مخالفتهم وإن سجد على ركبتيه يجوز سواء كان بعد ذلك وبغيره بل هو إيماء في الزاهد عن الحسن ^{عليه السلام} الأصح إذا سجد فخذيه أدركت به بعد جاز ولا فلا وإن سجد على ظهر رجل للأزدحام وهو ذلك الوجه ^{عليه السلام} في الصلوة التي يصليها الساجد يجوز سجوده كما في الحاجة في الجملة وإن سجد على ظهر رجل في الصلاة التي هو فيها لا يجوز سجوده لأن الضرورة إنما تحقق عند اشتراك فيها لا عند الجواز مخصوص بجند الأزدحام فلا يجوز بدونه ولو كان موضع السجود رفع أي عمن موضع القدمين إن كان ارتفاعه قد ارتفع لبنتين منصوبتين جاز السجود عليه ^{عليه السلام} والآي من أن يكون ارتفاعه ذلك التقدير إن كان أزيد فلا يجوز السجود عليه وإذا بالبنية في قوله مقدار لبنتين لبنتيها وهو ربع ذراع عرض ستة أصابع فمقدار ارتفاع اللبنتين نصف ذراع ثلثي عشرة أصبا في الزاهد في السجود لم يفرق على ذلك وإن صدره بين كذا الصحيح والأقرب ما ذكره المصنف ولو سجد على كور عمامته وهو دورها يقال كوار العمامة وكورها إذا دارها ولها وهذا العمامة عشرة أكواري دارا وسجد على فاضل ثوبه أي الذي هو لا به إذا وضع كور العمامة أو فاضل الثوب على شيء طاهر جاز سجوده عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وأحمد أيضا فإن عند هؤلاء لا يجوز ذلك في الشرح ويشترط في صحة السجود على كور العمامة أن يكون ما سجد عليه منها متصل بالجبهة فلو سجد على ما اتصل بما فوق الجبهة لا يجوز ولا بد

ان يجذب في سجوده عليها حجم الارض كما في السجود على القطن ونحوه ومع هذا اكله يكره اذا كان
 بلا عذر ولو بسط كبر اذ يله على شئ نجس فيسجد عليه لا يجوز سجوده في الاصح وقيل في رواية
 يجوز وسجد المرغنيا في مجلس بشئ وان اعاد السجود في هذه الصورة عليه كما ظاهرها لا خلاف
 ولو وضع كفيه او بسط خرقة على شئ طاهر للحر او البرد او للتراب سجد على ذلك جازو
 الكلام كله انما هو في الكراهة ما في الكهفين فيكره بلا عذر وانما الحرقة ونحوها فانما يصح
 عدم الكراهة وعن المجتهد انه صلى في المسجد الحرام على الحرقة فنهاه رجل فقال له الامام
 من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام جاء التشكيك من وادي اي تعلم من مناسم
 تعلم من تاهل تعلمون علي ابراهيمي بلا دم فقال نعم قال يجوز الصلوة على الخشيش ولا يجوز
 على الحرقة فالحاصل ان الكراهة في السجود على شئ مما افش على الارض خلافا لما لا ربه فيها
 ليس من نجس الارض كالجلاد والمجم والمسوح من قطن وكتمان فان عند يكره السجود على ذلك
 والقييد اطهر مما هو لا دم في موضع الكف كالماء واما نير الكف فانه لو بسط على نجس
 نجيب يمتنع وصولا اثر النجاسة من الريح والوف يجوز على ما مر في فصل النجاسة ثم البسط
 الرفع الحر او البرك كراهة فيه ولما لم يمتع التراب كانا لدفع عن عمارة او ثوبه لا يكره و
 ان كان لذي يمن وجهه وجهته مع عدم التصرف انه يكره ومن صلى على قباء ونحوه جعل
 موضع الكف تحت رجليه وسجد على زيله لانه اقرب الى التواضع وان سجد على الشلج
 فانه ان لم يلتد بان يكس حتى يذ اخل ويلين بعض اجزائه ببعض وكان الشلج بحيث
 يغيب وجهه اي وجهه الحادية ولا يجذب حمة اي صلابة جرمه لا يجوز
 سجوده عليه لعدم استقرار وجهه على الارض وما يتصل به اولن ابد جاز سجود
 عليه وعلى هذا اذا القى الخشيش وطبا اوبيا فسجد عليه ان ابد حتى لا يتسفل بالفضل
 ان يجذب حمة جازو الا فلا وكن الحكم اذا سجد على اللبن او القطن الخلوهم او الصق

وبخوه وان لم تستقر جهته بتمام التسفل لا يجوز سجوده وكان اكل محشوكا لفراش
 والوسائد وكذا كورا العمامة ما لم يكسبه حتى ينتهي الى تسفله ويجب الصلاة لا يجوز
 سجوده ولو سجد على الدخن او على الارز او على الجاودس وهو نوع من الدخن وعلى الذرة
 لا يجوز سجوده لانها لما سنها ولزادتها لا يستقر بعضها على بعض فلا يمكن انتماء
 التسفل فيها ولو سجد على الحنطة او الشعير يجوز لان حياتها تستقر بعضها على بعض
 لخشونة ودخاوة في اجسامها واما الارز ونحوه من الحبوب والمخلوج وشبهه من
 المنقوش اذا كان شئ منهما في الجواهر جاز السجود عليه اذا كان غير متخلل في الجواهر
 بحيث لا يتسفل بالكس وسئل نصيرده بن يحيى عن يضع جهته على حجر صغير
 هل يجوز سجوده ام لا قال ان وضع اكثر جهته على الارض اي مع ذلك الحجر لا مذ من جملة
 الارض يجوز ولا فلا كن اذ كره في المحيط وفي التعنيس ايضا وحال الجبهة طولاً من الصدر
 الى الصديق وتعرض من اسفل الحاجبين الى حوض القحف وان لم يضع ركبتيه في السجدة
 على الارض يجوز سجوده هو المختار لما تقدم ان وضعهما ليس بفرض والسادس من الفرائض
 القعدة الاخيرة التي تكون في اخر الصلوة سواء تقدمها قعدة او لا وقد افترض في القعدة
 هو القعدة مقدار اذ في قراءة التشهد وهو اسرع ما يكون مع تصحيح الالفاظ لقوله
 عليه السلام اذا قلت هذا افعلت هذا فقد تمت صلواتك على التمام بالحدّين
 اما بقوله النيات الى اخره واما بالقعود فقد في ذلك القول ولم يرد من التشهد النيات
 الى عبده ورسوله لا ما زعم البعض انه لفظ الشهادةين فقط وتظهر فرضيتها
 اي بشرة فرضية القعدة في هذه المسائل الاولى رجل صلى الظهر ونحوها
 خمسا بان قدام الحامسة بالسجدة ولم يقعد على راس الاربعة بطلت فرضيتها
 اي فرضية صلواته وتحولت صلواته فلو يضم سادسة عندها واما عند حمده

فبطل اصل صلوة وخرجت من كونها صلوة وكذا لو لم يقعد على ثالثة المغرب او
 ثانية الفجر حتى يقيد بكتة اخرى بالسجدة والثانية من المسائل المسافرة اذا اقتد^ع
 بالمقيم في صلوة فاشة لا يبيح اقتداؤه لان القعدة الاولى فرض في حق المسافر
 دون المقيم فيكون اقتداه به كاقتراده المفترض بالمتنفل وهو غير جائز عندنا
 قيد بالفاشة لانه لو اقتدى به في الوقتية يعصح لان صلوته تضيير بها باقتدائه
 في الوقت لا بعد الوقت والثالثة من المسائل اذا تدركوا الصلي بعد تمام الصلوة
 والقعود تدل بالتشهد بسجدة التلاوة تعاد اليها اي الى سجدة التلاوة بان يسجد بها
 ارتفعت اي زالت فرضية القعدة حتى انه لو لم يقعد تدل بالتشهد بعد ما
 سجد للتلاوة فسد صلوته لانعدام فرض منها وهي القعدة الاخيرة والرابعة
 من المسائل اذا نام المصلي في القعدة الاخيرة فاملا انتبهي فوقت انتباهه
 يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد فسد صلوته لان الافعال في الصلوة
 حالة النوم لا تحتسب ولا تعتبر بصدورها لا عن اختيار كان وجودها كعدمها
 كما اذا قرء فيها نائما او قام او ركع او سجد نائما وهذا في القيام والقراءة و
 الركوع والسجود مقرر واما القعدة فقبل تقبيل النائم والاصح انها لا تعتبر
 لانها من اجزاء العبادة فلا تتأذى بلاحتمال هذه المسئلة وهي تقع لبعض
 افعال الصلوة حالة النوم بكثير وقوعها لاسيما في التراخي خصوصاً في ليالي الصيف
 والناس عن هذه المسئلة غافلون والسابعة من الفرائض وهي سجدة المسلمين الخلف
 فيها وهي يخرج من الصلوة بفعل المصلي فانه فرض عند خلافا لها على ما ذكره
 ابو سعيد البردعي حتى ان المصلي اذا احشأ بعد ما تقعد قدر التشهد وتكلم
 او عمل عملا ينافي في الصلوة كالاكل والشرب وغير ذلك تمت صلوة بلا اتفاق

لتمام جميع فرائضها وان سبقه الحدث من غير تعدد في هذه الحالة فكذلك
 تمت صلواته عندهما ولم يبق عليه الا شيء واحد هو السلام وقال ابو حنيفة
 انه يتوضا ويخرج من الصلوة بفعله قصد الكونه فرضا ببقائه عليه من
 فرائضها حتى لو لم يتوضا ويخرج من صناعته تبطل صلواته ويتبين على هذا
 الاصل وهو كون الخروج بفعل المصلي فرضا عنده لا عندهما اثني عشر مسائل
 تلقب بالاثني عشرية وهي المتيمم اذا راي الماء فقد روى استعماله بعد ان قد
 قدر الشاهد وكذا المقتضي بالمتيمم اذا راي الماء في هذه الحالة وهذه انما
 قاد روى استعماله او كان المصلي ماسما على الحقة ففقت ما سوي بعد ان قد
 قدر الشاهد وخلص خفيه او احدها حقيقة او حكما بعد ان يبحثان من رايه لا يظن
 خارج الصلوة قيد بلانه لو خلعه لعل كثيرا من الخلاف لوجود الخروج بصحة ^{كان}
 المصلي اميا فتعلم سورة من القرآن بعد لفقد قدر الشاهد بان تذكرها او لم تكن
 ففهمها من غير تكلف حتى لو تعلمها من غير لا يتاخر الخلاف يخرج بصحة اركان الصلاة
 عاريا فوجد ثوبا قد روى عليه بعد ان قدر الشاهد وكان المصلي ماسما غير ذلك
 الركوع والسجود فقد روى عليها بعد الفقد قدر الشاهد وتذكر المصلي في هذه الحالة
 ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو من الترتيب وحاشا الامام القاري في هذه الحالة
 فاستخلف اميا او طلعت عليه اي على المصلي الشمس وهي صلوة الفجر في هذه الحالة او دخل
 وقت العصر وهي صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصلي ماسما على الحقة فسقطت
 عن بورد في هذه الحالة او كان صاحبها فاقطع عنده في هذه الحالة واستمر
 الا فقطاع حتى استوعقت الصلوة بان تقطع وهو هذه الحالة من قبل الظاهر والظاهر
 حتى خرج وقت العصر هذه السائل الاثني عشرية في صلواته عنده لم يبق على الصلاة الا من غير صناعته

وقد اتممت صلواته بناء على الاصل المذكور وقد اجمعت وتحقيقه في الشرح وقد زيد على هذه
المسألة ما لو صلى بالجماعة فقد ما يزيلها ثم بعد ما قد قدر التمهيد على ان التماسها وما اذا دخل
وقت من الثلثة فقام فأتته في هذه الحالة وما اذا اعتقت وهي فصل بغية فقام في هذه
الحالة فلم تستر على الفروع الثلاثة من الفرائض فبقي الثانية من المختلف فيها فقيل
الا كان فانه عند بيوسفه والشافعية فرض لما ذكرنا من الحديث اي حديث ابن مسعود المستند
اوله كذا الفرائض وعندنا نقول ان كان من الواجبات لا من الفرائض فمثل محمد بن
ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال اني لا خاف ان لا يجوز صلواته ولكن اني لا جفينة به عن
الشرح من تراش الاعتدال يلزم الاعتدال اي يلزمه ان يعيد الصلوة بالاعتدال
المشايخ من قال يلزمه ويكون الفرض هو الثاني والخيار ان الفرض هو الاول والثاني
جبر الحال الواقع فيه بترك الواجب وكذا كل صلوة اديت مع الكراهة التي هي
يجب اعادةها الفرض هو الاول والثاني جابر قال ابن الهمام في شرح الهداية
ركن الترتيب من الركوع والجلوس بين السجدين والطائفة بينهما كلها فرائض
عندنا بيوسفه وعندنا هي من على ما ذكره في الهداية وقال ابن الهمام
في شرحها ينبغي ان تكون القومة والجلوس واجبتين لمواظبته عليه السلام عليهما وقوله
عليه السلام لا تجزي صلوة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود ويد له عليه
ما ذكره فاضلان في ما يوجب السهو المصلي اذا ركع ولم يرفع راسه من الركوع حتى
خبرنا جدا ساهيا يجوز صلواته عند الطرفين وعليه السهو في القنية وقد شد
الشد في شرحه نقول ان كان جميعا تشديدا بليغا فقال واكمال كل دكن واجب
عندنا وعندنا بيوسفه والشافعية فرض في ركعة فيمكث فيها وفي القومة حتى يطعم كل عضو
من اشرار الواجب عند الطرفين حتى لو تركها او شيئا منها ساهيا يلزم السهو ولو تركها

عند أيكوه اشد الكراهة يلزم ان يعيد الصلوة وتكون معتبرة في حق سقوط طه
 الترقيب ونحوه كمن طاف جنباً يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول ولا كذلك الثاني
 وما سواه اي وماعدا تعديل الأركان من الواجبات من جملة اشياء منها التغيير قراءة
 الفاتحة فان قرائتها واجبة عندنا وعند الأئمة الثلاثة فربما فيها تعميمين
 القراءة المفروضة فيها في الركعتين الأوليين منها ومنها الاقتصار بالفاتحة فيها
 اي في الركعتين الأوليين على مرة واحدة في كل واحدة اي بحسبان تكون الفاتحة
 في كل ركعة من الأوليين واحدة حتى لو كورهما في ركعة كره ان كان في واجب سجود السهو
 لو انتهى الخاتمة المتعارضة وقيد بالأولين لأن الآت اوفيهما مرة في كل ركعة
 ليس بواجب حتى لا يلزم سجود السهو وتكرار الفاتحة فيه مما سحره ولو لم يقدّمه
 لا يكره ما لم يورد الى القبول على الجملة واعلم ان الركعة علم انهما من الواجبات
 تقدم بها اي تقدم الفاتحة على السورة لله والخطبة ومنها ضم السورة او ما
 يقوم مقامها من الايات التي تعدل السورة اليها اي الى الفاتحة في الأوليين للخطبة
 ايضا وهو ستة عند الأئمة الثلاثة هن الواجبات الخمس في القراءة في الجهر وفيه
 بها كالحج والجمعة ونحوها ومنها المخافة بالقراءة فيما خافت فيه بها
 كالظهور ونحوها ومنها قراءة القنوت في الوتر ومنها قراءة التشهد في القعدة
 الاولى والاخيرة وهو ظاهر الرواية وفي رواية قراءة التشهد طعنة في القعدة
 الاخيرة فقط فالاولى مستلزمة لظاهر الرواية لهما واجبة القعدة من الجماعة القعدة الاولى منها
 سجدة الثلاثة فانها مع كونها واجبة نفسها فهي من اجب اتصالها انما اذا تليتها بالوتر من الجماعة
 السهو ومنها سجدة السهو لا تجبر لموقع من الخل فيها كما لاها وهذا واجبة منها تكبيرات
 العبد لله للخطبة من غير ترك ايضا والمراد بالتكبيرات الزوائد ولمسا تكبيرة

الاحرام بفرض تكبير الركوع والسجود سنة الاركوع الركعة الثانية فان تكبيره
 واجب كما يقال بالواجب هي الزوائد فمنها الانتقال من الفرض الذي هو فيه الى
 الفرض بغير مكث الذي بعده فانه واجب حتى لو اخرج ركوعين يجب سجود
 السجود انتقاله من الفرض الى غير الفرض الذي بعده وهو السجود وكذا اذا سجد ثلاث
 سجودات وقعد عن النهوض الى الثانية او الرابعة ثم قام ونحو ذلك مما يتجمل في بين
 الفرضين شيء ليس بفرض وكن اعادة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال في كل
 الصلوة او في كل ركعة على ما بيناه في الشرح والخروج منها بلفظ السلام واجب ايضا
 ولم يذكرها المصنفه والما بيان صفة الصلوة من ابتدائها الى انتهائها على الترتيب
 فهو انه اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة نوى وهي شرط كما مر واخرج يديه من كميته
 عند التكبير وهو ادب ليس بفرض في شيء من الصلوة خلافا لمن لا علم له بالفقه المصنفين
 فيه على ما بيناه في الشرح ثم اذا نوى تكبيرة الاحرام ورفع يديه وهو مستويا افضل كون
 الرفع مع التكبير ابتداء عند ابتداء ثبوتها وعند انتهائه وذكر في هذا ثلثه يرفع
 يديه أولا ثم يكبر فانه قال لا يصح انه يرفع أولا ثم يكبر انتهى والمعنى اختيار شيع الاسلام
 وصاحب الحققة وقاضيهما واخرين وذكرنا هذا عن الباقي ان قال هذا قولهما جميعا
 وقيل يكبر أولا ثم يرفع ولو ترك الرفع دائما من غير عذر يان ثم لان تركه لحيانا والسنن ان
 يرفع الرجل يديه حتى اذا اي يقابل با بهامية تنحني اذ نبي في فتاوى قاضيهما من طرف
 ابهاميه لمحق اذ نبي وعند المائة الثالثة يرفع يديه الى منكبيه لا شك ان يديه اذا اراد
 منهما الكفان فاذا كانا حاذي منكبيه يكون طرف ابهاميه حذاء شحقي اذ نبي ويفرج
 اصابعه حالة الرفع لكن لا فيج كل التفريق كما انه لا يضم كل الاصبع بل يتركها على
 العادة ويحب حالة الرفع بطن كفيه نحو القبلة كما لا لا قبل عليها

وقال بعضهم يجعل يطن كل كف الى الكف الاخرى اما المرأة فانها ترفع يديها عند
التكبير حتى اذا نذرت بها بحيث يكون راس الاصابع حذاء منكبيها لانه استلها وقيل هذا
في حق الحرة واما الامانة فكالرجل في رواية الحسن عن ابي حنيفة انه ان المرأة كالرجل و
الصحيح الاول والمفتدي يكبر تكبيراً مقداراً بتكبير الامام عنده وعند هيكبر بعد تكبير
الامام والحلاف انما هو في الافضلية لا في الجواز وقد تقدم ثم يضع يمينه على يده
بعد التكبير ولا يرسلهما عند اخلافاً لما لك به لما روي انه عليه السلام كان يأخذ
شماله بيمينه ويقبض بيده اليمنى بسبع يده اليسرى اي السنة ان يجتمع الوضوء القمير
جميعاً وكيفية ان يضع كف اليمنى على اليسرى ويخلق الا بهام ^{وسط} والخصر على الرسم
الاصابع الثلاث على الذراع ويضعهما الرجل تحت الثبوة وعند الشافعي على الصدرة ^{هو}
رواية عن مالك واحمد والمرأة تضع تحت ثدييها بالاثقان لانه استوطان ^{كل} الوضوء
قيام فيه ذكر مسنون عندها وعند محمد رسته لكل قيام فيه قراءة فيعظم حال الشاء
القنوت وصلوة الجنادة عند ما لا عنده ويرسل في القنوت بين الركوع والسجدة ^{التي}
العبيد ثم يقول سبحانك اللهم ومجدك الى اخره اي وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله الا
كن ادوي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما كابر الصفوة بتدوون الله تعالى عليهم ثم ان زائدة
قوله تعالى جدك وجل ثناؤك لا يمتنع من زيادته وانسكت عنها يوم يكلمك فيذكر في الاحاد ^{شدة}
المشهورة والاولى تركه الا في صلاة الجنادة وقيل يقول ايضا بعد التناء وقبل ان يجبت
وجبي للذي فطر السموات والارض خضعا وما انا من المشركين الخ عند ابي حنيفة ^{صلى}
ونسكى وعياي مما قال الله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين
وعند الشافعي رحمه الله يقتصر عليه ثم في اول روايته عن ابي يوسف انه يقول
التوجه قبل التكبير والنية في روايته بعده وعند هيكبر التوجيه قبل الافتتاح

ولما كان ظاهر كلامه انه ياتي قبل التكبير عندها لانه المتبادر من الافتتاح
قال يعني قبل النية ولا يقول ذلك بعدهما قبل التكبير بالاجماع هو الصحيح كين
يفصل بينهما والتكبير وعلم بقيد الاجماع ان مراده في قوله قبل التكبير اي قبل التكبير
والنية اي كما قيدناه به ثم بعد الاستفتاح يتعذر لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن انم
فذلك ما علمنا عليه في الشرح لم يختار في لفظه عند صاحب الهداية استعين بالله الخ وهو
اختيار الفقيه ابى جعفره وعند غيره اعوذ بالله ومجمله اول الصلوة فلو نسيه حتى قراء
الفتحة لا يتعذر كذا في الخلاصة وفيهم من انه لو تذكر قبل كما لها يتعذر وح ينفي ان
يستأنفها واما التعوذ فتبع للثناء عند البيهقي فكل من ياتي بالثناء ياتي به ولو كان
يقترن او لا لانه لدفع الوسوسة والحل يحتاجون اليه حتى انه ياتي به المقتدي كما يابى لانه
والمنفرد وفي العبد ياتي به قبل التكبيرات بعد الثناء لانه تتبع له وعند هجا
المتعوذ تتبع للقراءة فكل من يقرأ ياتي به لان شرعيتها بالاية فلا ياتي به المقتدي
الا فلا يقرأ بخلاف الامام والمنفرد ويؤخر عن تكبيرات العبد لان القراءة لها واما
المسبوق فلا ياتي به عندها الا بعد مفارقة الامام لا يهمل قرأته وعنده ياتي برتين
لانه يثنى مرتين كما قال المصنف والمسبوق ياتي بالثناء اذا ادرك الامام حاله الخاف
ثم اذا قام الى قضاء ما سبق منه ياتي به ايضا كذا ذكره في الملحق لان القيام الى قضاء ما
سبق كتحريمه اخرى لتغير الحال وما ذكرنا من انه يتعذر مرتين لفتياد صاحب الخلاصة وفي
غيرها ان المسبوق يتعوذ عند ايتيائه عند الشرح فقط ولم يدرك المصنف قط الطرفين بل
قصر على قول البيهقي فسد كانه هو الاصح عنده تبع لصاحب الخلاصة لكن المختار وهو قولها
على اختاره قاضيان والهداية وشرحها والكا في واكثر الكتب في بعض النسخ المتعوذ
عند فتاح الصلوة لا غير ولو افتتح الصلوة ونسي التعوذ حتى قراء الفاتحة لا يتعذر

وإذا أدرك الشارح في الصلوة عند شروعه الإمام وهو يحرم بالقراءة لا ياتي بالثناء
 بل يسمع وينصت للآية فقال بعضهم ياتي بالثناء عند سكناات الإمام كلمة كلمة
 وكلمتين كلمتين بحسب ما يمكنه لأنه ممكنه الايتان بالاستماع مراعات الامم وعن الفقهاء
 أبي جعفر الهندواني أنه قال إذا أدرك الإمام في الفاختة يثني بالاتفاق وإن أدركه في
 السجدة يثني بالاختلاف عند أبي يوسف رحمه الله عند محمد بن كذا ذكره في الخبر وهو الجليل
 طاهر الأروا في صلوة الجمعة والعيدين قيد بهما بناء على الغالب البعيد عن الإمام يقع
 فيه إذا كان المقدم في حال الجمهر بعيداً عن الإمام بحيث لا يسمع صوته فقد خفف المتأخر في
 فيه كما اختلفوا في وجوب الانصات على البعيد حال الخطبة قال بعضهم يجوز القراءة و
 لكن البعيد والأصح أنه يجب الانصات عليه فكذلك ينبغي أن يكون هنا وإن أدرك الإمام
 في الركوع فإنه يتحرى في رأيته الايتان بالثناء ان كان أكثر رايه أنه لو اتي به أي بالثناء
 يدرك الإمام في شئ من الركوع ياتي بمقام ثم يركع لحرز الفضيلتين مع الشاء هو القيام
 والآي فان لم يكن غالب ظن ادراك شئ من الركوع لو اتي بالثناء يركع ويتابع الإمام ويتروك
 الشاء لأن ادراك فضيلة الجماعة في تلك الركعة أولى وكذا الحكم إذا أدرك الإمام السجدة الأولى
 أن غلب على ظن ادراكها إذا شئ يثني ولا يترك الشاء ويسجد لا حرز فضيلة السجدة
 قيد بالأولى لأنه لو أدرك في الثانية فإنه لا يثني بكبير المشاركة لقلتها بقى من الركعة
 ولا ياتي بالركوع فيما إذا أدرك الإمام بعد الركوع لأنه لا يحتسب له فيكون شتغاباً
 لأنه ليس من الصلوة ولا يكون مدركاً لتلك الركعة ما لم يشارك الإمام في الركوع
 كما هو في مقدار تسبيحة منه لقوله عليه السلام إذا اجتمع إلى الصلوة ونحن في السجدة
 فاسجدوا فلا تعدوها شيئاً ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلوة وفي الخبر قالوا إن
 سوطهم في الركوع يعني حال كون الإمام ركعاً صاعداً لتلك الركعة سواء قد فعل التسبيح

او امر يقيد راي لا يشترط المشاركة قد التسمية وهذا هو الاصح لان الشرط هو المشاركة
 في جزء من الركن وان قل ادناهم ان ينتهي الوجه الركوع قبل ان يخرج الامام من حد الركوع و
 ان ادرك الامام وهو في القعدة الاولى والاخيرة قال بعضهم يكبر ويقعد من غير ثناء
 وقال بعضهم ياتي بالثناء ثم يقعد والاول على التحصيل زيادة المشاركة في القعود و
 لا يعود الا بعد الثناء لانه المتوارث وان كبر ولتعود ونسي ثناء لا يبعد كذا الزكبي و
 بداء بالقراءة نسي الثناء والتعود والتسمية لفوائدها ^{سنة} على السهو ^{سنة} لا سهاوتها ^{سنة} لا سهوتها
 بل تبرك الواجب ثم بعد التؤدة يسمى اي يقرؤ بسم الله الرحمن الرحيم فياتي بها بالتسمية
 اول كل ركعة يقرؤ فيها وهي سنة وذكر الزبلي في شرح الكنتان الاصح انها واجبة كذلك في
 وغيره وينبغي عليه وجوب سجود السهو بتكررها سهوا وحلي اية من القرآن انزلت بالفصل
 بين السور وليس جزء من الفاتحة ولا من سورة سواها الا سورة الفل خلافا للشافعي
 فانها عنده هي اية من الفاتحة ومن كل سورة ايضا في قول ثم في رواية عن ابى حنيفة رده انه
 ياتي بها في اول ركعتيها والصحيح انه ياتي بها اول كل ركعة يقرؤ فيها احتياطا لان
 اكثر المشايخ على هذا ذكره في الكفاية عن الحسن وبنيته في الشرح وتخفى عندنا
 وعند احمد خلافا للشافعي رده فان عنده يجهر بها في الجهرية وتحقيق الادلة في
 الشرح واما الامام اذ يجهر فلا ياتي بها اي لا ياتي بها جهر بل ياتي بها سورا خافت ياتي
 بها اي بخافه والمنفرد مثل الامام في ذلك كله واما التسمية عند ابتداء السورة بعد
 الفاتحة فانه عند ابى حنيفة لا ياتي بها في حال الجهر ولا في حال الخافت وكذلك عند
 ابن يوسف وعند محمد ياتي بها في اول السورة اذ كانت بالقراءة لا اذ هم بها كالمجمع
 بين الجهر والخافت في ركعة واحدة وعن محمد ياتي بها اذ خافت ثم بعد التسمية
 يقرؤ الفاتحة واذا قال الامام في آخرها ولا الضالين يقول اي لامام امين والمؤمن

ايضاً يقولها والتامين سنة لقوله عليه السلام اذا امن الامام فامنوا فانه
 من وافق تامينه تامين الملايكة غفر الله له ما تقدم من ذنبه ويخفى فيها
 الامام والمقتدون يخفون ائمة خلافاً للشافعي ولا نهادعاء والاصل فيه الاختفاء
 لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ثم يضم الى الفاتحة سورة اقلث آيات قصار
 قد رخصت سورة وجوباً فان قرو معها آية قصيرة او اثنتين قصيرتين لم يخرج عن حد
 الكراهة اي كراهة التحريم لتلك الواجب ان قرت ثلث آيات قصار وكانت الايتان
 الايتان تعدل ثلث آيات قصار خرج عن حد الكراهة المذكورة ولم يدخل في
 حد الاستحباب فيكون فيه كراهة تنزيهة والمراد من الاستحباب السنة كما في اكثر
 الكتب لان الواجب ضم السورة والايات اليها اي الى الفاتحة في الاولي وليس المستحب
 اي السنة على ثلاثة اوجبا حدها ان يقرأ في سفر حاله الضرورة من خوف
 او عجلة لهم بفاتحة الكتاب اي سورة شاء ومقدار قصر سورة من اي محل
 تبسروا فيها ان يكون في سفر حاله الاختيار وعدم الضرورة فم يقر في صلوة
 الفجر مع الفاتحة سورة البروج ونحوها ويقر في الظهر كذلك وفي العصر والمغرب
 دون ذلك نحو الطارق والشمس ونحوها وفي المغرب يقر بالقصر جداً كالعصر
 والكوشوثانها ان يكون في الحضر وفي اذا خاف فوت الوقت يقر قديماً لا تفوته
 الصلوة كما في سفر حاله الضرورة وان لم يخف فوت الوقت يقر في صلوة
 الفجر في الركعتين باربعين آية وهو في السنة وخمسين وستين آية
 وهو الاوسط والاعلى الزيادة على الستين الى المائة فقد روي ان النبي عليه السلام
 كان يصلي في الفجر ثمانين آية وانه كان يصلي في الفجر بالصدقات وانه يصلي فيها
 بالستين الى المائة على ما بيناه في الشرح وذكر في الهداية انه يقرأ بالاربعين

بآية وبالكسالى اربعين وبالا ووسط ما بين خمسين الى ستين وقيل كان الليالى
 قصداً افا ربعين وان كان طولاً فصانته وما بينهما ما بينهما وقيل ينظر الى طول الاية
 وقصرها وتوسطها ويقرأ في الظهر مثله اي مثل ما يقرأ في الفجر ويقرأ فيها دون
 اي دون ما يقرأ في الفجر كذا في الاصل وهو المعمول به وفي الاختيار يقرأ في الظهر ثلاثين
 يعني في الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى ويقرأ في العصر والعشاء كذا اي ما دون
 ما يقرأ في الفجر واحدة وعن النبي عليه السلام انه كان يقرأ في العشاء والتين والزيتون
 فقال لقد وردني يقرأ في الفجر اي كل ركعة بطول المفصل اي سورة من طول المفصل وفي
 الظهر كذا لك والعصر والعشاء با ووسط المفصل وفي المغرب بقصداً المفصل لما نوى
 عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى الاشعري تقرأ في المغرب بقصداً المفصل ر في
 العشاء با ووسط المفصل وفي الصبح بطول المفصل واما الطوال اي طول المفصل فمن
 سورة الحجرات الى سورة البروج واما الا ووسطا فمن سورة البروج الى سورة لم يكن ولما
 بقصداً فمن سورة لم يكن الى آخر القرآن هذا هو الذي عليه الجمهور وقيل طوله من قاف
 وقيل من الفتح وقيل من القتال وقيل من الجانية وقيل من الحجرات الى عبس والا ووسطا
 الى الصفي والمباقي الى آخر القصار ويقرأ في الفجر في الركعتين اربعين وخمسين آية سورة
 الفاتحة كذا ذكر صدر الشهيد في كتابه وحد الاطالة في الفجرانه يقرأ في الركعة الاولى
 من ثلاثين الى ستين وفي الثانية من عشرين الى ثلاثين كذا ذكره في الخلاصة الفتاوى
 والماخوذ ان طول المفصل من سورة الحجرات الى النبأ العظيم ووسطا المفصل من ثمة النبأ
 الى سورة القدر والباقي قصداً المفصل والا يحتمل طول المفصل من سورة ص الى سورة
 عبس ووسطا المفصل من سورة عبس الى سورة لم يكن وقصداً المفصل من
 سورة اذا زلت الارض الى آخر القرآن والمنفرد كالامام في جميع ذلك وطويل

الإمام في صلوة الفجر الركعة الأولى على الركعة الثانية وهذه الإطالة شعبة إجماعاً
 أعانته على إدراك الركعة الأولى لأن وقتها وقت نوم وغفلة وقد رآه إطالة
 قراءة ثلثي القدر المسنون فيهما في الأولى ثلثه في الثانية وهو معتبر من حيث
 الإيذان تقارب طولاً وقصرافان تفاوتت فمن حيث الكلمات والحروف وقيل فترا
 في الأولى ثلثين وفي الثانية عشر وعشرين ولوقوع الأولى في أربعين وفي الثانية ثلث
 آيات لا بأس به وذلك إنما هو بيان الأولوية ودكتها الظاهر ودكتها ما سواها أي سوا
 الظاهر من بقية الصلوة وفي بعض النسخ وما سواها أي دكتها ما سوا الظاهر والظاهر في ثلث
 القراءة المسنونة لا تسن إطالة الأولى في غير الفجر عندهما بل نكوه وقال محمد وأحمد بن
 أن يطيل الأولى على الثانية في الصلوة كلها أعانته على إدراك الركعة الأولى كما في الفجر
 فإن الوقت فيما سواها أيضاً وقت اشتغال بالكسب كما أنها وقت اشتغال بالنوم وإما
 إطالة الركعة الثانية على الركعة الأولى فمكروه بالإجماع كانت تلك الإطالة ثلث آيات
 أو ما فوقها وإن كانت آية أو اثنتين لا نكوه لأنه عليه السلام صلى بالمعوفتين وثانية ما
 أطول آية وفي الغنية لقراء في الأولى والعصرو في الثانية الظاهر لأن نكوه الأولى ثلث آيات
 والثانية تسع وتكرار الزيادة الكثيرة وأما ما روي أنه عليه السلام قرأ في الأولى من الجمعة
 سبع اسم وفي الثانية هل أتت حديث العائشة فرأى الثانية على الأولى سبع لكن السبع
 السور الطوال يسردون القصار لأن الست ههنا ضعيف الأصل والسبع ثمة أقل من ضعف
 انتهى فعلم منه أن الإطالة المذكورة إنما نكوه إذا كانت فاحشة الطول من غير نظر إلى
 عدد الآيات وفي شرح الجمع أن خلاف محمد في إطالة الأولى على الثانية فيما سوا الجمعة
 وأما في الجمعة والعيد فييسوي بين الركعتين اتفاقاً وأما في السنن وسائر النسخ فإلى
 فييسوي بين الركعتين ولا يطيل أحدهما على الأخرى إطالة بنية الظهور إلا إذا كان

ما يقرأ فيها ويأعنه عليه السلام وما ثور اعن الصلابة رضوان الله عليهم فانه
 يصلي كما جاء في الرواية والاثر وسيدك في فضل ما يكره انشاء الله تعالى فلما اتي بخير فزع
 من القراءة بخير كما يكبر وهذا يفيد انه يصل خاتمة القراءة بالركوع من غير تأخير ولا يسبق
 رده انه قال بها وصلت وبما تركت وقوله يكبر تكبيرا يدل على جعل التكبير مقادرا
 للركوع ثم صرح به في قوله وينبغي ان يكون ابتداء تكبيره عند دل الخ وديكون الغرض
 منه عند الاستواء كما قيل كبر قائما ثم يركع وبعضهم اي بعض المشايخ قال لو ادا
 تم القراءة حالة الخ ولا بأس به بعد ان يكون ما بقي من القراءة حرفا واحدا وكلمة واحدة
 لا اكثر من ذلك ويلزم من هذا القول وقوع التكبير بعد الركوع والقول الا وهو الصحيح
 النبي عليه السلام كان يكبر حين يركع ويضع يديه في الركوع على ركبتيه مقبلا بها ويفرج
 اصابعه كل التفريح ولا يندب التفريح الا في هذه الحالة ولا يضم الا حال السجود فيها
 وهو حالة الرض عند التخميت والوضع في التمشيد يترك على ما عليه العادة من غير كضم
 لا تفريح ويبسط ظهره ويسوي راسه بعجزه ولا يرفع راسه ولا يكتسب لركن اليه عليه
 السلام كان اذا ركع سوه ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقروا عليه السلام كان اذا ركع لا يصبو راسه ولا
 يقفد وليس ايضا الصاق المكعبين واستقبال الاصابع البتة وهذا كله في حق الرجال واما
 المرأة فتتخفى في الركوع قليلا ولا تقعد ولا تقفج اصابعها بل تقفها وتضع يديها على ركبتيها
 وضعا ولا تتخفى ركبتيها ولا تخفي عن يديها لان ذلك استرها ذكره الزاهد بقوله
 ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا وذلك ادناه لقوله عليه السلام اذا ركع احركم فليقل ثلاثا
 مرات سبحان ربّي العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربّي الاعلى ثلاثا ثم
 ذلك ادناه وان زاد على ثلاث فهو اي للفعل الذي هو الزيادة افضل من تركه لقوله
 السلام وذلك ادناه اي ادنى المسنون ولا شك ان الزيادة على الادنى افضل واذا زاد

فالسنة انه يجتم على فز لان الله تعالى توجب الوتر وان اقتصر على التسبيح على مرة
 واحدة او ترك التسبيح بالكلية تجازت صلواته لعدم فرضيته ولكن يكره ذلك الترك
 او الاختصار على المرة وكان على مرتين للاختلال بالسنة ودون عن أبي طعيم البلخي ان
 تسبيح الركوع والسجود ركن حتى لو تركه لا يجوز صلواته وهو قول شاذ ولا ينبغي للامام
 ان يطيل التسبيح وعنده على مجمل القوم بعد الايتان بقدر السنة لانه اے
 التطويل المذكور سبب لتغيير القوم عن الجماعة وانه اي التنفير عن الجماعة فكره ذلك زوال
 حرمان ثواب الجماعة الزائد على صلوة الفرد يسع وعشرين درجة وان رضي القوم بالزيادة لا
 يكره ولا ينبغي ان ينقص عن قدر اقل السنة في القراءة والتسبيح للملهم لانهم غير معددين
 فيه وله اطلال الامام الركوع كادراك الحجاوي تلك الركعة لا تقربها الى ليس لاجل التقرب بالركوع
 لله تعالى فهو في فعله ذلك مكروه كراهة تحريم ويخشى عليه منه عظيم ولكن لا يكفر بسبب ذلك
 لانه لم ينوبه عبادة بغير الله تعالى فيقل ان كان لا يعرف الحجاوي فلا بأس بطيل قد لا يتقبل
 على القوم ولكن ان اطلال القراءة لاجل ادراك الناس الركعة لا يصلح ان تركه ولو اطلال
 الركوع عند الحجاوي تقربا لله تعالى فمن غير ان يحتاج قلبه شئ من التقرب فلا بأس به اي فعله
 الاطالة ولا شك ان مثل هذه الحالة في عامة الندوة وهذه المسئلة تلقى بمسئلة الرياء
 فينبغي التحرز والاحتياط فيها قال بعضهم اذا خشى الحجاوي بطيل التسبيح بان يتأخر
 في التلفظ بها من غير ان يريد في غيرها ولا فرق بين هذين مابين ذلك ثم بعد اتمام
 الركوع يرفع راسه حتى يستوي قائما ويقول الامام حال الرفع سمع الله لمن حمد نقطه و
 ان كان المصلي مقتديا ياق بالتحميد بان يقول اللهم ربنا ولك الحمد او
 اللهم ربنا لك الحمد وربنا ولك الحمد وبنالك الحمد وافضليتها على ترتيبها
 كذا في الكافي ولا ياتي بالمقتد بالتسبيح عندنا خلافا للشافعي لقوله لم اذا قال الامام سمع الله

لمن حده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وان كان المصلي منفردا ياتي بهما في الاصح ذكره في
 الهداية وقيل ياتي بالتسبيح فقط عنده وصح في المحيط عندنا ياتي بالتحميد لا غيره ^{تصحيح}
 الهداية اولها الامام فيا في بعد التسبيح بالتحميد ايضا على قولهما اي قول صاحبيه
 وهو رواية الحسن عن ابينيفته وفي ظاهر الرواية عنه انه لا ياتي بالتحميد واذا كان
 من المتأخرين قولهما وقد بيناه في الشرح وقول المصنف وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد
 ولا يزيد على هذا ابوه ان المشروع في حق الامام ذلك في رواة عنها وهو غير صحيح ليس في
 شيء من الروايات لا عنها ولا عنه ان الامام يكتفي بالتحميد وكأنه تقديم فلاحق وقم الكاتب
 سهوا وموضع قبل قوله اما الامام الى اخره فيكون الضمير عائدا الى المنفرد اي ان كان
 المصلي منفردا ياتي بهما في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد
 فيرسل المدين في القومة بعد ارفع من الركوع اتفاقا كذا قال المصنف الشهيد حاتم الدين
 في واقعاته وهو قول اكثر العلماء ذكر السيد الامام في الملقط انه ياخذ المدين
 باليمين في تلك القومة وهو قول غريب وفي صلاة الجفارة من اوطا الى اخرها وقت
 قراءة التشاء او النعوى في سائر الصلوة وقت قراءة القنوت في الوتر ياخذ المدين
 على قوله اكثر المشايخ اختيار منهم يقول ابينيفته وابينوره ^{سيف} عند بيحفض الفضل
 يرسل في جميع ذلك اختيارا عنه لقول محمد وفي تكبيرات العبد اي يتركها انهما
 يرسل يديه اتفاقا لعدم الذكر المستثنى بينهما عندنا فاذا اطمان بعد رفع راسه من
 الركوع قائما وسكن اضطرب اعنائه الحاصل من الرفع كبر تكبيرا متصلا بالحمد
 الباء بمعنى مع بان يكون ابتداء مع ابتداء الحمد وانتهاهما ^{تكون} مع انتهاء الحمد وقوله
 ركبتيه او لا ثم يديه ثم وجهه بين كفي على الارض في بعض النسخ غير او تفسير الحمد وسنة
 بعضه يرضع بالواو وهو عطف تفسير بيان كيفية السجود على وجه الستة لمار ومائة

عليه السلام كان اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه
 ووضع وجهه بين كفيه ويترك اي يطره وضعية اي عنده له لقوله عليه السلام
 اذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك ويجاني اي يبعد بطنه عن فخذه هذا في
 حق الرجل واما المرأة فانها تخفض اي تستعمل في السجود وتلحق بطنها بفخذها
 تفسير الانخفاض لا تسترها وبقولنا في السجود سجدنا في الاعلى تلا ذلك دائما وان زلا
 فهو افضل ويؤتى ويختم على وتر كما في الركوع ثم يرفع راسه من السجدة الاولى مكبرا بقية
 ويضع يديه على فخذه كما في التشهد فلا اطمان قاعدا وسكن اضطرابه بوضعية كبر سجدنا
 ومعنى التكبير عند الانتقال الكبر سجدنا كبر من ان يؤدى بحقه هذا العقد بل هو كمال
 الملكة ما عبدناك حق عبادتك وان رفع راسه عن الارض من السجدة الاولى نفعاً قليلاً ولم
 قاعداً ثم سجداً الثانية نظراً لكان في حال السجود قريباً من حال الوقوف لا يجوز ذلك الزم
 ولا ذلك السجود الثاني وان كان الى الجلوس قريباً وهو الصحيح وذكر في المستطاة غير
 ذكر في الهداية ان الاول اصح كذا في الحيط لانه اذا كان الى السجود قريباً بقية سجدنا
 واحدة فيقول اذا رفع قدمي الرخيم وهو القياس في سجدة الاسلام وهو انظر الى انفسنا
 يكره اشد الكراهة لها لفته ما واظب عليه السلام مدة حيته واذا فرغ من السجدة
 الثانية ينهض قائماً على صدره قدميه لا يقعد لا يعتمد يديه على الارض عن المرفق من
 يعتمد على ركبتيه وعند الشافعي حينئذ تسجلت الاسترخاء لانه عليه السلام كان يفعل
 كذلك ما روى انه عليه السلام كان ينهض في الصلاة على صدره قدميه ولم يجلس تمامه
 في الشروع ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى من الاقوال والافعال
 الا انه لا يستفتح فيها اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح ولا يتعوذ لان محله اول
 الصلاة ولول القراءة ولا يرفع يديه في شيء من صلواته في التكبير الاول وفي

قنوت الترو وكبيرات العيدين وعند الشافعي وفي رواية عن مالك وأحمد وبرق
 عند الركوع وعند الرقعة منه والدلائل من الحائنين في الشرح والرفع مستحب عند سلام
 الحجر كالرفع في الصلوة وعند الدعاء يجعل باطن كفيه نحو السماء في كل موطن من الصفا والمروة
 وعرفات ومزدلق وغيرها فإذا رفع المصلى رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية
 افتش رجله اليسرى وجلس عليها ويتصبجله اليمنى يقبأ ويوجه أصابعه أصابعه
 اليمنى نحو القبلة هذه كيفية الجلوس المسنون للرجل في القعدة بين عندنا وعند مالك
 فيهما وعند الشافعي لحد في الأولى بقولنا وفي الأخيرة كذلك ره ويقبض يديهما على
 فخذه ويخرج أصابعه وبسوطه كل التفريح هذا عندنا وعند الشافعي ره يبسط
 أصابع اليسرى ويقبض أصابع اليمنى إلا المسجدة هل تشير بالمسبحة عند الشهادتين
 فيه اختلاف صح في الحاشية والبراري ره أنه لا يشير ويصح شرح الهداية أنه يشير و
 كان في الملقط وغيره وصفتها أن يخلق من يده اليمنى عند الشهادة الإبهام والوسطى والخنصر
 البنصر والخنصر ويشير بالمسبحة أو يعقد ثلاثة وخمسين بأن يقبض الوسطى والبنصر والخنصر
 ويقبض راس إبهامه على حرف مفصل الوسطى الأوسط ويرفع الأصبع الثاني ويقبضها الإبهام
 ويكوه أن يشير بكلتا مسبختيه ثم إذا قعد على الصفة المذكورة يتشهد أي يقر بالذكر
 الذي فيه التشهد ويقول عطف تفسير ليتشهد الحيات لله والصلوات والطيبات
 إلى قوله أي إلى أن يقول عبده ورسوله وهو السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركته
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد لا اله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله
 والمراد بالحيات هنا جميع العبادات القولية وبالصلوات العبادات البدنية وبالطيبات
 العبادات المالية وهذه الصفة هي التي رواها عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي عليه
 حقيقته في الشرح ولا يخلو هذا القدر من التشهد الحقيقي إلا في ما ذكرناه عليه السلام

كان ينهض حين يفرغ من التشهد في وسط الصلوة فإذا زاد على قدر التشهد
 قال بعض المشائخ إن قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهياً يحب عليه سجدتنا اللهم
 وعن أبي حنيفة رحمه الله في ما روى الحسن بن وهب أنه زاد حمداً واحداً فعلية سجدة  سجدة
 اللهم صل على محمد وآل محمد في الخلاصة المختارة أنه يلزم
 السلام إن قال اللهم صل على محمد وآل محمد في الخلاصة المختارة أنه يلزم
 الأكثر وهو الأصح فإذا قام بعد التشهد الأول إلى الركعة الثالثة لا يعتد بديته
 على الأرض لما روي أنه عليه السلام نهى أن يعتد بالرجل على يديه إذا نهض في الصلوة
 وإن اعتد فلا بأس به مقتضى الحديث أنه يكره إذا لم يكن له عذر ويكره عند هذا الموضع
 ذكره في الاختيار صرح به في الحديث الصحيح وإن كانت تلك الصلوة فبقيته ثلاثاً إذا
 ربا عتية فهو محرم فيما بعد الأوليين إذا كان قد قرأ فيها بين أن يقرأ بين أن يسبح وبين
 أن يسكت والقرأة أفضل وقد مر الكلام في ذلك عند ذكر الفريضة الثالثة وأما في
 يقرأ الفاتحة فحسب بسكون السين مبني على الضم فيقول لا يزيد عليها لأن المتأخر من فعله
 عليه السلام فإن ضم السورة ساهياً إلى الفاتحة في الأيتين يجب عليه سجدتنا اللهم وقوله عز
 أي يوسف له لتأخير الركوع عن محله وفي ظاهر الروايات عند ما لا يجب عليه سجدتنا اللهم وقوله
 فيها مشرعة من غير تقدير ولا اقتصار على الفاتحة مسنونة واجباً إذا كانت الصلاة مسنونة
 من السنن الرواتب أو نقلاً غير الرواتب فينبغي في القيام من التشهد كما ابتدئ في الركعة الأولى
 باقي بالتشهد أو التعوذ احترازاً عن رفع اليدين فإنه لا يفعل لأن كل شفع من الفاتحة
 على حدة وكذلك قال الواعظ على النبي عليه السلام في القعدة الأولى لكن هذه غير شرعية
 الظاهر والجمعة لأن كل واحد منها صلوة على حدة وقد مر في شرح الهداية السردحي
 رحمه الله لا يصح في التشهد الأولى كاستنقع إذا قام إلى الثالثة كذا في القينة وفيها

انه لو وصل في الفعدة الاولى من سنة الظهر ناسيا ففي وجوب سجود السهو قولان بتحقيق
 هذه البعث مذكورا في الشرح ويقعد في الفعدة الاخيرة مثل ما قعد في الفعدة الاولى
 عندنا من غير فرق وتقدم والمرأة تقعد على اليتم السبكي في القعدتين وتخرج كلتا رجلتيها
 من الجانب الاخرى اي لا يمين لان ذلك استروها وتيشهد فاذا اتم التشهد في الفعدة الثانية
 يصلي على النبي عليه السلام وهي منتفها عندها... وعندنا الجمهور وقال الشافعي في فرضها
 ولا خلاف انها تفرض في العمره وقال الطحاوي يجب كلما ذكره في الكرخي ولا يجب قبله
 الطحاوي اصح وهو المختار لقوله عليه السلام رغم انفه جل ذكره عند فطم يصلي على تعلمه
 من ذكرته عنده فليصل على الاحاديث في ذلك كثيرة جدا ولو تكرر ذكره عليه السلام
 في مجلس واحد قال في الكافي لم يلزم الامرة واحدة في الصحيح لكن ينوب التكرار بخلاف
 سجود السلاوة فانه لا ينوب تكراره بتكرارها في مجلس واحد والتسليم تكا صلو وقيل
 يجب في كل مرة الى ثلث ولو تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد وفي مجلس يجب لكل مجلس ثناء
 على حدة ولو تركه لا يقضى بخلاف الصلوة على النبي عليه السلام لانه لا يخالف في تحديده نعم
 الله تعالى الموجب للثناء فلا يخلص وقت للقضاء بخلاف الصلوة عليه السلام والمختار
 في صفة الصلوة بعد التشهد ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم انك حميد مجيد ويستغفر بعد الصلوة على النبي عليه السلام اي يطلب المغفرة
 لنفسه والوالدين كما نؤمنين وجميع المؤمنين والمؤمنات فيقول ربنا اغفر لي
 ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الدعاء المأثور في المغفرة
 عن النبي عليه السلام بحواله اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما
 أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم بي من اني اعلم ما أنت المقدم وانت الموحى لا اله الا انت

وانت على كل شيء قدير اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت
فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم اويدعو بما يشبه لفظ
القرآن كما تقدم وكقوله ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفلاخرة حسنة وقنا عذاب
النار ربنا لا نزع قلوبنا بعد اذ هدتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت
الوهاب ونحو ذلك فانه يقعد بها الدعاء الى القراءة وهي تشبه لفظ القرآن
وليست بقرآن حتى جاز الدعاء بها مع الجنازة والحيف على يدعو بما يشبه كلام الناس
وهو ما لا يستعمل طلبه منهم نحو قوله اللهم اكسني ثوبا اللهم زوجني فلانة واعطيني
مالا او نحو ذلك حتى لو قال ذلك في وسط الصلوة تفسدها واما بعد المقتضى الاخيرة
فانها لا تفسد لكن تكون ناقصة لتترك السلام الذي هو واجب خروجه منها بذكر كما
لو تكلم وعمل علة اخونها فيها وعند الشافعي يجوز الدعاء بما ورد في الدنيا ايضا قال اللهم
ارزقني جله في الهداية مما يشبه كلام الناس وصح في الكافي ولو قال اللهم ارزقني الحج
فليس من كلام الناس ردوي عن بعض المشايخ انه قال لا يقول في الصلوة على النبي ومحمد
فانه يومهم التقدير في حق عليه السلام واكثر المشايخ على انه يقول التواتر فيه على ما روي
الحديث انه عليه السلام قال اذا تشهد احكم في الصلوة فليقل اللهم صلى على محمد وآله
بارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت وترجمت على ابراهيم على
ابراهيم انك حميد مجيد قال الرستن في معنى قوله وارحم محمد وآله ثم التقصير سبع الى
الامة ويقول اذا في بهذه الصفة من الصلوة ترجمت ولا يقول وترجمت كما قال او لا
وارحم ولم يقل وترحم على محمد لكن هذا مخالف برهنة الحديث بشواهد ان قال وترجمت ^{الرد}
فهو خطأ ولو قال بعد قوله وترجمت وترجمت بالتشديد اي تشديد الحاء يجوز
لان له معنى صحيحا في اللغة ولا ينافي بعد قوله وعلى آل ابراهيم في الحديث انك حميد ^{ورد}

في الأحاديث ولو قال ذلك لا بأس به أي لا يكره وإن كان تركه أولى ويشير بها لستبا
 إذا انتفى إلى أولى الشهادتين وقال في الواقات لا يشير وعليه الفتوى الأول المختار على
 ما قدمناه فإن أشار بيقدي يعلم الحضر والنصر ويخلق الوسطى بالإبهام أي بجماها
 حلقه وقد ذكرناه عند ذكر التشهد فاذا فرغ من الأدعية بعد التشهد يعلم عن يمينه
 ويقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذه السلام أي في سلام الخروج منها
 سواء كان عن اليمين أو اليسار وبركاته كذا ذكره في المحيط بخلاف السلام الذي في التشهد
 فإنه يقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وينوي في خطابة بعلبكم
 بالتسليم الأولى من هو عن يمينه من الملائكة والمؤمنين المشاركين له في الصلاة
 دون غيرهم ويفعل في السلام عن يمينه مثل ذلك أي يقول السلام عليكم ورحمة الله
 وينوي به من عن يمينه من الملائكة والمؤمنين والتسليم الأولى المحيية والخروج
 منها والثانية للنسوية بين القوم في النجاة ثم قيل إن الثانية سنة والأخيرة نهي
 كالأولى بمجرد لفظ السلام يخرج ولا يتوقف على عليكم وقال بعضهم أي بعض العلماء
 الملائكة الحفظة الذين وكما في الحفظة خاصة ولا يعلم اليقوت قال بعضهم ينوي جميع
 معه من الملائكة ليتم الحفظة وغيرهم لأنه أي لسان قد اختلف لأخبار في عدم قيار مع كل
 مؤمن خمساً كذا في السنن وصوابه خمس من الملائكة بالثناء من الخمسة حلق عن يمينه كذا
 وواحد عن يمينه يكتب السيئات وواحد أمامه يلقن الخبرات وواحد يده يرفع عند المكاره
 وواحد عن يمينه يكتب ما يصلح على النبي عليه السلام ويبلغه تائه وقيل مع كل مؤمن ستون
 وقيل مائة وستون وقيل مائة وكان ذلك فلذا يتوكل مع غيره من غير تعيين عدد وينوي المقيد
 أمامه في التسليم الأولى مع من نوى فيها إن كان الإمام عن يمينه ويجزئ له أي إذا كان الإمام بخلافه
 في التسليم الأولى أيضاً عند النبي ومحمد وهو رواية عن أبي حنيفة وهو يديه في التسليمتين

ويؤيد في التسليم الأخرى أي الثانية ان كان عن يساره ولا امامه ينوي القوم الحفظة
التسليمين هو الصحيح قيل لا ينوي م اصلا وقيل بالتسليم الاول فقط والما المفرد فلا ينوي
سوى الحفظة وينبغي للمصلي من طريق الادب ان يكون منتبها بصره في حال قيامه الى موضع سجوده
ولا يتجاوز وفي حال الركوع الى ظهر قدميه وفي حال السجود الى ربه وانقه اي طرفه وفي حال تنحيزه
الى حجره وهو على جمع فخذيه من ثوبه وذلك كله مقتضى خشوعه لان الحاشع لا يتكلم بغيره
ازيد من ما يقتضيه اصل بجلته واذا تركت العين على اصل ما خلقت عليك يتجاوز نظرها
في الحالات المذكورة غير المواضع المذكورة وينبغي ان يكون بين قدميه حال القيام قد رجع
اصابع مضمومة والسنة للامام في السلام ان يكون التسليم الثانية اخفض من التسليم
الاولى في الصوت فان الجهر لاجل الاعلام بالانتقالات وهو محتاج اليه فالتسليم الاول
دون الثانية لان الاول تدل عليه لانها تعقبها غالبا من التسليم من قال يخفض
الثانية كما في بعض النسخ ولعل مراده انه يخفيها ولا يجهر بها اصلا وفي بعضها يخفض
الاولى من الثانية اي يخفض الاول ازيد من الثانية وهذا غير صحيح ولا يقول به احد الاصح
الاول انه يجهر بالثانية دون الجهر بالاولى لان المقتدين ينظرون فيها لاحتمال ان عليه
سهوا يسجد له قبلها فاذا تمت صلوة الامام فهو غير انشاء الخوف عن يساره وجعل القبلة
عن يمينه وانشاء الخوف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا اولى وكلها جائز
لقول ابن مسعود رضي الله عنه لا يجعل احداك للشيطان شيئا من صلواته يرمي ان حقا
عليه لا ينصركم من بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير يفترون رواه ذهب حتى ان لم يثبت
ان شاء استقبال الناس بوجهه لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى قبل على
الصحابة عليهم الرضوان بوجهه تدوي انه عليه السلام كان لا يقوم من مصلا
الذي يصلي فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا يجذون في اخذ من قدام الجاهلية فيضكون

وتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اذا لم يكن بخداثة اي في مقابلة الامام مصلي
فان كان فانه لا يستقبل بل يخوف يمينه او يسرة سواد كان ذلك المصلي في الصف
قريبا من الامام اوفى الصف الاخير بعيدا عن ذلك الم يكن بينهما حائل والاستقبال الى
المصلي مكروه مطلقا وهذا الاستقبال والاختلاف كما ترى مطلقا لا فصل فيه وقد
خلفا لما قاله بعض الجهال نذا الم يكن الجماعة عشرة لا يخوف قد بيناه في الشهر ههنا
من التعيب اذا لم يكن بعد الصلاة المكتوبة التي انما تطوع كالفجر والعصر قال الخلاصة المصلي
التي لا تطوع بعدها الفجر والعصر يكره المكتبة قاعد في مكان مستقبل القبلة فان كان في غير
المكتوبة تطوع يقيم الى التطوع بلا فصل الا مقدرا ما يقول اللهم انت السلام منك السلام
ربنا وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام ويكره تاخير السنة عن حال اداء الفريضة اكثر من نحو ذلك
اقتد لما روي انه عليه السلام كان اذا سلم يقعد الا مقدرا ما يقول اللهم انت السلام لم فانا
قام الامام الى التطوع لا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه الفريضة بل يتقدم او يتأخر بخوف
يمين او شمالا لقوله عليه السلام لا يصل الامام في الموضع الذي يصلي الفريضة حتى يتولى او
يدخل البيت فيطوع ثم اتي هناك في بيته لانه عليه السلام لما كان يصلي السن فريضة
والا فصل في النفل جميعا يصل في البيت ان لم يشغله شاغل ومن المشايخ من عيّن
الاختلاف يمين او قال ان كان المصلي اماما يتطوع عن يسار الحراب ويسار الحرم يمين المصلي
ترجيحا للتيامن وقال شمس الامنة الحلبي هذا يعني ما ذكر من انه اذا كان بعد التطوع
يقوم اليه من غير تاخير الى اخره اذا لم يكن من قصده الاشتغال بالدعاء بان لم يكن له
ورد معتاد يقرأ عقيب المكتوبة فان كان له ورد قدامه وانه يقضيها بآية بعد
المكتوبات فانه يقوم عن صلاها اي من المكان الذي صلى فيه فيصلي فده فائسا و
ان شاء جالس ناجية من خواجى المسجد فيصلي مده ثم يقوم الى التطوع كلاهما اي كل من قراءة

وقد تأما ومن قراءته جالساً في ناحية المسجد من غير الصلاة عليهم بوضوء وما ذكر
 من بدء المسئلة من أنه يكره تأخير السنة عن أداء الفريضة دليل على كونهما خيراً من
 المكتوب ما ذكره عن شمس الأئمة الحلواني دليل على الجواز أي جواز تأخيرها من غير
 هذا كره أي الكلام المتقدم في المحيط وإذا أريد بالكراهة كراهة التنهي فيجب من كلام
 من الأئمة فإن المشهور عنه أنه قال لا بأس بأن يقرب بين الفريضة والسنة الأولى واللفظ
 لا يدل على أن الأولى غيره وأن فعل لا تسقط السنة وقالوا لو تكلم بعد الفريضة لا تسقط
 سنة لكن ثوابها أقل وقيل تسقط الأولى لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي
 صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر كان كنت مستيقظة حديثي إلا اضطجع حتى يؤذن للصلاة
 وأخيراً السنة بعد الفجر إلى آخر الوقت قيل لا تكون سنة قيل تكون سنة هذه الأحكام المذكورة
 له في حق الإمام وأما المقتضى والمنفرد فانهما ان مكثا في مكانهما الذي عليهما في المكتوبة جاز
 بغير كراهة وإن قاما إلى التطوع في مكانهما ذلك جاز أيضاً ولا من ينطوعا في
 كان أحدهما مكان المكتوبة بان يقعدا أو يتأخرا أو يتحركا بمنتهى البسرة ويستحب للكبيرة
 مصفوف لكلا ينظر الداخلانهم في الفرض **فصل** في بيان ما لا يكره في الشيء الذي
 كره فعله في الصلاة وبيان ما لا يكره فعله فيها قال ويكره للمصلي أن يعطى فاه
 وإنه ذكره قاضيان الأعداء غلبة التشاؤب فانه لا يكره تعطيته إذا لم يستطع
 طمسوا الأدب عند التشاؤب أن يكظم فمه أي يمسكه ويمنع عن الانفتاح
 أن قد رعى ذلك لقوله عليه السلام إذا تناوب أحدكم في الصلاة فليكظم باستطاع
 أن الشيطان يدخل فيه وإن لم يقدر فلا بأس به بأن يضع يده أو كفه على فيه
 لأن أروى عنه عليه السلام وكذا يكره التخطي لا من دليل الغفلة والكسل ويكره الاعتقاد
 هو أن يلف بعض العامة على رأسه ويجعل طرفه منه أي من الثياب الذي يلف بعض العامة

أي يترك بعض العمامة تشبه المعجر الكائن للنساء ويلف حول أجهته المعجر يبرز
 مبرز ثوب تلفه المرأة على رأسها وقال بعضهم الاعتقاد أن يشد حول رأسه أي دائرة
 رأسه بالمندبل ونحوه ويبدأ أي يطهرها من أي على رأسه وهذا هو المذكور في قنوه
 قاضيان وغيرهما وهو الموافق لاعتقاد المرأة وكراهته للتشبه بها ويكره العقص
 عقص الشعر وهو وضعه وقطعه وإدائه في الجامع أن يجعل شعرها على هامته
 ويشد بصمغ وأن يلف ذوابيه تشبث ذوايته بضم الذال المعجمة وبعد هاهمة
 مدودة ثم باد موحدة قال في القاموس هي الناصية والمراد هنا خصلت شعره
 حول رأسه كما يفعل النساء في بعض الأوقات وأن يجمع الشعر كله من قبل أي من
 جهة القفا ويكسه أي يشده بحيط أو بخرقه كيلا يصيب الأرض إذا سجد فجميع
 ذلك مكروه إذا فعله قبل الصلوة وصلى على تلك الهيئة وما لو فعل شيئا من ذلك
 وهو فيها فسدت لأنه عمل كثير وجب الكراهة به عليه السلام أن يعصى الرجل
 إذا سجد معقوص ويكره وضع اليدين على الأرض قبل وضع الركبة إذا سجد فرفعها
 رفع الركبة قبلهما أي قبل رفع اليدين إذا قام من السجود لخالفه السنة إلا إذا فعل ذلك
 من عند فاته لا يكره ويكره أن يقرأ المصلي في سجده نقرأ الديك أي كنقر الديك
 في السجدة لما فيه من ترك الطمانينة ويكره أن يقف في جلوسه اقعاء الكلب أي كاقعاء
 الكلب هو أن يضع البيتية على الأرض فيتصب فخذه وساقه نصبا وقيل هو أن
 يتصب يديه كما يفعل في السجود ويضع البيتية على عقبه وقيل أن ينصب يديه
 نصبا والأول أصح قال في المستصفى اقعاء الكلب في نصب اليدين واقعاء الأول في نص
 الركبتين إلى صدره ويكره أن يفترش فدا عيم في السجود اقتراش أي كافتراش الثعلب فخصه
 الأشياء الثلاثة ذكرها المصنف بلفظ الحديث فإنه عليه السلام نهى عن نقر كفته

اللد يك واقعاء كاتعاء الحلب فتواش كافتواش الثعلب ويكره ان يرفع يديه عند
 الركوع وعند رفع الرأس منه لانه فعل زائد ولكن لا تقصد به الصلوة في الصحيح
 لانه من جنسها خلافا لما رواه مكحول عن أبي حنيفة انه اتفقوا به ويكره ان
 يسدل ثوبه اي يرسله من غير ان يلبسه وهو اي السدل ان يقعه اي الثوب على
 كتفيه ويرسل اطرافه من جوانبه على عنقه او على صدره في القدر الذي شرح
 مختصرا لكونه وهو ان يجعل على راسه او كتفه ويرسل اطرافه من جوانبه نحو
 قاضيه ان هو ان يجعل الثوب على راسه او على عاتقه ويرسل جانبيه امامه على صدره و
 الكل سدل فان السدل في اللغة الارخاء والارسال في الشعر الارسال اي اللبس المعتاد
 وكما هو للنبي عليه السلام عند واصل في قيام او مطوف بضم الميم وفتح الراء
 ثوب مربع من خز له اعلام او باراف اي مبطر على وزن منبر وهو اي اللبس المعتاد
 يدخل يديه في كميه ويشد القباء ونحوه بالمسطة احتراز عن السدل لولم يدخل يديه
 كميه قيل لا يكره واختاره صاحب الهداية والبراني واختار قاضيه ان وعينه انه يكره
 وهو الصحيح لانه يصدق عليه حد سدل الثوب عن الفقهاء في جعفر الجندباني انه
 كان يقول اذا صلى مع القباء وهو غير مشدود الوسطي فهو مسيى يعني لو دخل يديه
 في كميه وينبغي ان يقيد بما اذا لم يردأ زواره لانه يشبه السدلح ولما اذا زرها
 فقد صار كغيره من الثياب في اللبس ولما الاقبية الرومية التي يجعل لها كماها خروفا عند العنق
 اخبر المصنف يده من الخرق وارسل اليكم فانه يكره ايضا لسدل عليه لانه يشغل القلب لا
 المتكبرين الا كما نفوس اهل الدنيا تسم بتركه ولو دخل اليكم تحت منقطة السلك
 لزال اسبابها المذكورة ويكره ان يلف ثوبه وهو الصلوة بعقل قليل بان يرفع يديه
 من خلفه عند السجود او يدخل فيها وهو مكفوكا اذا دخل وهو شتم اليكم والذل او لا يرفع يديه

يترتب ويكره للمصل كل ما هو من خلاف الجباة وعموماً لأن الصلوة مقام التواضع
والذل والخشوع فالتكبر والتعبريها فيها ويكره أن يصلي في ذلك ولو جازاً وفي السراويل فقط
لقوله عليه السلام لا يصليان أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء إلا من عذر
بأن لا يجد غير ويكره أن يصلي حاسواً أي كاشفاً راسه كاسداً أي لاجل الكسل بأن استقل
تغطيته وتهاوناً بأن لم يربها أترتها في الصلوة ولا بأس عليه أن يفعل أي كشف الرأس تذللان
ونحسوعاً لأن المقصود فيها وقوله لا بأس إشارة إلى أن الأول أن لا يفعله لأن فيه ترك
أخذ الزينة المأمور بها مطلقاً في نظم ذلك يكره أن يصلي في ثياب اليد لانه تكسر البأس
وبالذل المعجمة بهما لا يبدان ولا يحفظ من الدنس ونحوه وفي ثياب المهنتين المنيعة
والعمل لما في ذلك أيضاً من ترك أخذ الزينة والمستحب أن يصلي الرجل في ثلثة أثواب
أزار وقميص وعامة ولو صلى في ثوب واحد متوثلاً بجميع بدنه كما يفعله القصار
في المقصرة جاز من غير كراهة لكن فيه ترك الاستحباب ودعي عن أبي حنيفة لأنه كان ليس
أسن ثياباً فيها والمرأة تقضي في ثلثة أثواب أيضاً قميص وخمار ومقنعة وفي الخلاصة
قميص وأزار ومقنعة وهو الأول لأن الأزار فيه زيادة السنو والمقنعة تسد الخمار وهي
بكسر الميم ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك والقناع أوسع منها بحيث يحيط من
تحت الحنك ويربط وراء الخمار أكبر منها بحيث يغطي بها الرأس ترسل أطرافه على الظهر والعدل
ويكره أيضاً للمصل أن يرفع رأسه أو يركب وهو في الركوع لحاقفة الطمينة المستوفية ويكره أن
يعبث بثوبه أو بشيء من جسده لعبث فعل في غير موضع صحيح والسفء ما اغترض فيه أصلاً
كأن الكردري وقيل العبث اللعب لأنه في اللعب هو الذي فيه لذة ويكره
أن يفرح أصابعه بأن يمدّها أو يغمزها حتى تصوت به فيه عليه السلام عنه
وقيل أنه من عمل قوم لوط عليه السلام وعلى هذا فيكره خارج الصلوة أيضاً أو يشبك

بين اصابعه نهيه عليه السلام عن ان يفعل في السجود في الصلوة اولى بالنسيه
ويكره ان يجعل يده على خاصرته لنهيه عليه السلام عن الحضرة في الصلوة وهو
مفسر بذلك على الاصح ويكره ان يقلب الحصى بكل حال الاحمال ان لا يمكن الحصى من
السجود عليهما ان تختلفان تقاعد وانخفاض كثير فلا يستقر عليه قد راى فرض
من الجبهة فيسوي حرقه اومرتين لان فيه روايتين في رواية يسوية وفي رواية
توقيت وفي اظهر الروايتين انه يسوية حرقه لا يرتفعها لقوله عليه السلام لا
تسم الحصى وانت تفعل فان كنت لا يد فاعلا فواحدة ويكره ان يتربع فجلوا الا
من عذر لمخالفة الجلوس المسنون ولا يكره خارج الصلوة في الاصح لانه عليه السلام
كان رجل يقوم في غير الصلوة مع اصحابه التربع وكذا عن عمر رضي الله عنه وان كان
الجلوس على الوكيتين اولى لانه اقرب الى التواضع ويكره ان يقض عينيها اليه عليه
السلام عنه في الصلوة لانه تشبه باليهود ويكره ان يلتفت يمينا او شمالا
لقوله عليه السلام حين سئل عنه هو اخذ من تحت يده الشيطان من صلبه
العبد ولو التفت يصدره ففسد وان كان بموق عينه فلا يكره ويكره ان يسجد على
كود عاتقه وقد تقدم في بحث السجود ولكن ان يستقر جهته على الارض امسا
اذا لم يستقر لا يجوز صلاته وان يتنخم قصد اي بقوله قصد اختيارا من غير ضرورة
وهذا اذا كان التنخم صوتا فقط لا حرف له اي لن لك الصوت وكذا لو كان
لحرف واحد بخلاف ما اذا كان له حرفان فاكثرافه يكون مفسداً ما بين انشاء الله تعالى
واما السعال المدفوع اي المضطر اليه فلا يكره وكذا التنخم اذا كان عن ضرورة كذا اذا مضى عن
او عن الجهر وهو امام فانه لا يكره والاحسن ان يدغم سعاله ان قد عمل بعضهم في ذلك لئلا يلاحظ
واما اذا كان يحصل له ضرر شغل قلبه فغسله لا يلزم عدمه يكره ايضا ان يرد المصلي

السلام بالاشارة بيده اذ اسه لا نزجواب بمعنى لو حصل حقيقة تفسد كما اذا
 رده بلسانه فيكره اذ كان معنى فقط ولو صام بنيتة السلام فسدت ويكره ايضا ان يحمل
 المصلي وغيره مما يشغله وهو فيها القول عليه السلام ان في الصلوة لشغل ويكره ايضا
 ان يتنعم اي يخرج الخامة من حلقه بالنفس الشديد قصد اي تغيير عذر وحكمه
 كالتمتع في تفصيله ويكره ان يضع فيه دراهم او دنانير او غيرها من لؤلؤ و
 نحوه هذا اذا كان بحيث لا يمنع عن القراءة لما فيه من الشغل بلا زيادة وان منع ذلك
 عن اداء الحرف ولم يقر مقدار ما يجوز به الصلوة بازسكت وتلفظ بما ليس بقرآن
 افسدها لترك الفرض ويكره ان يفتح وهو في الصلوة يعني بالتفح المذكور نفخ الاستيم
 المبين به خرفان او اكثر فان سماعه صوت مشتمل على حرفين او اكثر فسدت ولا ذل بكره ايضا
 وان يتعلم المصلي ما بين اسنان يكره له ذلك ان كان قليلا دون قدر الحمضة وان كان
 كثيرا زاد على قدر الحمضة فان صلواته تفسد وكذلك اذا كان قد ادى الحمد للصلاة ويكره
 للمصلي ان يجهر بالتسمية والتأين وكذا بالثناء والتعويذ والقنوت ويكره ان يتم
 القراءة في الركوع لا ينلح محلها ويكره ان يعد الاي بعد الحمد اسم جنس حذرا الى ان يعد
 الايات والتسليم وان يعد السورة اذا كررها فيها يعني بالعد المذكور المذكور العبد المأمور
 وهذا عنده وقال لا بأس به اي بالعد لا يحتاج اليه في مراعات سنة القراءة في بعض
 المواضع وله انه ليس من اعمال الصلوة وفيه ترك الوضع المسنون ثم من مشائخنا من
 قال الخلاف في التطوع انه لا يكره ومنهم قال انه يكره العذبة ومنهم من قال الخلاف
 انما هو في التطوع والخلاف في المكتوبة بل يكره ذلك فيها اتفاقا قال الفقيه ابو جعفر
 احمد واني رة الخلاف فيهما اي في المكتوبة والتطوع وفي الفتاوى الخاقانية
 ان عد بئوس الاصابم وهي مصنوعة كما هي على الهيئة المسنونة لا يكره

وذكر في موضع آخر من الخاتمة انه لو احتاج اليها اي الى عدلها يعني التسبيح كما سيجي
 صلوة التسبيح عدلها اشارة اي من حيث الاشارة او بقلبه اي يحفظها ويضبطها
 بقلبه من غير اشارة بالاصابع ويكره ايضا للمصلي ان يتكبر وهو فيها على حائط او على
 عصا انكار الامن عند راي كائن من غير عند واما لو كان بعد فلا يكره كما تقدم
 في بحث القيام ويكره ايضا ان يخطو خطوات بغير عند ولما اذا كان بعد فلا يكره
 كما اذا سبقه الحدث فمشى الموضوع او كما لو مشى لقتل الحية والعقرب على القوم الخسري
 هذا اي الكراهة المذكورة اذا وقف بعد كل خطوة وبعد كل خطوتين وان لم يقف على خطى ثلث
 خطوات متواليات تفسد صلواته لانه عمل كثير اذا كان ذلك بغير عند واما اذا كان بعد
 فلا تفسد بالحاصل ان المشي اذا كان بعد لا يفسد ويكره وان كان بغير عند فلا يفسد
 خطوات متواليات تفسد ولا يكره ولا تفسد بكره ايضا التمايل في الصلوات على ما تقدم
 يسره اخرى لانه من لعبت المنافى للخشوع ويكره اخذ القلعة والبرغوش فيها وقتله ودفعه
 وفي الخلاصة قال ابو حنيفة ولا يقتل القلعة فيها ويدفعها تحت الحصى فقال محمد قلها اجب
 اي من دفعها ولا يلهي الا بالشرع قال ابو يوسف يكره كلاهما انتهى الاخذ بقوله محمد اي
 اذا قومه لم يذهب خشوعه بالهما ويحملهما عن الشيئين على الاخذ من غير عن القمركه
 بقتل الحية والعقرب فيها القوله عليه السلام اقلوا الاسودين الصلوات الحية والعقرب
 المشايخ اي بعضهم اذ لم يجز الى المشي كثير كثلث خطوات متواليات وكذا الى المعاجزة
 الكثيرة كثلث ضربات متواليات واما اذا احتاج الى ذلك فمشى عالم بنفسه صلواته كالمو
 قائل في صلواته لا ندعل كثير ذكره الخسري المبسوط ثم قال لا يفسد ولا تفصيل فيه وضعت
 كالمشي في سبيل الحديث ويؤيده اطلاق الحديث ولا يصح هو الفساد الا ان يباح له انفساها
 لقتلها كما يباح لا غائته مالهون وتخليص احد من سبب هلاكه كقوله من سلم او عتق

او حرق او نحوه وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته درهم له او لغيره وتام هذا البحث في
 الشرح ويكره ترك الطلابة في الركوع والسجود لا ترك واجبا لكن في القنينة والحلقة
 لا ترك واجبا وسنة مؤكدة والكل مكروه ويكره تكرار قراءة السورة في الفرض في ركعة
 لكن في كعتين اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى ولما اذا لم يقدر على قراءة غيرهما فلا يكره
 تكرارها في الركعة الثانية للضرورة هذا اذا كان عن قصد ولما ان وقع على صفة كذا انزه
 في الاول على عود برب الناس فانه لا يكرهها في الثانية ولا يكره تكرار السورة في ركعة
 او كعتين في التطوع ويكره تطويل القراءة في الركعة الاولى على الركعة الثانية من كل
 شفع في التطوع الا اذا كان التطويل مرويا عنه عليه السلام فولا اما ثورا اي منقولا عنه
 عليه السلام فعلا كما مر من قراءة بسم الله في الركعة الاولى على الثانية في التراخي لا بأس به بل المختار
 ذلك عند محمده وعندهما التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندنا فلم يما
 قاله هنا فيه خلاف محمده وتطويل الركعة الثانية على الركعة الاولى في جميع الصلوة
 الفرض والنفل مكروه وقيل انه غير مكروه في النفل والاول اصح ولما اطالة الثالثة
 منه على ما قبلها فلا يكره لا نه شفع اخرو يكره ايضا في الصلوة نزع القيم
 نحوه والقلنسوة بفتح القاف واللام وضم السين وهو يلبس الا ان كان يكره لبسها
 اذا كان النزع واللبس يعمل ليسيرون كان يعمل كثير ففسد الصلوة ويكره
 ان يتم بفتح الشين هو الفصيم اي ينشق طيبا بكسر الطاء اي اذا نزع طيبة هذا
 اذا قصد واما اذا دخلت الرائحة انفسا غير قصد فلا وان يري برة البراق نزلان
 غراب ماء اللهم اذا خرج منه وما دام فيه فصدق او يرمى بنجامة بضم النون وهو
 البلغم الذي ينفلج الى الحلق بالنفس العنيف ما من الحيشوم والصدور وانما يكره

فذلك اذا لم يضطرا اليه واما اذا اضطرب ان خرج بسعال وتنجس ضروري فلا يكره
 الرمي تحت قدمي اليسر اذا لم يكن في المسجد الا ولى ان ياخذ بطرف ثوبه ويكره
 ان يروى اي يجلب التوسر بفتح الراء وهو نسيم الريح والراثة ثوبه بفتح التاء
 وفتح الواو وهذا اذا روى مرة او مرتين فان روى ثلث مرات متواليات تفسد صلاته
 لا ندعل كثير ويكره ايضا ان يرفع كميدي شمره الى المرفقين وكذا اما دون المرفقين
 عند ظهور الكفين وهذا اذا شتم خارج الصلوة وشرع فيها وهو كذا وكذا واما لو
 شتم فيها تفسد لا ندعل كثير ويكره ايضا ان لا يضع يده حال القيام والركوع
 والسجود والشهد في موضعهما المسنون المذكور في صفة الصلوة الا ان لم يضع
 من عند رتبته عن الوضع ويكره ايضا للمصلي ان يقرأ القرآن في غير حالة القيام
 بركوع او سجود او قعود وان يترك الاستسجاء فيها وان يقصر من ثلث سجدة في الركعة ^{السجدة}
 لها لفظة الستة في ذلك كله وان ياتي بالا زكاة والشرعة في الانتقالات متعلق
 بالشرعية بعد تمام الانتقال متعلق بياقي بان يكبر للركعة بعد انتهائها الى جهة
 يقول سمع الله من حمده بعد تمام قيام ويحذف لك لان الستة ابتداء الزكوة عند ابتداء
 الانتقال وانتهاء عند انتهائه وفيه اي في الايات المذكورة اهذان احديهما
 تركها اي ترك الاذا ذكر في موضع اي في موضع الذكر والاخرى تحصيلها اي تحصيل
 الاذا ذكر في غير موضع اي في غير موضع الذكر ويكره ايضا للمصلي
 ان يمسح عرقه او يمسح التراب عن جبهته في اثناء الصلوة او في بقى الشهد
 قبل السلام لا ندعل الا قاعدة فيه حتى لو كان فيه فائدة بان كان العرق غليظا
 ذلك لا يكره لمصلحة الفائدة وهو نزع شغل القلب ما بعد السلام فلا يكره لما روي
 انه عليه السلام كان اذا قضى صلوة مسح جبهته اليمنى لثقل اشهد ان لا اله الا الله

الرحيم اللهم اذهب عني اثم والحن ولا باس للتطوع المنفرد ان يتعوذ من
 النار عند كراهية العذاب ان يقول اللهم ارحنا من النار وان يسأل الله الرحمة عند
 ذكر كراهية الرحمة من الجنة والنوام النعم وان يستغفر اي يطلب المغفرة عند ذكر العفو
 والمغفرة بان يقول اللهم ارفعني خبتك ورحمتك وما اشبه ذلك وان كان المصل
 المنفرد في الفرض يكره له ذلك خلافا للشافعي وانا الامام والمقتدي بخلافه يفعل ذلك
 المذنب كورين السوال المحو لا في الفرض ولا في النفل المشروع بالجماعت كما لا تراعي ولا
 باس بان يصيبه في ظهر رجل قائما وقاعا تجددت اذ لم يحصل في حديثه لفظ نجاسة
 منه الغلط ويكره ان يصلي الرجل انسان الا اذا كان بينهما ثالث وظهوره الى وجهه
 المصل ولا تتبادر سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصلوة او يصلي اي لا باس
 بان يصلي بغير يديه اي في احدى مضعف معلق وسيف معلقه كمالها لم يعيد هيا
 احدا ولا يسلط فيه نقدا ويراي صور والحال ان لا يسجد على التضاوير وقيل يكره ولم
 يسجد عليها وهذا اذا كانت صورة ذي روح ولما اذا كانت صورة غير ذي روح كالشجر
 ونحوه فلا يتحقق لا يكره وان سجد عليها ويكره ان يسجد عليها اي على التضاوير
 الذي الروح للتشبه بعبادتها وان كانت التضاوير تحت قدميه لا يكره ويكره
 ان يكون فوق راسه اي راس المصل في السقف وبين يديه اي قلعه قريبا
 منه او بجوارئه او في مقابله وان لم يكن قريبا تضاهير مسومة في جدار وغيره او
 صورة موضوعة ومعلقة لان فيه تعظيمها بخلاف ما اذا كانت خلقا كنهها لها
 وهذا اذا كانت الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس ولما اذا كانت مقطوعة الرأس فغيره
 اذ لم يكن له اي لشخص الصور رأس صلا وكان له رأس غلط اغبط نسبيته حتى طست
 هيئته وكانت الصورة صغيرة بحيث لا تبين واي لا تظهر للنساء طهر

إذا كان قائما وهي على الأرض لا تتبين تفاصيل أعضائها فلا يكره
 أن تكون بين يدي المصلي أو فوق رأسه أو نحو ذلك لأنها لا تعبد فانتفى
 التشبه بعبادة الصورة فروع لوجي وجبا الصورة فهو كقطع رأسها بخلاف
 قطع يديها وجليلها والخط على عنقها نجس وفي الخلاصة المختارات
 الصورة إذا كانت على سادة أو بساط لا بأس باستعمالها وإن كان يكره
 اتخاذها وإن كانت على الأزار والسترة فمكروه ويكره التصاوير على ثوب مصلي فيه
 ولم يصل وأما إذا كانت في يده وهو يصلي فلا بأس به فإنه مستور لثيابه وكذا لو
 كان على خاتمه ولو رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغيير صورتها انتهى كلام
 الخلاصة وحل المراد بقوله إن كانت في يده كونها معلقة في يده لا أنه يسكنها بيده
 في قوله وإن كان يكره اتخاذها فنظرد كونها وجهه في الشرح ولا بأس بالصلاة على
 الطناخس بفتح الطاء وكسر الفاء جمع طنفست وهي البساط والحمل وكذلك بالصلاة على
 السبوسا أو الفرش بضمين جمع فراش وهو سهل في فرش عموما إذا كان الشيء المفترقا
 حيث يجلس عليه عليه حجم الأرض ولكن الصلاة عليها بلا حائل أو على منبته الأرض نجس
 البويها أفضل لأنه أقرب إلى التواضع وفيه خروج عن خلا الإمام مالك فإنه عند يكره
 السجود على ما ليس من جنس الأرض ولا بأس بأن يكون مقام الإمام أي موضع قيامه ومحل
 سجدته في المسجد أي خارج المحراب يكون سجوده في الطاق أي في المحراب يكره أن يقوم
 الطاق بأن يكون ذمها في المحراب لأن فيه التشبه بأهل الكتاب في امتياز الإمام بمكان
 خصوص فيه بحث مذکور في الشرح ويكره أن يفرق الإمام عن القوم في مكان أعلى
 إن كان القوم إذا لم يكن بعض القوم معه كما فيه من التشبه المذكور وإن
 فرق الإمام عن القوم بالمكان الأسفل اختلف المشايخ فيه قال الطحاوي

لا يكره لعدم التشبه بهل الكتاب فانهم انما يجتنبون امامهم بالمكان المرتفع وطساها
الرواثة الكراهة لما فيه اذ راع بالامام ومقدار ارتفاع الذي يحصل به كراهة الانفراد قيل
مقدار تمامه وقيل ما يقع به الامتياز وقيل مقدار راع وعليه الاعتماد ويكره للتقدم فيقوم
خلف الصف وحده الا اذا المجد في الصف فرجة يمكنه القيام فيها والمختار ان المجد فرجة
ان ينتظر الى الركوع فان جاء رجل بالآفا للقيام وحده او من خارج من الصف في زمانا
الغلبة الجميل فربما يفضي الجميل الى فساد صلوة المجدوب ولكن يكره للمنفرد وهو يعي
المفتروض والمستقل ان يقوم في خلا الصف بين المتقدمين فيصلي صلوة التي هو في
فيما انهم في القيام والقعود والركوع والسجود ويكره الصلوة في طريق العامة لان
عليه السلام نهى ان يصلي سبع مواطن في المزالة والمجرة والمقبرة وقارعة الطريق
وفي الحمام وفي مواطن الا بل وفوق ظهر الكعبة ويكره الصلوة في الصحراء من غير استئذان
اذا خاف المصلي المردة اي من ان يرا حدين يديه وتكره ايضا في مواطن الا بل اي مباركة
وفي المزالة وهو مطلق الزيل اي السقين وفي المجرة اي موضع الحجرة اي نجم الحيوانات
الغنم وعينها وفي المغسل اي موضع الاغتسال في الحمام وفي المقبرة لما مر عن المحدثين
ولان هذه المواضع مواضع النجاسة وتكره ايضا على سطح الكعبة للحديث المتقدم
وذكر قاضيان في الفتاوى انه اذا اعد موضع في الحمام وليس فيه تمثال اي صورة وم
فيه لا بأس به والا فلا لا يصح فيه الا للصلاة كحرف الفوت ونحوه لا طلاقا
واما الصلوة في موضع جوار الحامي يقال قاضيان لا بأس بها الا لا نجاسته في ذلك
قال في الفتاوى لا بأس بالصلوة والمقبرة اذا كان فيها موضع لمعد للصلوة وليس
قد رآته في كلام الفتاوى ويكره ان يقرأ الكلمة وكلمتين من سورة ثم يتركها
الاسئلة بغير عذر ويبدأ القراءة من السورة الاخرى وكذا لو انقل الى آية اخرى

لك السورة وترك بينهما شيئا واما ان حصرنا بعد تلك الاية فنقول ان تيمنا لقوله تعالى
 فلا يكون الانتقال الى اية اخرى من تلك السورة او من سورة اخرى للعذر وهذا ان
 انتقل قصدنا ان نقل عن غير قصد ثم قد يكون ينبغي ان يعود ذكره في الفينة وان
 لم يعد فلا كراهة ايضا لعدم القصد ويكره للامام ان يؤمر قوما ومهم له كارهون
 بمحصلته اي بسبب خصلته توجب الكراهة اولان فيهم من هو اولهم بالاهتمام
 اكانت كراهتهم بغير سبب يقتضيها فلا يكره اما من لا نهها كراهة غير مشروعة
 فلا تعتبر ويكره ايضا للامام ان يثقل عليهم اي على القوم بالتقويل الزائد عن حد
 السنة في القراءة وسائر الاذكار ويكره ان يجعلهم عن كمال السنة في تسبيحا الركوع
 والجمعة وقراءة التشهد ويكره ان يلجهم اي يحوجهم الى الفهم عليه في القراءة يعني اذا
 ارشده عليه فيها ينبغي ان يركم ان كان قد قراء المقدار المسنون او ينتقل الى اية
 اخرى ان لم يكن قراه ولا يجوز القوم ان يفتحوا عليه ويجب عليه اي على الامام
 ان يقرأ ما يتسر عليه قراءته من القرآن دون ما هو سر عليه اي يحكم حفظه وان عرض
 له شيء من الحصر انتقل الى اية اخرى ويكره ان كان قد قرا ما يكفي وهو قد رآه السنة
 وقبل قد رما يجوز به الصلوة وقيل قد راجب ويكره للمصلي ان يمكث في مكانة الذي
 صلى فيه الفرض وفيه اشارة الى انه لو قام عن مكانة فقد ارده قائما
 او جالسا في ناحية المسجد لا يكره كما هو قول الحلبي رحمه الله عليه
 بعدما سلم في صلوة بعد هاسته كالظهور والجمعة والمغرب والعشاء
 الا قد رما يقول اي قد رما قوله اللهم انت السلام الذي بعدد المكث
 الاهد للقد رواد الا شرعنا عليه السلام على تقدم ويكره تقديم العبد على الغالب
 عليه الجمل حتى لو علم انه عالم لا يكره وتقديم الاعراب لما قلنا في العبد منسوبا لغيرهم

سكان البادية من العرب يلحق بهم سكانها عن غيرهم كالتركمان والاكراد وغيرهم
 وتقديم الاعمال لا يمكن احتراز عن الفحاشة ولا تحقيق استقبال القبلة كما ينبغي
 وتقديم الفاسق لتساهله في الامور الدينية وتقديم ولد الزاني بناء على الغالبية
 الجاهل فليس من جملة على التعلم حتى لو تحقق فيه عدم الجهل لا يكره تقديمه كما لعبد
 الاعرابي وان تقدموا جازني جازت الصلوة وراهم مع الكراهة ولا تقصد خلافا
 لما ذكره في الفاسق اذ محمد بن يقوله يكره تقديم الاعرابي بالاعرابي الجاهل دون
 العالم على ما قرناه ويكره النقل قبل صلوة العيد مطلقا ولا يكره بعد في الجبانة اي
 الصحراء والمرايا بها فناء المعر المعد لصلوة العيد الجمدة ولا فرق في هذا الحكم بين الجبانة
 والجمام ويتنقل في غير الجبانة اما في سجدة اي مسجد محله او في بيته ويكره ان يدخل
 في الصلوة وقد اخذه غائط او بول لقوله عليه السلام لا صلوة بخضر قطام كصلوة
 وهو يدغم الاختيان وان كان الاهتمام بهما يشغله اي يشغل قلبه عنها ويذهب
 خشوعهما يقطعها اي يقطع الصلوة ليؤد بها على وجه الكمال هذا اذا كان في الوقت
 سقوا فلا يقطع لان التقوية عن الوقت حرام وان مضى عليها اي على الصلوة فيها
 اذا كان الاهتمام يشغله اجزاه اي كفاه فعلها وقد ساء مكانا ثم لا دأه اياها
 مع الكراهة التحريمية وكذلك الحكم ان اخذه البول والغائط بعد الافتتاح ولم يكن
 موجودا عند الافتتاح فانه يقطعها وان لم يقطع اجزاه مع الاساءة ويكره ان تكون
 قبلة المسجد الى المنحرف اي الحلاء او الى الحمام او الى قبر وفي الخلاصة هذا اذا لم يكن
 بين المصلي وهذه المواضع حائل كالحائط وان كان حائطا لا يكره وان صلى في بيته و
 قبلته الى الحمام فلا بأس به لان الكراهة في المسجد لا احترامه لا لكون الصلوة عند
 الفحاشة لان جدار الحمام حائل بخلافها لو كانت الفحاشة بين يديه فان يكره ولو بنيت

ويكره المودعين يدي المصلي لقوله علم المار بين يدي المصلي ما اذا عليه لكان
 ان يقف اربعين عاما خيرا الحسن ايمرين يديه وفي رواية اربعين خريفا وهذا
 اذا لم يكن عنده اي عند المصلي حائل يحول بينه وبين المار نحو السترة اي العدا المركوزة
 امامه ولا سطوانة بضم الطمة والطاء وهي المود او نحوها من شجرة اذا ادعى وراية
 او غير ذلك فانه لا يكره المود من وراء الحائل وانما يكره المود عند عدم الحائل اذا
 مر في موضع سجوده هو الاصح وفي النهاية لو صلى صلاة الخاشعين بان يكون بصره
 حال قيامه الى موضع سجوده لا يقيم بصره على المار لا يكره والا لم يختر السرخس و
 ما في النهاية مختار فخر الاسلام وان كان يصلي على الدكان فان حاذى اعضاء المار
 اعضاء المصلي يكره على ما في الهداية وغيرها وهذا في الصحراء واما ان صلى في المسجد
 فالكثير المسجد فيرا كرم المود مطلقا وان كان كبيرا فقتيل هو كما يصغير لا يكره بينه
 وبين حائط القبلة وقيل هو كما الصحراء يوفى بها وراء موضع سجوده وقيل يمر فيها وراء
 خمسين ذراعا وقيل قدر ما يميز الصف الاول حائط القبلة ورجح ابن الهمام
 ما ذكره في النهاية من غير تفصيل بين المسجد وغيره وينبغي للمصلي في الصحراء
 ان يتخذ سترة قدر ذراع في غلط اصبع ويقرب منها ويجعلها قبالة احد جبهتيه
 وان القى العصا بين يديه ولم يعرضها ونط خطا فيلحج عن السترة وقيل لا على القولين ^{خطا}
 كما لم يقل من جهة يمينه الى شماله واما الوضع ففي الكفاية يضعه على الارض فيكون على مثال الغرز
 وبعد المار اذا اراد ان يقيم موضع سجوده او بينه وبين السترة بالاشارة او التسليم لا بهما معا وسترة
 الامام سترة القوم ويجوز ترك السترة في موضع يامن المود وفيه في القنية تمام في احكام الصفات ^{بين}
 وبين الصفوف موضع خالية قلنا بل ان يمر بين يديه لينصل الصفوف لانه سقط مرتبة نفسه في المار بين
 فروع يكره ان يرفع البصر اليها فها ذكره الصلاة حضرة الطعام يكره فم الارض وقيل لا فاما ما

يزيد في اذان الجهر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين ولا قامة مثل الاذان
 عند اخلافا لثلاثة ده فانها عندهم فرادى لا لفظ الا قامة عند الشافعي لمحمد و
 يستحب كون المؤذن عالما بالسنة تقيا فتكروه اذان الجاهل والفاسق لقوله عليه السلام
 لكم خياركم ويكروه اذان الصبي لان كان عاقلا في روائذ وفي ظاهر الرواية لا يكروه اذان
 كان عاقلا ويكروه التحين في الاذان لانه ليس من افعال الاخبار ولكن في القراءة والتحسين
 الصوت مطلوب التحين ان يخرج الحروف عما يجوز له في الاداء يستقبل القبلة طمحا
 لا في المتوارث فيكروه تركه ويجوز وجهه يمينا عند قوله حي على الصلوة ثم لا عند
 قوله حي على الفلاح فيها ويستند في المنارة اذا لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه
 مع ثبات القدمين ويجعل اصبعيه في ذنبيه على السلام بلا لا بد رحمة الله وقال
 انه ارفع لصوتك وان لم يفعل فلا كراهة ويكروه له التكلم وهو يؤذن ويقوم ويستأ
 لتكلم في اثنا لا نه ذكر واحد لا يرد السلام لوسام عليه ولا يثمت العاوية ^{طهران} يؤذن
 قاعلا الا ان اذن لنفسه يكروه ركبنا في ظاهر الرواية لا للمسا فويند للا قامة ويجوز ان يؤذن
 متوجها حيث توجهت اذنه فيكروه ان يؤذن جنباً رواة واحدة ومحمد لا يكروه في احد الروايتين
 وفي لا عادة بسبب الجانبة روايتان والاشبه يعاد الاذان لا الا قامة لان تكرار مشروع
 كما في يوم الجمعة دون تكرارها كان في الهدنة وتكروه الا قامة بلا وضوء المشهور ولا يستحب
 اعادة الاذان المرة وتجب اعادة اذان السكون والمجنون والصبي غير العاقل وان شاء
 الاذان والا قامة يجب الاستيناف لكن ان جن او اعشى عليه سبق الحشد وتوضأ أو
 ولم يلقنه احدا واخوس فانه يجب ان يستقبل الاذان والا قامة هو وغيره ولا تقدم
 صوتها ايعود الى الترتيب لا يستناف ويكروه اذان العبد والاعراب ولا اعى وولد لكر
 ولكن غيرهما ولا يكروه التفرغ عندها الا من عند التحصيل الصلوة وتحسينه فلا يجزئ

فيها فان مشى الى مكان الصلوة عند قنات الصلوة فلا بأس بان كان هو الامام وقبل
 مطلقا ويتبرسل في الاذان بان يفصل بين كلماته بالسكوت ويجوز في الاقامة بان
 يتابع كلماتها ويكره مخالفة ذلك حتى لو ظن ان الاقامة اذان فتوسل فيها ثم علم فانه
 يستقبلها من اولها في الاصح قاله قاضيهان وينبغي للمؤذن ان ينتظر الناس وان علم
 بضعيف مستجلا اقام ولا ينتظر رئيس الحلة لان فيه داءا وايداء ويكره ان يؤذن
 في مسجد بين شخص واحد استحسن المتأخرون التثويب وهو العود الى الاعلام عند
 بحسب ما تقارنه كل قوم ونخص به ابو يوسف لمن له نيابة اشتغال بالامامة كما
 والقاضي بالمفتي وينبغي ان يفصل بينهما ويكره وصلهما والفصل في غير المغرب
 مقدار ركتين او اربع في كل ركعة قراءة اثني عشر آية ونحوها وما في المغرب فعند
 الجنيته بفصل سكتة قد ثلث آيات قصارا واية طويلة وقيل قد ثلث خطوات
 وعندها بالجلسة خفيفة ولا يكره عنده ما قاله ولا عندهما ما قاله انما الخلاف
 في الافضلية ولا يجوز الاذان لصلوة قبل دخول وقتها وجوز ابو يوسف والثلثة
 في الفجر وتجب الاعادة لو اذن قبله لانهم تحصل به الفائدة المقصودة منه وهي الاعلام
 بدخول الوقت والسامع للاذان ينبغي ان يحب ان يقول مثل ما يقول للمؤذن وعند جرحي على
 الصلوة وحج على الفلاح يقول الحول والاقوة الا بالله العلي العظيم وعند الصالحين
 من النوم يقول صدقت وبررت فالاجابة على هذا الوجه قبل واجبة بالقلب وقيل بالاجابة
 بالقدم ولما باللسان فتستحب وهو الاظهر وفي الاقامة تستحب بالاجابة لا كالكلام
 عند الاذان بالاجماع وان سمع الاذان غير مرة يحب له ان يكره ان كان مؤذنا مسجدا وغيره والعبود
 قار سمع النداء فالافضل ان يمسكه ويستمع قال الاستغنى عن في قراءته ان كان في المسجد كان
 في بيته ان لم يكن اذان مسجدا وينبغي ان يقول عقيب الاذان ما ورد عنه عليه السلام نقل من قال

حين يسمي المذبح اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة أت محمد
الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة والبعثة مقلما محمود الذي وعدته و
ارزقنا شفاعته إنك لا تخلف الميعاد حلت له شفاعتي ثلثي السن رفع اليدين
عند تكبيرة الافتتاح مع التكبير وتقدم الكلام عليه في صفة الصلوة وثالثها انشور
الاصابع عند التكبير بدتن كلف ضم ولا تفريح واربعمها بملام بالتكبير وكذا
بالسمع والسلام وخامسها التثاء أي قراءة سبحنك اللهم إلى آخره وسادسها التقود
سابعها التسمية وثامنها التامين وقاسمها الاخفاء بهن أي باربعم المذكورة من التثاء
فما بعده اما ما كان المصلي ومقتديا او منفردا وعاشرها وضع اليدين من اليد على
الشمال منها واحد عشرها كون ذلك تحت السرة للرجل وكونه على الصدر للمرأة ثلثي
عشرها التكبيرات التي يوتي بها في خلال الصلوة عند الركوع والسجود والرفع من السجود
من السجود والوقوف إلى القيام وكذا التسميع نحو وثالث عشرها تسبيح الركوع واربعم عشرها
تسبيح السجود وخامس عشرها اخذ الكتفين باليدين في الركوع حال كونه قاضيا اجزا وهي
سادس عشرها وسابع عشرها افتراش الرجل اليسر والقفود عليها ونصبه رجل اليمن فبما انتو^{جهة}
اصابعها نحو القبلة في القعدتين للرجال التورك في المرأة وثامن عشرها الصلوة على النبي عام
بعد تشهد في القعدة الأخيرة وتاسع عشرها الدعاء في آخر الصلوة بما تشبهه الفا القرآن الأوتية
الاشارة وقام العشر في الاشارة بالسجدة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا في صفة
الصلوة وقيل قراءة الفاتحة في الآخرين في الفرائض ايضا سنة وهو ظاهر الرواية وقيل وجوب
وقيل مستحب وقيل الخروج منها بلفظ السلاسة ايضا والصحيح انه واجب في تحويل
الوجه إلى اليمين واليسار عند السلام وقيل السلام عن يمينه ويساره سنة ولا صح
ان كليهما واجب وقيل بعض هذه الافعال التي ذكرنا انها سنة انما هو ديب الاصح

ان جميعها سنة سوى ما بينا رجحان وجوبه وما ذكرنا يعني في صفة الصلوة مما
 سوى ذلك المذكور هنا من السنن فهو رتب ومراه ان ما لم ينص عليه فوضو واجب
 ولم يدركه هنا ما هو من كوفي في صفتها فهو رتب كما خرج الكفين من الكفين عند التكبير
 ومخوه وفيه نظران من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين في السجود وهو سنة وكذا
 ابداء الصنعيين ومجافات البطن عن التخذين وتوجيه الاصابع نحو القبلة فانها
 سنة ايضا **فصل في النوافل** وهو جميع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي المشرع
 العبادة التي ليست بفرض ولا بواجب نعم السنة والمستحب والتطوع الغير الموقوت علم
 ان السنة قبل الفجر هي صلوة الفجر ركعتان وهي اقوى السنن المذكورة حتى يؤمن بالحنيفة
 انها لا يجوز مع القعود بغير عند لقوله عليه السلام صلوهها ولو طردنكم الجبل شتم
 الا كد بعدلها ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر و
 الا صبح ان التي قبل الظهر الا بعد سنة الفجر ثم الباقي على السوء واربعة قبل الظهر وركعتان
 بعدها لما دوي عن علي بن السلام انه كان يصلي كذلك واربعة قبل العصر ثم اركعتين
 وسنة العصر مستحبة لا مؤكدة وركعتان بعد المغرب لقوله عليه السلام صلوا
 في يومه ليلة ثنتي عشرة ركعة تسوا المكتوبة بني له بيت في الجنة واربع قبل الظهر وركعتين
 بعدها وركعتين بعد المغرب ركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر واربعة قبل العشاء
 مستحبة واربعة بعدها كذلك فان شاء ركعتين وهما المؤكدة للحديث المتقدم فاذا
 من السنة قبل العصر والعشاء فذاك مستحب كما ذكرنا وكذا الاربع بعد العشاء ويستحب الاربع
 ايضا بعد الظهر لقوله عليه السلام والصلوة والسلام من حافظ على اربع قبل الظهر اربع بعد
 حومه الله تعالى على النار ويجوز في الاربع بعد الظهر كونها بتسليمة واحدة وتسليمة اربع
 لكن بتسليمة واحدة افضل اتفاقا وفي التي بعد العشاء كونها بتسليمة واحدة افضل اربع

وعندها بتسليمتين ويتقرب الست بعد المغرب لقوله عليه السلام من صلى بعد
المغرب ست ركعات كتب من الأوابين وتلى أنه كان للأوابين غفوة ^{راغب في الاسم} وعنه
بعد الظهر والعشاء والستة بعد المغرب ^{راغب في الاسم} المؤكدة ومعها والظاهر لما لا يصدق
عليه أنه صلى بعد الظهر والعشاء أربعاً وبعد المغرب ستاً والركعتان ضمن ذلك وذكر

في المحيط أن الطلوع قبل العصر بأربع وقبل العشاء بأربع فحسن لأن النبي صلى الله عليه
وسلم لم يطلب عليهما فلا تكونان مؤكدتين والستة قبل الجمعة أربعاً لا عليه السلام
والطلب على الأربع بعد الزوال في جميع الأيام وبعدها أي بعد الجمعة أربع لقوله عليه
والسلام إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً وعند أبي بصير الستة بعد
الجمعة ستة وهو مروي عن علي رضي الله عنه والأفضل أن عندنا يصل أربعاً ثم
ركعتين للخروج عن الخلاف فرم لوترك ستة العجوة وغيرها من التوكيدات ياتم وتلك
ياتم ولا صح أنه لا ياتم لكن تقوته ^{راغب في الاسم} لدفع الثواب ويستحق الملامة هذا إن را حاقها

ولم يستغف بها ولا يكفر وأما مستحب الضحى أي صلاة الضحى فقد رتبت لها حاديها
أي في قدرها من الركعتين اثنتي عشرة ركعة وهي مستحبة لما روي عن أبي بصير ^{عنه} رضي الله
أنه قال وصني يارسول الله قال إذا صليت الضحى ركعتين لم يكتب من العاقلين عليها
أربعاً كتبت من العابدين وإذا صليتها ستاً لم تبعك ذلك ذنب وإذا صليتها
ثمانية كتبت من القانتين وإذا صليتها عشرتين ^{وصين} لم يبق لك بيتاً في الجنة
روي أنه عليه السلام أنه قال من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة نبي الله تعالى المقصود من
ذهب في الجنة فعقت صلاة الضحى من ارتفاع الشمس إلى ما قبل الزوال ^{منه} وما بعدها

بربع النهار ثم الأفضل في صلاة الليل والنهار من الطلوع المطلق أربع ركعات تحريمية
واحدة وسلام واحد عنه أي عند أبي بصير ^{منه} في رواية أخرى وأبو بصير ^{منه} في رواية أخرى

الليل ركعتان تجزئتهما عند الشافعي به الفضل في الليل والنهار الركعتان تجزئتهما والليل
 مستوفات في الشرح والزيادة على ثمان ركعات بتسليمة واحدة ليلة الاربع ركعات بتسليمة
 واحدة نهارا ومكروها بالاجماع من ائمتنا لعدم ورود الاثر به ومن شروا في صلاة التطوع
 او في صوم التطوع ثم افسده فعليه قضاء ما عذرا وعندهما لكراهة وهو قول ابي بكر
 الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين
 خلافا للشافعي واحمد بن حنبل وتحقيقه في الشرح وان شروا في التطوع بنية الاربع اي بنية
 ان يصلي اربع ركعات ثم قطع اي فسد ما شروا فيه قبل تمام شفع لا يلزمه الا شفع اي قضاء
 شفع عند الحنفية ومحمد بن حم الله خلافا لابي يوسف فانه ان عذرا يلزمه قضاء اربع ركعات
 ولو افسده بعد تمام شفع فان كان قبل القيام لثلاثة يلزمه شفع واحدة عذرا وعندهما
 لا يلزمه شيء وان كان بعد القيام اليها لم يلزمه قضاء شفع اتفاقا لوهذا الحكم المذكور
 هو لزوم الشفع فقط بالافساد بعد الشروع بنية الاربع في غير السنن الرواتب كسنة
 العصر والعشاء واما اذا شروا في الاربع الرواتب التي قبل الظهر وقبل الجمعة
 او بعد هاتين قطع في الشفع الاول والثاني يلزمه الاربع اي قضاءها بالاتفاق
 لانها لم تشرع الا بتسليمة واحدة ولذا لا يصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم
 في المقعدة الاولى ولا يستفتح عند القيام الى الثالثة لانها بمنزلة صلاة واحدة
 وان شروا في الاربع من التطوع ستمكانت او غيرها لم يقع في الركعة الثانية اي
 ترك المقعدة الاولى فسدت صلواتك عند محمد بن نوره وترك فرض وهي المقعدة الاولى
 فرض عندها في المنفل بناء على ان كل ركعتين منه صلوة على حدة وتفيى الركعتين الاوليين
 عندهما دون الآخرين لصحة ما قاله اي ابو حنيفة وابو يوسف هما الله لا تفسد
 صلواتك في الصلوة المذكورة ولا يلزمه قضاء شيء وكل ركعتين من المنفل اذا

افسدها فغلبه قضاؤها فحسب ذلك قضاء ما قبلهما وما بعدهما مما لم يفسد
 لما تقدم ان كل شفع صلوة واحدة الا ما تقدم عن ابى شيعة في ما اذا نوى الاربع و
 شرع اذا افسدها قبل القعود الاول حيث يلزمه قضاء اربع عنده واما المسئلة الملقبة
 بالثمانية وهي اذا صلى اربع ركعات وترك القراءة في كلها او بعضها فافسدها
 الواجب فيها بين ائمتنا مني على قاعدة اخرى مختلفة بينهم وهي ان ترك القراءة في كل ركعة
 النفل وفي احد يما يوجب بطلان التحريم عند محمده فلا يصح شروعه في الشفع الثاني فلا
 يلزمه قضاءه بافساده ولا يوجب له عند ابى شيعة وانما يوجب قضاء الاربع فيصح شروعه في
 الشفع الثاني فاذا افسده لازمه قضاؤه ايضا وقول الامام كالا وفي الاول كالثاني في
 الثاني ثم المسئلة المذكورة وان ذكرت في الطهارة وغيرها على ثمانية اوجبه باعتبار
 تدخل بعض صورها في بعض فانها تنهى الى ستة عشر صورة واحدة منها لا يلزمه
 فيها قضاء شيء وهي ما اذا قرأ في الجميع والباقي المنع على القواعد المنكورة خمسة عشر
 صورة وهي ترك القراءة في الجميع يقضى ركعتين وعند ابى شيعة اربعا قرأ في الاولى فقط
 يقضى اربعا عند محمده ثنتين قرأ في الثانية فقط كذلك تركها في الثالثة فقط
 يقضى ركعتين اتفاقا تركها في الرابعة فقط كذلك تركها في الاولى والثانية كذلك
 تركها في الاولى والثالثة يقضى اربعا عند محمده ركعتين تركها في الاولى والرابعة كذلك تركها
 في الثانية والثالثة كذلك تركها في الثانية والرابعة كذلك تركها في الثالثة والرابعة
 يقضى ركعتين اتفاقا تركها في الاولى والثانية والثالثة يقضى ركعتين وعند ابى شيعة
 اربعا تركها في الاولى والثانية والرابعة كذلك تركها في الاولى والثالثة والرابعة يقضى
 اربعا عند محمده ركعتين تركها في الثانية والثالثة والرابعة كذلك تركها في الاولى والثالثة والرابعة
 عليه التحريم ولو اتفق الطوع قائما لم تعد من غير عند مبهم للقعود في النفل جاز

لغوره وصحت صلوته عند الخيفه وخلافهما وان نذر ان يصلي صلوة ولم
 يقل في نذره ان يصلي قائماً او قاعداً يلزمه اداؤها قائماً صفاً للمطلق الى الكامل
 وان صلى قائداً قيل يجوز ويقتض عن قياسي على عدم المنع كوفي الكافي الصحيح
 لا يلزمه القيام الا بالتخصيص عليه طول القيام افضل عن كثرة عدد الركعات يعني اذا
 شغل مقدار من الزمان بصلوته فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من
 وصلوة ركعتين في ذلك المقدار مثلاً افضل من صلوة اربع فيكون طول القيام شتملاً
 على كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود تشتمل على كثرة الذكرو والتسليم والقراءة افضل
 من سائر الذكرو والتسليم ثم السنة المؤكدة التي كره خلافها في سنة الفجر وكذا في سائر
 السنن هو ان لا يأتي بها محالاً للصعب بعد شروع القوم في الفريضة بخلاف الصنف
 غير حائل ان يأتي بها اما في بيته وهو الافضل وعند باب المسجد من كان في هذا
 موضع لا ثقل للصلوة وان لم يمكن ذلك ففي المسجد الخارج ان كان يصلون في الداخل والعكس
 ان كان هناك مسجدان صيغفي وشوي وكان المسجد احد الخلف اسطوانة ونحو ذلك الكلام
 والشجرة وما اسهها في كونه حائلاً ولا يتان بها خلف الصنف من غير حائل مكره وبما اعلمنا
 للصنف اشكر اهتد هذا الحكم المذكور اذا كان اتيانها بعد المشرع اي شروع الجماعة في
 الفريضة للحا فتدليهم واما قبل شروعهم في الفريضة فيأتي بها في اي موضع شاء لا انتفاء
 العلة المذكورة وانما قيد المصيبة الفجر لا غيرها لا يؤدي بعد شروع الجماعة في
 الفريضة بخلاف سنة الفجر فانه يجوز اداؤها اذا علم انه يملك الامام في التتميد وان
 لم يعلم انه يدركه فيه بنزكها وبقتدي ولا يقضيها اذا فانت وحدها اصلاً
 لا قبل طلوع الشمس كراهة المقل فيه ولا بعده لا اختصاص بالقضاء خارج الوقت
 بالواجبات كما مرود بالشرع وهو انما ورد في قضاء ركعتي الفجر عند خروجهما مع

الفرض قبل الزوال ولم يرد في قضائها اذافات وحدها والا اذافات مع الفرض
 بعد الزوال وقال محمد بن وهب الى ان يقضيها اذافات وحدها بعد طلوع الشمس قبل
 الزوال ولا خلاف في غير سنة الفجر ايضا لا تقضى بعد الوقت اذافات وحدها كذا نقلت
 مع الفرض في الاصح وتقضى التي قبل الظهر في الوقت في الصحيح وتقدم على الركعتين
 قيل يؤخر عنهما وتماز في الشرح ويستحب في سنة الفجر التخفيف وان يقرأ في وليهما
 مع الفاتحة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص لا نذكر في عن النبي صلى الله عليه وسلم
 واختلفوا اهل الافضل تاخيرهما الى قريب الفرض وتقدمهما اول الوقت والحاديت
 ترجح الثاني واما السنن التي بعد الفريضة فانه ان تطوع في المسجد فحسن
 وتطوع بها في البيت افضل وهذا غير مختص بما بعد الفريضة
 بل جميع النوافل ما عدا التراويح وتحتية المسجد الافضل فيها المنزل
 لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يصلي جميع السنن والوتر
 في البيت وقال صلوة المرء في بيته افضل من صلوة في مسجد يه
 هذا الا المكتوبة وكره بعض المشايخ سنة المغرب في المسجد
 البعض ياتي بسنة المغرب في المسجد دون ما سواها وقال البعض
 التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن كما قال المصنف في الفقه
 ابو جعفر رحمه الله قال الا ان يخشى ان يستغل عنها اذا رجع فالحيف
 فالأفضل البيت لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يصلي جميع السنن
 والوتر في البيت ومن السنن المؤكدة التراويح جميع تراوية سميت بها
 كل اربع ركعات منها لا تستراحة بعدها وهي سنة مؤكدة في الصحيحين وطلب عليها
 الخلفاء الراشدون رضوان الله تعالى عليهم اجمعين والنبي صلى الله عليه وسلم العبد

في تركه الواطئة وقال عليه الصلوة والسلام عليكم بنبتي سنة خلفاء الرشدين المهديين
 من بعدك فقال عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى فرض عليكم صيام رمضان وسكنت لكم قامة
 اقامتها بالجماعة سنة مؤكدة ايضا وعن البيهقي انه انما ذكره ان امكنه اداؤها في بيته مع مراعاتها
 فهو افضل الا ان يكون فقيها يفتي به والا صح ان الجماعة فيها افضل وعليها الجهر بركتها
 على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل محلة كلام الجماعة وصلوا في بيوتهم فقد تركوا السنة وقد
 اساءوا في ذلك وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة لم تخلف عنهم رجل من افراد الناس
 صلى في بيته فقد ترك الفضيلة لا السنة فلم يات في قوله من افراد الناس إشارة الى ما تقدم
 من ان كان من يفتي بلامينغله ان يخلف لمن صلى في بيته بالجماعة ففضل لهم
 ثوابها وفضلها ولكن لم ينالوا فضل الجماعة التي تكون في المسجد لزيادة فضيلة
 المسجد واظهر اشعار الاسلام وهكذا في المكتوبات اي الغرض لو صلوا جماعة في
 البيت على هيئة الجماعة الواقعة في المسجد والفضيلة الجماعة وهي المضاعفة بسبع
 وعشرين درجة لكن لم ينالوا فضيلة الجماعة الواقعة في المسجد الحاصل ان كل ما شرع
 فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل والاختياط في السنة فيها ان ينالوا التراويح او ينو
 قيام الليل او ينو سنة الوقت او قيام رمضان لان المشايخ قد اختلفوا في جواز
 اداء الصلوة السنة بنية مطلقة العقل ومطلق الصلوة قال بعض المتقدمين
 لا يجوز ذلك وهو قول الجنيفة رضي الله تعالى عنهما وبعض المتأخرين بل ما هم بمجوز
 لمن صلى كعتين بنية صلوة الليل ثم تبين اي ظهر انه كان اي الشان قد
 علم الفجر قال بعضهم وهو اكثر المتأخرين ينوب ذلك الذي صلاة عن سنة
 الفجر وهو قولهما اي ما جبه به هو ظاهر الرواية عن ائمتنا كلهم وتلك
 الرواية عن الجنيفة رضي الله عنه شاذة غير ظاهرة ولا شك ان ما صلى الركعتين بنية

صلوة الليل في طلوع الفجر لا ينوبها صلاة من سنة الفجر بالاتفاق لأن اليقين لا
 يسقط بالشك وإن نوى التراويح صلوة سنة تجلب من غير أن يعين صفة
 من الصفات المذكورة قالوا أي بعض المشائخ الأصم أنه لا يجوز وهو اختيارنا ضمان
 خلاف ما اختاره صاحب الهدى وقد تقدم في بحث النية وقته أي وقت
 التراويح ذكره باعتبار الفعل أو الفعل المذكور بعد العشاء ولا يجوز قبلها
 سواء كانت بعد الوتر أو قبله وهو المختار لأنها نافلة شرعت بعد العشاء
 فكانت تبعاً لها كسنة ما قيل وقتها الليل كله ولو قبل العشاء وقيل ما بين العشاء
 والوتر فلا يجوز بعد الوتر والصحيح ما تقدم وتنبى عليه أنه لو صلى العشاء بامام و
 صلى التراويح والوتر بامام آخر ثم علم أن الامام الأول كان قد صلى العشاء على غير وضوء
 أو علم فسادهما بوجوب من الوجوه يعيد العشاء والتراويح تبعاً لها كما يعيد سنتها ولا
 يلزم إعادة الوتر في مثل هذه الصورة ^{بإيجاز} عندنا إن كان صلاهما مع التراويح ^{تسعة عشر} لغت ^{عندنا} العشاء
 يلزم تقديم العشاء للترتيب عندنا يلزم إعادة ^{بإيجاز} أيضاً لا تتبعها ^{بإيجاز} وتنبى على أنها يجوز
 بعد الوتر لأننا إن فاتت مع الامام نودحية أو ترويحاً أو أكثر هل يقضيها قبل الوتر ^{بإيجاز}
 يقضيها ذكره في الذخيرة قال الخليل أشايخ في هذا إننا نأل بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضي ما فاتته
 من التراويح وقال بعضهم يصل التراويح المتوكة ثم يوتر ولا شك أن تأخير الوتر أولى كذلك
 الأفراد به وأما الاسترخاء أثناء التراويح فيجلس بين كل ترويحيتين مقدار ترويحاً
 واحدة أي بعد كل أربع ركعات قد باربع ركعات ولكن الأختية والوتر والمراد من
 الاستراحة الانتظار وهو غير اشتاء جلسها كتأنيهاً أو سجعاً أو وقفاً على نافلة
 منفردة وهذا الانتظار مستحب لعبادة أهل الحرمين فإن عادة أهل مكة أن يطوفوا
 بعد كل أربع أسبوعاً ويصلون ركعتي الطواف عادة أهل المدينة يصلون أربع ركعات

وان استراح على خمس تسليمات عقيب عشر ركعات قال بعضهم لا بأس بما لا يكره
فقال اكثر المشايخ لا يستحب ذلك اي يكره تنزيها لان ادخال ما ليس بعبادة في العبادة
مكروه ومن المكروه ما يفعل به بعض الجهال من صلوة ركعتين منفردا بعد كل ركعتين
لا بها بدعة مع خلفه الامام والصف والافضل للامام تعديلهما في الركعة اي تقديهما
بقصر في الركعتين على سبيل المساواة والعدل لئلا تكون احدهما اطول من الاخرى و
لوم يفعل لا بأس بها انما كان الافضل كون التعديل بين التسليمتين لئلا يشغل قلبه
بالفكر في ذلك وهو في الصلوة وان صلى قاعدا بغيره عند جاز من غير كراهة وان كان الامام
قاعدا بغيره عند الوقوف قائما من غير كراهة ولا يستحب لو صلى التراويح كلها بتسليمته
واحدة وقد تعد على اس كل ركعتين قد تشهد جاز ذلك عن التراويح وهو الصحيح
من مذهب الجعفيته وعند البعض يجوز الكل عن تسليمته واحدة وفي ظاهر الرواية
يجوز عن اربع تسليمات وقول المصنف ولا يكره لا ان كل ركعة في العبد مخافة لما ذكره في الخلاصة
وغيرها انه يكره والكمال لا يحصل بحج المشقة بما لم يكن فيها اتباع السنة ولو
لم يقعد على اس كل ركعتين قد تشهد لم يجز الا عن تسليمته واحدة عند هؤلاء
عند محمد رة فلا يجوز عن تسليمته واحدة ايضا بل تقصدوا واشكوا الى الامام القوي
في انهم هل صلوا بفتح تسليمات ثمان عشرة ركعة او بعشر تسليمات في حكم هذا
الشك لاختلاف بين المشايخ قال بعضهم يصلون بتسليمته اخرى جامعة وقال بعضهم
يوترون ولا يصلون بتسليمته اخرى احتراز عن الزيادة على التراويح بالجماعة بالصحيح
انهم يصلون بتسليمته اخرى اي يملكون بها اولادى للاحتياط اذ فيه اكمال التراويح بقين
والاحتراز عن النقل الزائد عليهم بالجماعة وذكر في الملقط انه يقر في التراويح مقدارا
يؤدي الى تغير القوم عنها فقال بعضهم يقر كما يقر في المغرب لا في الغداة اي في الغداة يقر

كما يقرأ في العشاء لا يمتنع لها وقال في الفتاوى نقله عن بعضهم يقيم في كل ركعة
ثلاثين آية حتى يقيم به الختم ثلاث مرات في كل عشرة من أيام رمضان وقال بعضهم وهذا
الحسن عن أبي حنيفة أنه يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لأن فيه تخفيفاً وبه
تختل السنة وهو الختم مرة واحدة لأن عدد جملة ركعات التراويح ستة مائة وأيات
القرآن ستة آلاف وثماني وفي الهداية وغيرها السنة فيها الختم فلا يترك لكسل
القوم وإذا كان إمام مسجد جني لا يخطب فله أن يترك ويذهب إلى غيره منهم من سيجب
الختم ليلة السابع والعشرين ثم إذا ختم قبل آخره قيل لا يكره له ترك التراويح فيما بقي لئلا
شرعت لأجل الختم مرة وقيل يصليها ويقرأ فيها ما شاء وسئل أبو بكر الأسكاف ربه
أيجعل الإمام للفريضة قراءة علا حقة أو يخطب فيجعل البعض فيها والبعض في التراويح
قال يميل بما هو خف على القوم وسئل النضر عن الإمام إذا فرغ من التشهد في التراويح
أيزيد عليه أم يقتصر فقال إن علم أنه لا يثقل على القوم يزيد من الصلوة ولا يستغنى وإن
علم أنه يثقل عليهم لا يزيد ويأتي بالتشديد في كل شفع وفي شروح الهداية أنه لا يترك الصلوة ^{عليه}
النبي عليه السلام في التشهد إذا غلط فترك سورة الآية وقراءتها بالمستقبل يقيم
المتروقة ثم يعيد المتروقة ليكون على الترتيب كما ينبغي أن يقدم في التراويح الخواشع
بل يقيم الدرستحون فإن الإمام إذا كان حسن الصوت يشغل قلبه عن الخشوع والتدبر ^{أو} التفكير
كان الإمام محملاً فلا بأس أن يترك مسجده وركن المكان غيره أخف قراءة وحسن الكل في
قماوي واضحيان ولو آدم رجل في التراويح ثم اقتدى بأخيه في تلك الليلة لا يكره له ذلك كما
لو صلى المكتوبة إماماً ثم اقتدى فيها مستفلاً وهذا لأن صلوة النقل غير التراويح بالعامة
إنما يكره إذا كان الإمام والمقتدي معاً مستغفلين وكان على سبيل المدعى أن يجمع جميع
كثيرة فرق الثلاثة حتى لو اقتدى واحدًا واثنان لا يكره وفي الثلاثة اختلاف وفي الأربع يكره

اتفاقاً ذكره في الكافي وغيره ولو اجم في التراويح في مسجد واحد مرتين كره او صليهما اماماً
 في مسجد واحد مرتين كره وان كان في مسجدين اختلف فيه ولا يلزم الصبح عشر سنين فقام
 البالغين فيها يجوز في قول نصيرين يحيى ذكر في بعض كتب الفتاوى انه لا يجوز هو المختار
 وقال شمس الأئمة السرخسي هو الصحيح لان فيه بناء القوي على الضعيف لان نفل البالغ قوي
 لان شروع ملوم بخلاف الصبي فان صلى اربع ركعات تسليمه واحد وان يقعد على راس ركعتين
 منها قلنا التمس بدخري الاربع عن تسليمته واحدة اي عن ركعتين عندها وهو المختار وهو
 الصحيح وقيل تنوب عن تسليمتين لا عند محمد وان قعد على راس الركعتين جاز ^{بجنتين} تسليمتين
 بالا اتفاق واذا فرغ من قراءة التشهد ينظر بفكره ان علم ان ان زاد عليه ثقل على القوم يزيد
 الدعوات الماثرة وفيه اشارة الى انه يزيد الصلوة على ما قدمناه الا انه يقتصر في بعض قوله
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كنه المفرد فنه عند الشافعي وبه تنادي المستعدون ولو تكرر
 بتسليمه كما توافقهم واعلمنا فتذكروها بعد ما صلوا واصلوة الوتر اختلف المشايخ في
 انهم هل يصلون تلك التسليمه جماعة او منفردين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 لا يصلون بتلك التسليمه جماعة لانها فاتت عن محلها وقال الصدوق الشهيد يجوز ان
 يقال يصلون جماعة لان وقتها باق وقوله يجوز ان يقال اشارة الى انه الشاذ
 لا رواة فيها عن الأئمة وقول الصدوق الشهيد اظهر ولو سلم الامام على راس
 ركعتيه ساهياً في الشفيع الاول من التراويح ثم صلى ما بقى منها على وجهها قبل
 ان يعيد ذلك الشفع قال مشايخنا بخلافه يقضى الشفع الاول لاغتير لاث
 فساد لا يؤثر فيما بعده وقال مشايخ سمي قد عليه قضاء الكل اي كل
 التراويح لادراسه وقم سهوان جميع الاشفاق فلم يخرج منه من حرمة
 الصلوة وقد اترك القعدة على راس كل من الاشفاق وقعد في اوسطها

فهو فاته ترويحاً اقتروى حثان فقام الامام الى الترويض مع الامام ثم يقضى ما
 فاته واذا لم يصل الفرض معه قيل لا يتبعه فيها ولا في الترويض اذا لم يصل معه التراويح
 لا يتبعه في الترويض الصحيح انه يجوز ان يتبع في ذلك كله حتى لو دخل بعد ما صلى الامام
 الفرض وشرع في التراويح فانه يصل الفرض ولا وحده ثم يتابعه في القنوت ولو ترك
 الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة تام المقتضى في القنوت ثم
 استيقظ بعد سلام الامام ولم يدركه زمانه يشهد ويسلم ويتابع فيما بقى من الترويض
 قضاء شيء ما لم يعلم بفوت ولو صلى التراويح قاعداً بلا عند قيل لا تعيم والصحيح الجواز
 مع الكراهة ولو قعد الامام واقتدوا به قياماً الصحيح الجواز عند الكل وقيل فيه خلا
 محمد به فيكره للمقتدين ان يتبعوه في الحثي اذا اراد الامام الركوع قام القسدي و
 كذا يكره ان يصلي مع غلبة النوم عليه بل يصرف حتى يستيقظ ولو اقتدى على طرأ
 الامام يصل التراويح فاذا هو في الترويض معه ويضم رابعة ولو افسد شيئاً عليه
 الترويض ركعات بسلام واحد عندنا يقرأ الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها ويستحب
 قراءة سبح اسم في الاولى والكافون في الثانية والاخلاص في الثالثة لما رواه ابو حنيفة
 به في مسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر^{ثلث}
 يقرأ في الاولى سبح اسم وفي الثانية الكافون وفي الثالثة الاخلاص ويقتن في الثالثة قبل
 الركوع في جميع السنة فقال الشافعي به يقتن بعد الركوع لما روى ابن عمر رضي الله
 تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الفجر وقت بعد الركوع
 وعندنا قبله لما روى ابن مسعود رضي الله عنه انه قال بث عند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلاة بالليل واوتر ثلث ركعات وقت قبل
 الركوع وارسلت والدي بالليل لقابلة رأت كذلك وما رواه

منسوخ بهذا الى خلافا للشافعي به فان عند القنوت بعد الركوع وليس في جميع السنة
 بل في النصف الاخير من رمضان فقط والدلالة على هذه كودة في الشرح والدعاء المشهور والقنوت
 اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونشهد بك ونؤمن بك ونوكل عليك ونسئ عليك
 الخيرة كلها نشكرك ولا نكفرك ونحلم ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبدك ونحلم ونسئ عليك
 ونعفد ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق ويضم اليه قنوت الحسن بن علي ر
 اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت بارك لي فيما اعطيت وزيني
 شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقض عليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت
 تباركت ربنا وتعاليت ويريد ان شاء وصلى الله على النبي وآله وصحبه وسلم من لا يحسن القنوت
 يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقننا عذاب النار ويقول اللهم اعز لي بكيروها
 ثلثا وقيل يقول يا رب يكروها ثلثا ثبني لا يفت في صلوة غير الوتر عذنا قالوا لا الشافعي
 يفت في الفجر ويجوز عندنا ان وقعت فتنة او بلية ان يفت في الفجر قاله الطحاوي لا يصح ابي
 بجاعة الا في شهر رمضان والمراد انه يكروه بالجماعة خارج رمضان لا انه لا يجوز في رمضان
 قيل الا فضل الافراد والصحيح ان الجماعة فيها فضل الا ان سبقتها ليست كسنة جماعة التراويح
 والمسوق في الوتر يفت مع الامام بناء على ان المقتضى يفت وهو الصحيح ولذا اقت مع
 الامام لا يفت بعدها اي لو كعت التي قنت فيها معه لانه قنت في موضع القنوت يفتين
 وان شك في الوتر انه في الركعة الثالثة من الوتر لم في الركعة الثانية منه ولم يترجم احد
 الامرين بن علي الا في فصل الركعة التي هو فيها ويقعد ثم يصلي اخرى يفت مرتين اليه
 يفت في كل الركعتين المذكورتين لا تكرار القنوت في موضعه مكرره كما في
 المسئلة الاولى وفي المسئلة الثانية لم يقع احدهما في موضعه كذا وقع في بعض النسخ
 وفي بعضهما لم يقع الا احدهما في موضعه هو المناسب والمقصود وكذا الحكم

لو شك انه في الاول والثانية يفت في كل ركعة يجتمع لهما ثالثة وذكر في
 الذخيرة انه ان قنت في الاولى وفي الثانية ساهياً لم يقنت في الثالثة وطهر
 مخالف لمسئلة الشك ولكن بينهما فرق وهوان الساهي قنت على ايدى وضع القنوت
 فلا يتكرر بخلاف الشاك في الخلاصة عن صدر المصنف انه الساهي ايضا يقنت
 ثانياً فهو الا وجه وقد حققناه في الشرح وهل يصلي في آخر القنوت على النبي صلى الله
 عليه وسلم ام لا قال الفقيه ابو الليث ده يسلي لانها من سنن الدعاء وقد تقدمت الرواة
 في حديث قنوت الحسن رضي الله عنه وذكر في بعض الفتاوى لا بأس بان يصلي
 فطاهر هذا ان الاولى تركها وكلام ابى الليث يرد على ان الاولى الايتان بها
 وقيل ان يصلي في القنوت لا يصلي بعد التشهد ولكن ان يصلي في التشهد الاول هو الاصيل
 في الذخيرة وهو قول لا دليل عليه فلا يعتبر ويختلفوا بين جمهور الامام بالقنوت
 ام يخافت به قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل به يخافت كذا خرجت العادة اي بالخافة
 في مسجد الامام ابي حفص الكبير النجاشي ده والظاهر انه محتار وهو الاصح وقيل هم عند جمده
 لا عند ابى يوسف ده وقيل بالعكس قال صاحب الذخيرة به ان الذين ده استحسنوا
 اي المشايخ الم اذ بعضهم الجمهور في بلاد العجم ليتعلموا وقال في الشرح يعني شرح الاستبصار
 يكون ذلك الجمهور اي جمهور القنوت دون جمهور القراءه فزوا بين الوكن وغيره في الصفة
 ومختار صاحب الهداية وكثير العلماء هو المخافة لانه دعاء وثله ولا فضل فيهما
 الاخفاء كما في النشاء والتأمين وسائر الادعية والا ذكار قنوتهم ليتعلموا قلنا
 الصلوة ليست محل التعليم والتعلم والمنفرد بخير بين الجمهور والاخفاء والفضل الا خفا
 واما المقتد فهو مخير ان شاء قنت مخافة وهو اختيار الاكثرين وان شاء آمن وان شئت
 كله اي كل المذكور من الامور الثلاثة موعلة وجب الاختلاف بين ابى يوسف ده

ومحمد بن فضيل عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وقيل غير عنده ان شاء مسكت وان شاء قرا وان شاء امن وعنه محمد بن فضيل عن ابي بصير
 امن ومثله عن ابي بصير ايضا وعنه في رواية يقنت الى قوله ملحق ثم يسكت عن غيره
 يقنت الى ان يبلغ الدعاء فيؤمن ومن يقنت في الحج لا يقنت معه هاجل يقف سكتا
 في الاظهر وقيل يقعد قال ابو بصير عنه يقنت معه وان قمتا لمقتد او من كبر فم صوته
 بالا فتاق حتى لا يتشتت عن غيره فروع او قبل النوم ثم قام يصلي من الليل لا يوترنا بقوله
 لا وترين في ليلة ولا نروي عنه انه كان يصلي بعد التوركتين خفيفة وهو يوتر بها
 اذا زلزلت الارض قتل يا ايها الكفرون تمت من النوافل منها صلاتي الكسوة وهو العجم عنهما
 بالجماعة من غير كراهة وصفتها ان يصلي الامام الذي يصلي الجمعة بالناس كعتين بلا اذان ولا
 اقامة كل ركعة بركوع واحد كسر الصلوات ويطلب فيها القراءة في كل ركعة منها نحو الف
 ويخفي لها عنده وعند هاجم عن محمد بن فضال عن ابي بصير عن محمد بن فضال عن محمد بن فضال
 يحضر امام الجمعة صلى الناس فادى كذلك في خشو القم يصليون فادى كذلك عند
 فروع من صلاة طلبة او يرحم ونحو ذلك عند الأئمة الثلاثة صلاة الكسوة كل ركعة بركوع
 الدليل على ذلك في الشرح ومنها صلاة الاستسقاء اذا دام نقص المطر مع الحاجة اليه ولا
 تسبب فيها الجماعة عنده بل يصليون وحدها اذا اجتمعوا والاستسقاء عنده انما هو لدعاء
 الاستسقاء وعند محمد بن فضال ان يصلي الامام او نائبه ركعتين كما في الجمعة بركعة في
 رواية وفي رواية لا يجهر ابو بصير عنه في رواية وهو الاصح في رواية ثم ان جنيته
 ويخطب بعد هاتين عن محمد بن فضال في العيد وهو المشهور عن ابي بصير عنه
 وعنه في رواية خطبة واحدة ويقوم على الارض لا على المنبر ويتكى على قوس ارفع
 او عصا ويقلب الامام رداءه على قول محمد بن فضال ولا يقلبه على قول ابي بصير عنه

محمد بن
 فضال
 عن
 محمد بن
 فضال

عن ابي يوسف واتفقوا على ان السنة الحزب الى الاستسقاء ثلاثة ايام
 متتابعات ان تاخوت السقيامنة في ثياب رقة متدلين متواضعين خاشعين
 لله ناكسي رؤسهم وقد قدموا التوبة وودوا الظالم ويقدمون الصلاة في كل يوم قبل خروجه
 وذكر انهم يصومون قبل ثلثة ايام واللائل في الشرح والاحسن في صفة قلب لودان ان
 جعل علاه اسفل والاجعل مينا عن ياره ويستحب الدعاء بما ورد عند عليه السلام انه كان
 يقول اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا مريعا عذرا مجللا سبعا مطبقا اللهم
 اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالبلاد والعباد والخر من الوجود
 الضحك ما لا شكوا اليك اللهم انت لنا الزرع وادركنا الضرع واسقنا من بركات
 السماء وانبت لنا من بركات الارض اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فادرس العباد
 علينا مدارا وفي مرغباتنا عن ابي يوسف انشاء دفع يديه وانشاء اشار بالمسبحتين
 ويخرجون بالصبيان والبهائم ولا يحضروهم اهل الكفر ولا يكونون يستسقونهم ومنها
 ركعتا شكر الوضوء على ما تقدم في اداب الوضوء ومنها ركعتا تحية المسجد فمختصر للدخول
 المسجد بنيت الفرض والالتزام ينوب عن تحية المسجد لما يؤمر تحية المسجد اذ دخله الغير
 صلوة فيكفيه لكل يوم ركعتان ولا يتكرر تكرار الدخول ومنها صلوة الاوابين لعبد
 المغرب تقدم بيان تفصيله الادبع والست عند عليه السلام من صلى بعد المغرب عشرين
 ركعة نبي الله له بيتا في الجنة ومنها ركعتا الاستخارة عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله
 الله عليه وسلم بعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اللهم
 بالامر فليكرم ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم في استغفرك بعلمك واستغفرك بقدرتك
 واسئلك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان
 كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة اموري اوقاله

عاجل امري واجله فاقدره لي ديسه لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر
شؤني في ديني ومعاشي وعاقبة امري وقال عاجل امري واجله فاصرفه عني واصرفني
عنه واقدر لي الخيرة حيث كان ثم ادضني به قال ويسمي حاجته وينبغي ان يجتمع بين
الروايتين فيقول وعاقبة امري وعاجله واجله ثم يفعل ما يشترط له عدله وينبغي
ان يذكرها سبعاً ومنها ركعتا السفر عن معظم من المتقدم قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما خلف احد عن اهله افضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفراً
ومنها ركعتا القدوم من السفر عن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدر
الا انها في الغني فاذا قدم بدأ بالسجدة فضلى فيه ركعتين ثم جلس فيه ومنها صلوة
التسليم وصفتها عليه ما رواه الترمذي من رواية ابن المبارك رضي الله عنه انكبرتم ثم قرأ
سبحك اللهم الماخو ثم يقول خمس عشرة سبحان الله والحمد لله ثم يقول ثم يسبح
المفاتحة وسورة ثم يقول خمس عشرة ثم يركع فيقول خمس عشرة ثم يركع من الركوع فيقول
عشر ثم يسبح فيقول خمس عشرة ثم يركع من الركوع فيقول خمس عشرة ثم يسبح فيقول
عشر ثم يقوم الى الثانية فيفعل فيها كذلك وكذا في الثالثة والرابعة ففي كل ركعة خمس
سبعون تسبيحة ويبدأ في الركوع سبحان ربّي العظيم وفي السجدة سبحان ربّي الاعلى وقيل لابن
المبارك رضي الله عنه ان سعى في هذه الصلوة هل يسجد في سجدة السهو عشرًا قال لا انما
هي ثلثة تسبيحة ومنها صلوة الحاجة عن عبد الله بن ابي وثنى قال قال رسول الله
من كانت له حاجة الى الله او الى احد من بني ادم فليتوضأ ويحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين
ثم يقول اللهم تعال لي يصل علي النبي محمد صلى الله عليه وسلم ثم يقول لا اله الا الله الحكيم الكريم سبحان
الله العظيم والاعلى والاعلى من ذلك من رقت رحمتك وغفرتم مغفلة والاعلى

فيها رضى الا تضيئها يا رحم الرحمن ومنها صلوة الضحى وقد تقدم ومنها قيام الليل +
 والاخبار فيه كثيرة جداً والصلوة خير موضوع مالم يلزمها ارتكاب كراهة وأعلم ان
 النقل بحاجة على جيل التداعي مكروه على تقدم ما عدل التراويل وصلوة الكسوف والاستسقاء
 فعلم ان كلاً من هذه الرغائب وصلوة البراءة وصلوة القدر بالجملة مكروه على ما صرح
 به البرازي وغيره والاحاديث فيها موضوعة صرح به ابن الجوزي وغيره على بناءه تمامه في
 الشرح فائدة قال في مختصر البحر لو اراد ان يعيد نوافل بذرها فليصلها وقيل يصلها
 كما هي قال شرف الائمة المكبره اداء النقل بعد النذر افضل من ادائه دون النذر ففضل
 فيما يفسد الصلوة وما لا يفسد اذا تكلم المصلي فيها بكلام الناس ناسياً او عانداً تفسد صلوة
 والمؤمن التكلم التلغظ بحرفين او اكثر لا الكلام العجوي وعندنا نافيء الكلام ناسياً
 وعندنا لك واجلده الرلام ناسياً او لا صلاحها لا يفسد دليلنا قوله عليه السلام ان هذه
 الصلوة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس انما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن وتمايمه
 في الشرح وانما تفسد الصلوة بالكلام بشرط ان يكون مسموعاً لنفسه اي لنفس المتكلم وان
 لم يسمع المتكلم حروفه اي حروف الكلام او بشرط ان يكون المتكلم مصححاً للحرف وان لم يدع له الكلام
 يعني بشرط وجوه احدها من اما التصحيح والسمع حتى لو لم يحصل تصحيح ولا سماع
 لا تفسد وان وجد احدهما دون الآخر تفسد وفيه نظر فقد ذكر في الحقائق انه ان صح
 الحرف ولم يكن مسموعاً لا تفسد اتفاقاً فالصحيح ان الفساد حصوله كلاً الا مبدئين
 تصحيح الحروف والسماع لا احدهما على ما حققناه في الشرح وان اقام المصلي صلوة تكلم و
 ضحك وهو انما تفسد صلوته كذا في عامة الفتاوى واختارنا في الاسلام عندنا وقد
 تقدم في نواقض الوضوء ان المتكلم في صلوته بان قاله بقصر الطهارة مفتوحة او
 ناقة بان قاله بفتح الطهارة وتشد يد الوضوء مفتوحة وبضم الطهارة واسكان الوضوء

او قال آية الله فيها فارتفع بكاه اي حصل منه صوت مسموع ان كان
 ذلك الانين والتاؤه او البكاء من ذكر الجنة اي بسبب تذكر الجنة والنازحون
 ذلك مما هو عن الامور الاخرى تيمم بقطعها اي لم تقصد صلواته لا بمنزلة الدعاء
 بالرحمة والعفو لان قوله عليه السلام طوبى للبكاين في الصلوة وانكادوا يرجع
 حصل له في بدنه او مصيبة اصابته في اهله او ماله يقطعها لان بمنزلة الشكاية
 فكانه قال لي يرجع او اصابني مصيبة وهو من كلام الناس فيفسد لها وعند محمد انه
 ان كان شديدا لوجع بحيث لا يملك نفسه لا تقصد ولا فرق في الحكم المذكور بين قوله
 آية اي التاؤه وبين قوله بالقصر اي لا ين عندهما وهو قول البيهقي الاول وهو ظاهر
 الرواية عند قال البيهقي في رواية اخرى لا تقصد صلواته في سجدة واحدة وتقف مما هو مشتمل
 على حرفين فقط احدهما او كلاهما من حروف الزيادة العشرة بجمعها قولك سالتهم فيها
 السين والهمزة واللام والتاء والميم والواو والمون والياء والهاء والالف فقوله احرفا
 كلاهما من الزوائد وقوله ان تقف مخففا حرفا من الزوائد اما لو كانت ثلث
 احرف من الزوائد وغيرها او حرفين من غيرها فتفسد بالاتفاق وذكر في المتن
 المصلي اذا سجد الحجة والعقب فقال بسم الله الرحمن الرحيم تقصد صلواته
 عند سجدة وفي الخلاصة عندها خلافا لابي حنيفة لانه بمنزلة البكاء بالصوت بسبب
 الوجع ويروي عن محمد انه قال ان كان المريض لا يملك نفسه من شدة الوجع وقال
 بسم الله الرحمن الرحيم وان اذناه لا تقصد صلواته وكذا عن البيهقي لان ما لا يمكن
 الامتناع عنديكون عفو كما لو تجشأ وعطش فارتفع صوته وحصل له جرح وحشمت تقصد
 صلواته بذلك اجماعا لعدم إمكان الامتناع عنه ذكره في الفتاوى الحاقا بآية التمسوا في الصلوات
 وذكر في الذخيرة انه اذا قال المريض يا رب قال بسم الله لما يلحق من المشقة اي لا تقصد صلواته

ولم يذ كر خلافا ولا اصرام قول البيهقي وعندهما تنفس كما تقدم ولو اجاب
المصلي من قال مع الله اله بلا اله الا الله او اخبر المصلي بما يسره او بما يؤلم بما
يعجبه فقال جوابا للخبر بما يعجبه سبحانه الله او قال جوابا للخبر بما يسره الحمد لله
او قال جوابا للخبر بما يسره لا حول ولا قوة الا بالله تنفس صلوة عند خلافا لا يبيح
لان ذكره لا يفسد ها ولا ما اذ تنفس الجواب فصان ككلام الناس ذكره القاضي الامام
فخر الدين خان في الحجام الصغير قوله اي قول محمد اجاب بلا اله الا الله يعني قيل هل
اله غير الله فقال لا اله الا الله ولو اراد اعلا مدانه في الصلوة لا تنفس اجاعا والافنت
ولو اخبر بوقوع مصيبة فقال جوابا قاله وانا اليه رجعون قيل تنفس اتفاقا
والاصح انه على الخلاف المذكورة ولو عطس المصلي فقال الحمد لا تنفس صلوة لانه
لم يتغير بقصد من كونه ثناء ولا خطاب فيه وعن البيهقي انه ان هذا اذا حمد
في نفسه من غير ان يترك شقيقته فان حرك فندت والا وهو النائم الذي ينبغي للعاطر
هو ان يسكت وقيل يحرك في نفسه ولو عطس رجل اخر فقال المصلي الحمد لله يريد اي يدي به
استفهامه اي طلب الفهم للعاطر ان يري ان يفهم الحمد لله ويدكره آية تنفس صلوة
الحامد بقصد التفهيم وهذا مخالف لما هو في الهداية وغيرها من انها لا تنفس لكن ذكر
في القنية عن البيهقي انه رواته انها تنفس والاصح انها لا تنفس لان مقتضاها انما لو
قال للعاطر يرحمك الله فانها تنفس لاني رواته شاذة عن البيهقي ولو عطس رجل في صلاة
له اخر يرحمك الله فقال المصلي للعاطر امين تنفس صلوة لانه اجابته ولو كان يجنب المصلي
للعاطر مصلي اخر فقال رجل ليس فيه يرحمك الله فقال المصلي امين تنفس صلوة لانه
لان اجابته لا صلوة الاخر لان تامين ليس بجواب كذا في فتاوى قاضي خان في المصلي من سمع
في الصلوة سواء كان فيها واخارجها والا حسن اي قال على غير ما تنفس الصلوة

لانه تعليم وهو من كلام الناس هذا اذا قصد الفتح واما لو قصد القراءة دون
 الفتح فحصل الفتح للقاري لا قصد وشبه في الاصل للفساد التكرار بان يفتح مرة
 بعد اخرى ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح وان فتح من امام فقد قيل ان فتح
 بعد ما قرأ الامام مقدار ما يجوز به الصلوة تنفس صلوة الفاتحة وان اخذ الامام بقوله
 تنفس صلوة الكل وهو القياس والصحيح انه لا تنفس صلوة الفاتحة ولا صلوة الامام ان
 اخذ بقوله وهو الاستحسان لانه لا صلاح صلوة لا خيال انه يجوز على الامام ما
 يفسد ها لولم يفتح عليه الصحيح انه ينوي الفتح دون القراءة لانه ممنوع عنها لانه وان
 استقل الامام من اية الى اية اخرى ففتح عليه لم يفتح بعد الانتقال ان فتح بعد قوله ما يجوز به
 الصلوة تنفس قية تنفس صلوة الفاتحة وان اخذ الامام بقوله تنفس صلوة الكل لا تنفس
 الحاجة وعامة المشايخ على عدم الفساد مطلقا وهو الصحيح قاله في الكافي لان الاول ان
 لا يحل بالفتح وللإمام ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا جاء أو أنه او ينقل اليه خذوة
 الهداية والمراد بأو أنه بعد تواتر ما يجوز به الصلوة وقال بعضهم بعد قوله ^{الاستحسان} المستحسن
 قاله ابن الهمام في شرح الهداية والا ولي ان يراد بعد تواتر قدر الوجوب ففتح عليه
 المصلي فاخذ بفتح تنفس صلوة لانه تعليم وتعلم وهو عمل كثير وان كل
 المصلي في صلوة او شربا نذا او ناسيا انه في صلوة تنفس صلوة لانه
 عمل كثير ولا يعزب بالسيان لان هيئتها مذكورة بخلاف الصور ولا فرق
 بين الكثير والقليل اذ المكي بين اسنانه حتى لو تابع سبعة من الخار ح
 تنفس وكن ايضها العمل الكثير مما ليس من اعمالها ولم يكن لاصلا حها وكل
 عمل لا يشك بسببه لنا ظنا الى المصلي انه ليس فيها عمل كثير وما دون ذلك وان
 يشك انه فيها ام لا فهو قليل وقال بعضهم كل عمل باليد من عرفاتة فهو كثير

ولو قيل انه يعيد واحدة لان العمل في العادة بيد واحدة فهو قليل ما لم ينكسر
 ولو قيل انه عمل باليدين ولا يخفى ان هذا مخصوص بما هو من العمل اليد والاعمال
 وذكر في المنقطة انه لا يعتبر فساد الصلوة على اليدين في حقيقة ولكن تعتبر فيه
 القلة والكثرة اما باعتبار غلبة ظن الناظر او بكونه مما يعمل في العادة باليد واحدة
 وقيل ان استكثره المصلي فكثير ولا يقليل وعامة المشايخ على القول الاول وهو المختار ولو
 اذهن المصلي بدهن اخذه من اناه او كان في يده فاخذه بيده الاخرى فدهن به راسه
 لحيته او غيرهما من جسده او سرح شعره سواء شعر راسه او تحتة تفسد صلوته وكذا
 لو اكحل واخذ ماء الورد فجعله على شيء من اعضائه ولو كان الدهن او نحوه في يده فدهن
 براسه او بعضا اخر من غير ان ياخذه باليد الاخرى لا تفسد صلوته لان عمل قليل
 وان جلت المراتة في الصلوة صبيحا فارضعت تفسد صلوتها لانه عمل كثير وان
 مضمض مبيد في مائة قليلة فيظن ان خرج بمقته منها اللبن تفسد صلوتها لانه
 رضاع وهو عمل كثير ولا يشترط فيما يفسد الصلوة الاختيار فان من دق قشيش
 خطوات بسبب الدفع من غير ان يملك نفسه تفسد صلوته فكذلك الرجل رجل المصلي
 فوضعه على الدابة واخرجه من مكان الصلوة والا اي وان لم يبرز منها اللبوس
 فلا تفسد صلوتها هذا ان مضمض مقنة او مصتين فان مضمض ثلث مقنة تفسد ان لم
 يقول ذكره قاضيان وغيره وان صاح المصلي احد ايدي يديه الصلوة فسد صلوته
 ربح العامة او القلائسة من راسه ووضع على الارض او دفع من الارض ووضع على راسه
 او نزع القميص او نزع فضل كل واحد من المذكور شيئا واحدا من غير ان يكون قد انقضى وقت الصلوة
 لكن يكره ذلك اذا كان بغير عذر اما في رفع العصامة ووضوعها فظاهر اما
 نزع القميص فمكروه وهو مشكوك فيه اما المتعم فمكروه في الفتاوى لا يفسد

وهو الصحيح وكذا المرأة اذا تخمرت وان انتقض كور عمامة فيستواه مرة او مرتين لا
تفسد لا ^{بم} يحصل بيد واحدة فينبغي ان يحل ما ذكره هنا على هذا ولو وضع العمامة على
راسه خوفا من البرد او الخرجان يفتى لا يكره لا نه بعد ذلك لو اصاب ثوبا ومامة
بجاسته فزعم لا جملها وذكر في فتاوى الحجة ان رفع القلنسوة او العمامة ^{سقطت} بعد ذلك اذا
انضرب في الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما لو انحلت واحتاج في رفعها الى عمل كثير
ولو ضرب انسانا بيد واحدة من غير الالة او ضربه بسوط ونحوه تفسد صلواته كما ذكره
في المحيط وغيره لانه غصامة او تادييب وملا عنه وهو عمل كثير وذكر في الذخيرة
ان المصلحة على الدابة اذا اضربها لا تنفجر السير اي اطلب سعة سيرها تفقد صلوة
وهرئينا ولا الضربة الواحدة كما في ضرب الانسان وبعض المشائخ قالوا اذا ضربها ^{مرة}
او مرتين لا تفسد وان ضربها ثلاث مرات متواليات اي في ركعة واحدة هكذا قيل ^{في} الخلاصة
تفسد وهو لا يحكم لا عمل قليل فلا بد فيه من التكرار كثيرا بخلاف ضرب الانسان فان الضرب
في حق بمنزلة التعليم والاعلام وهو فسد بعض مشائخنا قالوا اذا كان ^{سوط} ففشمها
اي نشطها وحركها به للسير وفي نسخة من نسخ الذخيرة بدل فشمها نهضها
به اي اصلحها للسير او فشمها لا تفسد صلواته لك اذا التكررت ثلاث مرات متواليات
هو موافق للقول قبله ولو هك به اي بالسوط اي ارشدها لا يمانه الى الطريق ^{بها} كذا
ذلك ومنه سميت العصا بالها ويتوضربها مع ذلك تفسد صلواته لا فيية ^{بها} تعليمها ^{بها}
كثيرا وان حرك المصلحة الركب جلا واحدة لاجل السوا على الدوام بل مرة او مرتين او ركعة او
لا تفسد صلواته وان حرك رجله كثير تفسد وان حرك كلتا رجله معا تفسد اعتبارا ^{بها}
بالدين وقال بعضهم ان حرك رجله معا قليلا اي ضعيفا بحيث لا يدرك الغيرة لا يثبت
لا تفسد اذا لم يوال التكرار ^{بها} عن ابي بكر رضي الله عنه انه اجاب في مسئلة من قال لا

أي للمصلي كوصليت فاشأ إليه المصلي يديه بأصبعين منها إلى أنهم صلوا ركعتين
 أو ثلث إلى أنهم صلوا ثلثا ونحو ذلك لا تفسد صلوة لا زرع عمل قليل ومثله مروي عن
 عائشة رضي الله عنها وإن كتب المصلي ما يستبين أي يطمح ويحذف أن كان أقل من ثلث
 كلمات لا تفسد صلوة لا زرع عمل قليل وكذا أن كتب ما لا يتبين حروفه بأن كتب على
 هواد أو ماء أو با صبعة جاذة على نحو ثوب وحجر لا تفسد صلوة بل يكروه لأنه عبث و
 ينبغي أن يقيد بما إذا لم يكتب بحيث يظنه الناظر أنه ليس فيها وإن زاد أي في كتابه
 ما يستبين حروفه على أقل من الثلث بأن كان ثلثا أو أكثر تفسد لأنه عمل كثير وفي
 الملقط ولو قال المصلي مثل ما قال المؤذن تفسد صلوة زاي إذا قصد جابة المؤذن
 خلا فلا يبي يوسفه وقال في الفتاوى الحاقانية أن أذن فيه ما يريد به أي بالآذان
 إلا أن أي الإعلام بدخول الوقت تفسد صلوة عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا
 ما لم يقل حي على الصلوة وحي على الفلاح لا زرع إعلام وعند أبي يوسف هو
 ذكر لكن الجبلة خطاب ولو سمع المصلي اسم الله تعالى فقال جل جلاله ونحو ذلك
 من الفاظ التعظيم أو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم
 أو أراح أي قصد بذلك اجابة أي اجابة ذكر الاسم تفسد صلوة لا جل ذلك
 المقصد وإن لم يريد به الجواب بل قصد ثناءه صلوة على سبيل الاستئذان لا تفسد
 لأنه لا ينافي الصلوة ولو انشأ أي شب ونظم شعر أو خطبة لم يكن يفكوه ولم يكلم بسبب
 تفسد صلوة لأنها لا تفسد بمجرد أفعال القلب لم يكن قد أساء أشد وأساة ترك
 المحشوع واشتغال قلبه بغير الصلوة خصوصاً ما ليس من جنس العبادة ولو
 رد المصلي السلام بيده أو برأسه أو طلب منه شيء فأوى برأسه وعينه أو حاجبه قال
 نعم أو لا فإن صلوة لا تفسد بذلك وكذا الوارد أن شاورها وقال جبير بن

أولا لعدم العمل الكثير في جميع ذلك وفي الذخيرة ولا بأس أن يتكلم الرجل مع
 المصلي قال الله تعالى قاذبه المثلثة وهوقائم يصل في الحراب وفي أحكام البقر أن
 للملوان ولا بأس للمصلي أن يجيب برأسه وأما الوكيل للمصلي تقدم فقد روي
 فرجة الصفا حد فجاب المصلي توسعة له نفس صلواته لا زامت في غير الله
 تعالى فينبغي أن يمكث ساعة ثم يقدر برأيه ولو قال فيها اللهم ارضني قال اللهم ارضني
 على ما قال اللهم اصلي امرئ أو قال اللهم ارضني العافية أو قال اللهم اغفر لي ولوالدي
 المؤمنين والمؤمنات لا تقصد الصلوة في جميع ذلك وكذا الوكيل اللهم اغفر لي و
 لوالدي أو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والأصل أن كل ما يستحيل طلبه من
 الخلق قال له عابد لا يفسد بجل في الهداية اللهم ارضني من قبيلة ما لا يستحيل طلبه
 منهم وحكم بأن مفسد الأظهر أنه لا يفسد إذا أطلقه وان قيل بالمال لا يفسد
 وأما قوله اللهم ارضني على فضولي اختيار صاحب المحيط لأن مفسد وجود في القرآن
 والمختار أن ما هو في القرآن وفي الحديث لا يفسد ما ليس في أحد اعتباري المقتدر
 ولو قال اللهم اغفر لي ففيل ختلاف المتأخرين والأظهر أن ما هو في القرآن
 الخالي ونحو ذلك تفسد اتفاقا لعدم وجوده في القرآن ولا في المأثور وعد محتملة
 طلبه من الخلق ولو قال اللهم ارضني وقتك وخشيتك أو بحجبتك لا يفسد بالإجماع لأنه
 لا يطلب من الخلق ولو قال اللهم ارضني دابة أو كرما أو زوجة أو نحو ذلك أو قال اللهم
 ديني يفسد بالإجماع لعدم استحالة طلبه من الخلق ولو نظر لمصلي الكتاب مكتوب
 وفهم ما فيه أن نظره غير مستفهم في غير قاصد فهم ما فيه لا تقصد صلواته
 وإن نظرا إليه مستفهما أي قاصدا لفهم معناه فذكر في الملتقط أنها تفسد
 وهو مروي عن محمد بن وهب في الإجماع أنها لا تفسد عند أبيه في خبرنا

والصحيح انها لا تقصد بالاجماع ذكره في الهداية والكافي وان قرأ اصل القرآن من المصحف
 او من الحراب تقصد صلوة عند خلا فاهما فان عندها لا تقصد لكنه يكره لما فيه
 من التشبيه باهل الكتاب انما تقصد عند الحقيقة لان فيه تعقيباً وراق وهو عمل
 كثير اذ كان فيه تعلماً وهو اضعف من كثير ولا فرق على قوله بين القليل والكثير قيل لا تقصد لم
 يقصد قد رافقت وقيل لم يقصد اية وهو الاظهر عند اذ لم يكن حافظاً لما قرأه فان كان حافظاً
 له لا تقصد بالاجماع لعدم النظم ولو اخذ المصلي حجراً فرمى به طائراً ونحوه تقصد صلوة ^{تتم} ^{تتم}
 كان معه حجر فرمى به لطائراً ونحوه لا تقصد لا نعلم قلة قد استغاله بغير الصلوة لو
 رمى بالحجر الذي معه انساناً ينبغي ان تقصد كما لو ضرب بسوط او بيد لما فيه من الخاصة
 فقال في الاجناس ان رمى باطراف اصابعه واحداً اي حجر واحد لا تقصد ولكن يكره ^{الورد}
 حجرين لا نعلم لان رمى بهم تقصد لا نعلم لو حرك المصلي مسطرة او رتين متلوي
 لا تقصد ولكن يكره لقلته وكذا لا تقصد اذ فعل الحرك مراراً عشرين لياً بان لم يكن في
 واحد ولو فعل ذلك مراراً متواليات تقصد لو حرك ثلثاً او رتين واحد تقصد لا نعلم كثير هذا
 اذا رفع يده في كل مرة واما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تقصد لا نعلم لو حرك واحد كذا
 وفي الخلاصة كوفي الاجناس اذا قتل القملة مراراً اي يقتلها متعدياً اقل من ثمانية
 اذا قتل قملة متداً اي بان لم يكن بين كل قملتين قملة ركن تقصد صلوة وان كان بين
 القملات فرصة اي مهلة قد ركن لا تقصد لكن الكوفة افضل وكذا لا تقصد الصلوة
 لو دوس المصلي بمروحة او شوبرة او رتين ولو دوس مسوات متواليات
 تقصد على نحو ما تقدم ولو تنخم المصلي يريده اعلامه اي اعلام الطالب
 له انه في الصلوة وسمع حروفه اي حروف التنخم وكذا ان سمع حواف
 نحو آخر بالفتح او بالضم او تنخم لتحسين الصوت متعل بان لم يكن مضطراً اليه تقصد

عند السجدين كذا ذكره في الاجناس مصوابه عند الطرفين كما هو في جميع الكتب
 الفساد قوله السمعيل الى اهذه واليه ما اصاب طهارة وقال غيره لا تقصد وقال
 ابن الهمام وهو المصحيح وفي مبسوط شيخ الاسلام ان ما هو لتحسين الصلوة لا يقصد ان
 ان كان بعد ربا ن كان مضطرا اليه فلا تقصد تقا العدم امكان التفرؤن ان كان
 الاجتماع البوق في مطلقه ولو استاذن رجل المصلي اي طلب منه الاذن في الدخول وكان
 لئلا يراه فحجر المصلي بالقراءة ليعلم انه في الصلوة او قال الحمد لله لا اجل ذلك وقال الله
 يريد الاعلام انه في الصلوة وسمع حرفة لا تقصد وكذا لو سجد لاجل الاعلام بقوله سلم
 نايه شي في صلوته فليسجد وان قبلت الصلي لمراته ولم يقبلها هو ولم يحصل له شهوة
 فصلوته تامة ولو قبل هو اي المصلي امرته بشهوة او بغير شهوة فقد لا ينظر في
 غيرها ولو قبل المصليته بغيرها بشهوة او بغير شهوة نفسد صلوتها والفرق ذكرنا في الشرح
 لو نظر الى فرج المطلقة الرجعية بشهوة يصير مراجعا ولا تقصد صلوته في المختار
 المصلي اذا وسوس الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك اليه وسوسا من
 امور الاخرة لا تقصد صلوته وان كان في امر من امور الدنيا تقصد كذا ذكره في الذخيرة
 الوسوسة الم كان حوقل بسبب امر خروي في الاول بسبب امر ديني في الثاني المصلي اذا
 اراد ان يسلم على غيره ساهيا فقال السلام فقد كراهه في الصلوة فسكت لم يقل عليكم
 تقصد صلوته لانه تلفظ على قصد الخطاب كذا ذكره في الذخيرة وذكر في الاجناس الشيخ
 في الصلوة اذا كان اي المصلي الماشي حال المشي يستقبل القبلة عينه منحرف عنها
 لا تقصد الصلوة اذا لم يكن متلاحقا اي بعضه لاحق لبعض من غير هلة ولا يخرج
 من المسجد اذا كان المصلي فيه وان كان في القضاء اي في الصلوة لا يقصد غير المتلاحق
 ما لم يخرج المصلي عن الصفوف يعني اذا مشى في صلوته الى جهة القبلة متسليما غير

استدارك بان مشى قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى قدر صف آخر كان الى ان مشى قدر صف
كثيرة لا تقصد صلوة الا ان خرج من المسجد كان فيه او تجاوزا الصف وان كان في الصف فاشي
تلاحقا بان كان قدر صفين وقفوا وحده او خرج من المسجد وتجاوزا الصف في الصفين
وان لم يكن قد دامه صفوف في الصفين فالاعتبار بما جاوزه موضع سجوده والبيت للمسرة
كالمسجد عندنا في علي النسي في كالمسجد عند غيره وبعض المشايخ قالوا في رجل راى رجلا
في الصف الثاني اي بالنسبة الى الصف الذي هو فيه وهو الذي قد لم يمس بنيه و
بينه صفين مشى اليها اي الى تلك الفرجة لا تقصد صلوة ولو مشى الى الصف الثالث
وهو الذي بينه وبينه صف تقصد صلوة وهذا القول ان حمل على طائفة اشخاص
الى الصف الثالث فلاحقا او غير متلاحق كان مخالفا لما قبله وان قيل يكون متلاحقا
فلا خلاف التخصيص كله اذا لم يكن الماشي فيها مستدبرا القبلة بان مشى قبله او يسيرا
او يسارا او قهقري واما اذا استدبرا القبلة فقد فسدت صلوة سواء مشى
قليلا وكثيرا او لم يمش كما اذا استدبرا بها على ظن انه رعاء وسبقه حدثت الخ
ثنتين انه لم يكن رعاء فلا احدث وان صلوة قد فسدت فلا استدبرا او لم
يجز من المسجد لان استدباره وقع بغير ضرورة اصله الصلوة فكان رعاء
ولو مضى العلك او مضى اهليلج فيها تقصد وان لم يتبع هذه اذا كثرات
توالت ثلث مضغرات ولو لم يضرغ اهليلج لكن دخل حلقه منه شيء يسيرة تقصد
ولو كان في فم سكر او فمينا فابتلع ذوبه تقصد وان لم يضرغه لا يذوب كل ذلك و
لو ابتلع ما بقي بين اسنانه من المأكول ان كان ذلك رائدا على قدر المحضنة
تفسد صلوة ولكن ان كان قد وهما وان كان اقل من قدر المحضنة لا تقصد صلوة
ولا يفسد صومه ايضا وقد تقدم في فصل ما يكره ولو اكل كل

حلوا وبقي فيمنه طعم الحلاوة وهو فيها وابتلع ريقه لا تفسد لانه يسير جدا فزويج
ولو نفخ فيها ان كان غير مسموم لا تفسد لكن يكره ^{اي الصلوة} وان كان مسموعا ان كان له حرف
مجهات كاف وقف تفسد وان عطس فحصل به حروف كاصم ب في نحوه لا تفسد لانه
اضطرابي وكذا الوجهي فحصل به حروف كذا اطلقه قاضيا وقيد الكتاب اذا ادخل
اليه فان لم يكن مدفوعا اليه تفسد ولو شاذ فحصل به حروف لا تفسد ^{او زور} وقوم الباقين
ومن دخله كان امنا يريد الاذن تفسد كذا القول له من اين جئت فقال وبم مطلة
فصر مشيدا قيل له ما مالك فقال الخيل والبغال والحمير يريد الجواب تفسد وان تجر على
لسانه نعم فان كان عادة له يجري على لسانه كثيرا في غير الصلوة تفسد لانه من كلامه والا
فلا لانه قرآن ولو قال يا فارسية ادي فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرئ
الا بحليل والتورية تفسد ان لم يكن ذكر او لو انشد شعر تفسد ان كان فيه ذكر ولو اتبع
وما جرح من اسنانه لا تفسد لم يكن ملاء الفم وكذا الوقاء اقل من ملاء الفم في الجوع
لا يملك مسأله ولو رفع الفتيحة من السراج لا تفسد كذا الوتر في برد او حمل شيئا
خفيفا يحمل سيد واحدة او حل صبييا او ثوبا على عاتقه لا تفسد ولو ركب الدابة تفسد
وان نزل عنها لا ولو اطلق الباب لا تفسد ولو فحم الغلق اي القفل تفسد ولو لبس القميص
تفسد ولو تغسل او خلع نعليه لا ولو لبس الحف تفسد لان يكون واسعا يلبس بيده واحدة
وكذا انزع ولو لم يلم الدابة واسرها او نزع السرج تفسد ان اسكها او خلع اللجام لا وان
شك الا اذا راو السراويل تفسد وان خلعها لا تدبيل في الحديث فيها من سنقه حدث
سماوي من يذنه موجب للوضوء في الصلوة انصرف عن فوره توفد من غير ان يشغل
بشي غير ضروري في وضوءه وبقية صلوة عنده ان لم يعرض له ما ينافيها خلافا
لاؤمة الثالثة لقوله عليه السلام من اصابته اورعاف او قلنس او مذي فليست به وسب

وليتوضأ ثم ليبين على صلوة وهو في ذلك لا يتكلم في دوائه ثم ليبين على صنوته ما
لم يتكلم وآلاستيناف افضل للعبد عن شبهة الخلاف وقيل البناء في حق
الامام والمقتدي افضل احوالاً لفضيلة الجماعة الا ان يمكن الاستئذان بجماعة
اخرى ثم المنفرد ان شاء الله في مكان وضوئه ان امكن واقرب المواضع اليه ان لم يمكن
وان شاء رجع الى مصلاه والمقتدي يعود الى مكانه البته ان لم يفرغ امامه فلان في
غيره لا يصح اذا كان بينه وبين امامه يمنع صحته الا قضاء وان كان امامه قد فرغ
تخير كما ينفره والامام حكمه حكم المقتدي لانه يصبر مقتدياً بمن يستخلفه ثم استخلفه
الامام غيره اذا سبق له الحديث جائزاً عاماً لما روي عن عمر رضي الله عنه انه دخل
فيها ثم اخذ بيده جل وانصرف ثم قال لما دخلت في الصلوة وكبرت رائي شيئاً
فكست يدي فوجدت بلة ثم حوذا البناء مقيد بان ينصرف على فوره فان كان
الحديث في مكانه قد ركن فسدت الا اذا حدث بالنوم فكنت نعماً انما ثم انبته وان قرني بها
ايابه فسدت في الصحيح وقيل القراءة في الاياب لا تقصد وقيل في الذهاب لا تقصد والترك
يصرف الاصح وتواحد راكعاً فوفهم مسماً فاستدرك ان حدث ساجداً فوفهم كبريتية
اتماماً وبدون نية وان نوى بالانصراف لا تقصد ولو قصدوا ان يتبعوه وعقدوا
لنفسه استأنف لانه ليس بسماكاً وكذا الواصية بخاستها نية من غير من حيث خادماً
لا يبيحها فان كانت النجاسة من حدثه بنى اتفاقاً ولو كان من حدثه وغيره لا يبيح ولو لم يحد
مخلصاً ولكن الا يبيح بسبب الادل على غيرها فان سال سقوط شيء من غير سقط ففيل
بني بعدم صنع العباد وقيل على الخلاف واختلف فيما لو سبق له عطاءه الاظهار
بني كونه سماوياً وان كان متخفياً لا يظهر انه لا يبيح ولو سقط كرهه بان يبيح مما لا يتب لا
وان سقط بغير كراهية الجلالون لم يكن الحديث من اي من ظاهره كالاغراض الجوهريه في كونها موجبة

للفعل كالاحتلام وقد اشتغل بفعل غير ضروري بان جازما فيقدر على الوضوء منه
 الى بعد منه لا ينبغي له ان يتوضعا ثالثا ثالثا في الاطمع ويا قيسا وضمن الوضوء ولو
 وحدا في الحوض موضعا للتوضي فجا هذا الى موضع اخرى ان كان له ركضيق المكان الاول
 نبي والا فلا ولو قصد الحوض وفي منزله ماء اقرب منه ان كان البعد قد رصفين لا
 تفسد وان كان اكثر فسدت وان كان عادته التوضي من الحوض فذهب اليه وانسي
 ماء في بيته بئيه ولو كان بعيدا بقربه بيوم ما يترك البيوت ان النزوع ينعم البناء
 المختار وقيل لا يمنع ان عدم غيره وان عرض له ما ينافي الصلوة من كلام ونحوه او
 كشف عورة لا ينبغي حتى لو كشف راسه بالمسح او ذراعيه للفعل لا يتنهي في الصلوة وكذا
 لو كشف هوا وهي للاستنجاء في ظاهر المذهب قيل ان لم يكن منه يد يني والستنان
 يصرف بعدد رطل نظهر مسكا بان قد يومهم اندعف والاختلاف للامام ان يخلص ثوب
 رجل الى محراب ويشير اليه له ان يستخلف ما لم يخرج من المسجد ويجازي الصلوة في
 فان لم يستخلف حتى جاوزا وخرج بطلت صلوة القوم ان لم يستخلف ثم قيل عرف في
 بطلان صلوة ردا شان والاظهر عدم البطلان لانه في حق نفسه كالنقص ويشترط كون
 الخليفة صالحا للامامة ولو مسبوقا ولو لم يكن مع الامام الا واحد تعين الاستخلاف
 من غير تعيين ان كان صالحا للامامة والا بان كان صبيا وامراة فقيل تعين في قصد
 صلوته وصلوة الامام والاطماعة لا يتعين تفسد صلوة من خسر لو حصل سنو الحد
 في ركوع او سجود يجبا عادهما في البناء لان الانتقال من ركن الى ركن مع الطمارة شرط
 ولم يوجد في عيدهما العث فيه ولو لم يعد لا يجزيه بخلافه ما لو تذكرونها سجد فمجدها
 حيث لا تجب اعادتها بل يستحب عن ابي يوسف انه يلزم عادة الركوع لان القوة
 فرض عنده والله سبحانه اعلم فصل في سجود السهو وسجدة التوبة ان يقال

سجود السهو واجب فكانه اراد بالسجدة معنى السجود ولم يرد الوحدة فان الواجب سجدتان
 وهذا هو الصحيح وقيل بثلاثة لا يجب سجود السهو الا بترك الواجب من وجبة الصلوة فلا يجب
 بترك السنن والمستحبات كالنحو والتسبيحة والثنية والتأخير وتكرار التلاوة
 والتسبيحة ولا بترك الفرائض لان تركها يفسد ان لم يتداركها او بتأخيرها ^{حاشا}
 الواجب عن محله او بتأخيرها عن محله اما ترك الواجب فهو كذا انسي وكذا تركه
 نسياناً فزادة الفوت في الوتر او التشهيد في الحلق الفعديتين الاولى والاخرى فانه اذا
 فيها في اظهر الروايات وقيل هو سنة في الاولى كما اذا انسي تكبيرت العبدتين وكما اذا
 جهرا لا امام فيما يخافت وخافت فيما يجهروا اما المنفرد فلا يجب عليه بالمخافة في الجهرية
 لانه مخبر وكن الجهر في موضع المخافة في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر يجب عليه السهو
 واليه قال ابن الهمام انه لان المخافة واجبة عليه وقيل ان جهرا لا امام يجب ان كان يقدر
 ما يسمع نفسه فلا يذكر في الذخيرة ان سجود السهو يجب بثلاثة اشياء فيجب تقديم ركن
 الخوان يركم قبل ان يقرا ويسجد قبل ان يركم هذا التمثيل من جنس الذخيرة غير انهم في كل ركعة ^{يكره}
 القرأة والسجود قبل الركوع عنده معتق يخفى يفرض عاده الركوع بعدها وعادة السجود ^{لا يكره}
 معتق لا يكون فيه تقديم الركن نعم اذا فعل ذلك يجب سجود السهو لا يجب لكونه بسبب زيادة التي زادها
 فليست اصل ويجب تأخير الركن وهذا ثاني التمثيل بتكرار سجود السهو بصلية بضم الصاد مستور الى السليبة
 لاقتصارها بصلية الصلوة بخلاف سجدة التلاوة وسجود السهو فان تركه يسجد من ركعة
 سهواً فذكرها في الركعة الثانية بعد تلك الركعة فيما بعدها فسجد بها ثلث سجودت اخرى
 ركناً عن محله او يخرج القيام الى الركعة الثانية بان يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى
 ثم يقوم كما هو مذهب الشافعي وهذا اذا لم يكن بعد من صغاف ووجع او يوحى
 القيام الى الركعة الثانية او الاعتناء زاد على قدر التمهيد في القعدة

الاول على ما روى سبغى ان شاء الله تعالى ويجب تكرار الركن هذا ثلاثا لثلاثة مخوان يكمل مرتين ويحجب
 مرات ويجب تغيير الواجب من صفة الى صفة وهو يلزم الستة مخوان بمهر القراءة فيما خافت فيه
 فيما يجهر فيه ويجب بترك الواجب هو ما لم يترك الستة مخوان بترك القراءة الاولى في الفرض والقنوت والوتر
 وترك تكبيرات العيدين وغير ذلك من الواجبات ويجب بترك الستة المضافة للصلاة
 السادس من الستة مخوان بترك قراءة التشهد في القعدة الاولى فانه يقال التشهد الصلوة
 ولا يقال التشهد القعدة بخلاف تسليم الركوع ونحوه فانه يضاف الى الركوع وهذا على
 رواية كون التشهد الاول سنة وقال بعض المشايخ التشهد في القعدة الاولى واجب
 وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون وقيل وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب قاله
 صاحب الذخيرة وهذا جميع ما قيل فيه لان الوجه كلها تخرج عليها لان الايمان
 بالركن في محله واجب ففي تقديره وتأخير تركه وتكرار الركن يلزم منه تأخير ما بعده
 والباقي ظاهر ولو جهر الامام فيما خافت او خافت فيما يجهر فقد ما يجوز به الصلوة
 يجب عليه سجود السهو وذكر في المحيط وهو اي لا يتقدم بما يجوز به الصلوة الاصح
 الا ان لم يكن ذلك مقدرا ما يجوز به الصلوة فلا يجب عليه سجود السهو لم يفرق
 في ظاهر الرواية بين الجهر والخافة وذكر في رواية النوادر ان جهر فيما خافت فليسجد
 السهو وقيل ذلك واكثر وان خافت فيما يجهر ان خافت الفاتحة واكثرها وخافت من الوتر
 ثلاث ايات فصلا او اية طويلة فعليه السهو ويمضي على باقي الركعة كما هي لا ندما ورد
 في شرع بركعة يجهر بعضها ويخافت بعضها وان خافت اية قصيرة يجب عندئذ خلافا لما ذكر
 في النوادر بين الجهر والخافة لان الخافة في موضع الجهر اخف من عكسه اذ الخافة
 مشروعة في بعض الجهرات كالمغرب والعشاء ولم يشرع الجهر في صلوة الخافة
 وتما في الشرع ثم ادعى الجهر ان يسمع غيره وادعى الخافة ان يسمع نفسه وهذا

هو المختار ذكره في لقنية الفقهاء وقد تقدم في بحث القراءة ولو قام في الصلوة
 الرابعة الى الركعة الخامسة او تعد بعد رفع راسه من السجود في الركعة الثالثة او قام
 الى الرابعة في المغرب والثالثة في الفجر او تعد بعد رفعه من الركعة الاولى في جميع الصلوة
 يجب عليه سجود السهو بمجرد القيام في صورة او بمجرد القعود في صورة تأخير السجود وهو
 التشهد والسلام في صورة القيام وتأخير الركن وهو القيام في صورة القعود وانقضت
 الى الركعة الثالثة ساهيّا ان كان الى القعود قرب فيقعد لا ينبتله القاعد وفي
 سجود السهو عليه اختلاف بين المشايخ والاصح عدم الوجوب كفعلة لم يعد تمامًا
 فكان قعوده اولا فوق في هذا الحكم بين القعدة الاولى والاخيرة بخلاف ما اذا كان
 الى القيام اقرب انما يكون الى القعود اقرب اذ لم يرفع ركبتيه كذا ذكره صاحب
 المحيط والاصح ما ذكره بدر الدين الكردي رحمه الله انه ان تصبب النصبة الاسفل
 يكون الى القيام اقرب الا فضا الى لقعود اقرب وان كان الى القيام اقرب
 لم يقعد بل مضى على صلوته كما لو لم يتدكرا لا بعد تمام القيام وسجد السهو لم تركه
 واجبا وهو لقعدة الاولى ثم هذا التفصيل رواه عن ابي يوسف رواه اختارها مشايخ
 بخاروا واما في ظاهر الرواية فما لم يستوقفا ثم يعود وان استوى قائما قال الشيخ
 كالدين ابن الهمام وهو الاصح ويؤيد قول عليه السلام اذا قام الامام الركعة الثانية
 ذكر قيل ان يستوى قائما فليجلس وان استوى قائما فليجلس يسجد سجدة في السهو ثم لو عاد
 بعد ما صار الى القيام اقرب قيل فقد صلوته والصحيح انها لا تقبلان ما بعد السجدة انما
 فسدت في الاصح لتكامل الجنائة يرضى الفرض بعدها ثم فيه لا جرم ليس بفرض
 في لقنية لو عاد الامام يعني بعدما قام من القعدة الاولى لا يعود من القعود محققا
 للمعاشرة وذكر بعضهم انهم يعودون معناه انتهى وهو يفيد عدم الفساد بانعود وفيها

بعد الركوع لم يعد إلى القيام لقراءة ولا يقرأ بعد الرقع من الركوع لفوات محله
 وإن قلنا كره هو يعد في الركوع ففيه أي في العود واثان قيل يعود ويقنت الصحيح
 أنه لا يعود ولا يقنت في الركوع وقال لنا طحطاوي سواء عاد أو لم يعد يبعد لله في الصلاة
 وعليه هو عاد أو لم يعد قنت ولم يقنت له الوعد كفي الركوع أنه ترك الفاتحة والثناء بعد
 ويقرو ويعد الركوع وإن لم يعد نفسه صلوة لا أنه رفض بالعود والقراءة وإن عاد ولم يقرأ
 ففيه انتفاض كوعده واثان والفرق مذكور في الشرح وقال أبو يوسف لا سهو عليه
 أن قرأ بعد التشهد في الأخيرة لا سهو عليه وإن قرأ مكان التشهد يجب أن سلم
 على راس الركعتين في الظهر على ظن أنه أتمها ثم قلنا كراهه إنما صلي ركعتين فقط بينهما ويسجد
 لله لأن سلامه منع سهواً وإن سلم على راس الركعتين على ظن أنها أي صلوة جمعة
 أو غيرتيان صلوته لأنه سلم عالماً بأنه صلي ركعتين فوقع سلامه عند أيكون
 فاطعاً وإن سهر عن القعدة الأخيرة في ذات الأربع وقام إلى الخامسة يعود
 إلى القعدة الأخيرة ما لم يسجد للخامسة ويتشهد ويسلم ويسجد لله للغير
 القعدة وإن قيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه وتحولت صلوة بفلا عندهما
 وبطلت صلاته أصلاً عند محمد وعليه أن يضم إليها ركعة سابعة ويسجد لله
 عندهما يصير ثلث ركعات وقوله وعليه فيضان الضم واجب والأصح أن الضم يند
 فلو لم يضم لأشئ عليه ثم بطلان الفرض يحصل بمجرد السجود في الخامسة عند أبي
 لأن السجود يتم بالوضع عنده وعند محمد لا يبطل ما لم يرفع رأسه لأنها لا يتم إلا بالرفع
 عنده فأنك الخلف أنه لو سبق له حدث قبل رفعه يوضأ ويتشهد يصح فرضه عند
 محمد خلافاً لأبي يوسف وقول محمد هو المختار ويسجد لله بعد تحوّلها فلا قول ^{على بعض}
 المشايخ والأصح أنه لا يسجد قاله في الهداية وإن قعدت الرابعة ثم قام قبل أن يسلم غير أيضاً لم

بعد الركوع لم يعد الى القيام لقراءة ولا يعز بعد الرفع من الركوع لفوات محله
 وان قد ذكر وهو يعد في الركوع ففيه اى في العود واثان قيل يعود ويقنت للصبح
 انه لا يعود ولا يقنت في الركوع وقال المناطقي سواء عاد او لم يعد لم يجد الله في الخلافة
 وعليه السهو عاد ولم يعد قنت ولم يقنت لما لو قد كفي الركوع ان ترك الفاتحة والسهو فانه يعود
 ويقرأ ويعيد الركوع وان لم يعد تفقد صلوة لا تدار فضل العود والقراءة وان عاد ولم يقرأ
 ففيه تفاسير وكوع واثان والفرق المذكور في الشرح وقال ابو يوسف انه لا سهو عليه
 ان قرأ بعد التشهد في الاخيرة لا سهو عليه وان قرأ مكان التشهد يجب ان سلم
 على راس الركعتين في الظهر على ظن انه اتتمها ثم ذكر انه انما يصلي ركعتين فقط يتيمها ويسجد
 لله لان سلامه في سهو وان سلم على راس الركعتين على ظن انها اى صلوة جمعة
 او فجر يتأنف صلوته لانه سلم عالما بانه صلى ركعتين فوقع سلامه عند اتيكون
 فاطعاً وان سهرى عن القعدة الاخيرة في ذوات الاربع وقام الى الخامسة يعود
 الى القعدة الاخيرة ما لم يسجد للغامسة ويتشهد ويسلم ويسجد لله للثاني
 القعدة وان قيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه وتحولت صلوة تغلا عندهما
 وبطلت صلاته اصلاً عند محمد وعليه ان يضم اليها ركعة سادسة ويسجد لله
 عندهما ليصير تغلاست ركعات وقوله وعليه فيمضان الضم واجب والاصح ان الضم نهي
 نلوه يضم لاشي عليه ثم بطلان الغرض يحصل بمجرد السجود في الخامسة عند اتيكون
 لان السجود يتم بالوضع عنده وعند محمد لا يبطل عالم برفع راسه لانها لا يتم الا بالرفع
 عنده ففائدة الخلاف انه لو سبقه الحث قبل رفعه يوضأ ويتشهد ويصم فرضه عند
 محمده خلافاً لابي يوسف وقوله محمد هو المختار ويسجد لله بعد نحو تغلا قول بعض
 المشايخ والاصح انه لا يسجد قاله في الهداية وان قعدت الاربعة ثم قام قبل ان يسلم غير اتمامه

يسجد ويسلم ولا يسلم قائماً ويسجد لله سواه لأنه الخواجا فان سجد الخامسة كان
 تاماً لتمام مكانه ويضم اليك الركعة ركعة أخرى ويكون الركعتان نافلة له ينشأ
 على صحة النفل بتجريمية الفرض وهل تنوبان عن سنة الظهر والعشاء قيل نعم والصحيح
 لا تنوبان والكلام في القيام الى الرابعة في المغرب الى الثالثة في الفجر كالكلام في القيام
 الى الخامسة في الرباعية ثم الحكم المذكور وهو ان يضم في الظهر والعشاء والمغرب لا كلام
 فيه لعدم كراهية النفل بعدها واما في العصر والفجر فقد قيل لا يضم الا في العصر في الصلوة
 الاولى قيل يضم مطلقاً وهو المختار لان النهي انما هو عن التنفل القصيد لا الواقع من غير
 قصد ولهذا لو طوع اخر الليل فلما صلى طلع الفجر كان الاولى ان يتمها ثم يصلي ركعتي الفجر
 لانه لم ينفل بعد الفجر قصد اكثر من ركعته ويسجد لله استحسان والقياس
 ان لا يسجد لانه في الصلوة غير التي هي فيها وجبة استحسان ان النقصان وحصل في
 فرضه بذلك السلام فيه او بتأخيرها وادخال فعل زائد قبله وسهوا لا مام بوجوب السجدة
 عليه اصالة وعلى القوم تبعاله فان تركه الامام لا يسجد المؤتم وسهوا لمؤتم لا يوجب
 السجود على الامام لانه متبوع لا تابع ولا عليه لئلا يصير مخالفاً لامامه وان سعى عن
 السلام يعني بالتهوع عن السلام انه اطلال القعدة الاخيرة ساكتاً قد ذكرنا اكثر على ظن
 انه خرج من الصلوة ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم فلم يسجد لله سواه لتأخير الواجب عن سلم
 من عليه السهو يريد اي مر بذا سلامه قطعاً يعني انه لا يريد عن سلامه سجدة السهو اي
 ان يسجد لله سواه بل نوى ان لا يسجد له ثم بداه بعد ما سلم ان يسجد لله سواه ان يسجد ما
 لم يتكلم ولا يستدبر القبلة اي لم يستدبر القبلة فالحاصل ان نيته عند السلام ان لا
 يسجد لا تمتنع وجوب السجود ولا تنقط ما لم يعرض ما ينافي الصلوة ومن شك في حال
 القيام انه هل كبر للاقتراح لا تفكر في ذلك فطال ففكره قد داء وركن ثم

لم يجده لك انه قد كان كبيرا وطن اي غلبت على ظنه في الصورة المذكورة انه لم
 يرفع احد التكبير ثم تذكر انه كان قد كبر فعليه السهو للزوم ما يخرج الواجب والقراءة
 في فكره وكذا انه شك هل هو في الظهر لم في العصر مثلا او انه صلى ثلثا او اربعا او فرغ
 من الفاتحة وتفكر اي سورة يقرأ ويخوذلك مما يجب عليه السهو طال تفكره ثم الاصل
 بحكم التفكير انه ممنوع عن ادراك كقراءة الآية او ثلثة او ركوع او سجود او عن ادراك
 جيب كما تقع ويلزمه السهو لاستلزام ذلك ترك الواجب وهو لا يتيان بالركن
 والواجب في عمله وان لم يمنع عن شئ من ذلك بان كان يؤدي الاكان ويتفكر
 لا يلزمه السهو فكل بعض المشايخ ان منعه التفكير عن القراءة او عن التسبيح يجب عليه
 سجود السهو فلا فلاح في هذا القول لو شغله عن تسبيح الركوع وهو راكع مثلا يلزمه
 السجود وعلى القول الاول لا يلزمه وهو لا يصح وان سلم المسبوق ساهيا مع امامه
 اي على ارضيعة الاولى كما ان المتقدمين فانه لا سهو عليه لانه مقتد بعدد و
 سهو المتقدم لا يوجب السجود وان سلم بعده اي بعد سلام امامه يجب عليه سجود
 السهو لوقوعه منه بعد ماصار منفردا وفي المحيط ان سلم في الاولى معتانفا
 لسلامه فلا سهو عليه لانه مقتد بعده يلزمه لانه منفردا انتهى فغلب
 هذا راد بالمعية حقيقتها وهو نادى الوقوع وذكر في المنقطة ان
 المسبوق اذا سلم مع امامه وكبر ايام التشريق تكبير التشريق مع امامه سهو فعليه
 السهو لما قلنا انه مصدر منه بعد انفراده المسبوق يتابع امامه في سجود السهو
 وان كان وقوع السهو منه قبل اقتداءه لا لزومه متابعتة ولو ظن الامام ان عليه
 سهوا فيجوز اتباعه المسبوق ثم علم ان لا سهو عليه ففي رواية لا تقصد صلواته و
 به اخذ الصدق الشهيد وفي رواية تقصد وهو لا شبه لاقتدائه في موضع لا انفرد المسبوق

يتابع امامه في سجود التهويدان قام المسبوق قبل سلام الامام وقروكع ولكن لم
يسجد حتى يسجد الامام للسجود يتابعه المسبوق فيه وان لم يتابعه لا تقصد صلواته
ولكن يسجد عند فراغه ويرتفعض قيامه وقراءته وركوعه اذا تابعه لان انفراجه
لم يستحكم بعد قلمه متابعتة ويلزمه العادة ما فعله قبله حتى لو اعتبره وبني
عليه ولم يعد فسلت صلواته وان كان قد قيد الركعة التي قام اليها بالسجود فلا
يتابع الامام في سجود السهو ويسجد اذا فرغ وان تابعه فسد صلواته وان لم يتابع
المسبوق الامام في سجود السهو يسجد لاجل ذلك السهو اذا فرغ منها استحسانا
لانه الغرض منه وان سهى فيما يقضي بعد فراغ الامام يسجد للسهو ايضا لانه مفرد
والمفرد يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام سهوه ثم سهى هو ايضا كفته
يسجدتان عن السهوين لان السجود لا يتكرر بتكرار السهو ولا ينبغي للمسبوق ان يبالغ
له بل يكره تحريما ان يقوم الى خضاء ما سبقه قيل سلام الامام لان يكون القيام
لضرورة صون صلواته عن الفساد كما ان انشئي ان السطر ان تطلع الشمس قبل تمام
صلواته في الفجر او يدخل وقت العصر الجمعة ويمضي مئة مسحة او يخرج الوقت وهو صبا
عذرا او سببه الحديث او خاف من رد الناس بين يديه ونحو ذلك فلا يكره ان يقوم قبل
سلامه بعد قعوده قدر التشهد ولا يقوم قبل قعوده قدر التشهد اصلا فان قام
قبل ان يفرغ الامام من التشهد يقبل ان يقعد قدر التشهد فالمسألة على وجوه منها
على ان ما يؤدبه من قيام وقراءة وركوع وسجود قبل قعود الامام لا يعتد به وان ما يقضيه اوله
صلواته في حق القراءة اذا علم هذا فلا يخلوا اما كان مسبوكر بركعة او بركعتين او بثلاث ركعات
او بربع ركعات فان كان مسبوكر بركعة ينظر ان وقع شيء من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد
مقدارا يجوز به الصلوة على حسب اختلافهم جازت صلواته ولا ياي وان لم يقع من قراءته بعد فراغ

الإمام من التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة فسكت صلوته ولا اعتد بعبادة
 قبل ذلك لأن قيامه وقراءته قبل فراغ الإمام من التشهد لا يعتبر على ما مر والقراءة في
 غير الركعة التي يقضيها إذا لم يبق من صلوته ما يمكن تدارك القراءة فيه فنفسه ترك
 الفرض وكذا الحكم إن كان مسبوقا بركتين لا تراض القراءة عليه فما وُعد ما يمكن تداركها
 بعدهما بخلاف ما إذا كان مسبوقا بأكثر من ركتين حيث لا نفس له بعد وقوع ما يجوز به
 من قراءته بعد فراغ الإمام من التشهد لتكتمه من تداركها فما بعد ^{حتى} ولم يقرأ فيما بعد الركتين ^{تقضية} ما
 يجوز به الصلوة واعتد بما قرأ قبل فراغ الإمام من التشهد مضمي عليه فنفسه صلواته وأعلم أن
 المسبوق هو من وقع شرعه مع الإمام بعد ما فاتت الركعة الأولى معه وللاحق من فاتته شيء منها
 معه بعد اقتدائه والمدا من لم يفته معه شيء من الركعات ثم من أحكام المسبوق أيضا أنه
 فيما يقضي كالمفرد إلا في أربع مسائل أحدها أنه لا يجوز الاقتداء به ما لو نوى أحد المسبوقين
 المساوية قدما عليه فلا يخطئ في القضاء من غير اقتداء مع فائنها أنه لو كبرنا ويا
 للاستيناف يصير متانفا قاطعا للآل ونجلا للمنفرد فأنه لو كبرنا ويا للاستيناف لا
 يصير متانفا ما لم ينو صلوة أخرى غير التي هو فيها وثالثها ما تقدم أنه لا يجوز مع الإمام بعد ما
 قام قبل التقيد بالسجدة والمنفرد لا يلزم السجود له غيره وإبها أنه يأتي بكبير التثني
 اتفاقا والمنفرد لا يجز عليه عند الخفيفة ولو قام المسبوق حين يصح للقيام ففرغ قبل السلام
 وتابعه فيه قيل فنفسه صلوته والفتوى على أنه لا نقس ولو تذكر الإمام سجدة ثلاثا فيجد
 بعد قيام المسبوق قبل أن يقيد ما قام إليه بالسجدة فأنه يرضه ويتابع الإمام في سجدة
 الثلاثة ولو لم يتابعه فسكت صلوته وإن كان قد قام إليه بالسجدة لا يتابعه ولو تابعه
 فسكت صلوته وإن لم يتابعه قيل فنفسه أيضا ولا يصح عدم الفساد ولو تذكر الإمام سجدة
 صليبة يتابعه المسبوق وإن لم يتابعه فسكت وإن كان قد قام إليه بالسجدة فنفسه في

الروايات كلها تابعة اول ما يتابع وان ادرك مع الامام ركعة من المغرب في الركعتين
 اللتين سبق بهما السجعة الفائتة ويقعد في اولها لا ينقضه اول صلوة في حق القراءة والخرها
 في حق القعدة ولكن لو لم يقعد فيهما هو لا يلزمه سجودا هو كونهما اولي من وجبه ولو ادرك ركعة
 من الرباعية يقوم ويقضي ركعة في الفاتحة وسورة ويقعد ثم ركعة كذلك ولا يقعد في الثالثة
 الفاتحة فقط ان شاء ولو كان امامه ترك القراءة وقضاها في الاخرين وادرك المسبوق ^{في غير}
 فالقراءة فيما يقضي فرض عليه ايضا لان تلك القراءة التحقت مجملها من الشفع الاول فخلت
 الشفع الثاني منها واذا فرغ المسبوق من التشهد قبل سلام الامام بركعه من اوله وقيل بركعة
 النهاية وقيل ليكت وقيل باي بالصلوة والدعاء والصحيح انه يترسل ليفرغ من التشهد
 عند سلام الامام والصحيح انه لا ياتي بالثناء في الصلوة المبررة حتى يقوم الى القضاء واما المتقدم اذا
 فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امامه فانه ليكت قولا واحدا وان قام الامام الى الخامسة فابعه
 المسبوق فان كان الامام قد فعل الرابعة فقد صلوة المسبوق بمجرد القيام وان لم يكن قد فعلها
 تفقد ما لم يقيد معه الخامسة بالسجدة واما اللاحق فقد يكون بسبب ما فات بالانوم او
 سبق له الاشتغال بالوضوء او زحمة بحيث لم يجد مكانا وحكمة انه يقضي ما فات
 او لا ثم يتابع الامام ان لم يكن فرغ عكس المسبوق ولا يقدر ولو قرأ بعد فتراف
 الامام لانه خلف الامام حكما ولذا لو سجد لا يسجد السهو وان سجد الامام للسهو
 هو لم يتم صلوة لا يسجد معه بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافرا وامامه مثله فقد
 الاقامة لا يصير صلوته اربعا بخلاف المسبوق في جميع ذلك وذكر في الفتاوى
 الحاقاينة فقال رجل صلى ولم يد راتلا فاصلى ام اربعا قال ان كان ذلك
 اول ما صلى استقبل قيل اول ما صلى في هذه الصلوة وقيل في سنة بعد
 بلوغه وقيل يعني اول ما صلى في عمره وعليه اكثر المشايخ وان لقى ذلك

الشك أي صادف وقوع له غير مرة يتحرى أي يطلب ما هو لأخرى بالعمل فإن وقع تحريم
 على أنه صلى ركعة من صلوة ذات ركعتين يضيف إليها ركعة أخرى ويحسد للمهوان
 وقع تحريمه على أنه صلى ركعتين في الصلوة المذكورة يقعد ويتشهد ولم يحسد للمهوان
 لم يقع تحريمه على شيء أخذ بالأقل لأنه المتيقن وعفى الأخذ بالأقل أنه إن كان صلوة الفجر مثلاً
 وشك أنه صلى ركعة أو ركعتين يجعل كأنه صلى ركعة فيقعد مع ذلك احتياطاً لاحتمال أنه صلى
 ركعتين والقعدة عليه فرض ويحسد للمهوان في الذخيرة لو شك في ذات الأربع ولم
 يبدئها أي الركعة التي عرض فيها الشك هل هي الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة يقعد
 على رأس كل ركعة أي إذا لم يقع تحريم على شيء فيجعل تلك كأنها الأولى فيصليها ويقعد
 لاحتمال أنها الثانية ثم يصلي أخرى ويقعد لأنها الثانية باعتبار ما أخذه ثم أخرى
 لأنها الثالثة باعتبار ما أخذه فيقعد لاحتمال أنها الرابعة ثم يصلي أخرى ويقعد لأنها آخر
 صلوة فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى الفقيده إذا دار بين أن ترد له المصلي بين الثالثة
 والثالثة أي شك في قيامه أن الركعة التي قام منها هل هي الثانية أو الثالثة لا يقعد هو
 الصحيح عليه السهو لأنها كانت ثالثة فظاهر أن كانت ثالثة فقد تقدم أنه إذا قام عن القعدة
 الأولى لا يعود إلا في المغرب والوتر لاحتمال أنها ثالثة والقعود فيها فرض فيها فيشهد
 ويقوم يصلي ركعة أخرى لاحتمال أن تلك كانت ثالثة ولو شك في الفجر في قيامه أن
 التي قام إليها ثالثة أو ثالثة أو في المغرب والوتر أنها ثالثة أو رابعة أو في الرباعية
 أنها رابعة أو خامسة فإنه يقعد ويتشهد ثم يقوم فيأتي بركعة أخرى للاحتتمال وكذا
 لو شك كذلك في كوعه وبعده قبل نقيدها بالسجدة وأما لو شك في السجدة الأولى المكنة
 إصلاح صلوة على قول محتمده لأن تلك الركعة إن لم تكن رابعة فليده تمامها وإن
 كانت ثالثة لا تنفسد عنده لأنه لما عرض الشك في السجدة الأولى ارتفعت كما لو سبق الحدث

فيها فيرفضها ويقعد ويتشهد ثم يصلي بركعة أخرى وإمكان الشك بعد ما رفع
 من السجدة الأولى بطلت صلواته اتفاقاً لا احتمالاً لأنها زائدة وقد ترك القعد الأخيرة
 وإن بدأ المصلي بالسجدة قبل الفاتحة ساهياً في الركعة الأولى والثانية فعليه السهو
 لأنه ترك الواجب وهو قراءة الفاتحة وإن قرأ حرفاً واحداً في الحاقانية لأنه آخر
 واجبة ولم يعف القليل لأن السهو فيه غير غالب بخلاف الجهر وضده و
 يعود فيقرأ الفاتحة ثم السجدة وكذا الوتد كر بعد الفراغ منها وكذا الوتد كر في الركوع
 وسجدة السهو أي سجود السهو يسجدتان يسجد هما بعد السلام وعند الشافعي واحد
 قبله وعند مالك به إن كان السهو زيادة فبعده وإن كان نقصاً فقبله وهو رواية عن أحمد
 والخلاف في الأفضلية حتى لو يسجد قبل السلام أخره عندنا على ظاهر الرواية ثم قيل
 يسجد بعد تسليمه واحدة وهو قول جمهور علماءنا منهم من شخ الإسلام وفخر الإسلام
 وقيل بعد التسليمين وهو اختيار شمس الأئمة وصلة الإسلام خي فخر الإسلام وقال
 صاحب الهداية هو الصحيح وكذا أصح في الظهيرية والمفيد والسيابع ويتشهد بعد
 السجدة ^{السلام}تين ويكلم لما روي أنه عليه السلام فعل كذلك دياً في بالصلوة على النبي عليه
 والدعاء في كلتا القعدتين قعدة الصلوة وقعدة السهو هذا مختار الطحاوي
 قال الكرخي ياتي بالصلوة ولا دعوية في قعدة السهو ^{الهداية} هو الصحيح بقوله عند
 في قعدة الصلوة وعند محمد في قعدة السهو خاصة والوجه ما صححه صاحب الهداية وأعلم الاختلاف
 في الأتيان بالصلوة ولا دعوية سواء ولم يفرق بينهما في الخلاف بقوله ياتي بالصلوة
 في كلتا القعدتين ولا دعوية في قعدة السهو وقال بعضهم ياتي بالدعوية فيهما ولو اعتذر
 على ذكر هذا الفرق لغيره والله سبحانه أعلم ولا من نسي الفاتحة بالسجدة فقرأها
 حرفاً أو أكثر فإنه يعود ويقرأ الفاتحة وعليه سجدة السهو وإن هترك

القراءة في الاوليين حتى ركع وترك قراءة سورة او قراء الفاتحة وركع فانه يرفع راسه
 من الركوع ويقعد ما فانه ثم يركع والركوع هو الثاني عليه السلام هو المسبوق يتابع الامام في
 السهو ثم يقوم للقضاء ولو سلم مع الامام ان كان ذكرا لما عليه من القضاء فندت
 صلواته وان كان ناسيا لم يفسد ولو لم يتابع الامام في سجدة السهو وقام الى ما عليه من
 القضاء جازت صلواته وسقطت عنه سجدة السهو في القياس وفي الاستحسان
 لا يسقط حتى يسجد السهو في اخر الصلوة وهو فيما قضى كالمفرد من الابتداء يلزمه وان
 قراء الفاتحة ونسي السورة فتذكر في الركوع يعود بالاتفاق لان قراءة السورة اصل من
 باب القراءة وان قراء السورة ونسي الفاتحة لا يعود بالاتفاق لان اصل القراءة يحصل بان
 نسي القنوت حتى ركع وتذكر في الركوع فمن اصحابنا فيه روايتان في رواية لا يعود
 وفي رواية يعود الى القيام ويقف لان الركوع له حكم القيام الا ترى انه لو ادرك
 الامام في الركوع فانه كان مدبرا كذلك الركعة وفي رواية يمضي على ركوعه
 ولا يرفع راسه للقنوت لانها واجبة فان كانت عن المحل فيسقط بخلاف تكبيرات
 العيدين اذ تذكرها في الركوع فانها لا يسقط **قواعد** صلى بكعبتين تطوعا فهي
 فيهما وسجد للسهو وليس له ان يبني على تلك التحريمه اخريين لئلا يكون سجدة في وسط الصلاة
 بدون ضرورة ولو فعل هكذا فافساد ويعيد السجود في الصحيح اما المأفوق صلى الظهر ^{كعبتين}
 وسهوى وسجد للسهو ثم نوى لا قامة فانه يتم صلاته وان بطل به سجود السهو لانه مضطر
 الى تصحيح صلواته لنسي التشهد في اخرها فلم يتم تذكره فاشغل بقراءة التشهد ثم سلم قبل
 تمامه فتد صلواته عند يسيره خلا فالحمد والفتوى على قوله وعلى هذا الوسي الفاتحة
 او السورة من ذكرها في ركوعه فعاد لقراءتها فلم يقدر وسجد قيل يفسد صلواته
 الاولى ان لا يفسد جهرا فيما يجازت خافت فيما يجهر فتذكر في بعض الفاتحة يعيد هاهنا

في الجهرية ثلاثا يؤدي الى الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة أراد ان يقرء سورة
 بعد السورة التي قرأها فقرأ سورة قلها لا يلزمه السهو سلام من عليه السهو يخرجها
 من الصلوة خروجا موقفا عندهما فان سجد السهو عاد اليها ولا فلا وعند محمد
 لا يخرجها اصلا وينبغي على هذا انه لو اقتدى به احد بعد السلام يصح اقتدائه مطلقا
 عنده وعندهما ان سجد السهو صح ولا فلا ولو كان مسافرا فنوى الإقامة بعد السلام
 يصير صلواته اربعا عند محمد مطلقا وعندهما ان سجد السهو ولو تفهقه بعد
 السلام ينقض وضوءه عنده لا عندهما نوع منها ولو ترك سجدة منها سهوا ثم
 تذكرها قبل ان يتكلم بسجدها ونحوها بالسجدة لانه ياتي في حرمتها بحريتين ولو ترك
 سجدين من الغداة سجدة سجدين ثم قضى ركعة لانه يحتمل انه تركهما عن ركعتين فيلزم
 قضاء سجدين لان كل ركعة يقيد بالسجدة ويحتمل انها تركها من ركعة فيلزم قضاء ركعة
 فقط فيجمع بينهما احتياطا ثم يبدء بالسجدة ويقعد بعدها ثم يصلي ركعة ويشهد لانه
 لو تركهما من ركعة فالسجدة ان لا يضره لان الزيادة على ما دون الركعة لا تبطل ولو تركها
 من ركعتين فتقدم الركعة يضره لان زيادة الركعة قبل تمامها تبطلنا فقلنا لا يسجد
 يقعد فتعود خفيفا لانه ان فصلته من وجهه ولو ترك من الظهر ثلث سجدة بسجدة وثلاثا
 يصلي ركعة ولو ترك اربع سجدة بسجدة اربع سجدة ويصلي ركعتين لان الواجب عليه ركعتان
 فيجمع بينهما وان ترك خمس سجدة بسجدة ثلث سجدة ثم يصلي ركعتين الاصل فيه
 انه ينظر الى المتروكة والى المفعولة ان كان المفعولة اقل يعتبر بالمتروكة وههنا المفعولة
 اقل لانه ترك خمساً وسجد ثلثا فنقول يحتمل انه سجد هذه الثلاثة في ثلث ركعات فكانت
 عليه ثلث سجدة وركعة ويحتمل انه سجدها في ركعتين يقضي ركعتين وثلث سجدة
 ولو ترك سجدة بسجدة بسجدة ويصلي ثلث ركعات لانه يحتمل انه سجدها من الركعتين

فيلزمه بحدتين والله اعلم بالصواب **فصل** في بيان احكام زلة القارئ الواقعة
 فيها الاصل فيه اي في الزلل والخطأ انه ان لم يكن مثله اي مثل ذلك اللفظ في القرآن و
 المعنى اي والحال ان معنى ذلك اللفظ بعيد من معنى لفظ القرآن متغيرا به معنى لفظ القرآن ^{تغير}
 فالحق في ما يجيء لامناسبة بين المعنيين اصلا تنفسا صلوته كما اذا قرء هذا الخبر
 مكان قوله هذا الغراب وكذا اذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له حتى يحكم عليه بالبعد ^{من}
 معنى القرآن او بعده كما اذا قرء يوم تلى السرايل باللام في اخره مكان المراد في السرايل ^{مثله} وان كان
 اي مثل ذلك اللفظ المقرء في القرآن والمعنى اي معنى اللفظ الذي قرءه بعيد من معنى اللفظ
 المراد ولم يكن معنى اللفظ المراد متغيرا باللفظ المقرء تغيرا فاحشا تنفسا يفهم عند المهرفين
 وهو الاحوط كما ان يقرء انا كنا عندها غافلين مكان فاعلين فقال بعض الشافعية لا يفسد
 لعمري البلوى وهو قول البيهقي وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير به المعنى
 نحو يا ميم مكان قوامين فالخلاف على العكس نفسه عند لا عندها فاما المعتبر في
 عدم الفساد عند عدم تغير المعنى كثيرا وجود المثل في القرآن عنده والموافقة في المعنى
 عندها فهذه قواعد الائمة المتقدمين في هذا الفصل واما المتأخرون فكم من مقال
 ومحمد بن سلام واسماعيل الزاهد وابي بكر بن سعيد البجلي وهند وآبى الفضل والحلو ^{الله} وابي
 فانفقوا على ان الخطأ ان كان في الغراب لا يفسد مطلقا وان كان مما اعتقده كقرآن أكثر
 الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب فيقال فاصححان وما قاله المتأخرون واسع وما قاله المتقدمون
 احوط لانه لو تغير يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن وقال ابن الهمام فيكون
 متكلما بكلام الناس الكفار وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا مما ليس بكفر
 فكيف هو كفر انتهى واختلقوا فيما اذا كان الخطأ بابتداء حرف بحرف على ما بيناه في
 التخرج وما في بعضه ولا يقاس ما نزل في القاري بعضها مما ليس من كوارض الائمة

المتقدمين والمتأخرين على بعض ما هو مذکور الا يعلم كامل في اللغة والعربية
 والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما اعتقاده كفر وما هو بعيد
 بعدا فاحشا او غير فاحش وما ليس كذلك على قول المتقدمين وليعلم مخارج
 الحروف فيميز ما هو قريب في المخرج من غيره على قول بعض المتأخرين
 وان بدلا لقاري حرفا مكان حرف كان الاصل فيه اي في ذلك التبديل
 انه ان كان بينهما اي بين الحرفين قرب المخرج كالقاف مع الكاف
 او كافا من مخرج واحد كالبيت مع الصاد لا تفقد صلوته وزاد في المحيط قيد
 الابدال منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر فان الجيم والياء والشين
 من مخرج واحد ولا يجوز ابدال احدهما من الآخر كما اذا قرأ فاما اليتيم فلا نكر
 بالكاف مكان القاف في تقرر وذلك على القاعدة المذكورة وكذا على قول الطرفين
 فان الكه في اللغة بمعنى القهر وكذا الوقء لا يلاف كويش مكافيش واما اذا قرأ مكان
 اللام المبعجة ظاء مبعجة كما اذا قرأ نلظ الاعين مكان نلذا ومما ظرا مكان ذرا او قرأ
 الظاء المبعجة مكان الضاد المبعجة او على القلب كما لغطوب مكان المغضوب وخطف
 مكان طفر فتفقد صلوته وعليه بالقول بالفساد اكثر الائمة للتغير الفاحش في بعضها
 وعدم المعنى في البعض مع عدم جواز ابدال الظاء من اللام وان كانا من مخرج واحد وهو يؤيد
 تقييد حنا المحيط ودوى عن محمد بن سلمة انها لا تفقد لان الجيم لا يميزون بين هذه
 الاحرف وكان القاضي الامام الشهيد الحسن يقول لا حسن فيه اي في الجواب
 في الابدال المذكور ان يقول اي المفتي ان جرى على لسانه ذلك لم يكن مميزا بين بعض
 هذه الحروف وبعض وكان في دعيه انه ادعى الحكمة على وجهها لا تفقد صلوة
 وكذا اي مثل ما ذكر المحسن روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل

بن الزاهد ^{كده} وهذا معنى ما ذكر في فتاوى الحجة انه يفتى في حق الفقهاء باعادة
 الصلوة وفي حق العوام بالجواز ونحوه ما ذكر في الذخيرة انراذالم يكن بين حرفين
 اتحاد المخرج ولا قربة الا ان فيه اي في ابدال احدهما من الآخر بلوى عامة نحو ان
 باقى بالذال المعجمة مكان الضاد المعجمة كان يقر في تدليل مكان في تضليل
 ونحو ان باقى بالراء المحض اي الخالصة مكان الذال المعجمة والطاء اي باقى بالطاء
 المعجمة مكان الضاد المعجمة لا تقصد عند بعض المشايخ وهذا افضل وهو ^{ابدا}
 احده هذه الحروف الثلاثة اعني الضاد والطاء والذال من غيره منها ولم اغتر على
 مسألة ابدل فيها الراء بالذال ولو نودى ما ذكره فاصيخان من هذا الفصل والعاذيا
 فطمحا بالطاء مكان الضاد تقصد ليعض بهم الكفار بالضاد وليغيد بالذال
 مكان الطاء لا تقصد حضرا بالذال المهملة او المعجمة مكان الضاد تقصد غير المغضوب
 بالطاء والذال لا تقصد ولا الطالين بالطاء المعجمة والذال المهملة لا تقصد ولو
 بالذال المعجمة تقصد هضم بالذال المعجمة وبالطاء المعجمة مكان الضاد تقصد بظلام
 للعييد بالذال المعجمة مكان الطاء تقصد موتو بغيظكم بالضاد المعجمة مكان الطاء لا تقصد
 فطا فليظ القلب بالضاد المعجمة مكان الطاء في كل منهما تقصد وجاء ذكر النذير بالطاء
 المعجمة مكان الذال لا تقصد وهو مكطوم بالضاد والذال المعجمتين تقصد فاصكرة
 الى ربها فانظره الاولى بالطاء المعجمة مكان الضاد والثانية بالعكس لا تقصد فترضه
 بالطاء المعجمة مكان الضاد تقصد لا تقصد فترضه بالذال المعجمة مكان الضاد
 تقصد ولو بالطاء المعجمة لا تقصد فطلت اعناقهم بالضاد المعجمة مكان الطاء والذال المعجمة لا
 وطلت اهاهم بالضاد المعجمة مكان الذال لا تقصد ولو بالطاء تقصد في تضليل بالذال المعجمة مكان
 الضاد لا تقصد وبالطاء المعجمة تقصد ان يتبعوا الا الظن وان الظن بالضاد المعجمة مكان الطاء تقصد

اذا عو به بالاضاد المبحمة مكان لئلا لا تنفس من يضل الله بالطاء المبحمة مكان الفساد
لا تنفس فرض عليك القرآن بالطاء المبحمة مكان الاضاد تنفس الجميع عا ذروا بالاضاد المبحمة مكان
الذالك لا تنفس لئلا اضلنا بالطاء المبحمة مكان الاضاد لا تنفس فرض فيهن الجمع بالطاء المبحمة مكان
الاضاد او بالذالك المبحمة تنفس وذروا ظاهره لاثم بالطاء المبحمة مكان لئلا او بالاضاد المبحمة
تنفس وجعلوا به ما ذره بالاضاد والطاء المبحمتين مكان لئلا تنفس وتلد الاعين
بالاضاد المبحمة مكان لئلا او بالطاء المبحمة تنفس ولما ابدل الزاء بالذالك المبحمة فينبغي
ان يكون التفصيل فيه ما في الالغ كما ياتي ان شاء الله تعالى واما الحكم في الالغ في قطع
بعض الكلمة عن بعض بان اراد ان يقول الحمد لله فقال ال فانقطع نفسه وانيه
الباقى ثم ند كر فقال حمد لله ولم يتبدل كرفرك الباقي وانقل الى الكلمة اخرى فقد كان

الشيخ الامام شمس المنة المحلوي به يقتضي الفساد في مثل ذلك وعامة الشايع قالوا لا تنفس
لعموم البلوى في انقطاع النفس والنسيان وعلى هذا الوجه تصدق ينبغي ان تنفس وبعضهم قالوا
ينظر الى الكلمة ان كان ذكر كلها مفردا نذكر بعضها كذلك ولا خلاف ان كانا فاضحا ^{ان هو} و
الصحيح ذكرانه لو قرء مطلع البعر فلما قال الفج انقطع نفسه فركع لم تنفس صلوة وفرك
بعضهم بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تنفس وفي الفعل تنفس كما ان اراد ان يقرأ
يشكرون فقال الشير وزك الباقي فسد لان الاسم نائبة لكن هذه الفرق انما يستقيم على
هذا اذا اتى باللام وحده اما الوضم اليه شيئا اخر في الفج او الح فلا يستقيم فقال بعضهم لم كان
للبعض المنكور معنى صحيح لا يتغير بالمعنى فاحتل لا تنفس ولا تنفس فاما في الاخذ بقوله العا
في انقطاع النفس والنسيان وبما صحه القاضي فاضحا وبهذا التفصيل الاخر في العمل بما يؤول اليه
في عمله وبالاختياط في عمله واما الوجه في غير موضعه فلا يتبدل الى غير موضعه فلا يوجب ذلك
فان الصلوة اتم لعموم البلوى بانقطاع النفس والنسيان وعدم مغزى المعنى في عموم العمل وعمد هذا

عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تفسدان بغير المعنى تغيرا فاحشاً فهو بغير
 لاله ووقفوا ابتداء بقوله لاهو وهذا مثالا للوقف اذ قرء ولقد صدقنا الذين
 اوتوا الكتب من قبلكم ووقفوا ابتداء بقوله واياكم ان اتقوا الله اذ قرء يخرجون الرسول
 واياكم ووقفوا ابتداء ان تؤمنوا بالله ربكم الى غير ذلك من الامثلة كان يقف على
 قالت اليهود وابتداء عزير ابن الله اذ يد الله مغلولة وابتداء غلت ايديهم ووقف على
 لقد كفر الذين قالوا وابتداء ان الله هو المسيح ابن مريم وان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك
 فالصحيح عدم الفساد في ذلك كله لما تقدم ولو وصل حرفا من الحركة الى الكلمة اخرى
 بان قرء اياك نعبد واياك نستعين بوصل كاف اياك بنون بغير وتسعين اذ قرء انا اعطينا
 كالكوكب بوصل كاف اعطينا ك بلام الكوكب اذ قرء اذ جاء نصر الله بوصل همزة جاء بنون نصر
 الله وما اشبه ذلك فان صلوة لا تفسد على قول العامة من العلماء وقالوا ايضا
 وان تعد ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة
 اتصال اخر الاولي بالثانية وقال في فتاوى الحجة المصيدة اذ بلغ في الفاعلة اياك نعبد
 واياك نستعين لا ينبغي ان يقف على اياك ثم يقول اعبد بل والى الاصح ان يصل اياك
 نعبد فاياك نستعين وعلى قول بعض المشايخ تفسد صلوة والظاهر ان مراد هذا
 القائل انما هو عند السكت على ايار نحوها والافلا ينبغي لقائل ان يتوهم فيه
 الفساد فضلا عن العالم وبعض المشايخ فصلوا وقالوا ان علم القاري ان القرآن كيف
 هو اي علم ان الكاف من الكلمة الاولى لا من الثانية الا انه جرى على لسانه
 هذا الوصل لا تفسد صلوة وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك
 اي ان الكاف مثلا من الكلمة الثانية تفسد صلوة لان ما قرء ليس
 بقرآن نظر الى ما اراده والصحيح قول العامة لان هذه كلها تكلفات باطلة

العين في الأول وكسر هاء في الثاني لا تقصد صلوته على المراء بالتلي دعاء
 بالضمير في هو غير الله وعلى ان المصور مفعول البارئ وهذا الم يرفع المصور فان
 رفعه تنسب وتمام تحقيقه في الشرح وان زاد القارئ فيها حرفا نظرا لم يغير المعنى
 بان قرء ولم بالمعنى وانه عن المنكر زيادة الالف في اللفظ اقرء ومن يعمله و
 رسوله ويتبعه حدوده يدخله نادا بزيادة مبهم الجمع لا تقصد
 صلوته اتفاقا وان غير المعنى بخوان يقرئ والقراءة الحكيم وانك لمز المسلمين
 بزيادة الواو في الواو وان سعيكم لشيء ونحن ذاك فقد قالوا تقصد صلوته
 لانه جعل جواب القسم فمما ينبغي ان لا تقصد لانه ليس بتغيير فاعش ولو نقض
 حرفا فكان من اصول الكلمة وتغير المعنى تنسب في قول الطرفين كما لو قرء ما
 يذقهم ينشقون بحذف الواو والراء وليقن لو ادست بغير ذلك ادخلتنا بغير
 خاء او جعلتنا بغيرهم وكذا اذا لم يكن من الاصول ولكن حذنه يؤدي الى اعتقاد
 كبريان بحذف الواو من وما خلق الذكور لا نفي تنسب اما اذا كان الحذف على وجه
 الترخيم بان قرء يا اما الجنة المات فلا تقصد اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة
 بان قرء الواقعة بغيرها او من الاصول لم يتغير المعنى بان قرء تعالى جدد ربنا بغير
 ياء وكفي كتاب بذلة القاري الشيخ الامام حاتم الدين ابي سعيد بن سعد
 القسبي انه لو قرء الله الصمد بالين مكان الصاد لا تقصد صلوته لان
 معنى الصمد والممد كلاهما واحد لان الصمد الذي لا ياكل ولا يشرب بالتميم
 كذلك وهو اختيار الشيخ الامام نجيم الدين ابي حفص عمر بن نفيع وهذا مبني
 على من تقدم من احتساب بعض المتأخرين وكذا على قول المتقدمين لصحة
 المعنى فان الحمد العلوي للتكبر واعلم ان الصاد والين والراء من مخرج واحد

وكثيرا ما يبدأ بعضها من بعض فلتذكر بعض ما اوردته قاضيان مبنيا على قول
المتقدمين منها ان اقرأ اذ جاء نصر بالين ووبعق ونصر بالصاد لا نقصد للمبدئين
قال شمس لائمة الحريم لا نقصد اساطير بالصاد مكان بالين لا نقصد جاشاد هو
حصير بالصاد لا نقصد انفسام لها بالين مكان الصاد نقصد هل عصيتهم بالصاد
مكان بالين لا نقصد وكذلك فان عموك مكان عصول لا نقصد الخائين خشيما
بالين مكان الصاد نقصد سد ناكم مكان صد ناكم لا نقصد لطلون بالين مكان
الصاد لا نقصد ثمن نخس مكان نخس لا نقصد صرا مكان صرا لا نقصد خبام مكان خبام
الخنوة مكان الخنوة نقصد نخسفان مكان نخسفان نقصد صورة مكان صورة لا نقصد
صوط عذاب مكان صوط نقصد من قصورة مكان قصورة نقصد افح منى لبا ناكمان
اقصع لا نقصد بال الصادقين عن قديم مكان الصادقين عن قديم لا نقصد وفيه نظر
وكما نوايسرون على الحث مكان يصرون لا نقصد فقولوا لا تصيد مكان سديا نقصد
فالمغيرات سبحا مكان يصح نقصد وتواو بالين مكان وتواو بالصيد نقصد رحلة الشتاء
والصيف مكان الصيف نقصد حاصدا حاصدا مكان حاصدا حاصدا لا نقصد عمو او
مكان صمو نقصد لنفعا بالناسية ناسية بالين فيها مكان الصاد لا نقصد
فكذا لنصفعا مكان لنفعا حصوما مكان حصوما نقصد ليلنا الصام مكان الصا
لا نقصد فكذا صانعا مكان صانعا وفيها نظر فكل يترس بترس بالين فيها مكان الصاد
نقصد بحفا مكان صفا منشق نقصد والله اعلم ولو قرعني بالعين المهملة مكان حتى لا نقصد
لانها لغة فيها ولو قال يمع الله للمجد باللام مكان اللون يرجى انه لا نقصد لقرع
المخرج والظاهر ان حكمه كحكم الانفع ونودع اليتيم يتسكن الدال او يضم الدال ورك
النسب يد في عين لا نقصد لعموم البلوى وفيه نظر فلذا حكم عليه قاضيان

بالفساد بالتسكين بخلاف ذلك التقيد فإنه لا يغير المعنى ولو قرأ أن الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات وعقبت ذرية بعد الوقت النام وأنك أصبحنا جديراً وأهلكهم شر العبرية أو قرأ والذين
 كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب الجنة هم فيها مخلدون وما أبشر لك ما يغير حكم الله على الخلقين
 بهذا لا تقصد بصدور الكلام الثاني مبتدأ به غير متصل بالأول فلم يبين الحكم بالصد
 ولوم يقصد وصل قال عامة المشايخ تقصد أنه ليس بخلاف ما أخبر الله تعالى به ولو اعتقد
 يكون كفراً وعن عبد الله بن المبارك وابن فضال الكبير البخاري وعبد القادر وجماعة من المراتبة
 جمع موزني نسبة المرد على غير قياس أنه أي الشأن لا تقصد صلوة لأن فيه ضرورة سبق
 وكذا أفتى أبو نصر المازني وقال قاضيان والصحيح هو الأول ولو قرأ أن الله بريء من المشركين و
 بكسر اللام لا تقصد عند المتأخرين وإنما عند المتقدمين فذكر قاضيان فيه الفساد لأن
 اعتقاده كفر لكن ذكر في الكشاف أنها قرأ والخبر في رسوله على القسم والجوار ولو قرأ أنا
 كنا من الذين يفتحون الدال لا تقصد قطعاً على قول المتقدمين وكذا لو قرأ وأنت خير
 المنزلين يفتح الزاء أو قرأ نحن خلقنا يفتح القاف وقد زنا بفتح الزاء وجعلنا و
 أنزلنا بفتح اللام فيهما أو قرأ ومن يغفر الذنوب لا الله أو ما يعلم تأويله لا الله
 يفتح الهاء فيهما أو لا يغفرنكم بالله الغرور بكسر الزاء كل ذلك تقصد عند
 المتقدمين لا عند المتأخرين وذكر في فتاوى قاضيان لو قرأ يدع اليسيم
 بتسكين الدال لا تقصد صلوة لأنه عكس المراد وإنما ذكر فيها ولو قرأ يتخلون
 بالباء مكان الدال في يدخلون تقصد ولو قرأ نحن خلقنا في أعناقهم اغللاً
 مكان أنا جعلنا في أعناقهم اغللاً أو قرأ إياك نعبد بترك التشديد لا تقصد صلوة
 عند المتأخرين هذان فصلان الأول في ذكر كلمة مكان كلمة والأصل أنه انقار
 كلمتان معنى ومثله في القرآن لا تقصد أن تقاربتا ولو تكن المبدلة في القرآن

فكذلك عندهما وعند ابيشورة رواتان وان لم تتقاربا والمبدلة في القرآن نفسه على
قياس قولها لا نقول ابيشورة وان لم يكن للمبدلة مثل في القرآن وليس مما اعتقده كقر
تعد اتفاقا ان لم تكن ذكرنا وان كان في القرآن لكن اعتقاده كفر وبطل نفسه عند
عامة المشايخ فقال بعضهم على قياس قول ابيشورة لا تقصد والعلم انهما عند اتفاقا
مثال الاول العليم مكان الحكيم والتجديد مكان البصير ونحوه ومثال الثاني آياه مكارز آياه
واليابسين مكان التوابين ومثال الثالث سلحت مكان مضيت بالعكر وتخلقت
مكان رقت وبالعكر ومثال الرابع العبار مكان الغراب ونحوه ومثال الخامس غلبت مكان
فأعلن **الفصل الثاني** في تخفيف المشددة وتشديد المخفضة والاهمية فيه انه
الكان لا تغير المعنى كان فروع وقلة لاقتيلا وليستونك من له اعتر بالتحفيف في قتلوا والسا
وكذا يدلكم الموت وراثة اليك ونحوه لا تقصد وان غير المعنى بان ترك التشديد في
رب القلوع ونحوه او في ذلكنا عليهم الغمام وفي الامارة بالسوء فالتقاربا عامة المشايخ
انها تقصد فقال ابو علي النخعي انه لا تقصد بترك التشديد في الاوزيب العليم واليه التقيد فعلم
ان التفصيل المذكور على قول المتقدمين وهو لا يحوط وحكم تشديدا المخفضة كقولهم
في الخلا والنفصيل فلو قرءوا فغيرنا بالتشديد لا تقصد هذه الاية التي تميم باظهار
اللام لا تقصد وكذا ما يشبهه ما ردها بالتشديد لا تقصد **فصل** ومن ذكر
كلمة مكان كلمة تغير النيب فلو قرء عيسى بن لقمان تقصد ولو قرء عيسى بن
تقصد فلو قرء موسى بن عيسى لا تقصد على قول ابيشورة وعليه عامة المشايخ وكذا
لو قرء عيسى بن لقمان ولو قال عيسى بن سارة تقصد وكذا لو قرء عيسى بن سارة
جميع هذا مخرج على ما تقدم من الاصل فلو قرء الا ما اضطررتم بالزاد والطاء
او بالذال مكان الضاد تقصد فلو قرء ما اضطررتم بالباء مكان الطاء لا تقصد فلو قرء

لا من خطف الخطفة بالناء مكان الطاء فيهما تفسد لعدم المعنى ولو قرر خطورة الشيطان
 بالناء فيهما لا تفسد عند المتأخرين اوقروا الضالين امين بالتشديد تفسد هذا
 فصل آخر وهو يدال هذه الاحرف الثلاثة الناء والدال والطاء بعضها من بعض فلو دما
 ذكره فاصبحنا من ذلك قر العجيا والديما مكنا العجيا قال ابو علي النيفر لا تفسد بل ما
 اشتق من القنوط بما اشتق من القنوط والعكس تفسد وعند الوجوه مكنا وغنت العجى تفسد
 لانهم اشدر هبطا بالطاء مكنا الناء لا تفسد يوم ينشئ البنتنة الكبرى بالناء مكنا الطاء
 فيهما تفسد الظلم والغي مكان المعنى لا تفسد الحشرت مكان القهر ط تفسد بترامكان طرا
 لا تفسد تلعاهاضيم مكان طلعاها لا تفسد امترنا عليهم مكان امطرنا مترا
 مكان مطرنا تفسد والتور مكان والطور تفسد متور مكان مطو لا تفسد
 لولا ان رتبنا مكان ان رطبنا تفسد لوت مكان لوط لا تفسد وينتو مكان ينطو
 لا تفسد كصاحب الجوط مكان الحوت لا تفسد لم يبتك مكان يبتك تفسد
 ولا يطنون مكان ولا يستننون لا تفسد حمالة الحطب مكان الحطب ^{تفسد}
 رحلة الشطآن مكان الشتاء والسيف بالين تفسد منطها ينفة مكان ^{انفسه}
 لا تفسد ولو قر نائفة مكان طائفة تفسد كاذبة خائفة مكان خاطئة لا تفسد هل ^{طوى}
 مكنا ترى من قنوط مكنا فطو لا تفسد الطين مكان والطين تفسد على اليلع مكان اطلع
 لا تفسد قنواف عليها نائف مكان فطاطها طائف تفسد ينخلون مكان ينخلون تفسد ولو قر
 فهل عسيتم بالصاد لا تفسد فقد قعد ولو قر الشيطان بالناء مكنا الطاء لا تفسد فقد قعدا ^{لوقر}
 قوله هو احد الباء مكنا الدال تفسد لعدم ذلك الوقر لم يلزم بالباء مكنا الدال لولا اللام على السين ^{على السين}
 الضال لا تفسد لكونه من السلوان وعلى غيرى الباء اي لئلا يعمل عن غيره من الاء والوقر وداك
 بترك التشديد لا تفسد لانه بمعنى التبرك ولو ترك التشديد في الرب تفسد وقد تقدم ولو

قراءه لم يجعل كيدهم في ظليل البطاء مكان الضاد نفسد لوقر وبالذات للبحر مكان
 الضاد لا نفسد للبعد الفاحش في الأولى وصحة المعنى في الثاني لوقر حاله الخطب الثاني
 مكان الطاء نفسد وقد تقدم ولوقر من الجنة والناس بجسيم أي بفحها لا نفسد ان
 ماخذ الاستقان واحد والله اعلم **قوائد** ولوقد بعض حروف الكلمة على بعض انفسد
 عصفه سرح مكان خسر نفسد ان غير المعنى وان ترك كلمة من آية فان لم يتغير
 المعنى كما لوقر وما تترك نفسد ما اذا تكتب غلب فقرنا اوقر، ولئن ابتعت اهوهم من بعد ما جاء
 من العلم وترك من اوقر، وبغير ايشة سيرة منها اترك سيرة الثانية لا نفسد ان تغير المعنى بان قراءه
 لا يؤمنون وترك اوقر، واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون وترك لا فانه نفسد صلوة عند
 العامة وقيل لا نفسد الا وهو الصحيح وان ذاك كلمة في آية فان كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير
 المعنى بان قراءه لا يقبلون الا الله وبالوالدين احسانا وبراً وذو القربى اوقر وان الله كان غفوراً
 رحيماً لا نفسد وان تغير المعنى لكنها في القرآن بان قراءه من الله واليوم الآخر عمل صالحا وكفر ظلم
 اجرهم اوقر، واما من نخل واستغنى والمن وكذب بالحسنه ونحو ذلك مما يكفر معتقده نفسد صلوة
 وكذا ان لم يكن في القرآن وتغير المعنى ولما ان لم يكن في القرآن ولا يتغير المعنى بان قراءه من ثم اذا
 انمر واستحصده اوقر، وفيها فالكه ونخل ونفاح ورمان فلا نفسد صلوة الكل من فنان ما ضيغاً
تمت فيما يكره من القرآن في الصلوة وما لا يكره وفي القرآن خارجها وفي سجدة التلاوة
 ولا بأس بقراءة القرآن فيها على التاليف حرف ذلك بفعل الصحابة عليهم الرضوان وفيه التقرز
 عن حجر البعض المستحب قراءة المفضل والافضل ان يقرء في كل ركعة سورة تامة و
 لوقر بعضها في ركعة وباقيها في ركعة قبل يكره والصحيح انه لا يكره واذا اراد ان يقرأ اخره
 في الركعتين او سورة تامة فاكثرهما افضلهما وان اراد ان يقرأ آية طويلة او ثلث
 آيات فالصحيح ان التلث اذا بلغت مقدراً قصر السورة افضل وان قرأ السورة في

لكعة قبل كره ان يقرأ سورة اخرى في الركعة الثانية والصحيح انه لا يكره قاله
 قاضيخان وكذا الوقوف في الاولى من وسط سورة او من اولها ثم قراءته في الثانية من وسط
 سورة اخرى ومن اولها او سورة قصيرة الاصح انه لا يكره لكن الاولى ان لا يفعل غير
 ضرورة وعلى هذا الانتقال من آية الى آية اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما
 ايتان واكثر لكن الاولى ان لا يفعل بلا ضرورة ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك بين السورتين
 سورة يكره الا ان تكون السورة اطول من التي قرأها بحيث يلزم اطالة الركعة الثانية
 على الاولى لهالة كثيرة ولو ترك بينهما ثلث سور لا يكره ولو ترك سورتين فكذلك لا يكره هو
 وجميع بين السورتين في لكعة واحدة الاولى ان لا يفعل في الفرض ولو فعل لا يكره الا ان
 يترك بينهما سورة او اكثر ولو انتقل في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره وان كانت
 بينهما آيات بلا ضرورة فان سهر ثم تذكر يعود مراعاة لترتيب الآيات وان كراية
 واحدة مرارا التكان في التطوع يصليه وحده لا يكره في الفرض يكره حالة الاختيار لا في
 العذر والنسيان كذلك المحيط ولو قرأ في الثانية سورة فوق سورة التي قرأها في الاولى
 يكره الا ان تكون بغير قصد وقيل في النقل لا يكره وسئل عن ابن احمد عن حمزة في الاولى من الظهر
 سورة الفلق وفي الثانية قل هو الله احد فلما بلغ الله الصمد تذكر ان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب
 الناس ثم سورة الاخلاص وفي الخلاصة اقتح سورة وقصد سورة اخرى فلما قرأ آية البقرة
 اذا ان يترك تلك السورة ويفتح التي ارادها يكره واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس ينبغي ان
 يقرأها في الثانية ايضا وقال البرزاني لان التكرار هو من القراءة منكوا في التواضع
 من يحتم القرآن في الصلوة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة الاولى يكس ثم يقوم في الركعة
 الثانية ويقرأ بها تحفة الكتب وشي من السورة البقرة وفي فتاوى الحجة القراءة في الصلوة
 على ثلثة ارجه في الفرائض على الترتيب والترسل الذي يحررنا حشرنا في التواضع

بقراءة الائمة بين التودة والسرعة وفي النوافل بالليل له ان يسرع بعد ان يقرأ كما
يفهم والقراءة بالروايات السبع كلها جائزة لكن الاولى ان لا يقرأ بالقراءة العجيبة
الغريبة لان بعض السلفاء ربما يقع في الائم فلا يقرأ عند العوم مثل قراءة ابي جعفر
وابن حامر ونخزة والكتايب صيانة لدينهم وربما يستحقون او يضحكون وان كان كلها
صحيحة فصيحة طيبة ومشائخنا اختاروا قراءة ابي عمر وحفص عن هاشم
لما في فتاوى الحجة وقما القراءة خارج الصلوة فاعلم ان حفظ ما يجوز به الصلوة فرض
على كل مكلف وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب وحفظ سائر القرآن فرض كفاية
وسنة عين افضل من صلوة النفل وقراءة القرآن من المصحف افضل لانه جمع بين
عبادة في القراءة والنظر في المصحف ويستحب ان يقرأ على طهارة مستقبل القبلة
لابس احسن ثيابه ويستعين ويسمى والتعوذ يستحب مرة واحدة ما لم يفصل
بعمل ديني حتى لو رد السلام واجاب للمؤذن او سجد او هلك ليس عليه اعادة التعوذ
ذكره في فتاوى الحجة ولا يسمى في الطهارة قبل ان ابتدائها يسمى وان وصلها
بالانفصال لا يسمى ذكره في النوافل ثم قيل الاولى ان يحتم القرآن في كل اربعين يوما
وقبل يحتمه في السنة مرتين وقيل ان لا ان يقضيه حق يحتمه في كل اسبوع وقيل كل
شهر وبه اثنى ابو عصمة وقال ابن المبارك يجزي ان يحتم في الصلوة والنهار
في الشتاء اول الليل ولا يستحب ان يحتم القرآن في اقل من ثلثة ايام بقوله عليه السلام
لا يفقه من قرء القرآن في اقل من ثلثة ايام وقراءة قل هو الله احد ثلث مرات عند حتم
القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ وقال ابو الليث له هذا شئ اتخذه اهل القرآن
وامئة الامصار فلا بأس به لان يكون الحتم في المكتوبة فلا يزيد على مرة ولا بأس
بالقراءة مضطجعا اذا ضم رجله والقراءة ماشيا وهو في عمل ان لم يشغل المشي والعمل

طلبه لا تكراه ولا يكره وسئل البقال في قراءة القرآن في الأوقات المكرهه التي ذكر فيها
الصلوة افضل أم الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذكر والتسبيح فقال الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتسبيح افضل ^{القراءة}
في الحرام لم يكن ثم له كسوف العود كان الموضع طاهر يخرج من خفية وإن لم يكن كذلك فان دور
في نفسه فلا بأس ويكره المحرم كذا تكراه القراءة في المسبح والمفسد موضع الجحاسة ويكره القراءة
عند القبور وعند البيخفرة ولا تكراه عند محمده ويقوله اخذ المشايخ رجل يكتب الفقه ويحضره رجل
يقرأ القرآن ولا يمكن للكاتب الاستماع فلا يتم على القارئ قراءته جهر في موضع اشتغال الناس
بأعمالهم وعلى هذا الوجه على السطح في الجاهل والناس نيام يأم كذا في المحاضرة ولا يغفل عن ^{نظر}
صبي يقرأ في البيت فله مشغولون بالعمل بعيدون في ترك الاستماع ان اشغوا العمل قبل
القراءة ولا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن ولو كان القارئ في المكتبة فاحد يجيب على
الماين الاستماع وان كان التزويج المحلل في الاستماع لا يجب عليهم كره للقول يقرأ القرآن
جملة لقضيتها ترك الاستماع والانصات وقيل لا بأس به الكل في الغيبة والاصل فيه ان الاستماع
للقرآن فرض كفاية على ما حققناه في الشرح رجل يقرأ في خبيبة رجل يدس ويكره نقها وكيفية
الاستماع للقارئ فلا يتم على المتأخر كرهه فيام القارئ للقادم اذا كان مستحقا للتخيم ذكره
الغيبة واستماع القرآن افضل من تلاوته وكذا من الاشتغال بالطوع لا يترفع فرضا والفضل
من الفعل والجهر بالقرآن افضل ان لم يكن عند مشغولين لم بمخالفة رياء تعلم المرأة القرآن من
المرات افضل من تعلمها من الاعشى الغير المحرم وقيل كره تعلمها منه لان صوغها كذا ذكره لا بأس
بتعليم الكافر القرآن والفقه بجهل ان يهتد لكن لا بأس بالصنف عالم بفعل عند محمد ومطلقا عند
ابن تيمية ومن تعلم القرآن فم نسيه يأم والنسيان لا يمكنه القراءة من المصنف رجل يقرأ
بلن يحسب الامع ان يرد به الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عدوة وضعف ^{والا}
فهو في عدم من زكاه ويكره التجميع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لا نرى ^{يفعل}

ما جاء في الخبرين
من ان الرجل اذا قرأ القرآن

الفسقة هذا اذا كان لا يغير الحروف فاما اللحن المغير فحرم بلا خلاف ويكره بصغر المصحف و
 كتابته بقلم يقيق وكتابة القرآن على ما يفرش وكتابتها على الجدران والمحاريب غير مستحسنة
 ولا بأس بتجلية المصحف وكذا نقطه وتعليقه واذا صار المصحف بحيث لا يقرأ فيه بجعل في
 خرقة طاهرة ويدفن في ارض طاهرة ولا يجوز ان يجلد به القرآن وقبل ان كواغز الاجازة يجوز
 استعمالها في تجليد المصحف وكتب الفقه دون كتب النحو ويكره توسيد المصحف بغير الحفظ ويجوز
 للحفظ كما يجوز الركوب على جمل هو فيه للضرورة واما سجدة التلاوة فاذا قرأ آية السجدة ^{وهي}
 في اربعة مواضع اخر الا حرف في الرعد الفصل والاسرايل ودمير واول الحج في الفرقان والفيل
 ولم تنزل برص وفصلت والشم والانشاق والعلق فانه يجزي عليه ان يسجد بشرط التسلية ^{الاول}
 التعمية سجدة بين تكبيرين مستحبتين وعند الشافعي رد ثمانية الحج منها اوصرت منها وعند
 مالك به الثلث الاخير ليست منها وعند الامم الثلاثة هي سنة وليس فيها رفع اليد ولا تهديد
 ولا سلام ويجب على التالي السماع سواء قصد السماع او لم يقصد ويجب على المأموم تبليغ امامه
 بان لم يسمعها فان لم يسجدها الامام لا يسجد المأموم وان سمعها لم تبع ولو تلاها المأموم
 لا يجز عليه ولا على من سمعها منه من هو معه في تلك الصلوة وعند محمد لا يسجد لها بعد
 الفراغ منها ويجب على من سمع منه من ليس في صلوة اجماعا ولو سمعها المصلي من ليس في صلوة
 يسجد لها بعد ها ولا يسجد لها فيها ولو سجد لها فيها لا نقط عنه ولا تقصد ها ويجب على من سمعها
 من حاض او نساء وكافرا وصبي ومجنونا وكذا من نام في الصحيح ولو سمعها من الطائر والصداء ^{لا تجز}
 عليه ولو تجزى بها لا تجز عليه ولا على من سمعها وكذا لا تجز بالكتابة او النظر من غير لفظ
 واذا تلاها او سمعها راكبها جاز اذاؤها بالايما وان تلاها او سمعها غير راكب لا يجوز الايام ^{ها}
 راكبا الا من حذر يسيح في الفرض ولو تلاها وهو قادر على السجود فلم يسجد حتى يخرج عن مرض ^{مخوف}
 جاز الايام بها ولا يلزمه اعادتها اذا صح كما في قضاء الصلوة ويجب ان يقوم فيسجد ^{ها من}

القيام وكذا القيام بعد الرفع منها ويستحب ان يتقدم التالي ويصنف السامع خلفه ولا
يرفعون رؤسهم قبله ولا يكره مخالفة ذلك بان يسجدوا حيث كانوا ولو قد اتموا ويسجدوا
ويرفعوا قبله ولو ظهر فاد سجدة التالية لا تقيد بسجدة ثم ويستحب للتالي اخفاؤها اذا لم يكن
السامع متنبها للسجود وان كان متنبها يستحجبها ولا يجنب على الفوضوي لو سجد لها بعد
ان اكثر تقع اداء لا قضاء الا انه يكره تاخيرها من غير ضرورة ولينظر في السجود الثلاثة
لا المتعين حتى لو كان عليه سجدة متعددة فعليه ان يسجد عدة وليس عليه ان يعين ان هذه
السجدة لاية كن او هذه لاية كذا وبطلانها ما يبطل الصلوة من التكلم بالقهقهرة والحديث قبل
الرفع على نحو الحديث هو لا يصح خلافا لا يثبت من سمعها من قبله قبل ان يسجد المصلي لها يسجد وان
بعد ما يسجد لها فان كان اقتداؤه في الركعة التي تليتها سقطت عنه ان ذكر الركعة ولا
فلا بد من سجودها بعد الصلوة كما لو لم يقتديه وكل سجدة وجبت فيها ولم يؤد فيها لا تقضى
ابداً واذا انلأ فيها فرجع ونفوها فيه ولم ينو سجدة فلو سقطت عنه اذا لم يقرأ بعد اكثر
من ثلاث ايات وفيما اذا قرأ ثلاثا فغيره خلافاً فان قرأ من ثلاث فلا بد من السجود لها
قصد ولا تشاؤى بالركوع ولا يسجد الصلوة ولو تليت بالعربية يجب على من سمعها ان يفهمها
اذا سمعها اجماعاً ولو تليت بالفارسية تلزم من سمعها ان يفهمها اذا افهمها بخفيفه خلافاً لهما
ولا يجب على من لم يسمعها وان كان في مجلس التلاوة ويقف فيها ما يقول في سجدة الصلوة هو لا يصح
نقل يقول سبحان ربنا ان كان وعدنا المنع ولا اختياره بعض التأخير فيقيد بعضهم بما اذا
لم يكن في صلوة الغرض ولو كرر تلاوة اية في مجلس واحد كفته سجدة واحدة سواء كان
بعد جميع التلاوة او بعد بعضها فلو تبدل المجلس والاية تكرر السجدة وتند للمجلس
حقيقي ان ينتقل من مكانه في الصلوة او ما هو في حكمها بثلاث خطوات او اكثر او
حكيم بان يشرع في عمل الغراب ان اكل ثلاث لقعات او شرب ثلاث جرعات

أو تكلم ثلاث كلمات من غير أن يقوم من مكانه ولا اتحاد الحقيقة بظاهر الحكمي هو الحكم
 بين أجزاء ما يطلق عليه مكان واحد عرفا كالمسجد والبيت والحائوت وكذا شيء أقل من ثلثه ولو
 في نحو الصحراء إذا عرف هذا فإن رجلا لا اتحاد حقيقة أو حكم عند تكرار أنه كفته سجدة واحدة
 ولا ثلاثا فمن شي خطو أو خطوتين أو كل لفظة أو قمتين أو شرب جمعة أو جرع عين أو انقل من
 البيت والمسجد إلى زاوية أخرى أو دسلا أو شمت أو هدام ثم كررها كفته سجدة واحدة بخلافه
 تسدي الثوب والدياسة والكرابي الانتقال من غصن إلى غصن آخر فكذا لو تكلم كلمة أو شرب جمعة
 أو عقد كاحا أو بيعا أو نحو ذلك فإنه لا يكفيه سجدة واحدة ولو طأ الجلس من غير أن يشغل
 مما تقدم ثم كرر لا يجب عليه تكرار السجود ولو كررها ركبا ساثرا يتكرر الوجوب أن لم يكن في الصلوة فإن
 كررها فيها لا يتكرر سواء كان في ركعة أو أكثر وهو قول البيهقي وهو الأصح عند محمد بن أن كررها
 في ركعة أخرى يتكرر والسفينة كالبيت ولو تبدل المجلس السامع أن الثاني كرر الوجوب عليه إجماعا
 ولو تبدل المجلس الثاني أو السابع تكرر عليه أيضا عند البعض وعند البعض لا يتكرر وصححه
 الكافي الأول في الهداية فتاوى قاضيه خان الثاني وعليه الفتوى وأعلم أن حكم الصلوة على
 النبي صلى الله عليه وآله عند ذكر اسمه على القول بوجوبها حكم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند
 اتحاد المجلس لكن يندب تكرارها حتى دون تكرار السجود والفرق أن الصلوة على النبي عم
 تقرب مستقلة وإن لم يذكر سجدة السجدة فإنها لا تقرب بها مستقلة من غير تلاوة
 ولو قرأ آية السجدة خارج الصلوة ولم يسجدها ثم شرع فيها من غير أن يتبدل المجلس
 أو أضافها وسجدها كفته هذه السجدة عن الثلاثين أن يسجد للآدم تكفيه تلك السجدة
 ثم عنها وأن لم يسجد للآدم وللثانية حتى خرج منها مقطعا في التواردان الأول لا تقطع
 ولا ولا يصح ولو تلاها في الصلوة أو لم يسجد ثم قرأها بعد ما سلم قبل يسجد ثانيا ولا تكفيه
 الأولى وقبل تكفيه وقيل إن لم يتكلم بعد السلام قبل قرأها تكفيه الأولى وإن تكلم لا ولو قرأها في الصلوة

ولم يجدها حتى سلم فقرأها مرة أخرى كقصة سجدة واحدة وقطعت غشاها ولما قرأ سجدة
 ثم معها في ذلك المكان من الخرم ثم من الخرم ثم من الخرم سجدة واحدة سواء كان في الصلاة أو لا
 طاهر الرواية والمسبوحة إذا سجدها مع امامة ثم قرأها فيها يقضي لا يسجد على قول البيهقي خلافا
 لمحمد ولو لم يكن سجدها مع امام يسجد اتفاقا وإذا نزل سجدة في الصلاة لم يقرأ بعدها فوق ثلاث
 آيات فان شاء نواها في الركوع أو السجود أو شاء يسجد لها استقلالاً وإن قرأ بعدها فوق ثلاث
 آيات فلا بد من السجود لها استقلالاً ثم إذا سجدها على سبيل الاستقلال لا يكون يقرأ ركعتين
 يقرأ بعدها شيئاً بل يقرأ شيئاً ثم يركع فان كانت نعم التوفيق آيات من سورة أخرى وإن بقي منها آيات
 أو ثلث سورة بني السبيل لا يلتصق فكذلك ينبغي أن يوصل بها سورة أخرى وإن لم يوصل لا يكره
 ويكره للإمام أن يقرأ آية السجدة في صلوة يخاف فيها ذلك في نحو الجمعة والعيدين لأن يكون
 في آخر السورة بحيث تؤدي بركوع الصلاة أو يسجد لها وينبغي أن لا ينويها في الركوع لتؤد
 بالسجود من الجميع ويكره أن يقرأ السورة ويترك آية السجدة لأنه يشبه المفارقة من السجود ولا يكره أن
 يقرأ بالسجدة وحدها ويترك سائر السورة لكن المستحب أن يقرأ معها آيات وآية دفعا ثم التفضل
 والله أعلم **المحققة** منها ثبوت الإمامة الصلوة بالجماعة سنة مؤكدة وقيل واجبة وفي
 البدائع تجب على العقلاء البالغين لحرار القادرين على الجماعة من غير حرج انتهى وبالإدلة
 تساعده على ما ذكرناه في الشرح والأعذار التي تنبج التخلف عنها المرض الذي يوجب التيمم مثله كونه
 مقطوع اليد أو الرجل من خلاف أو مفلوجاً والمطر والطين والبرك والديد والظلمة الشديدة
 في الصحيح وكذلك استخفاء من السلطان أو غريم وهو محذور ولا يستطيع المشي وإعني وأولى
 الناس بالإمامة أعلمهم بالنسبة فان تساوى في العلم فارقهم فان تساوى فيها فاوثرهم
 أي أكثرهم تحزناً عن الحرم فان تساوى في الأوصاف الثلاثة فأكبرهم سناً فان تساوى في
 الأربع فاحسنهم خلقاً والمراد بحسن الخلق العلم والرفق والحياء ثم ان تساوى

في الخمسة فقل اصبحهم وجهاد قيل انبهم فان تساوا فربهم ويكره تقديم القاسق
 كراهة تحريم وعند مالك لا يجوز تقديمه وهو رواية عن احمد وكذا المبتدع ويكره تقديمه
 العبد الا يرى يولد الزنى والاعمى الكراهة فيهم دون تلك الكراهة وفي المحيط لابن يونس
 الاعمى البصير اولى ولو علم ان العبد او الاعرج يولد الزنى عالم فلا كراهة والمبتدع من يعتقد
 شيئا على خلاف معتقد اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذا لم يؤد ما يعتقد
 الى الكفر فان ادى الى الكفر فلا يجوز اصلا الاقتداء به كغلاة الروافض ومن يفقد الصداقة
 او ينكر خلافة الصديق وصحبه او يسب الشيخين وكما للجهمية والقدرية والمشيئيين القائلين
 بان الله تعالى جسيم كالاجسام ومن ينكر النفاة او الروية او عذاب القبر والكرام الكاتبين واما
 من يفضل عليا كرم الله وجهه لا ينفذ من يجوز الاقتداء بهم مع كراهة وكذا من يقول
 انه تعالى جسيم كالاجسام ويقول لا يرى بجلاله وعظمته وعن يسفحة قال لا يجوز الاقتداء
 بالمتكلم وان كلهم يجوز قيل المراد به من يناظر في قائق علم الكلام وقيل من يريد لذة
 نفسه عند المناظرة في الكلام فانه كفر لانه يحكي خصله ويجوز الاقتداء بالنافع ربه
 نحو وقيل مع الكراهة وقيل من غير كراهة اذا لم يتحقق منه ما يفسد الصلوة على راي المقتد
 ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالبصير في الصحيح ولا اقتداء العاقل بالمتعوى ولا اقتداء الفارس
 بالامي ولا امي بالآخر ولا مستوا لعمى بمكشوفها ولا غير المومي بالمومي ولا المومي قاعا بللومي
 مستلقيا او على خفيه ولا الطاهر بصاحب العذر ولا صاحب العذر بصاحب العذر فان اتحد محلا
 العذر رجاء ولا يقتل المفترض بالمتنفل ولا من يصلي من يصلي قضا اخر ويجوز اقتداء
 المتنفل بالمفترض ولا يصح اقتداء الناذر بالناذر الا اذا قال العبد رسله نذرت ملك
 المنذرة التي نذرت فلان يجوز اقتداء المحالف بالمخالف بالناذر ونحو العكس مصليا
 ركعتي الطواف كالناذر لا يجوز اقتداء احدهما بالآخر ولو اشتركا في نافلة فافداها

صح اقتداء أحدهما بالآخر في القضاء بخلاف ما لو اقتداهما بعد الشروع غير مشتركين
 حيث لا يصح اقتداء أحدهما بالآخر ولا بالناذر ولو صليا الظهر ونوى كل إمامة الآخر
 صح صلواتهما ولو نوى كل الاقتداء بالآخر فقد ويجوز اقتداء من يصلي السنة بعد الظهر
 بمن يصلي السنة قبلها وكذا سنة العشاء بالتراخي وكذا اقتداء من يوتر واجبا بمن
 يراه سنة عند محمد بن الفضل ^{وهو} ولا يلزم عدم الجواز ويجوز اقتداء الغاسل بالماسح وكذا اقتداء
 المتوضي بالمستجم والقائم بالقاعد خلافا لمحمد فيهما وكذا اقتداء القائم بالأصلي ^{لأنه} الذي
 بلغت حدته إلى الركوع ولو لم تصل إلى حد الركوع فلا يصح الجواز اتفاقا ويجوز إمامة الخفنة
 المشكل للنساء وكذا إمامة المرأة لمن ولكن يكره أن يصليهن ويهتدين جماعة وإن فعلن
 يكره أن يتقدم الإمام عليهن بل يقف وسطهن كما إذا أتم العار العرة ويجوز اقتداء
 المؤمي بالمؤمي ويجوز اقتداء الأخرس بالأمي دون العكس والأخرس مع الأمي كالأمي مع القارئ
 وفي المحيط أن القاري إذا كان على باب المسجد أو بجوار المسجد والأمي في المسجد يصلي وحده ^{وحدته}
 صلواته جائز بلا خلاف وكذا إذا كان القاري في صلوة غير صلوة الأمي جاز للأمي أن يصلي ^{وحده}
 فلا ينشطر فراغ القاري بالاتفاق وأما إذا أصلي القاري في ناحية والأمي في ناحية
 وصلواتهما موافقة فقد ذكر أبو حازم أنه علم الجواز على قول البخاري وفي رواية
 الجواز والأول بناء على ما لو اقتداه قاري وأمي بأي حيث تفسد صلوة الكل عنده و
 عندهما صلوة القاري فقط ولا يجوز تقديم الموتى على أئمة خلافا لما لا يكره والمعتبر
 موضع القدم حتى لو كان المقتد أطول من إمامه ويقع سجوده قدام الإمام لكن
 قدمه غير مقدمة عليه يجوز والمعتبر في القدم العقب حتى لو كان عقب المقتد غير مقدم ^{على}
 عقب الإمام لكن قدمه أطول يقع أصابعه قدام أصابعه يجوز مع ما لا يقيم عن بمنية وإن أصلي
 اثنين تقدم عليهما عن محمد أن الواحد يجعل أصابعه عقب الإمام عن أبي حازم أنه يوسط

الاثنين فلو قام الواحد خلفه او عن ياره يكره وقيل لا ولو توسط الاثنين لا يكره
 ولو توسط الاكثر يكره ويصنف الرجال ثم الصبيان ثم النساء والخنثى للشكل يقوى ذلك
 والترتيب بين الرجال والصبيان انه لا فرض هو الصحيح وانما بينهم وبينهم ففرض عندنا
 حاذت المرأة او صبوية مشتهاة رجلا او تقدر عليه فذلك من صلواتهما مطلقة مشتركة
 تحرمية واداء واحد المكان الوجهة بل الحائل ولو امانته فانه صلوة الرجل فله المحاذاة الغدوة
 عشر على ما قالوا الاول كونها بالغة او صبوية مشتهاة وهي بنت سبع سنين مطلقا وانما ربح اذا
 كانت عجلة وصبوية فلو لم تكن كذلك لا تقصد ولا فرق بين المحرم وغيره والثاني كونها تعقل الصلوة
 فان كانت لا تعقلها لا تقصد والثالث ان تكون المحاذات قد ذكر عند محرمه واداء الركن معها
 شرط عند سبقت والرابع ان تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا تقصد المحاذات
 في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة والخامس كون الصلوة مشتركة من حيث التحريمية بان
 بنى المرأة تحريمها على تحريمية الرجل او بنى تحريمها على تحريمية ثالث فلا تقصد
 المحاذات فيما اذا اصليا صلوة واحدة منفردين او تقديرا احدهما بامام ولم يقبل
 به الاخر والسادس كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل
 اماما لها او كان لهما امام فيماديا انه تحقيقا كما لمقتدي لا تقدر
 كاللاحقين بعد فراغ الامام فلا تقصد المحاذات اذا كانا سبقين قاما الى
 قضاء ما سبقا والسابع اتحاد المكان حتى لو كان احدهما على مكان قد د
 قامة والاخر على الارض لا تقصد والثامن اتحاد الوجهة فلو اختلفت بان كانا
 يصليان في جوف الكعبة كل منهما الى غير جهة الاخر لا تقصد المحاذات
 والتاسع عدم الحائل بينهما حتى لو كان بينهما اسطوانة او نحوها لا تقصد
 والفرجة التي تسع انسانا كالحائل والعاشر ان ينوي الامام امامة النساء فانه ان

له ينوها لا يصح اقتداؤها به فلا تنفذ محاذاتها وقيل محاذة الامر مفسدة كالمرء
 وهو غير صحيح ويشترط الصحة للاقتداء اتحاد مكان الامام والمقتد حكما فلو كانت
 بينهما حائظ فان كان تصيرا دون القامة قليل عرضة غير ذلك على ما بين الصنفين
 يمنع ولا فان كان فيه باب الكوة يمكن الوصول الى الامام عنه وهو مفتوح فكذلك
 لا يمنع وان كان الباب مسددا والكوة صغيرة لا يمكن التقوذ منها او مشبكة فان كان
 لا يشترط عليه حال الامام برؤية او سماع لا يمنع على اختيار الحلواني فقال في الحيط وهو
 الصحيح وان كان الحائط على خلاف ما ذكر بان كان عرضا لم يولد وليس فيه ثقب يمنع
 لم يكن بينهما حائط ولكن بينهما اوبن المقتد وبين الصف الذي قدمه بعض
 كان اقل مما يمكن فيه صف او قف في العملة لا يمنع مطلقا وان كان قد ما يقوم فيه صف
 فان كان في المسجد لا يمنع وان كان خارجا يمنع الا ان يقوم فيه ثلثة فانهم
 صف يحصل به اتصال من وراهم بمن تداهم بالاتفاق بخلاف الواحد فانه لا يحصل
 الاتصال بالاتفاق وكذا الاثنان عندهما خلا فلا يسوره فان الاثنان كالثلثة
 في ذلك وفي حكم انعقاد جمعة الامام معهما في حكم محاذات النساء وقد قالوا ان
 المسجد اذا كان كبيرا جدا كبيت المقدس المشتمل على المساجد الثلاثة وقام المقتد
 في قصاه من غير اتصال الصنفين لا يجوز ولو اقتد من سطح المسجد بالكلام فيه كما
 لو اقتد من وراء الجدار وكذا المادنية ولو اقتد على جدار بيته متصلا بالمسجد
 يخفى على حال الامام وجاز ما لو قام على سطح حيث لا يجوز وان كان لا يخفى على حال الامام لو صلى على
 خارج المسجد انما اتصل الصنفين جاز ولا فلا ولو كان بين الامام والمقتد في الجامع غير ذلك
 صغير لا يمنع وانما كبير يمنع بالصحيح الصغير لا يمكن فيه الزود وان كان امكن فهو كبير
 مصلى العيد كما المسجد في الحكم **فصل** فيما يتابع المقتد فيه وما لا يتابعه

لا خلاف في لزوم المتابعة في الأركان الفعلية وأما الركن القولي وهو القراءة فلا يمتنع فيه عندنا بل يمتنع ينصت سواء كان الإمام يجهر بها أو لا وعندنا ما في ذلك من لزوم المتابعة في الغائبة مطلقا إلا إذا خافت فوت الركعة وعندنا لا وحده في المخافة دون الجهر وأما جواز القراءة خلف الإمام فقالوا لا يمتنع في السرية وعندنا لا يمتنع فيهما أيضا كراهة تحرير وفيما عدا القراءة من الأركان يتابعه أي يأتي به المقتد كما يأتي به الإمام ويستني على لزوم المتابعة في الأركان أن المقتد لا يرفع رأسه من الركوع والسجود قبل الإمام ينبغي أن يعطى ولا يصح ذلك ركوعين ولو رفع الإمام رأسه الركوع والسجود يجب قبل تسليم المقتد ثلثا فالصحيح أنه يتابع الإمام وأما الوقوف في الثالثة قبل أن يتم المقتد الشهادة فإنه يتمه ثم يقوم وإن لم يتم وقام جاز ولو سلم في القعدة الأخيرة قبل أن يتم المقتد الشهادة فإنه يتم ثم يسلم ولو سلم ثم جاز ولو سلم قبل إتيان المقتد بالصلوة والدعاء يتابعه لأنها سنة والشهادة واجب وكذلك التكليم للإمام بعد تمام القعدة قبل تمام المقتد الشهادة ويُسلم بخلاف ما لو أخذ الإمام عهدا في هذه الحالة فإنه لا يتم بل انكاف قد قد ما يمكن فيه قراءة الشهادة صحت صلواته فلا ولور كع في الوتر قبل أن يتم المقتد القنوة يتابعه ان كان قراءتها منه وإن لم يكن قرأ شيئا يقرأ قدر ما لا يقوته الركوع موعود في نظم الزندوبي خمسة أشياء إذا لم يفعلها الإمام لا يفعلها القوم القنوت وتكبير العيدين والقعدة الأولى وسجدة التلاوة وسجود السهو واربعة أشياء إذا فعلها الإمام لا يتابعه القوم لو زاد سجدة أو زاد على قول الصحابة رخصة في تكبير العيدين وكما المقتد يسمع التكبير منه أو يلو على الأربع في تكبير الجبارة أو قام إلى الخامسة ساهيا فإمكانه على الرابعة تنظره قاعدا فإن عاد سلم من غير إعادة الشهادة سلم المقتد معه فإن قعد الخامسة بالسجدة سلم المقتد وحده وإن كان لم يقعد على الرابعة فإن عاد تابعه وإن قعد الخامسة بالسجدة

فصل صلواتهم جميعا ولا يفيد المقتد تنهده وسلامه وتسعة اشياء اذا لم
يفعلها الامام لا يتركها القوم ورفع اليدين في التسمية والنشأ ما دام الامام في الفاتحة
فان شرع في التوراة لا يفعله المقتد ايضا عند حمده خلافا لا ييسره وتكبير الركوع و
البحر والسميح فيهما والتسبيح وقراءة التشهد واللام وتكبيرات التثنية **فصل**
في قضاء الفوائت من ترك الصلوة لزمه قضاؤها سواء تركها بعد غير مطلق او غير
عن دويقدها على صلوة الوقت لان الترتيب بين الفاتحة والوقية وبين الفوائت شرط
عندنا خلافا للشافعية لانه يقطع بالنياسا وصيق الوقت وبكثرة الفوائت فلو ضاع
ذاكر ان عليه فاتحة قبله فدفعه فساد موقوفه عنده فاما عندها وبقي الوقف عنده
انه يقطع لفاتحة حتى يصليها وهوذا ذكر لها عاد الكل صحيحا مثاله فاتة صلوة الفجر فخط
الظهر والعصر والمغرب والعشاء الفجر من يوم الثاني وهوذا ذكر الفاتحة في كل واحدة منها فخذ
الحمل فساد موقوفه عنده فان صلى الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقضى الفاتحة صححت الظهر
والفجر قلها وان قضى الفاتحة قبل ظهر اليوم الثاني فقرأ الفاتحة من يومها ^{صلواتهم} تصحح
وصلوة تغد خما فالتي تصحح هي ظهر اليوم الثاني فاذا ديت قبل الفاتحة والتي تغد الفاتحة
اذا صليت قبل ظهر اليوم الثاني والتذكر في خلاص الصلوة كما تذكر في اولها في الحكم المذكور
وان استمر النسيان الى ان سلم صحت سقوط الترتيب بالنياسا وصيق الوقت بان يكون
ما بقي منه لا يعلى الفاتحة والوقية معا بل كان بحيث لو صلى الفاتحة فخرج قبل تمام الوقية
مقط للترتيب تقدم الوقية ولو كان فوائت متعددة ولوقت بيع بعضها مع الوقية ^{دون}
كلها فلا بد من تقديم ذلك حتى لعامة العشاء ولو قد بقي من وقت الفجر ما لا يعلى الفجر كما
فلا بد ان يقضى الوتر عند ابي حنيفة ثم يصلي الفجر ثم المعبر حقيقة اثناء الوقت
لاغلبة الظن حتى يوص من عليه العشاء وصيق وقت الفجر فصلها وفي الوقت معتبر كرها

الى ان تطلع الشمس من غير ما يلي الطلوع ويكون ما قبله تلوها وقبله شرع في احكامها
 فان طلعت قبل الفراغ صحته فخره ولا فلا كذا في شرح الزاهاك ولو قدم الفاشنة عند ضيق
 الوقت صح لكنه يات ثم المرد بضييق اصل الوقت لا الوقت المستحب ولو تذكر في وقت العصر ان
 عليه قضاء الظهر علم انه لو اشتغل بقضائها نفع العصر وقت المكره ويقطع الترتيب
 عند حسن بن زياده لا عندنا وعمره موافق في بدائه ولو بقي من المستحب على ما لا يصح الظاهر
 تمامها يقطع الترتيب لا اتفاقا في فصل العصر ولو أخر الظهر لما بعد الغروب ولو شرع في العصر
 الشمس حلت ذاك الظهر ثم غربت وهو فيها اتمها قال ابن ابان يقطعها اثر ترتيب
 ثم العبرة بوقت الافتتاح حتى لو افتتح الوقتية اول الوقت وهو اذكر للفاشنة واطال حتى
 يضييق الوقت او خرج لا تصحح قال الزاهاك ويريح الترتيب ان لم يقدر على اداء الوقتية
 الا بالانخفاض في قصر القراءة والافعال ويقتصر على اقل ما يجوز به لصلوة والكثرة
 السفطة للترتيب صيرورة الفوات متا بدخول الوقت السابقة وعن محمد انه اعتبر
 دخول الوقت السادسة ولا وهو الصحيح ثم الفوات نوعان قديمة وحديثة فالجدة تسقط
 الترتيب عند الكثرة اتفاقا واختلف في القديمة كمن ترك صلوة شهر ثم ندم وشرع
 يصلي ولم يقض تلك الصلوات حتى لو ترك صلوة ثم صلى اخرى ذكر للفاشنة الحديث لم يجزه
 عند البعض وجعل الماقي من الفوات كان لم يكن وجوزه لا كثر من عليه الفتوى ولو قضى بعض
 الفوات حتى زالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض ان ترك صلوة شهر ثم قضاه حتى بقي اقل من
 ثلثي الوقتية ذكر الماقي لم يجز عند هؤلاء ولا صلح الجواز لان الساقط لا يعود فلا يصير
 حاصلا ترتيب في مثل هذه الصلوة ما لم يقض جميع الفوات من ترك صلوة من صلوات
 يوم وليلة ونسها ولم يقع قهره على شيء يعيد صلوات يوم وليلة يخرج عما
 عليه يقيين وان ترك صلواتين من يومين ونسها يعيد صلوات يومين هكذا الذي نزل

صلوات من ثلثة ايام اربعاء من اربع قال عمر بن ابي عمرو سالت محمد بن ابي
 بكرة صلواته ولم يرد من اي صلوة هي قال يعيد الخمس قلت فان نسي خمس صلوات
 من خمسة ايام قال يعيد صلوات خمسة ايام حتى يصلي العشاء ثم يبلغ قبل الموعود فيجزيه
 اعادتها وهي باقة محمد بن حسن ردها لها ابا حنيفة ردها فاجاب بذلك فقضاها وان
 فاته صلوات في الصحة قضاها في المرض بحسب حاله من تيمم وقعود او ايماء فان منع بعد
 ذلك لا يلزمه اعادتها ولا في قضاء الفوات في البيت مثل الدنية شك في صلوة انها
 صلها ام لا ان كان في الوقت يصليها وان خرج الوقت ثم شك فلا نفي عليه ومن مات و
 عليه صلوات ووصي باليعين يعطي لكفارة صلواته لزم يعطي لكل صلوة كالغفيرة و
 لو تمك ذلك وكذا الصواب كل يوم وانما يلزم تنفيذها من الثلث وان لم يؤمن فخرج به بعض
 الوردية جاز وان كانت الصلوات كثيرة والمنطقة قليلة يعطي ثلثة اصابع عن صلوات يوم وليلة
 مع الوتر للفقير ثم يدفعها الفقير الى الورث ثم يدفعها الورث اليه هكذا يفعل مرارته
 يستوعب الصلوة ويجوز اعطاؤها للفقير واحد دفعة بخلاف كفارة اليمين والظهار
 ولا افطار ولو قد عجز عن صلواته في مرضه لا يصح كذا في ما نارا خاني ومن اراد ان يقضي الصلوات
 التي عليه فان كان لاجل نقصان دخلها فحسن ولا يقل بكرة وقيل لا يكره الا بعد الفجر
 والعصر لانه نقل فضل في صلوة المسافر اقامة الفريضة مائة ثلثة ايام من اقصر
 ايام السنة بالسبب الوسط هو شي لا قدر ولا بل في البرد وعند الريح في البحر وعن ابي يوسف
 يومان واكثر البواقي الثالث صحيح في الهداية انه لا يعتبر التقدير بالفرسخ لكن قال المرغباني
 وعامة المشايخ قد مدوها بالفرسخ فقبل احدون فرسخا وقيل ثمانية عشر فرسخا وقال
 المرغباني وعليه الفتوى وقال الباقي في جوامع الفقهاء وهو المختار ويعبر في الجبل ما يليق به وهو
 ان يبر فيه سيرا ومطما مائة ثلثة ايام وانما يصير سيرا اذا فارق بيت مصره او

قربة ناويا الذهاب الى موضع بينه وبين مقصده المسافة المذكورة فلا يصح
 قبل ان يشارك عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو كان هناك محلة منفصلة
 من المصر وقد كانت متصلة به لا يصح ما فرأوا لم يجاوزوها و لو جاوز العمران من جهة خروجه
 وكان بجذاته محلة من الجانب الآخر يصير مسافرا واما فناء المضرب كالبية وبينه اقل من غلوة
 ولم يكن بينهما فرجة تعتبر بجوازها ايضا ولا فلتا ثم للمسافر احكام بخالف فيها المقيم كما يات
 الفطر في رمضان واستداد مدة المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاضحية ^{ذلك}
 قصره ولما ابلغ من الصلوات ان فرضه في كل شهر اربعان واقتصر عند الارزاق حتى ذكره الامام
 وان اتم فان تعد الثانية قد تشهد بفرجه والاخران نافله له ويصير مسيئا بالتأخير ^{لذلك}
 ولو كان بني النفل على حرمة الفرض وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لتركه فضا كما في
 الفجر والجمعة وكذا التورك القراءة في اهل الاولين ثم لا يزال المسافر على حكم الفرح حتى يدخل
 وطنه الاصل او ينوي اقامة خمسة عشر يوما بموضع واحد من مصر بغربة لا ينطرية الا فاته
 في دخول وطنه ولو نوى في غير وطنه اقل من خمسة عشر يوما لا يزال حكم السفر وكذا ان نوى
 خمسة عشر يوما لكن بموضعين كمكة ومثي لان تكون بيتوته في احدهما وان كان يقول
 هذا اخرج او بعد غدا اخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيما عندنا ولو بقي نين على في العتابة
 المسافر اذا دخل مصر على غرض انه متى حصل غرضه خرج لا يصير مقيما الا اذا كان مقصدا ليعلم
 لا يحصل في اقل من خمسة عشر يوما فانه يصير مقيما وان لم ينو اقامة ولا تصحنية الا فاته من
 العسكري في دار الحرب بخلاف من دخل اليهم بامان حيث تصح منه ولا تصحنية الا فاته في العمر الا من
 الاخبية فانهم لو نزلوا في موضع ونووها وعندهم من الماء والكلاء ما يكفيهم منها صاروا مقيمين
 ولو ارحلوا عنه ونووا الذهاب الى موضع بينه وبينه مسافة الفرسار وما فرين ولا فلا الكار في
 دار الحرب السلم فهو على اقامة ولو غاب عنهم يريد غفر ثلثة ايام تعتبر فيه ويصير مسافرا

في الصحيح والمعتبر في السفر والاقامة بنية الاصل دون البيع كالحليفة ولا يبر مع المجدد
 والنوح مع زوجته والمولى مع عبده والمستاجر مع جديره ولا ساذ مع تليذه ولا فرق
 في الجند مع الامير بين ان يكون مرتزقا من الامير او من بيت المال فقدر السلطان بالتوجه
 معه هو الصحيح بخلاف المنطوق بالجهاد من حمل جلاظا ولا يدركه الجموع اريد به فان ساله
 فلم يجبه يتم حتى يصير ثلثا ثم يقصر وكذا الاسير في يد اعدوه وكذلك تبغي ان يكون ملك
 كل تابع اذ لم يعلم قصد متبوعه وساله فلم يجبه فانه يعمل بالاصل الذي كان عليه من اقامته
 حتى يحقق خلافه وتعد السؤل بسبب من الاسباب بمنزلة السؤل مع عدم الاجابة والمديون ان
 حبه غرمه انما معر يقصر ان لم ينو اقامة وكذا النكاح من مواعدهم ان يقضيه او لا غيره
 شيئا فان غرما لا يقضيه يتم لانه بمنزلة بنية الاقامة كذا في المحيط وعن ابو يوسف
 انه ان كان معسر يتم وكذا النكاح من مواعده ان يوطن نفسه على ادائه والعبد بين
 شره وبين مقيم ومساقران تهايشا خذمة يتم في نوبة المقيم ويقصر في نوبة الاخرين له
 بينها ما يفرض عليه يقعد على راس الركبتين ويتم احتياطا وعلى هذا فلا يجوز له الاقدام بالمقيم
 اصلا في الوقت ولا خارجة والخليفة كغيره في ان طاف في ثلاثين ليلة فمريتم وان قصد
 سائة السفر فيها يقصر هو الصحيح خلا لما ذكر في الخلاصة لان النبي واله والخلفاء الراشدين
 كانوا يقصرون اذ اذهبوا من المدينة الى مكة كما خرج قاصدا مدة السفر فاسلم في
 الطريق وقد بقي الى المقصد اقل من ثلثة ايام لا يقصر وكذا الصبي اذا خرج مع امه فبلغ في
 الطريق وقد بقي الى المقصد اقل من ثلثة ايام لا يقصر وكذا الكافر انه يقصر بخلاف الصبي بكل يقصر
 والمخاض اذا طهرت وقد بقي الى المقصد اقل من ثلثة ايام يتم في الصحيح ثم اعلم ان
 الصلوة ما دام وقها باقيا في قابلية للتغير من صفة الى صفة غير حال العبد المأمور
 فاذا اخرجت تقر في الذمته على ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك

الوقت عندنا بحيث لا يبقى منه قد ما يسع قوله الله أكبر وصلوا المسافر من
 الركعتين إلى الأربع بنية الإقامة ما دام في الوقت مكن لك بالإقامة بالمقيم إن تم الإقامة
 فلو قد المسافر بالمقيم فيه صح وزمه لإتمام أن قد به خارج الوقت لا يصح لتقرر الصلوة
 في ذمة ركعتين فلا تتغير بالإقامة كما لا تتغير بنية الإقامة فيلزم قد المفسر من المنفصل
 حق القعدة ولو أتد به فيه ثم قد صلواته فانه يصلي للركعتين نزول الإقامة ولو قد
 المقيم بالمسافر صح فيه وخارجة فإصل المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلواته بغير
 قواة في الأصح وقيل بقاءه ويستحب له إذا سلم أن يقول أتمو صلواتكم فانا قوم سفر في فلان
 ومن فاته صلوة وهو مقيم فاسأله الركعتين فاته صلوة وهو مسافر فاقم قضاها
 ركعتين لما تقدم والوطن إما أصلي أو وطن إقامة أو وطن سفر فالأصل هو مولد الإنسان
 أو موضع تاهل به ومن قصد العيش به لا الارتحال عنه وأما لو كان له بلدين غير
 مولده وهو بالغ ولم يتاهل به فليس ذلك وطنه في المبسوط هو بلد نشأ فيه أو وطن فيه
 أو تاهل فيه فقله أو وطن فيه يتناول غير القرارية وعدم الارتحال لأن لم يتاهل ولو تزوج
 المسافر بلدا ولم ينزل الإقامة فيقبل لا يصير مقيما وقيل يصير هو الأجر ولو كان له أهل بلدين
 فأيهما دخل صار مقيما فان ماتت زوجة في أحدهما وبقي لها دور وعقار قبل لا يبقى له
 وطنه وقيل يبقى بطن الإقامة ما يتوفيه الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن لله
 ولا له به أهل أو وطن السفر ما توفيه إقامة أقل من خمسة عشر ومن ذلك سمي وطن السكنى
 والمحقوق على عدم اعتباره وطنه ثم الأصل ينقل مثله حتى لو كان له وطن أصلي فاستقل
 واستوطن غيره خرج من كونه وطنه حتى لو دخله بعد ذلك لا يلزمه لإتمام ما لم ينزل الإقامة و
 لا ينتقض بطن الإقامة ولا بالسفر وما وطن الإقامة فينتقض بطن الإقامة الآخر ولم
 يكن بينهما مسافة سفر وكذا ينتقض بالسفر وان لم يطرح عليه من إقامة غير السفر ليس بطن

لبثت الوطن الاصل بالاجماع وكذا البثوث من الإقامة في ظاهر الرواية وعن محمد
 انه شرط حتى لو خرج من مصره لا يقصد السفر فوصل القرية ونوى إقامة خمسة عشر
 يوما بها لا يصير وطن إقامة له وكذا لو قصد السفر فقبل ان يصير له إقامة بقرية
 لا يصير وطن إقامة له وعلى ظاهر الرواية تصير في الصورتين ويرخص له ترك السفر قبل
 لا ولا عدل ما قال الهندواني ان فعلها اي مسافر افضل حاله النزول والترك افضل حاله
 السير لاسنة الفجر والعاصي والمطيع في سفرهما في الرخص سواء عندنا وعند الثلاثة ^{منهم} الذين
 بسفر كالأبق وفي سفر كقاطع الطريقان يترخص بالرخص لمشروعة للمسافر ولا يجوز الجمع
 عندنا بين حدثين في وقت واحد كالتظاهر والعصبة والمغربة والبغضاء بمزدلفة وعند
 الثلاثة يجوز الجمع بينهما في وقت واحد بعد السفر والطرقة قديما او باخرايان يصل إلى المتأخرة
 في وقت المتقدمة او يوترق المتقدمة فيصليها في وقت المتأخرة والدلالة في جميع ذلك المذكورة
 الشيخ **فصل في صلوات الجمعة** وهي فرض عين على من استبحر شهراتها ولها شرط الوجوب ^{في} ثلثها
 على شروط سائر الصلوات من الإسلام والعقل والبلوغ والطهارة عن الحيض والنفساء وشروط
 اللداء زائدة على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها وما شرط الوجوب ثلثة اولها الذكورة
 فلا تجب على المرأة والثاني الإقامة فلا يجبي على المسافر والثالث الحرية فلا تجب على العبد والرابع
 فيها قيل تجب عليه وقيل تغيب والمكاتب تجب عليه وكذا متفق البعض من الماذن وقيل للمستاجر
 يمنع لاجر عنها والاصح انه لا يمنعه لكن يسقط عنه من لاجر قد اشتغاله ان كان عبدا وان كان
 قريبا لا يسقط عنه شيء والرابع الصحة اي عدم المرض فلا يجبي على المريض لانه لا خوف زيادة المرض او
 بطو البر بالذهاب اليها وفسله الشيخ الكبير الضعيف عن السعي والحامس سلامة العين فلا ^{يجب}
 على الأعمى طلقا وعندهما ان وجد قائدا تجب عليه والسادس سلامة الرجلين فلا تجب على المقعد
 وقطوع الرجلين ولا وجد من يحمله والمريض كالمريض ان بقي المريض هنا فعاد بذهابه

على الاصح فالتمريض من جملة الاعذار المسيحة للتخلف عن الجمعة والجماعة وقد التزم
من ظالم ونحوه والمطر والتنج والوحل ونحوها فهو لا الذين لم يستكملوا الشرط لا يجب عليهم
الجمعة لو حضروا وصلوها بغيرهم عن فرض الوقت كالفقير لا يجزى وأما شرط الأداء فستة
ايضا الاول المصروفناؤه فلا يصح في القرى عندنا واختلفوا في تفسير المصروف الصحيح ما
اختلفوا الهدانة انه الموضع الذي له امير وقاض تنفيذ الاحكام ويقسم الحدود والمرد
القدرة على اقامتها صرح به في تحفة الفقهاء ولا بد من كون الموضع المذكور ذا سكة
لا يتبقى صرح به فيها ايضا الا ان صلا الهدانة ترك بناء على ان الغالب بين الامير والعمامة
شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود ولا يكون الا في بلد له رياسة يتولى
وسكك والمسجد الجامع ليس بشرط فتجوز في بناء المصير وهو ما اتصل به لصاحبه من
كل نخل وجمع العساكر والمناصبة ودفع الموتي وصلوة الجنازة ونحو ذلك ويجوز
اقامتها بمنى في الموسم اذا كان هنا الخليفة وهو امير الحجاز خلافا للحمل بخلاف ما اذا
لم يكن امير الموسم اي امير الحجاز فانها بالاتفاق لا يجوز ولا يصل بها العيد اتفاقا ايضا
للاشتغال فيه بامور الحج وانما يجوز اقامة الجمعة في المصير موضع واحد لا اكثر في
الرواية عن البيهقي وعنه كقول عمدة انها تجوز في مواضع متعددة قبل وهو الاصح
وعن البيهقي تجوز في موضعين لا غير وعنه لا يجوز بموضعين لان يكون بينهما فاصل
ثم على القول بعدم جواز التعدد ولو تعددت الجمعة لمن سبق قبل بالفراغ والصحيح بلا اقتراح
فان صلواتها اوقع الاشتباه فتد صلوة الكل وعن هذا الاختلاف في المصير قالوا في
كل موضع وقع لك في جواز الجمعة ينبغي ان يصل اربع ركعات بنية آخر الظهر ركعتين
فلم يقطع عني بعد حتى ان صحت الجمعة وكان عليه طهر يسقط عنه ولا انفصال ولا اول
يصل بعد الجمعة ستها ثم الاربع لهذه البنية ثم ركعتين الوقت فان صحت الجمعة يكون قد

سنتها على وجهها ولا فقد صلى الظهر مع سنته وينبغي ان يقرأ السورة الفاتحة
 في الأربع التي نبتة الخ الظهر ان لم يكن عليه قضاء فان وقع فرضا فالسورة لا تنصرف وان
 وقع نفلا فقرة السورة واجبة ومن هو في اطراف مصر ليس ينتبه بين مصر فريضة من
 المزراع والمراعى بل الابنية متصلة فعليه الجمعة وان كان بينه وبين مصر فريضة من
 المزراع والمراعى فلا الجمعة عليه وان كان يسمع لنداء وعند محمد ان يسمع لنداء فعليه
 الجمعة وان دخل القروي المصر يوم الجمعة فان نوى المكت الحقة الزمنة وان نوى الخروج
 قبل دخوله لا تلزمه وان نوى بعد دخوله وقتها تلزمه وقال الفقيه ابو الليث لا تلزمه
 هو نغما وقاضيا والشرط الثاني ان يكون امام فيها السلطان ومن اذن له هو ولو قل
 العبد على حاجته فصله بهم الجمعة جاز والمغلب الذي لا منشولة كانت سيرة في
 الرعية سيرة الاخر يجوز له اقامتها وليس للقاضي ان يصلي بهم اذ لم يؤمر به صريحا
 او دالة وكذا صاحب الشرطة وعن البيهقي يجوز لصاحبه شرطة ان يصلي بهم
 دون القاضي فان مات على المصر فصله بهم خليفته قبل اتيان والآخر صح وكذا
 لو صلى القاضي قضاء الشرطة فان لم تكن احد من هؤلاء فاجتمع الناس على واحدة
 فضلى بهم جاز ومع وجود احد هم لا يجوز له الا باذنه للضرورة هناك لا ههنا
 ولو مات الخليفة وله امراء ولاة على الاشياء من مواعاة كان لهم اقامة الجمعة
 لانهم لم ينزعوا بموته ولو شرع لما مو بها فيها ثم حضر اخر مكانه مضى عليها ولو حضر
 قبل شرعه لا يصح شرعه والمرأة اذا كانت سلطانة يجوز امرها باقامتها لا اقامتها
 وللمامو بالجمعة ان يختلف غيره وان لم يؤذن له في الاستحلاف بخلاف القاضي
 والفرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة والصلوة على ما حققناه في الشرح
 الاذن في الخطبة اذن في الصلوة وبالعكس الشرط الثاني ان لا يصح بخلاف سائر

الصلوات ووقتها وقت الظهر اجابعا ولا يجوز قبل الزوال الا في قول احمد حسن ولا
 بعد دخول وقت العصر خلافا لما لا يكره ولو خرج الوقت وهو فيها استأنف الظهر ولا يجنبه
 عليها عندنا خلافا للشافعية والشرط الرابع الخطبة وصليته الجمهور وشرطها كونها في الوقت
 فلا تصح قبله وان تكون بحضرة الجماعة فلو خطب وحده ثم حضر الجماعة فصلي بهم لا يجوز ولا
 يشترط الا حضورهم عندها الا استماعهم لها بعد ان تكون جهر حتى لو بعد ان واموا وكانوا حتما
 اجزأت ولكنها مطلق ذكر الله تعالى نيتها عنده وعند هذا ذكر لو اياي خطبة وواجبها
 كونها مع الطهارة والقيام وسر العود وسنتها كونها خطبتين بجلستين بينهما تشتمل كل منهما
 على الحمد والشهادة والصلاة على النبي ^{صلى الله عليه وسلم} والاولى على تلاوة الآية والوعظ والثانية
 على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بدل الوعظ وهذه كلها فرض عند الشافعية فلو قال
 الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله ونحو ذلك اجزأه اذ كان على قصد الخطبة عند بحينة
 قبل ان يقرأ الوعظ فحذفه لا يجزئ عنهما ويكره للخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا ولو
 فنفذ من كان حاضر وجبا اخرت فصلي بهم اجزأهم ولو خطب في ذهاب فوضا في منزله فوجاء فصلي
 يجوز ولو تغدى فيه واجامع فاعتسل استقبال الخطبة فيقول في التغدى لا يتقبل ولو خطب
 فاعتسل استقبال الكل في شرح الهداية للشرح والشرط الخامس الجماعة واقلمهم ثلثة سوى الامام
 وعندنا يجوز اثنان سواء وعندنا الشافعية اربعون وهو ظاهر مدعي احمد وعند مالك جماعة
 من يقر بهم قرينة وفي رواية ثلثون ويشترط كون الجماعة رجالا عقالا فلا ينعقد بالنساء
 الصبيان ولا كونهن احرار او مقيمين فتعقد بالبعيد للسافرين فيصح ما تم فيها وكذا الاربعون
 منهم المذاهب الثلاثة لا فرق في ذلك ولا في صحة ما من لا يجنب عليه بشرط بقاء الجماعة الى السجدة الاولى عند
 السجدة ولو نقرأ وقبلها او نقصوا استقبال من بقي الظهر وعندنا يشترط بقاءهم الى التسمية
 ولو نقرأ وبعدها يتم من بقي الجمعة وعندنا فرق بشرط بقاؤهم الى قول الله الشهادة فيها والشرط

السادس لأن العام حتى لو ان السلطان ونحوه اخلق باب قصره وصلى فيه بحشمه لا يجوز
 وان فتحه واذن للناس بالدخول اجازت سواء دخلوا الا باستحب التكبير الى الجمعة والفضل
 التطيب والسواك وليس حسن الثياب بحسب السعي وترك الاشتغال بالاذان الا وهو لا يحل
 المنارة بعد دخول الوقت وقيل للثابتين يكمل المنبر والاول اصح واذا صعد الامام المنبر ^{على الناس}
 ترك الصلوة النافلة وترك الكلام عنده وقال لا يباح الكلام حتى يشرح في خطبة ويكر الخطيب
 قراءة القرآن ورد السلام وتثنية العاطس وكذا الاكل والشرب وكل عمل واذا قرأ الخطيب ^{بالحديث}
 ولم يكن به يصلون على النبي لاية فعلن طريقتين ان ينصت وعن ابي حنيفة انه يصلي سررا ^{بعض}
 المشايخ ولا اكثر على انه ينصت في الجمعة لو سكت فهو افضل وعن ابي حنيفة انه اذا عطف ^{على الله}
 نفسه وهو الصحيح وكذا لو شتمت او رد التلاد في نفسه جاز وكذا الوشا براسه وعينه ويديه ^{فمنه}
 المنكر ولم يكلم بلسانه الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم بحسب الانصاف ان يشرح في مدح الظلمة ^{فلا}
 فلما ذهب بعضهم الى ان البعد في زماننا افضل كيلا يسمع مدح الظلمة لكن الصحيح ان القرب ^{بعيد}
 يجب عليه الانصاف في الصحيح يقل يجوز له القراءة ونحوها عن ابي حنيفة ان كان يتخفى في كتابه ^{بصلح}
 بالقلم واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذنون بين يديه الا ان الثاني يستقبلون القوم ^{بالحديث}
 الامام عند الخطبة لكن الرسم لانهم يستقبلون القبلة للمخرج في سورة النمل كثرة الزحام
 كذا في شرح الهداية للترمذي واذا فرغ من الخطبة اقاموا وصلى بهم كعتين على ما هو المعروف ^{بما}
 قد ما يقر في الظهر مسائل متفرقة ومن ادرك الامام فيها صلى ما ادركه وبني عليه
 الجمعة ولو ادركه في الشهادتين في سجود الحمد لله ان ادركه مع ركوع الثانية بنى عليها الجمعة
 وان ادرك فيما بعد ذلك بنى عليه الظهر واذا صعد الخطيب المنبر لا يسلم على القوم عند اخذها
 للشافعية وكل بلد فتح بالسيف خطب فيها بالسيف كعهدة والى اسم الله اهلها طوعا ^{بخطيب}
 وفي الشافعية في خطبة الثانية دون الاولى وكذا في الكراهة والسلاطين بما ليس فيهم ^{بخطيب}

فيه خلط العبادة بالمعصية وهي الذنوب من صلى الظهر يوم الجمعة قبل صلاة الامام الجمعة
ولا عدله صحت ظهرو خلا فالزفره والثلاثة لكنه يكون عاصيا ترك الجمعة ثم ان بدل الزن
يصلى الجمعة بعد ذلك فتوجه اليها قبل الفراغ منها بطلت ظهره بمجرد السعي سواء ادركها
او لا حتى انه يجب عليه اعادة الظهر اذ لم يدرك الجمعة او بدله ان يرجع فرجع قالا ابو يونس ومحمد
لا يبطل ظهره ما لم يشرع في الجمعة وفي بؤنة ما لم يتم الجمعة ولو كان من صلى الظهر معدن وركا
كما سافر ونحوه فعلى البها قيل لا يبطل ظهره بالسعي اتفاقا والصحيح من المذهب عدم الفرق
بين المعدن وغيره ولو كان في الجامع فمع الخطبة ثم قام فصل الظهر اذ ظهره لا ينقض
والذي ينبغي ان شرع في الجمعة ينتقض ويكره للمعدن والمسيحون اداء الظهر بحمالة
في المصير يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة وبعده ويستحب للمريض ان لا يصلي الظهر قبل
فراغ الامام من الجمعة لوجاء البر في كل ساعة والا فلي ان لا يصلي الا من خطب ولو صلى غيره
جاز وان تذكر العجزة في الجمعة وهو ضار يتبطل جمعها ويصلي الفجر ان كانت في الوقت معتمة
فان فاته الجمعة صلى الظهر وقال محمد بن حنبل ان خوف قوة الجمعة لا يقطعها من خضر المسجد
ملا ان تخطي يؤذي الناس لا تخطي وان لا يؤذي احدا بان لا يطأ ثوبا ولا جسد الا باسنان تخطي
وان لا يؤذي ويدن من الامام ذكر الفقيه ابو حنيفة عن اصحابنا الا باسنان تخطي ما لم ياتخذ الا
في الخطبة ويكره اذا اخذ فعلى هذا جاز النخطي مشروط بشرطين احدهما ان لا يؤذي احدا والثاني
ان لا يكون الامام في الخطبة لكن ينبغي ان يقيد هذا بما اذا وجد مكانا او اذا لم يجد في القدام
مكان خال فله ان يتخطي اليه للضرورة ويكره تطويل الخطبة بان يزيد الخطبتان على سورة من طول
المفضل لا سيما في ايام الشتاء ويكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصليها باكره قبل الزوال هو الصحيح
فصل في صلاة العيد وجبة على من نفرض عليه الجمعة هو الصحيح من المذهب بشرطها لجميع ما
يشترط للجمعة وجوبا واداء الخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعد ويستحب يوم العطران

بأكل شيئا قبلها ولا ولي ان تكون تمر ان تيسر ولا تيسر حلو ويوم الاضحية يوم اخر لا كلى
 ما بعد ها وقبل هذا في حق من يضحي لا في حق غيره ولا ولا اصح ولا يصح انه لا يكره الاكل قبلها
 هنا ولا تركه هناك وليستحبات صدقة الفطر قبلها في الفطر ويستحب التبرع الى المصلحة ما
 ان قدر ولا يكره الركوب كذا في الجمعة ويستحب التكبير جهر في طريق المصلي ولا يضحي انفا قايوم
 الفطر لا يجره به عند الجنيفة وعندهما يجر وهو رواية عنه والحالة في الافضلية واما
 الكراهة فنسبة عن الطرفين ثم قبل يقطع التكبير يوصل الى المصلي ولا يقطع ما يقع الصلوة
 ويكره لتفضل قبل صلوة العيد فقد قلنا فاذا دخل وقتها بارتفاع الشمس خرجت الكراهة بصلية الامام
 بل الناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة ويكبر تكبيرة الاحرام ثم يضع يده تحت رقبته ويثنى ثم يكبر
 ثلث تكبيرات يفصل بين كل تكبيرتين بسنة قد نكثت استحباب رفع يديه عند كل تكبيرة منهن
 ويوصلهما في اثناهن ثم يضعهما بعد الثالثة ويعود ويقر الفاتحة ويؤمن بكبر ويكبر فاذا اقام الى
 الركعة الثانية يتبده بالقراءة ثم يكبر بعدها ثلث تكبيرات على هيئة تكبيرات في الاولى ثم يثنى
 يكبر ويكبر فالزوائد في كل ركعة ثلث عندنا والقراءة في الاولى بعد التكبير في الثانية قبله وهو رواية
 عن محمد بن وهب وفي ظاهر قوله وهو ان يكبر في الاولى ستا في الثانية ثمنا ويقر فيها بعد التكبير
 قال الشافعي في الاولى سبعا وفي الثانية ثمنا ويقر فيها بعد التكبير ثم يخطب على منبته
 فيهما بالتكبير يعلم في الفطر احكام صدقة الفطر وفي الاضحية احكام الاضحية وسبب التفسير في قوله
 يس فيها يس في خطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره فيها ويستحب الجوع في طريق خطبته الذي تكثرا
 للشمس ومن لم يدرك صلوة العيد مع الامام لا يقضيها وان حشد عنده منع عنها بان الفطر قبل الزوال
 صلوا من الغد قبله ولم يمنع عندها في يوم الثاني لم تصل بعده بخلاف الاضحية فانها تصل في
 الثالث ايضا منع عنده في اليوم الاول والثاني فكذا ان اخرها بلا عذر في اليوم الثاني والثالث
 جاز لكن مع لاسارة ولا تضلها بجل الزوال على كل حال فروع الخروج الى المصلي وهو الجبانة

سنة وان كان يحرم الجامع وعليه عامة المشايخ ويجوز اقامتها في المصنعة وفي
 موضعين واكثر ويجوز الخطبة قبلها وتكرار الامام ^{عليه السلام} والكبير للاحرام ثم العيدان
 ظن انه يدرك في الركوع ويكبر بآي نفسه لا بآي الامام وان خاف فؤ الركوع ركع كبير
 للعيد في ركوعه عن يمينه يترك التكبير يسبح وتسبح الركوع ولا يرفع يديه ذاكركه
 واذا رفع الامام راسه سقط عنه ما بقي من التكبير فلا يمتنع في الركوع ولا في القنوت و
 يتبع امامه في التكبير وان خالفه يابى الا ان جاز اقول السجدة وهو يسبح تكبيره
 فانه لا يتبعه فان لم يسبح تكبيره وانما سمع المبلغ يتبعه ان جاز الا ان ^{يكون} التكبير الذي
 في الصلوة وكذا الاحق يكبر بآي الامام بخلاف السبوت لني التكبير الا حتى ^{في} ان يصل الفاتحة او كلها
 ثم تذكركه ويعيد الفاتحة وان تذكر بعد ها والحق يكبر ولا يعيد القراءة بسبع ركعة
 يقر في قضاء ما سبق وان لم يكبر وقيل بالعكس لانه هو ظاهر الرواية النساء ان اردن
 ان يصلين صلوة الضحى يصلين بعد ما صلى الامام كذا في الخلاصة ويجوز تعجيل الصلوة
 في الاضحية وتأخيرها في الفطر وفي القنية تقدم صلوة العيد على صلاة الجنازة وصلوة
 الجنازة على الخطبة ويندب لمن اراد ان يصلي تأخير تعليم الاطفال تلقى الراس لا يجب وان
 استلزم التأخير الكراهة لا يؤخر وهو ازار على الاربعين قال في القنية الافضل ان يقرأ
 اظفاره ويقص شاربه ويحلق عانته وينطفئ يديه بالاغتسال في كل اسبوع فان لم يفعل
 ففي خمسة عشر يوما لا عذ في تركه ودار الاربعين فالاسبوع الافضل والخمسة عشر هو الاصل
 والاربعون الابدع كما يارس يقول الرجل غيره يوم العيد تقبل الله منا ومنكم واتعربنا للذي
 يفعله بعض الناس من الاجتماع عشية عرفة الجوع في مكان خارج البلد يدعون وينشرون
 باهل عرفة ليس بشئ منه وكلما مكروه وقيل كبره وهو لظم وتكبير الشربوع بعد الصلوة
 قبل سنة عندنا والاكثر على انه واجب بغيرها لاقامة والحجبة المذكورة وكذا الصلوة في بيعة

بجماعة مستحبة في المص هذا كله عند ائمتنا ولا يجب على سافر ولا عبد المرأة الا
 اذا اقتدوا بمن يجب عليه ولا يجب عقوبة الجناح كالتور وصلوة العبد ولا عقوبة الخائف ولا على المنفرد
 الا على العبد من الذين صلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة ولا على اهل القرى وعند ما يجب على كل من
 يصلي المكتوبة وابتدأه فجر فرة عندنا وعند مالك ظهر يوم النحر وعصر النحر عند ائمتنا
 تكون ثمان صلوات وعصرها يوم التشرع عندنا فتكون ثلثا وعشرين صلوة والعمل على قولها
 وصفتها ان يقول بعد السلام الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد مائة
 فهو تكبيرتان قبل التهليل وتكبيرتان بعده وعند الشافعي ره قبل التهليل ثلث
 تكبيرات امام نبي التكبير وقام وذهب فقال يخرج من المسجد يقول تكبيرتان يخرج يقول لا
 يكبر المقوم وحده وكذا ان كان امام لا يرى التكبير والمقتدى به يكبر وحده ثم صلوة
 ايام التشرع نقضها فيها من ذلك العام كبر بوتر كما في غيرها نقضها وان العكس لا يكبر وكذا التور لنه نقض
 فيها عن عام اخر اخذت عندنا سقط التكبير ولو سبقه كبر بلا وضوء ولو اجتمع سجود التكبير والتبليّة
 بدءا بالهجوم بالتكبير ثم بالتبليّة ولو قدم التبليّة سقط التكبير والله هو الكل في الكل في فصل
 في صلاة الجنائز يستحب ان يوجه المحضر الى القبلة على شق الايمن ولا يسر ان يوضع مستقبلا ماء
 الى القبلة ويرفع راسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة بان تذكر عنه ليس ذكر دون
 ان يؤمر بها واما التلقين بعد الدفن فلا يؤمر به ولا ينهى عنه فاذا مات غيشت عنه او شد
 لحياه بعصا برة عريضة من فوق راسه وتعد طرفه ويقول مغضبه لسم الله وعظمه رسول الله
 يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعد بقلائك واجعل ما خرج اليه خيرا ما خرج عنه ويخلف شيئا به
 ويجعل على سريره ابراهيم ويضع على بطنه سيف او شئ من حديد لا يوضع على بطنه المصحف ذكره الفقهاء
 عنه شئ يغسل ويسرع في تجهيزه الكل في شرح الهداية للشيخ في الحديث لا بأس بعمله في الجنائز
 عند الميت واذا اراد غسله يستحب ان يضع على راسه ابراهيم في الجور نحو حوله.

الملقا أو مكا أو سعا ويوضع على قفاه ورجلاه إلى القبلة إن أمكن ولا تكيف يسر ويجرد
 من ثيابه عندئذ وعندئذ لا يغسل في قميصه وتستعونه الغليظة فقط في ظاهر الرواية
 وفي رواية ستر كل عورة من السترة إلى الركبة وهو الصحيح للمأذون ويلف الغاسل على يديه خروفا لا ينجأ
 بقا لا يؤيده ولا تستنجي أصلا ثم يوضيه فيبذل بغسل وجهه ولا يضمض ولا يستنشق عندئذ
 خلافا للشافعية لكن يمسح رأسه ولحاه وشفتيه ومخبريه بخروفا يلفها على أصبعه ويمسح رأسه
 في ظاهر الرواية وهو الصحيح قيل لا يؤخر غسل يديه هذا في حق البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة
 وأما الذي لا يعقلها فلا يؤمن على ما قالوا أنه يغسل رأسه بحبته بالمخمل العراقي من ثيابه ثم يمسح
 ثم يفيض عليه ماء يغلبه راء خطي أو ثمان قبل طمحه وهو المحرم أو الصابون أو زيت
 شئ من ذلك ولا يفسخ قراح ويغسل ثلثا ويوضع مرة على شقه الأيمن يغسل شقه الأيمن
 حتى يصل الماء إلى تحتة ثم على شقه الأيسر كذلك ولا يكسح وجهه يغسل ظهره
 ثم بعد المرة الأولى وبعد المربعين ويسده إلى صدره أو يده أو ركبتيه ويمسح بطنه
 مسحار يقا فان خرج منه شئ أزاله ولا يعيد غسله ولا وضوء في البدن يغسل المرأة
 بالماء القراح ليبتل بدنها والنجاسة التي عليها في الثانية بما السدا وما جرحه وفي الثالثة
 بالقراح وشئ من الكافور ولا يؤخذ شئ من شعر لبتة ولا من ظفره ولا يحنث وقيل إن نكس
 ظفره فلا بأس بأخذه وليس في غسل السعال القطر قبل يحنث فيه ومساعبه ويوضع على جميعه
 قبل يحنث بماءه كأنه دفره وجده بعضهم في دبره واستقبحة مشائخنا قالوا فصحن ما إذا
 أتم غسله تشفي ثوب وجعل الخوط على رأسه وحبته ويكره لزعفران الوردي في حق الرجال
 ويجعل الكافور على موضع سجوده وهي جهته وأنفه ويده وركبته وقد ماء ثم غسل اللبتة
 وكفيتها والصلوة عليه دونه فوض كفاؤه ولو استأجرة بين الرجال يمسح ولا تغسل فخرا
 يمسحها بيده ولا جنبه بخروفا وكذا الرجل بين النساء يمسح ولا ينجي الفرق عن الغسل ولا إلى

في الفاسل ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يؤت له الامانة ومعنى الفاسل من حضر
 اذا راى ما يجلي الميت ستره ان يستر ولا يحدث به من العيول كالكافة قبل التوا والمحاذرة بعد
 كونه حياً ونحوه الا اذا كان مشهوراً ببدعة فلا بأس بذلك تحذير للناس من بدعة وازالة
 حسنا من امارات الخمر كوضوء الوجه والتبسم ونحو ذلك يستحب له اظهاره والتستر ان يكفى الرجل
 ثلثة اثواب فيصير ازارا ولفافة والمرأة في خمسة درع وخمار وازار ولفافة وخرقة تربط على راسها
 واللفافة في حقها ان يقتصر على ازار ولفافة وفي حقها على ازار وخمار ولفافة والغرض في حقها
 ليست للبدن واللفافة من الفرق الى القدم وكذا الازار القميص المنكب الى القدم والدرع هو
 القميص الذي فتحته على الصددين والكف وعرض الخرق من اصل الثياب الى الشرة وقيل الى الركبة
 وهو ستر وصقعة التكفين ان تبسط اللفافة على باطن ارجل الميت ونحوه ثم يذرعها الطيب
 بسط ازار عليها وينزع الطيب في القميص كذلك ثم يوضع الميت بالثوب الذي
 تشفيه فيقمص ويحيط ثم يعطف ازار من جهة اليسار ثم من اليمين ثم اللفافة كذلك
 ويربط ان خيف انتشاره والمرأة تقمص ثم يجعل شعرها صغيرين على صدرها فوق الدرع
 ثم يوضع الخمار على راسها كالمقنع فيشور فوق ذلك تحت ازار ثم يعطف ازار ولفافة
 كما مر ثم تربط الخرق فوق الكفان وقيل بين ازار ولفافة ولازمة كالحرم والمرأة والمرهقة
 كالبالغ والبالغة وان لم يرهق يكفن في ازار ولفافة وان كفن في ثوب واحد جزاء وقيل بالصبي
 بثوب الصبية بثوبين وقالوا فيها الا حسن ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ وان كفن
 في ثوب واحد جازا سقط والمولود ميتا يلف في خرقة وتختشى الشكل كالانثى ولا يغسل
 بل ييم بالمجد يدفى الكفن والغسل لو خلقا سواء ويستحب فيه اليسا من يجوز من لقطن الكتان و
 البرود وان كان لها اعلام مالم تكن تماثيل ويكره للرجال المزعفر والعصفر والحريه كالبكر للنساء
 فان علم بوجود الرجل الا الحريه يجوز الكفن به لكن لا يزار على ثوب للضرورة وينبغي ان يكون

الكفن في النقاسة مثل بل الإيقاع في الجمعة والعيدين والمرأة ما تلبس في زيارة أهلها
 وقبل يعتبر اوسط ما يلبس في الحبوة وفي الرغبة في ان كان في المال الكثرة وفي الورثة قلة
 فكفن لينة اولى بالافاكفانة اولى مع جواز كفن لينة ونحوها لكان قبل ان يندرج الميت
 فيها وترامة اولئنا او خمساً والمحرر وغيره عندنا وقال الشافعي واحمد لا يخطى لينة ولا يمسه
 طبيباً والكفن من جميع المال مقدم على الدين والوصية والميراث الا ان يكون التركة عبداً
 جانياً او شيئاً موهوناً فان حق في الجفانة والموت من مقدم على التكفين ولذا لم يكن للميت
 مال فكفنه على من يتج عليه نفقته في حياته وكفن الزوجة على الزوج عند البيروني فكانت
 معسرة وقيل وان كانت موهنة ايضاً عنده وقال المحرر والشافعي رده على من يتج عليه نفقته
 ان لم تترك مالا وهو لا وجه على ما حققناه في الشرح ولو كفنه من يرثه يرجع ذلك
 من لا يرثه من قاربه بغير امر الوارث لا يرجع لو شهد بالرجوع او لم يشهد ثم الصلوة عليه
 فرض كفاية كما مر بشرط صحتها شرائط الصلوة المطلقة واسلام الميت وطهارته ووضوئه
 امام المصلي بهذا القيد علم انها لا يجوز على غائب ولا على حاضر محمول على دابة او غيرها
 لاختلاف المكان ولا موضوع تقدم عليه المصلي ودكها القيام فلا يجوز قاعداً بلائذ
 وكذا لا يبا والتكبيرات الاولى فانها شرط والدعاء الا انه يحمله الامام عن المسبوق اذا خشى ان
 ترفع فانه يكفي بالتكبيرات وترك الدعاء ولا يولي الامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم
 امام الجمعة ثم امام الحي ثم الولي على ترتيب الارث وله ان ياذن لغيره اذا انتهى الحق اليه و
 ليس لغيره المذون ان يتقدم بلا اذنه فان تقدم فله ان يعيد انشاء وان صلى هو ليس
 لغيره ان يصلي بعده من السلطان فمن دفعه وعند البيروني هو وولي من الجميع وهو قوله الشافعي
 ورواه عن يحيى بن عمار في فوائده قاضيان قال الفقيه ابو جعفر ان حضر السلطان يقدمه
 الاولياء وان حضر والي الاصر والقاضي فالوالي اولى ان يقدمه وان لم يحضر والي ولا القاضي

حضر امام الحجة صاحب الشرطة وصاحب الشرطة اولى ان يقدم وان حضر خليفة
 اولى الحضر فهو اولى التقديم من القاضي ومن هنا الشرطة وان لم يحضر احدهم المذكورين حضر الاولياء
 وامام الحجة ينبغي للاولياء ان يقدموا امام الحجة وان لم يحضر هو وعرضه الموزن فليس على الاولياء تقديمه
 وان حضر الوالي او خليفته والقاضي وصاحب الشرطة وامام الحجة الاولياء فابى الاولياء
 ان يقدموا احدا من هؤلاء وارادوا ان يقدموا فلم ذلك ولم ان يقدموا من شاء واذا
 يتقدم احدا من هؤلاء الا باذنتهم وهذا قياس قول الطرفين وزفره وبه اخذ الحسن
 انتهى ثم عدم جواز صلوة غير الوالي بعده من ههنا وبه قال الكره وقال الشافعي من
 لم يصل ان يصل له في اعادة من صلى قولان اصحهما استحباب عدمهما وهي اربع تكبيرات
 يقرأ دعاء الاستفتاح عقب الاولى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم كما بعد التشهد عقب
 الثانية ويدعو لنفسه وللميت وسائر المؤمنين عقب الثالثة ويلم عقب الرابعة
 من غير ان يقول شيئا في ظاهر الرواية وقيل يقول ربنا اتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة فاعاذنا بالنار وقيل يقول سبحانك رب الغفر الخ وبنو التائبين الميت
 مع القوم وقيل لا ينوي الميت وقيل ينوي في التسليمة الاولى فقط وصنفه الله بعد
 الثالثة ان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا شاهدا وغائبا صغيرا وكبيرنا وذكرنا
 انشئنا اللهم من احبته منا فاجبه على الاسلام ومن توفيته منا فوفه على الايمان
 وبخص هذا الميت بالروح والرحمة والمغفرة والرضوان اللهم تكنا غافرا في حسنة
 ان كان ميتا فبما ورعته ولفقه الامن والبشرى والكرامة والزلزلة برحمتك يا رحمن
 ويجوز غيره من الادعية اذ ليس فيه دعاء موقت وان كان الميت غير مكلف بقوله بعد قوله
 ومن توفيته منا فوفه على الايمان اللهم اجعله لنا خيرا واجعله لنا اجرنا وذرا واجعله
 لنا شافعا وشفعائنا يوم الدعاء للميت وللمؤمنين في المقيد ويدعوا له الفاعل وقيل

اللهم ثقل موازينهما واعظم به اجورهما اللهم اجعله في كفالة ابراهيم والحقة يصالح المؤمنين
 والمجنون كالطفل وينبغي ان يقيد بالمجنون الاصل دون العارضي بعد البلوغ ومن لم يحضر
 عند اول التكبير اذا حضر لا يشرع ما لم يكبر الا امام تكبيرة حال حضوره بخلاف من كان حاضرا
 عند تكبيرة سابقة لامام بها فانه لا ينتظر وقال ابو يوسف يكبر المسبوق ايضا كما حضر
 تكبيرة الافتتاح ويقولها فخذ فمن جاء بعد ما اكبر الا امام الرابعة يكبر فاذا سلم
 الامام قضى ثلث تكبيرات عنده وعليه الفتوى وعندهما فاته الصلوة وذكر في المحط
 ان محمله مع ابيته في هذه الصلوة ويقضى المسبوق ما فاته من التكبيرات متواليات ^{غير دعا}
 لئلا ترفع قبل فراغه فبطل صلوة فاذا رفعت على الاكثاف قبل فراغه قطعت لتكبيراتها بطلت
 وقبل وضعها على الاكثاف لا تبطل وان رفعت عن الارض ولا ترفع الا يدك في صلوة الجنازة
 الا في التكبيرة الاولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا الرفع عند كل تكبيرة وهو قول
 الائمة الثلاثة ويقوم الامام بمحذ المحدث كذا كان وانتهى في ظاهر الرواية وعن شيخنا
 انه يقوم بمحذ وسط المرأة وكذا الرجل في رواية والمختار ظاهر الرواية وسجدة يصفو ثلثة صفوف
 حتى لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للامامة ويقف وراءه ثلثة ووراءهم ثمان ^{فرد واحد}
 صفوف الجنازة اخرها بخلاف ما زار الصلوة ولو اخطا في الوضع وضعا راسه على ايسار
 الامام جازت الصلوة وان تعمد به فقد اساء واجازت الصلوة وتكره الصلوة عليه في مسجد
 جماعة عندها وقال الشافعي اجمروا به لا بأس بها ولو صنع خارج المسجد والامام وبطل القوم معها و
 الباقي في المسجد والصفوف متصلة لا تكرر ولو صنع على باب المسجد والامام والقوم في المسجد
 اختلف المشايخ فيه من دفن ولم يصل عليه صلى على قبره ما لم يغلب على الظن انه تفسخ ولا
 يصل على عضوه اذا كان في حكم الكل بان وجد اكثر الميت والصفوف ومما لا خلاف في والو
 وجد نصفه مشوقا بالطول فلا يصل على بلوغه ولا قاطع طريقا اذا قل حال الحرب ولا يفلان

ولا يغسلان وان قنلا بعد وضع الحجر على اذنهما يصلي عليهما وحكم المقتولين
 بالمعصية والمكابر في المصير حكم قطاع الطريق ومن قتل احدا بوجه لا يصلي عليه من قتل نفسه
 يصلي عليه خلفه فالابي يوثقه ومن علمت حيتوته عند ولايته باستهلاله او حركته غسل عليه وكذا
 لو خرج اكثر ثيابا واغسل ولا يصلي عليه وان سبي صبي ومات فان لم يبي معه احد ابويه
 يصلي عليه وان سبي معه احدهما لا يصلي عليه لان سلم احدهما واسلم الجيب بنفسه وكان
 يعقل الاسلام والسنة في حمل الجنازة عندها ان يحملها اربعة نفر عن جوانبها الاربع خلافا
 للشافعي به ويستحب ان يحملها من كل جانب عشر خطوات لقوله من حمل جنازة اربعين
 خطوة كفر عنه اربعين كبيرة وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على عينية ثم مؤخرها كذلك
 ثم بمقدمها على يساره ثم مؤخرها كذلك وحمل الجيب على الايدي اولى من حمل على الدابة ولا
 باس ان يحمله رجل واحد على يديه او يحمله على يديه وهو كعب ولا باس ان يحمله في سقطة وطبق
 ويكره حمل الميت على الظهر والدابة ويسرعون في المشي بهادوا الحنوب وهو ضرب من العود
 دون العنق وهو الخيط الفسيح والمراد الاسرع من غير ان تضطرب ولا يكره المشي قدما
 الا ان المشي خلفها افضل عندها والركاب يرخلفها ولا يتقدم بها الا ان يبعد كيلا
 يؤذي باثارة الغبار والمشي افضل ولا يقوم احد للجنازة اذا مرت به الا اذا اراد ان
 يتبعها وما ورد الاحاديث من القيام لها منسوخ ولا ينبغي ان يرجع حتى يصلي عليها وبعد ما
 صلى قالوا لا يرجع الا باذن الولي في المحيط قبل الارفق ان يسعه الرجوع بغير اذنه وهو لا وجه
 ولا في ينبغي لمن يتبعها ان يكون متخشعا متفكرا في حاله متعظا بالموت وما يصير اليه
 الميت ولا يتحدث باحاديث الدنيا ولا يضحك وتسمع ابن مسعود رجلا يصيح في جنازة
 فقال له اضحك وانت في جنازة لا كلمتك ابدا وينبغي ان يطيل الصمت ويكره رفع
 الصوت فيها بالذكر وقراءة القرآن كراهة تحريم وقيل تركه الاولى وليد ذكر في نفسه ويقرء

في نفسه ولا ينبغي للنساء ان يخرجن مع مايل كبره كراهة تحرمة في زماننا ويحرم النوح
 وشق الجيوب خمس الحدود ولطمها ونحوها لقوله عم ليس نامن شق الجيوب ونحو
 الحدود ودعي بدعو الجاهلية ولا باس بالبكاء بارسال الدعوى في الجنازة وفي المنزلة
 ان الله لا يعذب طبع لعين ولا يخرن القلب لكن يعد بهذا وأشار الى لسانه اويحم وان كان
 معها صاحبة او نائمة تزجر فان لم تنزع لا يترك اتباع الجنازة لذلك وينكر قبلة والاهت
 الجنازة الى القبر كبره الجاوس قبل ان توضع عن الاعناق واذا وضعت يجلسون ويكره القيام
 قاضيان وهو مقيد بعدم الحجابة والضرورة ولا فضل في القبر للحدان امكن الا فالث
 ذلك بان تكون الارض رخوة والحدان يحفر في جانب القبلة من لقبر خفية فيوضع فيها الميت
 وينصب عليه اللبن والثلج ان يحفر خفية كالنهر ويبنى جانبها باللبن وغيره ويوضع الميت
 بينهما ويوقف عليه باللبن والخشب ولا يمس السقف الميت فقال في المنافع اختاروا التوفي
 ديارنا الرخوة الاراضي حتى اجازوا الأجر والخشب واتخاذ التابوت من حديد مثله في
 البسوط يكون التابوت من راس المال اذا كانت الارض رخوة او يدير مع كون التابوت في غيرها
 مكروها في قول العلماء قاطبة وينبغي ان يفرش فيه التراب يطحن الطبقة العليا مما يلي الميت
 يجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ليصير منزلة الحد وفي المحيط السنن
 اتخاذ التابوت للنساء ولو لم تكن الارض رخوة ومقدار عمق القبر قد نصف قامه في الخفرة
 الى صدر الرجل بوسط القامة فان زاد فهو فضل وان عمق مقدار قامه فهو حسن فعلم
 ان الاولى نصف القامة ولا على تمامها ويوضع الميت في قبره رضعاً من جهة القبلة
 متقبلاً القبلة عند وضعه ولا يسل الا بان يوضع عند جعل القبر ثم يسل من قبل
 له منجد اخلافاً لثا افعى واحمد ويقولوا وضعه بسم الله وعلى ملة رسله لا تعين
 عدد الوضعين من وتر وشفع بل المعتبر حصول الكفانة وذوالهم المعمر اولى

بوضع المرأة فان لم يكن فاهل الصلاح من الجانبين لا يدخل القبر امرأة ولا كافراً
 وأما ما قريبين ذكر اكان الميت وانثى ويستحب تجنبة قبر المرأة شوباً على الوضع حتى
 يسوى اللبن ونحوه على اللحد ولا يستحب في الرجل خلافاً للشافعي به ويوجب الميت في القبر
 الى القبلة على شق الايمن ولا يلحق على ظهره وتحمل العقدة في المنيابيع السنة ان يفرش
 في القبر التراب يعني في الارض النزه وقال السروجي في كتب الشافعية والحنبالية تعجل
 تحت راسه بنة او حجر ولما وقع عليه لا معانينا انتهى ويكره ان يوضع تحته مضربه او جذعة
 ويسند الميت من ورائه بتراب نحوه كذا في نقله يسوى اللبن على الحادي يقيم اللبن عليه
 من جهة القبلة وتشد فوقه كيلا ينزل عليه التراب منها الى باطن القصب وقال الورع
 يستحب اللبن والقصب والخيش في اللحد واختلف في وضع البوريا فوق اللبن قبل يكرهه ولا يكره
 الاخر والخشب قبل لا باس به عند خاوة الارض في حال التراب لا يزداد على التراب الذي خرج
 من القبر وتكره الزيادة وعن محمد بن لا باس بها ويستحب حتى التراب عليه مثلثا ولا باس برش
 الماء عليه وايتم القبر ولا يلح عندنا خلافاً للشافعي وفي المحيط لنتم القبر قد اربع
 اصابع او شبر وفي البدائع تد شبرا او اكثر قليلا ويكره تخصيص القبر وتطينته لما روي
 انه عليه السلام نهى عن تخصيص القبور وان يكتب عليها وان يبنى عليها وان توطأ
 وفي ضية المفتي المختار انه لا يكره التطينة وعن ابي حنيفة يكره ان يبنى عليها من بيت
 اوقية او نحوه ذلك وكذا يكره طيه والجلوس عليه وكره ابو ثور الكتابة ايضا فروع
 من الشهيد المراد به الحكمي لما يتعلق به نوع مخصوص من احكام الشرع التجارية
 على المكلفين في الدنيا واقام الشهيد الحقيقي الذي وعد الله الثواب لمخصوص فليس من
 تتعلق به الاحكام المذكورة غير الاعتقاد انه قتل في سبيل الله ومن لم يؤمن بالله
 اعلم من قتلى في سبيله والشهيد الحكمي على قولنا يخففه سلم مكلف طاهر علم انه قتل

لهما قتل لم يجب به مال ولم يرث وعلى قوله ما يترك قيد التكليف والطهارة فهذا
 لمن قله اهل الحرب اهل البغي وباي شيء كان وباي سبب كان ولمن قله غيرهم ذالم يجب
 القتل مال سواء لم يجب اصلا لقتل الاسير مثله في الحرب عينا بخيافته وقتل السيد عبدا
 عند الكل اذا وجب لعارض قتل الابن والصالح عن العمد وشبه ذلك وخرج من قله من
 البغاة وقطاع الطريق واهل العصية والمقتول بجدا قصاصا منهم يقتلوا ظلموا
 من وجب قتله ما لا يقتل غير العمد وكذا الذي وجب قتله لنفسه وخرج بقيد العلم من لم
 يعلم قاتله سواء وجب القسامة او لم يجب هو الصحيح لاحتمال انه قتل بسبب مخرج لقتله وخرج
 الصبي والمجنون والمجنون المحاضر لنفسه على قوله خلافا لها وخرج من ارتث باتفاق
 ائمتنا والارثاث ان ياكل او يشرب او ينام ويدوي او ينقل من المعركة حيا او ياوخية
 او نحوها وهو حي او يمضي عليه وقت صلوة وهو يعقل ولو اوصى بشيء فان كان من امور
 الدنيا فهو ارثاث اتفاقا وان كان من امور الآخرة فكذلك عندنا بخيافته وبيوت خلافا
 للمجده وقيل الخلاف فيما اذا اوصى باموال الدنيا اما باموال الآخرة فلا يكون مرثا اتفاقا
 وقيل الخلاف بينهما في جواب البيوت فيما اذا اوصى باموال الدنيا وجواب مجده فيما اذا اوصى
 باموال الآخرة ومن الارثاث ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام كثير وعن مجده ان يترن
 مكانه حيا يوما وليلة فهو مرث وان لم يكن يعقل هذا كله بعد انقضاء الحرب قبل انقضاء
 فلا يصير مرثا بشي مما تقدم ثم حكم الشهيد المذكور ان لا يغسل بل يدفن بدوشابه
 التي قتل فيها الاما ليس من جنس الكفن كالفرز والخف والراح وكذا السرويل وان كان ما
 عليه ناقصا عن كفن السنة زاد عليه بان لم يكن فيه ازار ولفافة وان كان ازيد من ذلك
 ينقص منه ويصل عليه عندنا خلافا لما لك والثاني في ذلك ان لا يلقى في النهر ما لم تنفرقه
 من الجنائز لا باس بالاذن في صلوة الجنائز اي اذن لولي غيره فيها وفي بعض النسخ لا

بان لا اذان اي الاعلام بان يعلم بعضهم بعضا يقضوا حقه كذا في الهداية
 للشلم قريب كاف وليس له ولي من الكفار يغسله غسل الثوب النجس ويلبسه في خفة ويحفر
 له حفيرة ببقية فيها من غير مراعات السنة في الدفن دفعا الى اهل دينه جازا وكان
 له ولي من الكفار لا ينبغي للسلم ان يتولى امره بل يغلى بينه وبينهم ويتبع جنازة من بعيد
 ان شاء هذا كله اذ لم يكن كفره بالانذار ما لو كان مرتدا يلبسه في حفيرة كالكلب من غير
 غسل ولا تكفين ولا يدفعه الى اهل الدين الذين انتقل اليه مات وليس له مال الا من يحجب
 كفته عليه وجب كفته على الناس بطريق الكفافة فيجب في بيت المال ان لم يكن او منع ظلما
 ما لو من الناس فان فضل مما سألوا شئ من الكفن ان لم يعرف صاحبه بعينه وان عرف
 نذ اليه وان لم يوجد ميت اخر تصدق به بنش الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع المال
 كان قد قسم ماله فعلى الورثة لا على الغرماء كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يده حل
 او افتقر الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يملكه خرج من الميت ثمن بعد ارج في كفته لا يغسل
 منه شئ عندها ويجوز ان تغسل المرأة زوجها بالاجماع مادامت في العدة ولا يجوز غسل الزوج
 زوجته عندها خلافا للثلاثة ولا ان تغسله لو انقضت عدتها بالولادة خلافا للمالك
 الشافعي وكذا الوفا منه قبل موته واند قبله وبعده وقبلت ابنه وابناه وطئت ببنه
 المطلقة الرجعية تغسله خلافا للشافعي ومالكا لا تغسل سيدها وكانت في العدة
 وهو لاصح في رواية عن الشيخين تغسله وهو قول ابي ذر ومالك والحمد لله غسل الميت وكفن
 ونحوه غسل الميت يغسل الكفن ويغسل العضو تعاد الصلوات ان كانوا صلوا عليه و
 كذا علموا بذلك بعد متعمق القبر قبل ان ينال التراب لو اهيل لا ينش ولا يخرج وسقط
 غسله وعادت الصلوة عليه الى الجواز في البسوط سقط غسله ويصل على قبره وهو الاظهر
 فكذا الوهم يغسل اصلا لم يكفن فانه لا ينش بعد ما اهيل التراب لو بقيت اصبعه ونحوها

لا ينقض الكفن خلافا للمجده ولو علم ذلك قبل التكفين غسل اتفاقا ولو دفن بغير
 اودرغم للغير او في ارض مغموصا واخذت بشقعة يخرج وان وقع في القبر متاع فعلم به
 بعد ما اهيل التراب ينشأ خارج ولا يجوز بنش القبر لغير ما ذكر مات فلم يجد ماء
 فتمسوه وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسلوه وصلوا عليه ثانيا وقيل لا تقاد الصلوة والنجس
 اولى بالتو الميترك بينه وبين الميت لو اذرت ان كان مضطرا للبرء وسبب تخشى منه
 التلف لا فالميت اولى فكذلك الماء ان اضطر اليه للعطش قدم على غسل الميت ولا فلا
 ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا وجوز الشافعية والمجانبلة عند الضرورة
 ولا يجوز دفن اثنين او اكثر في قبر واحد الا عند الضرورة فيجعل بينهما حائرا من التراب حتى
 يصلح عليه فلان فالوصية باطلة وليس له ان يتقدمه لارضاء الاولياء وكذا الوصية
 بغسله وادخاله القبر وفي رواية ابن رستم انها بائنة لو صلى النساء على جثمانه على الجنازة بعد
 ومقطوعة الفرض يستحب ان تصلين مفردات معا ويجوز جماعة ولو تعينت الجنازة بان يصلي
 عليها صلاة واحدة ويجعلون واحدا خلف احد ويجعل الرجال ما يلي الاسام ويسوفيه الحر
 والعبد في ظاهر الدواة ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء وان شاءوا جعلوا صغارا وعلوا
 جاز ان يصلي على كل واحد على حدة وهو افضل ولو كبر على جنازة نجي باخرى بكل الاولى
 يستقبل الاخرى واذا اختلف موتى المسلمين وموتى المشركين فان وجد علامة على اهلها
 قبل علامة المسلمين الختان والخصاب يقصر الشارب وليس السود لكن الختان انما يكون علامة اذا
 لم يكن فيهم يهودا اما البس السود فكن في الكفار من الفرنج وغيرهم فلا يكون وكذا يقصر الشارب
 ان يكون علامة لانه نبيد للغازي توفير الشارب في الحرب فلن لم توجد علامة وكان
 المسلمون اكثر غسل الكل وصلى عليهم وينوي المسلمين وان كان الكفار احكاما
 غسلوا ولم يصل عليهم وان كانوا سواء قيل يصلي بقيل الاما الذين فقيل في مقابر

المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقيل في مقابر على حدة وسوق يوم ولا تنتم اصل
 الاختلاف في كتابية تحت مسلم ما ستجلى ليصل عليها بالاجماع واختلف الصحابة في
 في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مائة بار المشركين وقال عقبية عامر
 واثلة بن الاثير رضي الله عنهما في حدة وهو حوط في كتب المالكية يجعل
 ظهرها الى القبلة لان وجه الجنين الى ظهره قال السروجي وهو حسن ولو قيل
 في دار الاسلام فان كان يما على بها والافى يدانة يغسل ولا يصل عليه الصبيح
 عليه بعا للدار كما لو وجد دار الحرب ولا علامة فالصبيح كما في حكم الدار ولو حضرت
 الجنازة في وقت المغرب قدم صلاة المغرب ثم الجنازة ثم سنة المغرب قيل بقدّم
 السنة ايضاً عليها ولو حضرت وقت صلاة العيد قدمت العيد ثم هي على الخطبة
 ولو حضر الميت جمعة الجمعة يكره تأخيرها الى وقت الجمعة ليصل على جميع عظيم
 لو خاف فورة الجمعة بسبب فنه اخرا فنه واتباع الجنازة افضل من التوافل ان كان
 بجوار وقربة او صلاح مشهور ولا فالتوافل افضل ويجوز الاستيجار على حمل
 الجنازة وحفر القبر ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشايخ يجوزوا ذلك ايضاً
 يستحب القيل والميت فنه في مقابر المكان الذي مات فيه وان نقل قبل الدفن قدر
 ميل او ميلين فلا بأس به ودل هذا ان نقله الى بلد اخر مكره وقيل يجوز في ما
 دون السفر قيل لا يكره في مدة السفر ايضاً اما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه
 بوجه الا ان تكون الارض حقاً للغير في انشاء ذلك الغير خريجه وان شاء سوى
 القبر قد راع فنه وفي القنية مقابر بلغ اليها حطيم يجمعون لا يجوز نقلهم الى موضع
 اخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان صغيراً او كبيراً لان ذلك يفتن
 بالانبياء عليهم السلام ولا يجوز قبل الدفن الاخر سالم ميل الاول فلم يبق له عظم الا عند

الضرورة بان لم يوجد فجمع عظام الاول ويجعل بينه وبين الآخر جاز من التراب من
 مات في سفينة ليس بقرى بها ارض غسل وكفن وصلى عليه ويلقى في البحر ويكره قطع النبات
 الرطب من اعلى القبر دون اليابس ولو راى طريقا وطن انه محدث وان تحته قبر اكره
 المشي فيه ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بلا ولي وكل ما لم يعهد من السنة و
 المعهود ليس لازما زيارتها والدعاء عندها قائما ويقول السلام عليكم وارقوم مؤمنين
 وانا انشاء الله بكم لاحقون اسال الله لي ولكم العافية وتختلف اجلاس القارين عند
 القبر والمختار عدم الكراهة ولا يكره الدفن ليلا والمستحب النهار امرأة ماتت ويضطرب
 الولد في بطنها وغلب على رايهم انه حي يشق بطنها واما الويلع لؤلؤا او لالا لانا فقبل
 لا يشق وقبل يشق وقال ابن الهمام هذا اولى ولا تكسر عظام الميت واذ وجد في قبورهم قاله
 فاضحجان وليست زيارة القبور للرجال وتكره للنساء ويدعون قائما مستقبلا القبلة
 وقيل يستقبل وجه الميت وهو قول النافعي وكذا الكلام في زيارته عليه السلام وفي
 القنية قال ابو الليث لا يعرف وضع اليد على القبر سنة ولا مستحبا ولا نرى به
 بأسا قال شرف الائمة بدعة وفي الاحياء انه من عادة النصارى انتهى ولا شك
 انه بدعة لاسنة فيه عنه عليه السلام ولا عن احد من الصحابة عليهم ارضون ويجوز
 الجلوس للمصيبة ثلثة ايام وهو خلاف الاول ويكره في المسجد وليست التعزية
 بان يقول اعظم الله اجر كواحسن غراك وغفر لميتك ان كان الميت مكلفا ولا فلا يقول
 غفر لميتك ويكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت على ما قالوا ويستحب جيران الميت والاقرباء
 الا باعد تهيتة طعام لهم وان يلج عليهم في الاكل وذكر ابن رزي انه يكره ان يذلل الطعام
 في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في الموسم واتخاذ الدعوة
 بقراءة القرآن وجمع الصلحاء والقراء المختصين والقراءة سورة الانعام والاخلاص

قال فالحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل بكرة وان اتخذ طعاما
 للفقر كان حسنا انتهى ولا يخلو عن نظر جعل ارضه مقبرة فبني فيها رجلا يتاوضع
 التعفر واللبن ونحوهما ان كان في الارض سعة لا باس به ولا يهدم ويحفر فيه
 الا ان صاحبها جعلها مقبرة ولو حفر قبرا فاراد الخرد فن ميت فيه ان كان المقبرة واحة
 اكرهه وان كانت ضيقة جازو يضمن ما انفق الاول وهذا لمن لبطباها او مصل
 في مسجد او مجلس ان كان المكان واسعا كره لغيره ان يزيله والا فلا ومن حفر لنفسه
 قبرا فلا باس به ويوجر عليه وقيل بكرة والذي ينبغي ان لا يكره طيبته نحو الكفر لان
 الحاجة اليه متحققة غالب الجلا ف القبر لقوله تعالى وما تدرك نفس باي ارض
 تموت وذكر البرزاني عن الصغار انه لو كتب على جهة الميت او عمامته او كفنه غدا
 يرجح ان يغفر سبحانه وتعالى للميت اللهم فاطر السموات والارض علم الغيب والشهادة
 اني عهد اليك في هذه الحجة الدنيا بانني اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك
 وان محمدا عبدك ورسولك وانك ان تكلمت الي الغيب تقريني من الشر وتباعدني من الخير و
 اني لا اتق الا برحمتك فاجعل لي عندك عهدا ^{حج} توفيني يوم القيمة انك لا تخلف الميعاد
 فنقل من لكشاف وعن بعض المتقدمين انه وصي ان يكتب في جبهته وصلوة
 بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روي في المنام وسئل عن حاله فقال لما وضعت في
 القبر جاءني ملائكة العذاب فلما راوا مكتوبا على جبهتي بصدق التسمية قالوا
 امت من العذاب الله سبحانه اعلم **فصل** في احكام المسجد تجب صيانة
 المسجد عن ادخال الرأحة الكريهة لقوله عليه السلام من كل الثوم والبصل و
 الكراث فلا يقربن مسجدنا فان الملائكة تتأذي مما يتأذي منه بنوا آدم وعن
 حديث الدنيا وعن البيع والشراء وانشاد الاشعار وادامة الحرد وانشاد

الضالة والمراد فيها بغير ضرورة ودفع الصوت والحضور داخل الجانين والصبيان
 بغير الصلوة ونحوها بجميع ذلك ودلني عنه عليه السلام وبإباح البيع والشراء بقدر
 الحاجة للمعتكف للتجارة والكسب والمراد من انشاد الشعر ما ليس فيه نوع ذكر عبادة
 ويكره التوضي فيه لان كان فيه موضع اعتدال ذلك وكذا النجاسة فيه تركه الا اذا كان
 لضرورة خضه عن الصبيان ونحوهم واما ان كانت معلم الصبيان فان كان باهر
 يكره وان كان حبة لله فليس لا يكره والوجه كراهة التعليم ان لم يكن ضرورة ويحرم
 البول فيه ويكره الاعطاء وقيل ان لم يتخط الرقاب لم يربين يدك مصلى لا يكره الاعطاء
 والا لو حوط ولا يترك على حيطان المسجد ولا على ارضه ولا على البوابة وكذا النجاسة ان شاء
 بطرف ثوبه ويد لك بعضه بعض وان اضطر يدفنه تحت الحصى فوق البوابة ان شئت
 لانها ليست من اجرائه وكذا يكره مسح الرجل ونحوها من طين بجائط المسجد المستطو
 وان مسح بتراب مجموع فيه او خشبة مصنوعة فيه فلا بأس ان مسح بقطعة عصير
 فيه لا يصلى عليها فلا بأس ايضا ولا ولى ان لا يفعل وان كان التراب مفر وشافه كره المسح
 به ولا يحفر في الميعة يريها وان كان قد بارأه ويكره غرس الشجر الا اذا كان ضرورة ولا
 تستقر فيها الاساطين ولا بأس ان يثدي فيه بيت توضع الحصى تاعده وان نظر المسجد
 عند ثم ندم فليرجع عما لما جئني يكره ان يطبق بطين بطين نجس ويصبح فيه يد نجس الكلام
 المباح فيه مكروه وكذا النوم فيه لغير المعتكف وقيل لا بأس للغريب ان ينام فيه والاولى
 ان يتوكل الاعتكاف ليخرج من الخلاف ويجتز فيه من خروج شيء من الروح ونحوه ولا
 بأس بالجلوس فيه لغير الصلوة الا للمصيبة فانه يكره وكل ما يكره في المسجد يكره فوقه ^{ايض}
 وافضل المساجد المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قسائم الاندلس
 فالأندلس ثم الأعمى فالأعمى فذكرنا صيخان وغيره ان الأندلس افضل وان سواها في القدم فلا

فان استويا وقوم لعدما اكثرنا كان فقيهاً يقتد به يذهب الى الذي جماعته
 قل وغير الفقيه يغير ولا افضل ان يختار الذي امامه اصله واقفه ومسجد حجة وان
 قل جمعه افضل من الجامع وان كثر جمعه وان فاته في مسجد حجة فان في مسجد آخر
 يذهب كها فيه فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويستثنى
 المسجد الاقصى بغيره وان لم يدرك الجماعة في مسجد آخر فمسجد حجة اول قضاء له ولو
 تخضر جماعة يصلي المأذن فيه وحده ولا يذهب الى مسجد في جماعة ولكن ان كانا في المسجد
 لا يذهبون الى غيره بل يتقدم لعدنهم ولكن الوفات احدهم تكبيرة الاختتام وكذا
 ويمكنه ادراكها في غيره لا يذهب اليه وان كانا لم يصلي العشاء قبل غروب الشمس
 فالأفضل ان يصليها وحده بعد البياض في النظم ومسجد استاده لدرسه وسامع الاخبار
 افضل ولا تقاؤ وذكروا ضيقاً اذا كانا امام الحي نأيا واكل بولاله ان يقول في المسجد آخر وكان
 ينبغي اذا كان فيه فصلاً تكو به اما قد وان دخل مسجد فقيم في مسجد آخر لا يخرج من المأول
 حتى يصلي فيه ويكره الخروج من مسجد فيه ما لم يصلي الصلاة ^{الله} اذا كانا في
 به امر جماعة اخرى ان كانا ^{على الصلاة} ما مؤذنا في مسجد آخر وكان ^{عند الملك} لا تكمل ^{عند الملك} لا تكمل
 الا اذا شرع في الاقامة في الظهور والعشاء لئلا يتيمم بالوفض مع ان الاقامة متناهية
 هذين الوقتين ومصلي العيد والجماعة له حكم المسجد عند الفقيه ابى الليث ^{عند} وعند
 عند المرخسيه ورفقاً ضيقاً بان له حكم عنداء الصلاة حتى يصح الاقامة وان يكون
 الصفوف متخللة وليس له حكمه في حق المرد وحرمة دخول الجنب الحائض فناء المسجد
 حكم حتى لو اتى منه محرم وان لم يتصل الصفوف ولا امتلاء المسجد ينبغي ان يخص بهذا الحكم
 دون حرمة دخول الجنب بخوفه وفناؤه هو الحكم المتصل به ليس بنية وبغيره تركها
 التي على قوارع الطريق ليدرك الجماعة واتباعه في حكم المساجد لكن لا يقتضي فيه مسجد

ان كانت لو اعلقت كان للمسجد جماعة ممن فيها ولا ينعون احدا من الصلوة فيه فهو
 مسجد جماعة ثبت فيه جميع الاحكام المتقدمة ويصح فيه الاعتكاف وان كانت لو اعلقت
 لم تكن له جماعة ولو فتحت كان له جماعة فلا يصح بمسجد جماعة ان كانوا لا ينعون من الصلوة فيه
 يعني تكون بمنزلة مسجد الطريق ثبت فيه الاحكام سوى جوار الاعتكاف لو اتخذ في بيته
 موضعا للصلوة فلا يصح له احكام المسجد اصلا ولا باس بتوك سراج الى ثلث الليل ولا يكثر
 من ذلك اذا شرط الواقف او كان معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب بصوته
 قبل الصلوة وبعد ما دام الناس يصلون فيه واذ لم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب لا
 يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا بل هو الافضل واما لو كان له امام ومؤذن فكرر
 تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وان المجنونة لو كانت الجماعة الثانية تكثر ثم اشتهر
 بكره التكرار والا فلا وعن ابي يثيرة اذا لم يكن على هيئة الاولى لا تكره والا تكره هو العجم
 بالمد والحد عن المحراب يختلف اهل البيت حل في مسجد في ارض عصبك باس به الصلوة فيه ذكره
 في الاجناس وذكر في الامس في مسجد على سور المدينة لا ينبغي ان يصل فيه لا حتى
 العامة فلم يجزوا رياء وان كان في ارض مفسدة بضاق المسجد على الناس يجزيه
 لو حل اتخذ ارضه بالقيمة جبراد ذكره في المحيط رجل بني مسجد وجعل الله تعالى ضاحق
 بمرته وممارته وبسط الحصى ومخوها والقناديل والاذان واقامة الامامة فيه
 ان كان اهلا وان لم يكن فالراي في ذلك اليه وكذا ولد الباقي وعشيرة ممن بعد اول
 من عيرون وان تنازع في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة فان كان من اختياره اهل من
 بني اختياره الباقي فاختره اهل من استويا فاختره الباقي الى مثل ابو القاسم عن
 ابي بصير الدمن والحصير للمسجد لهما افضل قال هما اسوة بالباقي لثبوتهم الله ان كان
 المسجد محتاجا الى احدهما فهو افضل فان كانا سويا فالحال في الثواب ويكره

خلق باب المسجد والاصح عدم الكراهة في زماننا صيانة لثناؤه عن السراق ولا باس
 بنقل المسجد بالحصى والساح وما والذهب ونحوه كما لا باس بتجلية المصحف كن
 تركه المحل لان منهم من كرهه فحجل الكراهة على التكليف ببقاء النقوش ونحوه لا
 خصوصاً في جدار القبلة هذا اذا فعل من مال نفسه واما المتولي فلا يجوز ان يفعل
 من مال الوقف الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البياض فوق العود للنساء
 ضمن كذا في الكفائة **فصل** في مسائل شتى من كتاب الصلاة وهي الخاتمة الصلاة
 داخل الكعبة تجزئ فرضاً ونفلًا خلافا لما لك ره في الفرض فان صلوا للحاجة فيجعل
 بعضهم ظهره الى ظهر الامام جاز ولكن الوكأن وجهه وظهره الى جنب الامام او وجهه الى وجهه
 جاز الا انه تركه المواجه بلاحائل وان كان ظهره الى وجهه لا يجوز ذلك لو كان متوجهاً
 جهة توجها الامام وهو اقرب الى الجدار منه واذ اصل الامام خارج الكعبة في المسجد الحرام
 وتخلق القنطرة وحملها جاز ان في غير جهته ان يكون اقرب اليها منه لان كان في
 جهته والصلوة فتها يجوز عندنا مع الكراهة وقال اهل الكره لا يجوز اصلاً وعند
 الشافعي واحده لا يجوز ما لم يكن بين يديه سنة ذكر الزاوية **قوله** القدوري
 المسجرات خمس ملكية وهي فرض وسجدة سهو وسجدة تلاوة **قوله** اجبتان و
 سجدة نذر وهي واجبة بان قال الله على سجدة تلاوة وان لم يقيد بها بالتلاوة لا تجب عند
 الجنيفة ره خلافاً لابي يوسف ره وتجوز شكر ذكر الطحاوي عن ابي حنيفة ره
 انه قال لا اداء شيئاً وقال ابو بكر الرازي ره معناه ليس بواجب لا ممنون بل هو
 مباح لا ينعمة وعن محمد **قوله** انها قال في كتابنا اسمها اذا اتاه ما يتره من حصول
 نعمة او دفع نعمة **قوله** في تركه فيكبره مستقبل القبلة ويسجد لله تعالى و
 يشكره ويسبحه ثم يكبره **قوله** واما تغير سبب فليس بقربة ولا شكره **قوله** يغير مقبلة

فكوه لان الجها العيققد ونهاستوا واجبة وكل مباح يؤدي اليه فمكروه انتهى
والفتوى على ان سيرة الشكر جائزة بل مستحبة لا واجبة ولا مكروهة ولما ذكر في
المنتمات ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الفاطمة رضي الله عنها ما من مؤمن ولا
مؤمنة بغير سجدةين الى اخر ما ذكر في حديث موضوع باطل الاصل له على ما حققناه في
الشرح وذكرنا في بيان ذلك لا باس ان يصلي على لبسط والفرش واللبوخ والصلوة على
وما تنبت الارض افضل اراد ان يصلي في بيت غيره فلا فضل ان يتاذه وان لم
يسبغ اذن فلا باس وكوصل في بيته جل يوم باذن من له السكون فم راسه من الكون
او السجود قبل الامام عاد لتو له مخالفة بالموافقة معه ثوبه ايه والفرش
كوباس فيه من الحاجة قد ما نعم وليس له ما يزيله ايه صلى في اللياب شوع منفردا
في صلوة جمورية فقر الفاتحة تخافة ثم اقتدى به احد مجمر بالسودة ان تصد
الامانة والا فلا يلزمه الجهر جهر المنفرد في موضع الخافة يكون مضيئا ولا يفسد
لوسها ويكره له الجهر في نوافل النهار ايضا وفي كفاية الشعبي يخاف الام من عذر
وهو ان يكون هناء من يتحدث او بخلبة النوم ويكره ذب لذب البعوض الا
عند الحاجة بعمل قليل وفي الحجة الصلوة في المغلين فضل على صلوة الحافي اضعافا
عشرة لليهود سى الامام فخافت بالفاتحة ثم تد كي جهر بالسوة ولا يعيد
خافت باية او اكثر تبها جهر او لا يعيد تخاف ان ضم السوة ان يخرج الوقت جازا
بفصر على اذن الفرض خص فخذ الاسلام به هذا بالفجر وقيل ان سيرة في غير الفجر
وان خرج الوقت الاظهر ان يرعى في الواجب غيرها ثم اقاموا في الفجر ثم اقاموا في الفجر
كانت سيرة في غير الفجر ثم اقاموا في الفجر ثم اقاموا في الفجر ثم اقاموا في الفجر
ثم اقاموا في الفجر ثم اقاموا في الفجر ثم اقاموا في الفجر ثم اقاموا في الفجر

لا يطيقه إلا بما سلك شئ في فمه وضاق الوقت يقتد به غيره فان لم يجد صلحاً بغيره و
 شك انه فراء الفاتحة ام لا ان كان قبل السجدة يقرأها ثم السجدة ان كان بعد لا يقرأها الظاهر انه
 قوامه ان كان له رأي على به تلاوة سجدة وسجد فطن المؤمن ان ذكره فركع وسجد انفسه صلواته وان سجد وا
 اخرى فست الاشتغال بالجماعة لئلا تفوت ركعة افضل من ابداع الوضوء لنا والى حتى نلتنا اولى
 ان ادرك التكبير الاولى شرع في فائتة ثم اقيمت الجماعة لا يقسم وان لم يكن ضاراً ترتيباً ياتى
 بالطمأنينة لا بعد في الاقداس ويقعد عين ياتي بها نسي القنوت فركع ولم يتابع القوم فركع
 رأسه فقطت ودركه فابعد فست صلواته انك الامام راكعاً ان قام في الصف الاخير يدرك الركعة وان مشى
 الى الاول لا يدركها الا يمشى وان كان بحيث لو مشى الى الصف فائتة الركعة وان قام ولا تفوت يمشى و
 لا يقوم وحده في القنوت امام يترك الامام تلاوة اقراره في الرشق اسبغوا عنقه واملعته او
 استراحة لا بأس بمثله عفو في العادة والشرع انتهى الظاهر ان طارده وقوم ذلك المستنزة
 شين للامام انه صلى بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر الممكن وقبل لا يجزئ ان مسئلة الفجر على
 وجه فوت الجماعة وان اقتصر على الفاتحة وعلى تسبيح في الركوع والسجدة يدركها فله ان يقتصر
 لكن اتواك الشاء والتعفو ومثلهما سنة الظاهر اقام المؤذن ولم يصل الامام سنة الفجر صلى الا
 الا قامت شرع في النفل على ظن سعة الوقت ثم ظهر انك انتم شفعاً يفوت الفرض لا يقسم كما هو
 والنفل ثم خرج الخطب فتم المنطوع قائماً ثم قد شتمت ضاها قاعدتها ولو ان
 القعود لم يجز فقام المنطوع الى الثالثة ثم تلاوة بعد يعود وان كان سنة الظاهر عن
 يزودى لا يعود وقوله في قولنا لا يجزئ كل حال وان لم يكن
 قوي ربه يعود القعود لا يجزئ عندك ان يقرأ اذ لم يتم الركوع في السجدة ثم القنوت
 في الوقت لا بعد وقوله لا يجزئ الامام يلين ينبغي ان يبيد حياءه لم يجد
 جلد ميتة غير مذبذب

للصلاة ان خاف صياحه ما لم يكن فيه نجاسة ولا فضل ان يصعد قدما لم يسهل عليه
 قلبه به شتم في الصلاة خلاص ثم خالط الرياء العبرة للسائق امكنه التطوع
 والصلاة لا يسهل الا ان كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فانظر في العلم
 الصلاة لا تهاون الحضور لا يفيد بل يصلي لوجه الله تعالى فاذا لم يعف عنه يؤخذ من صلاته
 جاء في بعض الكتب انه يؤخذ لدا نفي ثواب سبعة صلوة بالجماعة الكافي البرزخية
 القنوت قيل يجب سجود السهو وقيل لا لا يشتغل قضاء الفوات ولا هم من
 الا السنن المعروفة وصلوة الضحى وصلوة التيسيم والصلاة التي روت فيها
 تصل بنيتة المفل وغير هابنية القضاء كذا في فتاوى الحجة تلام من ولا السجدة
 الاية وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان ترك الحرف الذي فيه السجدة ثم ما قبله
 اكثر من نصف الا يتنجس الا فلا وقال الفقهاء بوجوبه اذا ترك حرف السجدة معها غيرها
 قبلها او بعدها ما فيه من السجدة سجدان كذا دون ذلك لا يسجد هذا القرب وفي الملقط
 تاحي يقي الله ويجوز ان طال المدة ولا اثم عليه ذكر الطحاوي مطلقا ان تاحيها
 مكة وفي الفتاوى الحجة يستحب للتالي السامع اذا لم يمكنه السجود ان يقول سمعنا وسمعنا
 الصبر واذا صلى من الرباعية اكثر من ثلث السجدة ثم اقيمة الجماعة
 فيجعلها صلاة فلا يؤدى الفرض بالجماعة فالحيلة ان ينوئك العقد الاخيرة
 يصبر الى سادس ويقيم اليها سادس او يصلي لا يعتد بعد السجدة ثلثة فلا يصح
 السجدة وان جعل في ركعتين بغير طهارة فندره باطل عنده
 ان سجد مرارا طهارة ولو نذر ان يصلي بها بغير قراءة لم ينسأ
 نفي ركعة واحدة لزمه شفع عندنا ولا فزده لا شيء ولو نذر ان يصلي
 ان سجدنا وعنده يلزمه ركعتان فقال اللهم على ان يصلي ركعة ثم ان يصلي

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا الشرح المسمى بغنية المتقنين
منية الصلي سادس عشر من الشهر الخامس من السنة العاشر من
العشر الثامن من عشر الأول من الثالث عشر من العشر الثاني
اغنى سادس عشر من شهر جمادى الأول سنة ثمانين ومائتين بعد
الألف من هجرة رسول الثقلين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله
وأصحابه في المومنين فالمرحوم الناظرين ان يذكرونا بالدعاء لعل
الله يرحمنا وهو ارحم الراحمين وأخردعونا ان الحمد لله رب العالمين

دعاء ما تشوره

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فَوَائِدَ الْخَيْرِ وَخَوَائِدَهُ وَجَوَامِعَهُ وَأَوَالَهُ وَ
أَنْجِدَهُ وَظَاهِرَهُ وَبَاطِنَهُ وَالذَّوْجَاتِ الْعُلَى مِنَ الْجَنَّةِ أَمِينَ
اللَّهُمَّ وَبِحَبْنِي مِنَ النَّارِ وَمَغْفِرَةً بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْمَنْزِلِ الصَّارِحِ

مِنَ الْجَنَّةِ أَمِينَ هـ

طبعة تاريخ از طبع فكي شيرين مقال بلند خيال محب اهل بيتنا فقير الله

نقد بعض خلوق رب الانام	عوض كتابي شرح منية المتقنين
تقم لفتا رسال خاتمه	هست تارخيش
جوان سرکه و خسد افتاد و بر	سال تارخيش

بعد هذا كان فرض لنقد ما بهنجا كانه من غير شرح فيه اهل جمع حق و به نال من هو ارجى المدين
بجمن هم آماجرا نامي فقير ابراهيم عبد العزيز و احمدا جامي بشرکت تاجر

قال قيل من يصلي فيه ولو فزت امرأة ان يصلي
 في وقت فيه لزمها القضاء اذا طهرت خلافا لفرق
 بينا ويضرب عليها اذا بلغ عشر اوبه ورد له
 ابع عشر اعلى تركها ولكن الزوج له ان يضربها
 ويضاعف تلك الزنية اذا رادها والاجابة الى قوله
 تنفذ ان تركها بالضرر بطلانها ولوم يكن قادرا على مهرها ولا يلقي الله ومهرها في ذمتها
 وخبره من ان يطاها لا يصلي قال الله تعالى واُمِّ اهلك بالصلوة
 اضطر عليها لا تسلك رزقا نحن نرزقك

والعاقبة للتقوى

